



أ.د. عبد الوهاب بكر

البوليس المصري

مدخل لتاريخ الإدارة المصرية

١٨٠٥ ـ ١٩٢٢



إعداد وتحرير

مسئولة عطية علي　　د. صفاء محمد شاكر

المجلد الأول



أ.د. عبد الوهاب بكر

البوليس المصري

مدخل لتاريخ الإدارة المصرية

١٨٠٥ ـ ١٩٢٢

إعداد وتحرير

مسئولة عطية علي   د. صفاء محمد شاكر

المجلد الأول


مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٣٧ هـ ـ ٢٠١٦ م)

أ.د. عبد الوهاب بكـر

البوليس المصري

مدخل لتاريخ الإدارة المصرية

١٨٠٥ ـ ١٩٢٢

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ. د. شريف كامل شاهين

بكر، عبدالوهاب.

البوليس المصرى: مدخل لتاريخ الإدارة المصرية: ١٨٠٥ - ١٩٢٢/ عبدالوهاب بكر؛ إعداد وتحرير مسئولة عطية على، صفاء محمد شاكر . ـ القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تاريخ مصر المعاصر ، ٢٠١٦ .

مج ١ ؛٢٤ سم.

تدمك 7 - 1219 - 18 - 977 - 978

١ - مصر . تاريخ . العصر الحديث . الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ - ١٩٥٦م).

٢ - الشرطة . مصر

أ - على، مسئولة عطية (معد، محرر).

ب - شاكر، صفاء محمد (معد، محرر مشارك).

جـ - العنوان.

٩٦٢,٠٤

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٤٧٤/ ٢٠١٦

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 1219 - 7

الإهداء

إلى أرواح شهداء الثورة العرابية من ضباط وصف أورطة المتحفظين بضبطية الإسكندرية

الملازم على موسى	ملازم مراسلات ضبطية الإسكندرية
الملازم إبراهيم عطية	حكمدار قره قول ضبطية الإسكندرية
العسكرى بلال يوسف	جندى من أورطة المستحفظين بضبطية الإسكندرية

اللذين أُعدَموا فى أبريل وسبتمبر من عام ١٨٨٣

أهدى هذا العمل

تصدير

يضم هذا الكتاب الذى بين يدى القارئ بين دفتيه معلومات تاريخية مهمة عن جهاز البوليس المصرى (الجنائى والسياسى) ، وكذلك بعض المعلومات المهمة من الناحية الشكلية المتمثلة فى الملابس والرتب والنياشين ، والناحية الجوهرية ، وهى طريقة البحث عن الجناة ، وأهم وأشهر القضايا ، وكيفية التغلب عليها والقبض على الجناة ، وذلك منذ عام ١٨٠٥ ، وهو العام الفاصل فى التاريخ الحديث ، وهو العام نفسه الذى تولى فيه محمد علي حكم مصر ، مرورًا بخلفائه ووصولاً للاحتلال البريطاني لمصر ، وكذلك لفترة حكم القيادة المصرية وصولاً إلى القيادة الإنجليزية فى فترة الاحتلال .

كما تناول مدى تأثير اغتيال بطرس باشا غالي رئيس الوزراء المصري عام ١٩١٠ على النشاط التخصصى للبوليس السياسى بصورة أكبر مما كان عليه من قبل .

ومع تطور الحياة السياسية تطورت وظيفة جهاز البوليس المصري فتولى أعمال الأمن السياسى حفاظاً على السلطة الحاكمة من أعدائها في الداخل دون أن يفرق فى الوقت نفسه بين الجريمة السياسية والجريمة الجنائية .

وقد أسهم رجال البوليس المصري خلال الفترات الثورية التى شهدتها مصر وخلال مراحل حياتها بنصيب وافر فى الحركة الوطنية ، فقد شارك رجال البوليس فى أحداث الثورة العرابية ، وكذلك تأثروا بحركة مصطفى كامل باشا منذ عام ١٩٠٦ ، وكان لهم خلال الحرب العالمية الأولى مشاركات تشهد على إيمانهم بضرورة تخلص البلاد من الاحتلال البريطاني الجاثم فوق صدرها .

كما كان لهم حظ وافر فى ثورة ١٩١٩ كأكبر دليل على مشاركة كل فئات الشعب المصري في تلك الثورة ، بالإضافة إلى دورهم الفعال فى الجمعيات السرية التى شكلت

ضد الاحتلال البريطاني ، حيث قاموا بتدريب أعضاء هذه الجمعيات على الأساليب الحربية ومواجهة الإنجليز .

وأخيراً نقدم هذا الكتاب ليكون خير سِفْرٍ لرجال البوليس المصرى فى عيدهم الذى واجهوا فيه الاحتلال فى الإسماعيلية بكل بسالة وعزم في يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ ، وذلك فى محاولة منا لرد الجميل لرجال عاهدوا الله على العمل والذوذ عن الوطن .

أ . د . شريف كامل شاهين
أستاذ المكتاب والمعلومات - جامعة القاهرة
رئيس الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
Sherifshn@ yahoo. com.

بسم الله الرحمن الرحيم

تعرض هذه الدراسة لجهاز الشرطة فى مصر مع بداية الاحتلال البريطانى للبلاد ١٨٨٢ وحتى عام ١٩٢٢ .

ولعل التحديد الزمنى فى هذه الدراسة يرتبط بحدثين فى غاية الأهمية فى تاريخ مصر الحديث . فعام البدء هو تاريخ الاحتلال البريطانى لمصر (سبتمبر ١٨٨٢) بعد هزيمة الثورة الوطنية الأولى التى كانت تسعى لإيجاد نوع من الحكم يكون فيه للمصريين ــ وليس لغيرهم ـ الدور الرئيس فى إدارة البلاد ، بعد خضوعهم لوجود أجنبى غير عسكرى ، تغلغل فى إدارة البلاد المالية ثم تسرب إلى باقى فروع الحكومة لتصبح مصر مجرد بلد تابع لقوى أوروبية أجنبية تسعى لتحقيق مكاسب وأهداف أقل ما يقال فيها إنها «إمبريالية» .

وأما عام النهاية فهو عام ١٩٢٢ ، ذلك العام الذى حصلت فيه مصر على (تصريح ٢٨ فبراير) الذى أعطى مصر استقلالاً منقوصاً ، كان عليها أن تجاهد بعده لتحقق استقلالها الذى قام (عرابى) بثورته من أجل تحقيقه ، فكانت محطة (اضطرابات ١٩٣٥) ومحطة (معاهدة ١٩٣٦) ومحطة (مصر الأربعينيات) بفوران الشارع المصرى وتحول قيادة العمل السياسى إلى قوى الرفض السياسى والطلبة والعمال ، ومحطة انهيار النظام (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢) وصولاً إلى محطة (ثورة ١٩٥٢) التى أنهت ذلك الاحتلال فى عام ١٩٥٤ .

ونحن وإن كنا قد توقفنا عند عام ١٩٢٢ فى هذه الدراسة ، فليس يعنى هذا أهمية الفترة التى اخترناها عن الفترة الباقية حتى عام ١٩٥٢ ؛ فقد غطينا هذه الفترة فى عمل آخر بعنوان (البوليس المصرى ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢) .

خلال الفترة موضوع الدراسة تعرضت مصر لنظم وحكومات وطنية وغير وطنية ، وثورات ، وانتفاضات شعبية ، وحركات وطنية سجلها من تعرَّض لتاريخ مصر السياسى والاجتماعى من المؤلفين والكتاب والباحثين .

وقد نشأت فكرة هذا البحث من عدة منطلقات أساسية :

أولها : أن جهاز البوليس بحسبانه الأداة التى تمكن سلطة الحكم من إعمال ارادتها بالقوة ، ومظهر السلطة لجهاز الحكم ، لابد وأن يتعرض لأشكال عديدة من التغيير وفقاً لشكل الجهاز الحاكم الذى يقوم على تثبيت دعائمه ، ونوع الحكومة القائمة فى البلاد ، فردية ، مستبدة ، أو مستنيرة ، أو مستضعفة ، أو جهاز حكم خاضع لسلطة عاتية آتية من الخارج . كما أن الضغوط التى تتعرض لها مثل هذه الأنظمة من الحكومات لابد وأن يكون لها أثرها على شكل هذا الجهاز .

ثانيها : أن البلاد وقد تعرضت خلال فترة طويلة لأشكال متعددة من الحركات الوطنية والتحررية فى ظل أشكال متباينة من الحكومات ، فقد تشكلت القوة القائمة على مواجهة هذه الحركات وفق التغيرات التى ألـمَّت بالأخيرة . فكلما دخلت الحركة الوطنية فى طور من أطوارها ؛ تشكل جهاز البوليس الخاضع لسلطة الحكومة فى صورة تتلاءم مع واجبه فى مواجهة هذه الحركة .

ثالثها : أن الدراسات التاريخية للفترة موضوع البحث قد وجهت كل اهتمامها إلى دراسة الجوانب الجماهيرية أو الاجتماعية للحركة السياسية فى هذه الفترة . دون اهتمام بجوانب أخرى جديرة بالدراسة ، كدور الهيئات الحكومية والرسمية والعسكرية فى هذه الفترة . ولعل دور «جهاز البوليس» فى هذه الفترة يُعد أهم الأدوار . فهو بحكم وظيفته ، هو الجهاز الذى تواجه به الحكومة أو السلطة الحركة الوطنية سواء أكانت مطالب هذه الحركة التحرر ، أو الديمقراطية ، أو الجلاء ، أو السلطة ذاتها فضلاً عن أنه يمثل قطاعاً هاماً من قطاعات (الإدارة المصرية) .

وللإدارة المصرية تاريخ جدير بالتسجيل . فمنذ أن أصدر سليمان الفخم (١٥٢٠ ـ ١٥٦٠م) قانونه الشهير قانوننامة ـ مصر Qanunam -e- Misir فى عام ١٥٢٥ ، خضعت الإدارة المصرية لنظام إدارى عثمانى شديد التعقيد ، ثم انهار هذا النظام فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، لتأتى الحملة الفرنسية (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) لتحاول إقامة إدارة جديدة

على أسس عصرية تضمَّنت فيما تضمَّنت جهاز حكم مظهره تدريب المصريين على حكم أنفسهم بأنفسهم ، وهيئات نيابية ، ثم ما لبث أن تقوَّض هذا كله عندما ثار المصريون فى أكتوبر ١٧٩٨ على نابليون (وإدارته) .

وفى بواكير القرن التاسع عشر جاء محمد على (١٨٠٥ ـ ١٨٤٨) ليقيم إدارة مستوحاه من التجارب الأوروبية بصفة عامة ، والفرنسية بصفة خاصة ، وتبلور هذا كله فى الثلاثينيات المتأخرة من القرن ليفرز (إدارة جديدة) فى البلاد فيما أسماه محمد على (السياستنامة ـ ١٨٣٧) .

وأزعم أن هذا كان البداية الحقيقية(للإدارة المصرية) فى العصر الحديث ، أو الأساس الذى تراكمت فوقه الإضافات التالية للإدارة المصرية بعد محمد على ، سواء أكانت بالسلب أم بالايجاب .

وجاء إسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) ليدخل مدارس إدارية جديدة مستمرة من اتجاهاته المماثلة لاتجاهات جده (محمد على) الغربية ، فأضاف إلى الإدارة المصرية إضافات جديدة

وأخيرًا جاء الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ ليعيد تنظيم الإدارة المصرية وحتى نهاية الفترة موضوع الدراسة (١٩٢٢) وفق أساليب (المدرسة الهندية) التى أقام بنائها أثناء فترة الاحتلال المطول لهذه البلاد . فتدفقت على البلاد الخبرات (الهندية) فى الرى ، والمالية ، والحسابات ، والتعليم ، والجيش ، والبوليس . . . إلخ .

وحرص الوجود البريطانى فى ظل مهندس الإدارة الهندية (كرومر) ، على إذكاء هذه الروح فى الإدارة المصرية من خلال استمرار ضخ هذه الخبرات فى هذه الإدارة على مدى فترة قنصليته (١٨٨٣ ـ ١٩٠٧) .

وأفرز هذا كله (إدارة مصرية) مهجَّنة ذات طابع خاص كان له بصماته على كل عناصر هذه (الإدارة) .

ولقد كان جهاز (البوليس) خلال الفترة موضوع الدراسة هو حقل التجارب العثمانية والفرنسية والتجارب المتأثرة بالانفتاح على الغرب . والهندية أيضًا ، الأمر الذى كان له أثره الواضح على أسلوب إدارته ونتاج هذا الأسلوب .

ولا أغالى إذا قلت إن دراسة هذا العنصر من عناصر (الإدارة المصرية) وأعنى به (البوليس) ، هى مدخل لتاريخ الإدارة المصرية ، إذا كان المستهدف هو التأريخ لهذه الإدارة ، فهذا الجهاز بحكم تعدد اختصاصاته ، وتشعُّب سلطاته ، وتراكم الخبرات والتجارب التى أصابته ، ووضعه الفريد كسلطة مهيمنة على مقدرات كثير من الأمور فى البلاد ؛ يعتبر هو (الإدارة) فى مصر أو الواجهة المعبرة عنها بحق . فهو جهاز إدارى له صلة متينة بالسلطة ، بالسياسة ، بالادارة ، بأمن الحاكم ، بأمن المحكوم . وكما قال روبرت تيجنور Robert. L. Tignor ، فإن من يسيطر على البوليس فى مصر ؛ يكون قد ملك سيطرة هائلة على الحياة الداخلية للبلاد [1] .

وعلى ذلك فإن دراسة «تاريخ البوليس المصرى» فى هذه الفترة تمثل المدخل لدراسة الإدارة الداخلية للبلاد بكل ماتتضمنه من سياسة وحكم وسيطرة . هى دراسة لتاريخ الحكومة فى بلاد للحكومة فيها ثقل رهيب .

ومن ثم فقد حرصتُ على تقديم دراسة شاملة لنشأة الجهاز ، والتطورات التى ألـمَّت به فى بدايات نشأته ، وأثر دخول البلاد فى معترك الحياة الدولية فى التطورات التى أصابته ، مركِّزاً على أساليب ونظم حفظ الأمن فى المدينة والريف ومدى تأثر هذه النظم بالأوضاع السياسية التى عاشتها البلاد فى تلك الفترة .

وبالإضافة إلى ذلك فإن البحث يعرض لحالة الأمن العام فى مصر بصفة عامة كنتيجة للتنظيمات التى تعرض لها جهاز الأمن ، مع الربط بين توزيع قوات البوليس ومعدلات الجريمة صعوداً أو هبوطاً مدعمة بالإحصائيات الرسمية بالنسبة لكلاً من الحالتين ، والأسباب التى كان لها أثرها فى حالة الأمن العام .

---

(1) Robert L. Tignor " The Indianization of the Egyptian Administration under the British Rule" - American Historical Review- LXVIII- April, 1963 . P.P. 636 - 61 .

كما تعرض البحث لتنظيمات الأمن السياسى فى الجهاز ونشأتها وتطورها بالمقابلة لتطور الحركة السياسية فى البلاد حتى نهاية الفترة موضوع البحث . ولمس البحث أيضاً التأثيرات الوطنية فى أفراد الجهاز وإسهام البعض منهم فى الحركة الوطنية كصورة من صور التأثر بالحركة الوطنية على مختلف مراحلها .

وقد قدم البحث علاوة على ذلك ـ وصفاً كاملاً للنظم الداخلية وأساليب الإعداد والخدمة بالجهاز على مختلف مراحله حتى نهاية الفترة .

وقد تركزت أهم المصادر التى اعتمد عليها البحث فى مجموعة ضخمة من محافظ الداخلية المودعة بدار الوثائق القومية بالقاهرة ، ومحافظ الإدارة المحلية ، ومجلس النظار ، والسودان ، والحربية ، ومحاكمات الثورة العرابية . وتنوعت هذه المحافظ بين عربية وتركية وأفرنجية . كذلك اعتمد البحث على مجموعة كبيرة من دفاتر الصادر والوارد للضبطيات والآلايات وديوان الجهادية والأجهزة المختلفة بالدولة فى الفترة موضوع البحث . كما كانت التقارير الإنجليزية والعربية المودعة بهذه الدار ذات فائدة كبيرة فى البحث .

بيد أنه من الصعوبات التى واجهت جمع المادة من هذه المحافظ والدفاتر ، خلو عدد لابأس به منها من الترقيم أو الاشارة إلى الفترة الزمنية التى تحتويها الأوراق والوثائق التى بها . كما أن هذه الوثائق والأوراق لم تكن مصنفة بصورة تسمح باستخراج الوثيقة المتصلة بالموضوع مباشرة . فاستلزم هذا فرز أعداد هائلة من المحافظ للعثور على المادة التى تخدم البحث .

وكانت ملفات الخدمة وأوراق ربط المعاشات وسجلات البوليس المودعة بدار المحفوظات ، ذات أهمية قصوى فى البحث ، كما أن نشرات البوليس وأوامره التى كانت تسمى «بأوامر البوليس» فى البداية ثم « الأوامر العمومية» ، والموزَّعة بين دار الوثائق القومية ، ودار المحفوظات العمومية ، ومكتبة إدارة الشئون القانونية بوزارة الداخلية ، كانت هذه النشرات ذات فائدة عظيمة فى إخراج هذا البحث على هذه الصورة .

وقد اعتمد البحث أيضاً على مجموعة الوثائق البريطانية المتعلقة بالفترة قيد البحث سواء كانت الوثائق غير المنشورة كصور الـ F.O المصورة على الميكروفيلم ، والوثائق ذاتها الموجودة بدار الوثائق البريطانية بلندن ، أو الوثائق المنشورة كتقارير القناصل البريطانيين والمعتمدين البريطانيين بمصر فى تلك الفترة .

وكانت الوثائق المصريية المنشورة كالقوانين والتقارير والمنشورات والجداول والأوامر ذات فائدة عظيمة فى البحث ، كما كانت ملفات القضايا المودعة بالمتحف القضائى ذات أثر كبير فى إعداد بعض فصول هذا البحث .

وكانت الدوريات والمذكرات المنشورة وغير المنشورة ذات فائدة محدودة بالنسبة للبحث ـ باستثناء جريدة الوقائع المصرية ــ أما الدراسات والمؤلفات العامة والمتخصصة فقد كانت مفيدة فى إعداد البحث .

وبعد . . . فإننى لا أستطيع أن أفى كل من عاونونى على إخراج هذا البحث حقهم فى الشكر ، أثابهم الله على جميل ما صنعوا .

إلا أننى مع هذا لابد أن أذكر أننى مدين بالفضل للقائمين على الهيئات العلمية ودار المحفوظات ودار الوثائق القومية ووزارة الداخلية وأكاديمية الشرطة لما قدموه لى من معاونة . ويقتضينى واجب الاعتراف بالفضل أن أذكر دور المرحوم اللواء / إبراهيم الفحام فى خروج هذا العمل إلى النور . فلقد كان لعلمه الغزير وفكره المستنير وتوجيهاته ومساعداته الجمة ؛ أكبر الأثر فى إنجازه على هذه الصورة ، كذلك فقد كان للمساعدات القيِّمة التى قدمها لى اللواء/ عبد الله جمال الدين مدير ادارة الشئون القانونية الأسبق ـ بوزارة الداخلية ، دور كبير فى إتمام هذا العمل ، وقد أمدنى اللواء/ ممدوح سليم زكى محافظ أسيوط الأسبق بصور فوتوغرافية من محفوظات والده المرحوم اللواء / سليم زكى باشا حكمدار بوليس القاهرة الأسبق ، فلهؤلاء جميعا أقدم خالص الشكر والامتنان .

وإنى لأرجو أن أكون قد أسهمت بهذه الدراسة فى الإضافة إلى تاريخ مصر الحديث ، أو أن أكون قد كشفت الغطاء عن بَعضٍ من تاريخ (الإدارة المصرية) بعد أن طال بها العهد فى ظلال النسيان .

وعلى الله قصد السبيل ، ،

دكتور / عبد الوهاب بكر

مصر الجديدة ـ شتاء ٢٠١٢

الباب الأول

نشأة وتطور البوليس المصرى
منذ بداية عهد محمد على حتى الاحتلال البريطانى

الفصل الأول

حفظ الأمن فى المدينة

- الضابطخانة
- الأثمان وتشكيلها
- القلقات
- القوات المحافظة (القواصة - عساكر القلقات - آلاى محافظين محروسة)

عندما خرج الفرنسيون من مصر سنة ١٨٠١م - بقى بها «يوسف ضيا باشا» الصدر الأعظم وقائد القوات العثمانية التى قدمت لطرد الفرنسيين - ومعه القادة الميرميران أحمد باشا طاهر «وباشبوغ حسن باشا» - و «حسن باشا الأرنؤودى» - و «خليل باشا محافظ الاسكندرية» و «محمد على» .

وفى ٢٠ صفر سنة ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م عُيِّن «محمد على» «قايمقام» ومحافظاً لمصر - ثم تبع ذلك صدور «فرمان عالى» بتعيينه والياً على مصر .

وفيما بين عامى ١٨٠٥ و ١٨١١ كان هناك من القوات العثمانية التى بقيت بمصر ما ينوف عن ثلاثين ألفاً من الجنود ينقسمون ما بين «مستحفظان» و «كوكليان» و«عزبان» و«سكبان»[١] تحت قيادة قواد عثمانيين يناوئون «محمد على» ويتصارعون من أجل السلطة والحكم الداخلى - حتى بلغت هذه القوات فى سنه ١٢٢٥هـ / ١٨١٠م ستة عشر ألفاً وخمسمائة جندى آلت قيادتهم فى النهاية إلى «محمد على» بينما استقل «أحمد باشا طاهر» بولاية «جرجا» ومعه قوة عسكرية «عثمانية» حتى سنة ١٨٣١م[٢] .

ولقد كانت هذه القوات - أحد أسباب زعزعة السلام الداخلى واختلال الأمن العام بصفة عامة - وفى مدينة القاهرة بصفة خاصة بما أتته من فوضى وسلب ونهب - مستغلة الظروف المالية العسيرة التى كانت تمر بها مصر - وعجز «محمد على» عن دفع رواتب هذه القوات وغل يده عن ردعهم أو التصدى لهم ، لكونهم القوة الوحيدة الباقية «لمحمد على» الذى لم يكن قد تهيأ بعد لتكوين قوات جديدة تحل محل هذه القوات المشاغبة - وتمكنه من حكم «مصر» بالطريقة التى يراها[٣] .

---

(١) دار الوثائق القومية : عن لوحة خاصة محررة بمعرفة إدارة الدفتر خانة المصرية سنة ١٨٩٦ ومرسلة لمدير مخابرات الجيش - وقد فسرت هذه اللوحة «المستحفظان» بأنهم المحافظين - والكوكليان بالداورية - وعزبان «أى للضبط والربط وجباية الأموال من الملتزمين - و «سكبان» أى الطوبجية - عن الاختلاف فى المسميات المذكورة ومعانيها راجع هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ص ١٧ - و ليلى عبد اللطيف : الإدارة فى مصر العصر العثمانى ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ١٦٤ .

(٢) هيلين آن ريفلين : مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

(٣) محمد فؤاد شكرى : بناء دولة محمد على . ط١ ، القاهرة ١٩٤٨ . وعبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، ج٣ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ و ٣٤٣ - ٣٤٤ .

وكانت الوسائل المتاحة «لمحمد على» للتخلص من هذه القوات ومن شرورها وقتئذ – هى إرسالها فى حملات لتعقب فلول بكوات «المماليك» وترحيل زعماء هذه القوات إلى بلادهم – وكثيراً ما أعقب هذه الإجراءات معارك ضارية فى شوارع القاهرة – أثناء التنفيذ – حتى كانت مذبحة القلعة[١] .

غير أن اضطربات القاهرة عادت من جديد بشروع «محمد على» فى تشكيل جيشه الجديد سنة ١٢٢٦هـ / ١٨١١م – فقد شرع فى تلك السنة فى تشكيل قوة من الجنود المشاه يبلغ عددها ٦١٢٦ جندياً و ٣٧٤ ضابطاً بقيادة «زعيم زادة سربيادة حسن أغا» و «سلانيكلى» على بك – وزادت هذه القوة على مر السنين وكان أمراءها من ضباط موالين للوالى الجديد[٢]

وكان من المحتم أن تتصادم الأفكار القديمة بالأفكار الجديدة التى أتت بالجيش الجديد ، فعادت الاضطربات وشهدت سنوات ١٨١٢ و ١٨١٣ حوادث نهب الجنود القدامى للمدينة – أما الريف فقد انتشرت فيه السرقات وتألفت عصابات السطو وقطع الطرق[٣] .

حفظ الأمن فى المدينة :

كانت مدينة القاهرة فى عهد «محمد على» مقسمة إلى «ثمانية أثمان» – يسمى كل منها «الثُمن» – وينقسم« الثُمن » إلى «شياخات» تكثر أو تقل وفقاً لمساحته – كما تنقسم «الشياخة» إلى «حوارى» .

وكانت أثمان القاهرة فى ذلك العهد هى «ثُمن الموسكى» – «ثمن الأزبكية» – «ثُمن باب الشعرية» – «ثُمن الجمالية» – «ثُمن الدرب الاحمر» – «ثُمن الخليفة» – «ثُمن عابدين» – «ثُمن السيدة» – «ثُمن مصر العتيقة» – «ثُمن بولاق»[٤] .

---

(١) د . محمد فؤاد شكرى = مرجع سابق ص ١٠٩ .
(٢) فى سنة ١٨١٢ أصبح الجيش الجديد ٥٤٤ ضابطاً و ٤٨٤٥٦ جندى مشاه – و٢٢٢ ضابط خيالة و١٧٧٨ جندى خيالة – وكان قواد الجيش هم عبدى بك وأحمد أغا بك ومحمد بك ومحرم بك محافظ الإسكندرية ومحمد بك الدفتردار وعابدين بك وأبو بكر بك وزعيم زادة أحمد طوسون أغا وسرجشم مصطفى بك وسرجشم حسن بك وابراهيم باشا واسماعيل باشا واحمد بك يكن وحسين بك الجماشرجى وخليل بك وإسحاق بك – عن لوحة الجيش فى دار الوثائق
(٣) عبد الرحمن الجبرتى = مرجع سابق ، ج ٤ ص ١٢١ وما بعدها .
(٤) على مبارك = الخطط التوفيقية لمصر القاهرة – بولاق – ١٣٠٤ – ١٣٠٦ هـ – ج ١ – ص ٦ (مطلب تقسيم القاهرة)

ولكى يقوم «الديوان الخديوى» الذى أنشأه محمد على منذ سنة ١٨٠٥ بمهمته «وهى ضبط المدينة وربطها والفصل فى المشاكل بين الأجانب والأهالى سواء» (١) ، أُنشئ جهاز الأمن فى مدينة «المحروسة» على الشكل الآتى :-

موظف يسمى «الضابط أفندى» هو مسؤول الأمن فى المدينة ومركز رآسته بالموسكى ، تتبعه هيئة الأمن فى المدينة التى تتكون من «الباش أغا» وهو كبير ضباط الأثمان فى المدينة ، ثم ضباط الأثمان وعددهم ثمانية يرأس كل منهم ثُمناً من أثمان المدينة ويتبعون «الضابط أفندى» - أما ثُمن «مصر العتيقة» و «بولاق» فلهما ضابطان آخران باعتبار أن «مصر العتيقة» و «بولاق» لم يكونا حتى ذلك الوقت يعتبران من بين أحياء «المحروسة» ، وكان كل ضابط من هؤلاء يسمى باسم الثُمن الذى يرأسه فيقال (ضابط بولاق - ضابط الدرب الاحمر) وهكذا ، ويتولى ضباط الأثمان حفظ الأمن كل فى اختصاصه .

ويتبع (الأثمان) «قلقات» ، كان عددها ٤٨ قلقاً يتجمع بكل منها عدد من الجنود ، ويرأس كل قلق منها «ناظر» يسمى «ناظر القلق» ويتولى الإشراف على القوة المتجمعة فى «القوللق» لأعمال الامن ، وكانت هذه القلقات تتولى ضبط المتهمين وتوصيلهم إلى الثُمن الذى تتبعه ، وفى نهاية نظام الأمن يأتى المشايخ ، فكان هناك (مشايخ الأرباع) ويرأس كل منهم شيخى ثُمنين من أثمان المدينة ، ثم مشايخ الأثمان ، وهم موزعون على كل ثُمن من أثمان المدينة ، ومشايخ الحوارى ويتولون حوارى الثُمن ، ويمكن اعتبار هؤلاء المشايخ «وسطاء» بين الأهالى وجهاز الأمن فى الأثمان ، لقضاء حاجات الناس اليومية كتقديم الضمانات ، والإرشاد عن المطلوبين واستخراج تراخيص البناء وأعمال الحفر ، والتصديق على الشهادات الإدارية التى تطلبها جهات الحكومة .

---

(١) أحمد فتحى زغلول = المحاماة ، القاهرة ١٩٠٠ ، ص ٢٦ - عنت كلمة «ضبط وربط» التى سترد كثيراً فى هذه الدراسة - عنصرين رئيسين فيما يتعلق بالأمن العام - فأما «الضبط» فهو الأعمال البوليسية البحتة التى يقصد بها ضبط الجناة والتحقيق معهم وإرسالهم للمحاكمة ، وتحقيق الشكاوى وفض الخصومات والمنازعات اليومية التى تجرى بين الناس - أما «الربط» فهو أعمال حفظ الأمن العام التى تتم عن طريق قوات عسكرية أو شبه عسكرية ، كالقيام بالمرور فى الشوارع ، والداوريات والحراسات ، وفض الشغب وقمع التمرد ، وإظهار هيبة الحكومة وقدرتها على ردع المجرمين والخارجين عن القانون - ويلاحظ أن الواجبين وإن كانا منفصلين وظيفياً إلا أنهما يمثلان وجهين لعملة واحدة هى «الأمن العام» .

ويتبع هؤلاء جميعاً موظف «تركى» يسمى «ناظر أشغال محروسة» أى ناظر أشغال مدينة القاهرة - الذى تتحدد مسؤوليته هو والضابط أفندى - أمام «الديوان الخديوى» فى حفظ الأمن وإنهاء الأعمال العامة فى المدينة ، بمعنى أن «الضابط أفندى» كان مسؤولاً عن أعمال «الضبط والربط» أى القبض على الجناة وتحقيق شكاوى الشاكين - وتحقيق انتظام الأمور وتأكيد استتباب الأمن عن طريق اتخاذ إجراءات المنع ، كإرسال الداوريات وتعيين الحراسات فى المناطق وخفر المدينة وتأمينها - أما «ناظر أشغال محروسة» فهو مسؤول عن باقى الأعمال الإدارية الأخرى كشئون الصحة وتطعيم المواطنين ، وتوصيل مياه الشرب للأهالى ، وإضاءة الحوارى ومنع العابثين بالأمن من التمادى فى عبثهم ، والإشراف العام على أعمال «الضابط أفندى» ومعاونيه .

وفى الجملة فإن هذا الشكل بأكمله كان يتبع الديوان الخديوى .

ومنذ ذلك العهد رسخ فى أذهان الأهالى كلمة «الثُمن» بضم الثاء ، «والكركون» ويقصدون بها «القرة قول» وهو لفظ بديل «للقوللق» أو «القلق» الذى كان نطقه على ما يبدو صعباً عليهم[1] .

كان هذا هو شكل جهاز الأمن فى بدايات عهد محمد على ، عندما أدخل عليه بعض المستحدثات ليصبح فى صورة محسنة للجهاز القديم على النسق الآتى :-

الضابطخانة :

ومن واقع شكل جهاز الأمن السابق شرحه - تبلور واقع الجهاز فيما سمى «بالضابطخانة» - وهى كلمة مشتقة من اسم رئيس الجهاز وهو «الضابط أفندى» أو «البيك الضابط» - وقد ورد أول ذكر لهذه التسمية فى سنة ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م بمناسبة «تحديد اختصاصات الضابطخانة» عند ترتيب «وظائف الديوان الخديوى» - ويخالف هذا التاريخ - ما جاء بكتاب «أمين باشا سامى» من أن «ضبطية مصر» قد تأسست فى سنة ١٢٥٨هـ / ١٨٤٣ - فالثابت وفقاً لما جاء «بوظائف الديوان الخديوى» أن هذا «الجهاز» كان موجوداً قبل التاريخ الذى حدده أمين سامى بخمس سنوات ، كما أن تسميته كانت «الضابطخانة»

(١) ابراهيم زكى = الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهدى الحملة الفرنسية ومحمد على ص ٢١٠ - والوقائع المصرية سنة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م .

وليس «الضبطية» ، وليس صحيحاً أن اسم هذا الجهاز قد تحول إلى الضبطية بعد ذلك أى فى عهد «محمد على» ، فالثابت وفقاً لكتاب «ترتيب وتنظيم العمليات والعمال المقتضية لدواوين العموم وتفتيش العموم والمديريات المطبوع سنة ١٢٦٢هـ / ١٨٤٦م أن كلمة «الضابطخانة» كانت لا تزال هى السائدة دون كلمة «الضبطية» (١) .

استقرت «الضابطخانة» وهى الإدارة الرئيسة للأمن فى حى الموسكى ، وتكونت من «ضابط المحروسة» الذى كان يسمى «الضابط أفندى» أو «البيك الضابط» ، ومعاونه وكاتب الضابطخانة ، وبعض الأفراد الذين يُسمون «نوبتجية» أى منوبين (٢) .

ويستفاد من الوثائق أن «البيك الضابط» كان يستقر فى ديوانه حيث تعرض عليه الشكاوى والحوادث ، فيبعث فى طلب أصحابها بواسطة «ضباط الأثمان» الذين يعرضون عليه نتائج أعمالهم - ويتولى هو فحص الأمور فإن استطاع إنهائها كان كذلك ، وإلا فإنه يحيل الأطراف المتنازعة إلى الديوان الخديوى (٣) ، وكان «الضابط» يختص بالكشف على

---

(١) دار الوثائق = دفتر ترتيبات وظائف «ترتيب وظائف ديوان خديوى» - بيان بالصادر = لائحة - تاريخ السنة = ١٢٥٤هـ - «بند ثالث عشر أن الدعاوى الذى بيحضروا إلى الديوان الخديوى اثنين أحدهم الدعاوى الخفيفة الذى يكونوا بين الزوج والزوجة وكذلك بين زيد وعمرو الذى يصير وقوعه فى الأسواق بحسب الجهل والغفلة ، فحين ورود الدعاوى الذى مثل ذلك إلى «الضابطخانة» يصير ضبطهم . و أمين باشا سامى = تقويم النيل ج٢ ص ٣٨٣ سنة ١٢٥٨هـ / ١٨٤٣م (فى هذه السنة تأسست ضبطية مصر وكانت تابعة لديوان خديوى) - ودار الوثائق = محفظة قوانين ولوائح بدون رقم «ترتيب وتنظيم العمليات والعمال المقتضية لدواوين العموم وتفتيش العموم والمديريات سنة ١٢٦٢هـ / ١٨٤٦م «الضابطخانة» ص ١٨ .

(٢) دار الوثائق = دفتر ترتيبات وظائف .

(٣) الوقائع المصرية = سنة ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م حوادث الديوان الخديوى «مصطفى أحد غلمان خبازى الموسكى أتى ب «على» «نوبتجى» «البيك الضابط» إلى «الديوان الخديوى» - فقال «على» إن هذا الولد كان يعطى رجلاً أفرنجياً كل يوم تارة بستين نصف فضة وتارة بثمانين - وإن الأفرنجى أراد أن يشترى هذا اليوم منه خبزاً فقال له الولد إن عليك ثمانية وعشرون قرشاً وثلاثين فضه فأعطنى إياها وخذ خبزاً فإن «الأستى» الأسطى نبَّه علَّى بألا أبيع إلا بدراهم ، فقال له الأفرنجى : لا دراهم لى هذا النهار ، فأجاب الولد : وأنا لا أعطيك خبزاً ، فغضب الأفرنجى وضربه بعصا كانت فى يده فشق رأسه ورمى بالخبز الذى كان بيده على الأرض ، فذهب الولد إلى «القوللق» وهو يصيح ، وأخذ نفراً من «القوللق» وطفق يفتش على الأفرنجى فلم يره ودخل الخمارة أيضاً ولم يجده ، ثم ذهب إلى «بيت البيك الضابط » وهو باك« فأخذت «نفرين من العسكر» وذهبت أفتش علية إلى أن صادفته فى درب =

المواشى المراد ذبحها ، بتكليف من الديوان الخديوى ، وتنفيذ أوامر الضبط التى ترد إليه من هذا الديوان ، وسجن المتهمين فى «حبسخانة الضابطخانة» ، والإفراج عنهم تلبية لطلب الديوان ، وإجراء التحريات عن الحوادث التى يطلب الديوان معرفتها عن طريق «البصاصين» أى المخبرين الذين يعينهم لهذا الغرض والبحث عن الغائبين [(١)] .

أما «معاون الضابطخانة» فقد كان هو الذى يتولى تنفيذ ما يأمر به «الضابط» أو يحل محله فى حالة غيابه - وكان دور «كاتب الضابطخانه» هو القيام «بضبط الوقائع» وعرضها على معاون الديوان الخديوى الذى يتولى فحصها .

وأخيراً كان «النوبتجية» هم الأفراد الذين يتولون توصيل الأفراد ومكاتبات «الضابطخانة» إلى الديوان الخديوى [(٢)] .

= البرابرة فأردت أن أقبض عليه فمنعنى من كان ثم من الأفرنك ، ثم أتى «كتشيلار» «قنصل» «الطوسكانه» «توسكانيا» كبيرهم وأخذ الموسوم وأرسله إلى بيته ، فذهبت أنا إلى بيته وطلبت الولد منه ، فقال إن هذا اليوم يوم أحد وإنى مريض لا يمكننى أن أذهب إلى «القلعة» وإن الأفرنجى محبوس عندى ففى الغد أرسله إلى «القلعة» ، فأخذت الولد ورجعت به إلى «بيت البيك الضابط» ، فأرسل المومى إليه دعا «الكتشيلار» ونبه عليه التنبيه الكلى بأن يأتى غداً بالولد إلى «الديوان» ثم أرسل الولد إليه فسئل فقال هذا الأفرنجى حكيم وأنه كان يأخذ منى خبزاً كل يوم تارة بسبعين فضة وتارة بثمانين ويقول متى هل لى دراهم أعطيتك فأتى إلىَّ اليوم وطلب أن يأخذ خبزاً فقلت له إن عليك ديناً ثمن خبز وقدره ثمانية وعشرون قرشاً وثلاثون فضة فإن أعطيتنى ما عليك أعطيتك كفايتك لأن «الأستى» نبه على بأن لا أبيع نسيئة وأنا تحت أمره فقال لى إنه اليوم لا دراهم معى فقلت له وإنى لا أقدر أن أعطيك فغضب حينئذ وضربنى بعصا على رأسى وأخذ العيش ومضى ، فأتى «بوجاينى وكيل روشيتور» ومعه الترجمان والأفرنجى - فظهر أن الأفرنجى ابن ماتيو نيقوله الحكيم وأنه يبلغ من العمر نحو خمس عشرة سنة فسئل فقال إنى قلت للولد بأن يذهب معى إلى البيت ويأخذ الدراهم فأبى ومسك بى من جيبى هو وأخوته فضربته فسئل الولد فقال لم يقل لى هذا القول قط فلما ظهر أن الأفرنجى مذنب فيما فعل أحيل الى قنصله بأن يجرى تأديبه وأمر بأن يدفع الدراهم . وتكشف الوثيقة عن بساطة إجراءات الشرطة فى ذلك الزمان ، ودور القناصل فى ظل (الإمتيازات الأجنبية) التى كان معمولاً بها فى مصر منذ ١٥٣٤م

(١) دار الوثائق = جزء رابع صادرات قلم دعاوى توتى سنة ١٢٦٠هـ وارد سجل المخزن بوجه نمرة ١ مخزن ١٩٦ ص ٣ و٩ و١٧ و٢٠ .

(٢) دار الوثائق = دفتر ترتيبات ووظائف ، «ترتيب وظايف ديوان خديوى» .

ومن المؤكد أن «الضابطخانة» بتشكيلها هذا لم تكن تمارس أى اختصاصات مؤثرة فى ظل تبعيتها «للديوان الخديوى» الذى استأثر بكل السلطات . ذلك أن المادة الثالثة عشر من « ترتيب وظائف ديوان خديوى » سنة ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م - قصرت دورها على مجرد مسائل وأعمال فرعية - كالصلح بين المتقاضين فقط ، أما المسائل الجنائية فقد كانت من اختصاص الديوان الخديوى بمجلس إدارته ومعاونيه (١) .

(١) دار الوثائق القومية = دفتر ترتيبات ووظايف - ترتيب وظايف ديوان خديوى - بيان الصادر = لائحة - تاريخ السنة ١٢٥٤ : - «بند ثالث عشر أن الدعاوى الذى بيحضروا إلى الديوان الخديوى إثنين أحدهم الدعاوى الخفيفة الذى يكونوا بين الزوج والزوجة وكذلك بين زيد وعمرو الذى يصير وقوعه فى الأسواق بحسب الجهل والغفلة . فحين ورود الدعاوى الذى مثل ذلك إلى « الضابطخانة» يصير ضبطهم بمعرفة «كاتب الضابطخانة» ويصير إصلاح الفريقين بمعرفة «المعاون» الذى بتوجه إلى الضابطخانة يومى من معاونين الديوان مع «ضابط أفندى» أو «معاونيه» ، وإذا كان ممكن إعادتهم إلى محلاتهم يصير رؤية دعاويهم على الوجه المشروع ويصير إعادتهم إلى محلاتهم ، وإذا كان لم ممكن ذلك وموقوف رؤيته على موجب الشرع يرفق بصحبتهم «نوبتجية» ويرسلوه إلى الشرع الشريف والدعاوى الذى يصير رؤيتهم على هذا الوجه من الضابطخانة يعمل عنهم «جرنال» ويتقدم إلى الديوان الخديوى - وأما المدعى والمدعى عليه إذا كان لم يرضوا على فصل دعوتهم على موجب ما ذكر ويطولوا الكلام يصير إرسالهم إلى الديوان مع «الجرنالات» الذى يصير تحريرهم ، وإذا كانت ساعة حضورهم إلى الديوان وقت قيام «حضرة الأفندى» إلى «الدعاوى» يعنى إذا كان قبل الساعة ٩ يصير قراءة الجرنال ويجرى اللازم ولم يصير إبقاؤه إلى ثانى يوم ، وإذا كان بعد الساعة تسعة وقت انعقاد مجلس إدارة الديوان يصير توقيفه وثانى يوم يصير رؤيته على هذا الوجه .

والدعاوى الثانية الذى مثل القتل والسرقة والغدر والسفاهة والحرمة والقباحة الذى هم الدعاوى المتعسرين ، فالدعاوى الذى مثل ذلك لم يصير إبقاهم «بالضابطخانة» بل يصير حضورهم إلى الديوان فى ساعته ويصير ضبط دعاويهم بمعرفة «قلم الدعاوى» ويصير تحقيق كيفيتهم على حسب الأصول ويحرر عنهم «جرنال» ويقرأ على «سعادة الأفندى مدير الديوان» حين قيامه إلى الدعاوى «والذى متعلق بالشرع يرسل ، والذى يلزم إرساله إلى مجلس التجار يصير تحويله والذى لازم ترتيبه يصير ترتيبة والذى لازم تصنيفه يصير تصنيفه والذى مقتضى إجراه بمقتضى الحكومة يصير إجراه على أصول الديوان ، وأما إذا كان الدعاوى المذكورة دعاوى موقوف تحقيقهم لجلب مذكورين من الخارج فيصير جلبهم بمعرفة «القواصين» ويصير التحقيق ويجرى مقتضاه بشرط أن لا يكون تعويق الدعاوى المذكورة إذا كان بينها دعاوى مشكلة يصير قراءة جرنالهم فى مجلس إدارة الديوان فإذا كان ممكن فصله وقطعه يصير إجراه وإذا كان غير ممكن ذلك ومقتضى إعراضه على المشورة يصير إعراضه .

والمحابيس الذى محبوسين فى «الحبسخانة» وفى «منزل الأيتام» يصير جردهم فى كل عشرة أيام مرة ومن حيث لازم معرفة كيفية المحبوسين والذى يوجد محبوس زيادة يصير السؤال عن سبب ذلك من=

الأثمان وتشكيلها

كان تشكيل الثُمن كالآتى :

١- «ضابط الثُمن» :

هو الذى يرأسه - ويسمى باسم الثُمن نفسه . كأن يقال «ضابط بولاق» و «ضابط الدرب الاحمر» ، ووظيفته الإشراف على أعمال الأمن العام فى دائرة الثُمن الذى يرأسه- والاتصال فى كل ما يتعلق بثُمنه- «بالبيك الضابط » أى« ضابط المحروسة» فى الضابطخانة ، ويتلقى منه التعليمات اللازمة .

٢- «معاون الثُمن» :

ويتولى النظر فى «الدعاوى» - وإجراء التحقيقات المبدئية ، وفحص الخصومات بالتطبيق لقواعد المادة «١٣» من دفتر ترتيب وظائف ديوان خديوى ، أى أن عمله قاصر على الإصلاح بين الأطراف المتنازعة ، فان لم تتفق هذه الأطراف ؛ كان عليه أن يعرض الأوراق على «ضابط الثُمن» الذى يتولى بدوره إرسالها إلى «الضابطخانة» لترسل إلى الديوان الخديوى - أما المسائل الجنائية فكان دوره فيها هو « إجراء الضبط» وإرسال المتهمين للديوان .

٣- معاون النظافة :

ويتولى مباشرة الأعمال الصحية والنظافة بدائرة الثُمن - واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع انتشار الأمراض والأوبئة كالعناية بنظافة الشوارع ، وعمليات الكنس والرش ، وتطهير

= ناظر القلم « فإذا كان يوجد الجواب الذى يعطيه الناظر المذكور عن ذلك كافى فلا بأس ، وإذا كان بخلاف ذلك يجرى عليه الجزا بموجب القانون ، ودفتر الجرد الذى يصير تحريره يقرأ بالمجلس ولأجل قيده بالجرنال يصير تقديمه كما هو واجب - وفى كون أن أجرى هذه الوظيفة الخيرية محولة على عهده «معاون أول أفندى» فيكون المومى إليه متهم فى حسن إجرى ما يوفق لاجرى ذلك .

والوثيقة تسجل إجراءات واختصاصات (الضبطية) فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر (١٨٣٨م) ولعل هذه الوثيقة تعد اقدم وثيقة تتحدث عن اختصاصات جهاز الشرطة فى تاريخ مصر الحديث ومن المفيد الإشارة إلى أن مصطلح (الجرنال) هنا يعنى (المحضر) Proces - verbal .

المنازل بالمواد المطهرة ، وعمل محاضر المخالفات الصحية للمخالفين ، وضبط الباعة الجائلين الذين يبيعون المأكولات غير الصحية . . إلخ .

٤- «كاتب الثُمن» :

ويتولى القيام بأعمال التحريرات اللازمة للأعمال الكتابية للثُمن .

٥- «قوة الثُمن» :

وهم مجموعة من العساكر الذين كانوا يسمون «القواصة» ووظيفتهم استدعاء من يلزم الأمر استدعائه من المتهمين أو الشاكين أو المتخاصمين ، وتقديمهم «لمعاون الدعاوى» أو «معاون النظافة» أو «ضابط الثُمن » - وحراسة أبواب الثُمن والمحافظة على الشكل العسكرى وهيبة الجهاز .

٦- «بيت الصحة» :

وهو يماثل مكتب الصحة الآن ويتبع «الثُمن» - ويتواجد به «حكيم» و «حكيمة» و«كاتب» و«تومرجى» لإجراء الفحوص الطبية على المتوفين ، وتحقيق أسباب وفاتهم وإثبات حالات الوفاة فى دفاتر خاصة ترسل لديوان الصحة - ويرأس هذا البيت «حكيم الثُمن» .

٧- «المشايخ» :

ولكل ثُمنين شيخ يسمى «شيخ الرُبع» - ولكل «ثُمن» شيخ يسمى «شيخ الثُمن» ويتبعه مشايخ الحوارى - وهم عدد من أهالى المنطقة الذين يتميزون بالسمعة الطيبة والنفوذ ، ويتولون إنجاز الأعمال الإدارية الخاصة للثُمن [(١)] .

«القلقات»

هى «مخافر الشرطة» أو «نقط الشرطة» ، وهى نقط اشتهرت كل منها باسم «القلق» توزعت داخل المدينة وخارجها - للقيام بأعمال حفظ الأمن النظامية - كالمرور فى الشوارع

---

(١) دار الوثائق القومية = جزء أول صادرات قلم دعاوى توتى سنة ١٢٤٧هـ - رقم ١٤٧ - نمرة ١٦٧٩ - سجل ١١٥ - وعلى باشا مبارك = الخطط الجديدة التوفيقية لمصر القاهرة ، ج١ ، ص٨٦ - بوليس مصر فى العصر الإسلامى لحسن عبد الوهاب مفتش الآثار العربية .

ليلاً ونهاراً وضبط العابثين بالأمن - وتوصيل الشاكين والمشكو فى حقهم والجناة الى «الثُمن» الذى يتبعه «القلق» دون أن يكون لهذه «القلقات» أى اختصاص قضائى أو جنائى ذويمكن اعتبار دورهم - كدور « أفراد الداوريات» المنبثين فى شوراع المدينة فى الوقت الحالى .

وقد كان مجموع قوة هذه «القلقات» التى كانت تسمى بصفة عامة «خفر المحروسة» مائتان وخمسة وثمانون رجلا - جميعهم من العسكريين - ويرأس كل قلق «ضابط» يسمى «ناظر القلق» - وتمثل قوة «القلق» و«ناظرها» الشكل العسكرى لجهاز الأمن فى المدينة ، بما تقوم به من أعمال المرور الراجل والراكب وبملبسها وأسلحتها - وضبطها للجناة وسوقهم فى الشوارع إلى أماكن الضبط المختصة «أى الأثمان ثم الضابطخانة» (١) .

وإذا كان هذا هو الشكل العام لجهاز الأمن بمعناه «الفنى» ، أى القيام بأعمال ضبط الجناة وتحقيق الشكاوى وفض الخصومات وحفظ الصحة ومراقبة النظافة وقضاء مصالح الناس - فقد كان هناك وجه آخر لجهاز الأمن فى المدنية - وأعنى به الأداة التنفيذية - التى يستعين بها جهاز الأمن الفنى على تحقيق أهدافه فى حفظ النظام والأمن العام - وأعنى بذلك «القوة العسكرية» ومن هنا جاءت كلمتى «الضبط» ويقصد بها إجراء أعمال الأمن البوليسية وهى هنا الجهاز السابق شرحه ، «والربط» ويقصد بها الأعمال العسكرية النظامية المكملة لأعمال الأمن وهى ما ستوضحه الصفحات التالية .

---

(١) اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ص ٢٥١ - ابراهيم زكى : الحالة المالية ... مرجع سابق ، ص ١٨٩ - و محمد فؤاد شكرى : مرجع سابق ، ص ٦٢٧ .

- E.W.Lano = the Manners and Customs of the modern Egyptians, London 1908 PP, 114:- "Numerous" guard- houses have been established throughout the "Metropolis", at each of which is stationed a body of Nizam, of regulartroops. The Guard is called. "Kulluk", or more commonly at present "Kara-Kol" Persons accused of thefts, assaults, & etc. in Cairo are given in charge to a soldier of the guard , who takes them to the chief guard house, in the "Mooskee" the charges being here stated, and committed to writing, he conducts them to the "zabit" or chief majistrate of the police of the "Metropolis" .The "zabit" having heard the case, sends the accused for trial to the "Deewan el Khideewee".

كان جهاز «الضبط» السابق شرحه فى الصفحات السابقة هو الجهاز المختص «بالأعمال البوليسية المحضة» - وهى ما يطلق عليها كماسبق أن أوضحت «أعمال الضبط» - وهى تلك «الأعمال اليومية التى تدور فى فلك فض الخصومات وتنظيم الحركة الدائمه لعلاقات الناس بعضهم ببعض وما ينتج عنها من خلافات ومشاحنات - وتوصيل مرتكبى الجرائم إلى جهات القضاء لتفصل فيهم - وفى الجملة فإن «جهاز الضبط» هو ما يماثل اليوم «أقسام الشرطة» بكل ما تحويه هذه الكلمة من معنى .

غير أن جهاز الأمن بتشكيله السابق ، لا يتسنى له القيام بأعمال حفظ الأمن العام وتوطيد أركان النظام - دون وجود تشكيلات منظمة تساعد هذا الجهاز على أداء واجباته وهى ما عنيت بتسميتها (القوات المحافظة) .

**** القوات المحافظة :**

منذ عهد إنشاء جهاز الأمن «الضابطخانة» فى عصر محمد على ، لازمه وجود هيكل نظامى عسكرى يقوم بتنفيذ متطلبات جهاز «الضابطخانة» اليومية ، كأعمال الداوريات والحراسات ، وتوصيل المسجونين ، «وحراسة الحبسخانات» وحفظ الخزائن الأميرية وتعقب الجناة ومطاردتهم ، وحراسة بوابات البلاد ، وفض الشغب وحفظ المدينة من عصابات البدو وإغارات «المناسر» ، وما إلى ذلك من الأعمال التى لا تقوى الضابطخانة «بأثمانها الثمانية» على القيام بها .

ومن خلال الواجبات الملقاه على عاتق «القوات المحافظة» تنوعت أقسامها فكانت هناك :

١- قوات القواصة .

٢- عساكر القلقات .

٣- بلوكات المحافظين .

وكلٌ له دور محدد يؤديه بحيث يتبلور فى النهاية «أسلوب حفظ الأمن فى عهد محمد على» .

وأبدأ بالحديث عن القواصة - يتبعها عساكر القلقات - وفى النهاية بلوكات المحافظين .

١- القواصة :

خلال شرح تركيب «الضابطخانة والأثمان» - جاء ذكر «النوبتجية» فيما يتعلق بالضابطخانة - «وقوة الثُمن» أى القواصة .

كان هؤلاء الأفراد - وهم من العسكريين التابعين للجيش - يؤدون الوظائف التى تستلزمها أعمال الضبط فى المدينة - خلال قيام «الضابطخانة والأثمان» بواجباتها كاستدعاء الأشخاص المطلوبين لهذا الجهاز - أوتوصيل المتهمين والشاكين إلى «الديوان الخديوى» أو الشرع «الشريف» أى المحكمة الشرعية - أو حراسة الأبواب والقيام بأعمال «المراسلات» - ومرافقة «معاونى الضابطخانة» أثناء آداءهم لأعمال الضبط [١] وقد تنوعت مسميات وواجبات هؤلاء الأفراد بتنوع الأماكن التى كانوا يعملون بها - فالملحقون بالضابطخانة يسمون «الجاووشية» والذين يتولون مرافقة المتهمين والمشكو فى حقهم إلى أماكن القضاء وهى فى ذلك الوقت «الديوان الخديوى» أو «الشرع الشريف» - كانوا يسمون «النوبتجية» [٢] .

وقد انقسم هؤلاء القواصة إلى سوارى أى خيالة - وبيادة أى مشاة ، وفقاً لطبيعة المهام المسندة إليهم ، كما رأس هذه القوة جميعها «بالضابطخانة» أحد ضباط الجهادية يعاونه فى تنظيم أعمال هذه القوة ضابط أقل منه رتبة يسمى «بلوكباشى» - ولم تكن هذه القوات تتبع «الضابطخانة» من الناحية العسكرية إذ كان ضباطهم مسؤولون عنهم فى كل ما يتصل بأعمالهم النظامية أمام ديوان الجهادية - لكن «البيك الضابط» كان له حق الإشراف عليهم هو وضباط الأثمان فيما يتعلق بأداء واجباتهم المتعلقة بالأمن العام [٣] .

٢- عساكر القلقات :

أما «القلقات» التى كان عددها فى «عهد محمد على» ثمانية وأربعون «قلقاً» ، فقد كانت تمثل جانب «الربط» فى وظيفة الأمن العام الذى كانت تسميته فى ذلك العهد

---

(١) دار الوثائق القومية = جزء رابع صادرات قلم دعاوى توتى سنة ١٢٦٠هـ وارد سجل الخزن نمرة ١٩ ص٧٣ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) دار الوثائق القومية = دفتر ترتيبات ديوان خديوى سنة ١٢٥٤هـ (١٢٣٨م)

«الضبط والربط» ، وقد شرحت معنى كلمة الضبط فى السطور السابقة عند التعرض لدور جهاز الأمن أى «الضابطخانة والأثمان» - أما أعمال الربط - فهى تلك الأعمال التى يؤدى القيام بها إلى ردع المجرمين ومنعهم عن ارتكاب جرائمهم - فهى إجراءات سابقة «بالمعنى الذى يخالف الإجراءات اللاحقة ، وهى تلك التى يقوم بها «جهاز الأمن» أى الضابطخانة والأثمان .

(والسبق واللحاق) هنا يرتبط بالجريمة وجوداً وعدماً - فالإجراءات السابقة هى تلك الإجراءات التى تسبق وقوع الحوادث ويقصد بها إرهاب الذين يفكرون فى ارتكاب الجرائم أو الإخلال بالأمن - وتتمثل هذه الإجراءات فى القيام بالداوريات الراجله أو الراكبة ، والمرور فى الشوارع وأزقة المدينة ، والمناداة على المارين ليلاً للتحقق من شخصياتهم ، وسوق المشتبه فيهم إلى الأثمان لتحقيق هويتهم والتأكد من سلامة نيتهم .

ولقد كانت هذه الإجراءات السابقة هى دور «قوة القلق» الذى كان يرأسه «ناظر القلق» وهو أحد ضباط الجهادية وجنوده من ذات المصدر أيضاً - يتناوبون أعمال الداوريات فى المدينة ويجوسونها ليلاً ونهاراً بهدف منع الجريمة - ويقومون مع الشاكين بالقبض على المشكو فى حقهم بإرشادهم ، لتوصيلهم إلى جهات الأمن «أى الأثمان والضابطخانة» ، فهى قوات حراسة إذن - لاعملِ لها سوى تحقيق المظهر العسكرى لجهاز الأمن - الذى يحمل فى طياته معنى حفظ الأمن بشكل عام .

ولعل أعمال «الداوريات» التى كانت تسمى فى ذلك الوقت «بالطوف» أو «الطوافة» - كانت من أهم أعمال الأمن العام - بما تحققه من تأمين للمواطنين وطمأنتهم على أموالهم وأغراضهم ، بالسهر عليها ومراقبة الذين يحاولون انتهابها أو الاستيلاء عليها .

وكان مجموع القوة التى تتولى أعمال الحراسات فى المدينة ذ أى قوة القلقات فى عهد «محمد على» ٢٥٨ جندياً - بمعنى أن «القلق» الواحد كان قوامه قوة تبلغ خمسة أفراد[1] .

---

(١) دار الوثائق = دفتر الأوامر واللوائح الواردة إلى ديوان الوبركو تبع محافظة مصر فى ٢١ رجب سنة ١٢٧١هـ رقم ٥٢٫٦٥ ص ١٢٨ .

٣- آلاى محافظين محروسة :

تكون الجيش المصرى فى سنة ١٨٣٨ من تسعة وعشرون آلاى = لواء من المشاة و ١٦ « آلاى» من الفرسان وستة وثلاثون بطارية مدفعية ، وأورطتى مهندسين - بمجموع كلى ٧٥٢ و ١١٤ ضابطاً وجندياً .

وقد أسند «محمد على» أمر توطيد الأمن وقمع الاضطرابات فى بلاد القطر «باجمعها» إلى قوة من هذا الجيش بلغت «آلايين» من «الغارديا» [1] خص مدينة القاهرة آلاى واحد بأكمله «سمى آلاى محافظين محروسة» بلغت قوته وفقاً للتقسيم العسكرى فى الجيش المصرى فى ذلك الوقت ثلاثة آلاف ومائتى جندى وضابط [2] .

تولت قوة هذه الآلاى المكونة من ٣٢ بلوكاً أعمال «الربط» فى المدينه على الشكل السابق - وفق التنظيم الآتى :-

- ثلاثة بلوكات قوام كل منها مائة جندى ومجموعها ثلثمائة لأعمال الحراسات والخفر وسميت «بلوكات البلطجية» .

- بلوك واحد قوامه مائة جندى للقيام بأعمال نظافة المدينة والمحافظة على الشؤون الصحية وسمى «بلوك الصاغليم» .

- ثلاثة بلوكات للقيام بأعمال «غيار» القوات العاملة «بالقلقات» .

---

(١) دار الوثائق القومية = لوحة خاصة مرسلة لمدير مخابرات الجيش فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٦ عن حالة الجيش المصرى منذ بداية عصر محمد على حتى سنة ١٨٧٨م - «والغارديا» هى آلايات من المشاة والفرسان كانت أحد أقسام وأنواع الجيش الذى نظمه محمد على على النسق الفرنسى - فكانت أقسامه آلايات غارديا (أى حرس) وجريناديير (رماة قنابل) وهوسار (فرسان) ولغسمجية (باثى ألغام) وبلطجية (حملة بلط وأعمال هندسة وكبارى) .

(٢) تكون آلاى الغارديا فى عهد محمد على من أربعة طوابير - وكل «طابور» يتكون من ثمانية «بلوكات» وكل بلوك يتكون من مائة جندى - دار الوثائق القومية (لوحة خاصة مرسلة لمدير مخابرات الجيش فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٦ عن حالة الجيش المصرى منذ بداية عصر محمد على حتى سنة ١٨٧٨م .

-٢٥ بلوكاً للقيام بأعمال توصيل المحكوم عليهم «بالليمان» إلى محال تنفيذ الجزاء - والاستعداد كقوة ضاربة واحتياطية ودعم باقى القوات [1] .

كان هذا هو شكل جهاز الأمن العام فى المدينة فى عصر «محمد على» . ويلاحظ أن الجهاز منذ نشأته قد انقسم إلى قسمين - هما «قسم الضبط» وتمثله أجهزة «الضابطخانة وأثمان القاهرة الثمانية » - «وقسم الربط» وتمثله القوة العسكرية العاملة مع الجهاز بمسمياتها المختلفة - كالقواصة والنوبتجيات والمراسلات وعساكر القلقات والجاووشية ,وآلاى المحافظين ببلوكاته المختلفة كعساكر الخفر ، وبلوك الصاغليم وبلوكات البلطجية .

غير أن هذا التقسيم الذى لازم شكل «الجهاز» لفترات طويلة للغاية - لم يكن إلا وجهين لعملة واحدة - هى «جهاز الأمن العام» بصفة عامة - بصرف النظر عن التبعية المزد وجه [2] التى سببها هذا التقسيم - ذلك أن «فرع الضبط» من جهاز الأمن كان دائماً يتبع الديوان الخديوى ومن بعده أجهزة مدنية كنظارة الداخلية أو المحافظة المدينة - أما فرع الربط فقد كان يتبع الجيش وبالتالى ديوان الجهادية بحكم المصدر الذى أتى منه رجال هذا الفرع .

وستلاحظ على مدى تاريخ هذا الجهاز مدى استمرار هذا الانقسام وازدواج التبعية .

*****

---

(١) دار الوثائق القومية : جزء رابع صادرات قلم دعاوى توتى سنة ١٢٦٠هـ وارد سجل المخزن بوجه نمرة واحد مخزن ١٩ ص ٨ آلاى المحافظين . وكلمة (صاغليم) صحتها (صاغلام) saghlam وتعنى صحيح - بصحة جيدة ، وتأتى منها كلمة (صاغ سليم) المستعملة فى اللغة العربية وصحتها (صاغ سالم)

-Turkish and English lexicon-newedition- James Redhouse -Istanbul - 1923. p. 1157.

(٢) كان جهاز الأمن فى عهد محمد على وأقصد به « الضابطخانة» يتبع الديوان الخديوى - أما القوات المحافظة سواء أكانت قواصة الضبطيات أم عساكر القلقات أم آلايات المحافظين ذ فكانت تتبع ديوان جهادية ذ وتؤدى عملها كقوات معاونة لجهاز الأمن دون أن تتبعه ذ راجع دار الوثائق القومية = دفتر ترتيبات ديوان خديوى سنة ١٢٥٤هـ .

الفصل الثانى

تطور جهاز الأمن فى المدينة من نهاية عهد محمد على إلى الثورة العرابية

- تركيب ضبطية العموم .
- مأمور الثُمن .
- اجراءات حفظ الأمن فى المدينة .

بمضى الوقت وازدياد العمران واحتياج الناس إلى خدمات أكبر ؛ فقد أصاب جهاز الأمن تطور يتفق وتطور العصر .

فقد كانت الضابطخانات فى عهد «محمد علي» بدائية التركيب ومقتصرة على مدينتى القاهرة والإسكندرية .

ولم يزد فى ترتيب الجهاز فى عهد «عباس» شيئاً عما كان فى عهد سلفه - إلا أن كلمة الضبطية[1] أطلقت على الجهاز بدلاً من «الضابطخانة» .

ويرتبط تطور «الضبطيات» بعد عهد «محمد على» ارتباطاً وثيقاً بإنشاء المجالس القضائية سنة ١٨٥٩م فى عهد «سعيد» - فقد حددت «الإرادة» الصادرة فى ١٦ شوال سنة ١٢٧٦هـ = ١٨٥٩م اختصاص «الضبطيات» فى ذلك الوقت بالتحقيق فى قضايا القتل فى «مدينتى القاهرة والإسكندرية» - ورفع نتائج التحقيق إلى المحافظات لفحصها واستيفائها - على أن يتولى «المجلس العلمى» أى «المحكمة الشرعية» إصدار الحكم[2] .

أما بالنسبة لقضايا السرقات ومختلف أنواع الادعاءات ، فقد كان لمأمورى الضبطيات فى المدينتين ، حق التحقيق فيها وتوقيع الأحكام المناسبة التى تتراوح بين «الإرسال إلى الليمان» أو «الإستخدام فى الخدمات الدنيئة» أو «الحبس فى الضبطيات» أو الحبس فى محل الخدمة [3] . فلما أعاد «سعيد» العمل «بمجلس الأحكام » فى ذى القعدة سنة ١٢٧٧هـ = ١٨٦٠م - انتزع من «الضبطيات» بعض اختصاصاتها القضائية بمقتضى «لائحة إجراءات المجالس» - حيث نصت المادة الثانية منها على اختصاص الضبطيات «بإجرى ما يتعلق بضبط وربط البلدة وحركة الأهالى وتنفيذ إجرى ما تصدر لهم به الأوامر وإجرا مقتضيات المواد الجزئية التى يقتضى الحال منها لتأديب بعض الأشخاص بحسب حركة الضبط والربط بالحبس من ثمانية أيام فأقل» - أما ما زاد عن ذلك من الجرائم فقد كان

---

(١) أمين سامى = تقويم النيل ج ٢ م٣ ص٤٨ ، إرادة فى ٤ شوال سنة ١٢٦٨هـ / ١٨٥١م «لميرالاى اللواء لاتوزبير سليم باشا» .

(٢) دار الوثائق القومية = دفتر جزء أول ، قيد المنشورات والأوامر بمحافظة مصر رقم ١٤٧ - نمرة ١٩٧٦ - سجل ١٤٢ ص ١٤٥ فى ١٦ شوال سنة ١٢٧٦هـ .

(٣) دار الوثائق القومية = دفتر جزء أول ، قيد المنشورات والأوامربضبطية مصر فى ١٠ صفر سنة ١٢٧٩هـ لغاية ٢١ محرم سنة ١٢٨٣هـ نمرة ٦١/١٩٧٧ مخزن ١٩٠ نمرة سجل ١٤٢ - وأحمد فتحى زغلول = المحاماة ملحق نمرة ١٧ .

اختصاص الضبطيات قاصرًا على إجراء «التحقيقات الابتدائية» ثم تقديم أوراق هذه القضايا إلى المحافظة «دون إعطاء أى قرارات عنها» (١) .

وقد استلزم تمتع «الضبطيات » باختصاصات جنائية أن يُنشأ بها جهاز يتولى إقامة «القضاء» فى حدود اختصاص «الضبطية» السالف الذكر - فأنشىء فى سنة ١٢٨٢هـ = ١٨٦٥م فى «الضبطيات» قلم يسمى «قلم دعاوى الضبطية» ويتولى فحص القضايا الداخلة فى اختصاص الضبطية وإصدار الاحكام فيها (٢) .

ويلاحظ أن «التطور» الذى أصاب جهاز الأمن بعد عصر «محمد على» كان تطوراً فى «التشكيل» استلزمته التطورات فى الاختصاصات - بمعنى أن التعديلات التى صاحبت شكل الضبطيات كانت راجعة بالضرورة إلى اتساع اختصاصاتها - وهو تطور فى تصورى طبيعى استلزمته ظروف تغير العصر وحركة المجتمع إلى الأمام وظهور القوانين والتنظيمات - وما استتبع ذلك من تغيير فى أشكال الأجهزة - فالتطور سنة الحياة .

ويلاحظ أن تطور «جهاز الامن» قد أدى فى النهاية وفى عهد إسماعيل على وجه التحديد إلى أن تصبح «الضبطية» فى المدينة هى الجهاز الأكبر الذى سمى فى ذلك الوقت «بضبطية العموم» وهو مايماثل «مديرية الأمن» فى وقتنا الحالى - تمييزاً لها عن أثمان المدينة التى أصبح رؤسائها يسمون «بالمأمورين» منذ سنة ١٨٧١م وهو تاريخ هذا التعديل فى جهاز الأمن - أما القلقات أو «القرة قولات» فقد اندثرت منذ سنة ١٨٧١ إلا القليل منها الذى استمر يسمى «قرة قولا» وإن كان دوره قد أصبح كدور «الثُمن» فى عملية حفظ الأمن ، ولم يعد مخفرًا عسكرياً فقط كالعهد بأيام «محمد على» .

والصفحات التالية توضح التركيب التنظيمى« لضبطية المدينة» بأقلامها المختلفة واختصاص كل قلم منها ، ودور مأمورى الأثمان فى المدينة (٣) .

(١) دار الوثائق = دفتر جزء ثانى ، قيد المنشورات والأوامر بضبطية مصر فى ١٠ صفر سنة ١٢٧٩ لغاية ٢١ محرم سنة ١٢٨٣ نمرة ٦١/١٩٧٧ مخزن ١٩٠ نمرة سجل ١٤٢ - وأحمد فتحى زغلول = المحاماة ملحق نمرة ١٧ .

(٢) دار الوثائق : محفظة ٣٣ عربى داخلية - و١٨ عربى داخلية وثيقة ٢٢٨/٢٥٤ ديوان الداخلية «من إسماعيل الجناب العالى إلى سعادة الباشا ناظر الداخلية فى ٥ رجب سنة ١٢٨٥هـ = ١٨٦٨م .

(٣) يلاحظ أن كلمة «قلم» التى ترد كثيراً فى السرد كانت تعنى فى ذلك الوقت «إدارة» أو «قسم» - فقلم الدعاوى يعنى قسم الدعاوى - وقلم الباسبورتات يعنى قسم جوازات السفر وهكذا . . .

تركيب ضبطية العموم :

مأمور الضبطية

وكيل الضبطية

أ- قلم ضبط الوقائع :

ويرأسه «ناظر» يسمى «ناظر قلم ضبط الوقائع» ويختص هذا القلم بتلقى البلاغات العربية والأفرنجية والقضايا وفق التسلسل الآتى :-

- حصر الوقائع الواردة فى دفتر يسمى «دفتر ضبط الوقائع»
- تلقى الوقائع الابتدائية الواردة وسماعها ثم عرض النتائج على مأمور الضبطية أو وكيله .
- إحالة القضية بعد سماعها على أحد «أقلام الضبطية» المختصة .
- الحكم فى مواد الجنح والمخالفات التى تدخل فى اختصاص الضبطية .
- تنفيذ الأحكام الصادرة من «المجالس القضائية» بالجزاء النقدى أو السجن وتسجيلها فى دفاتر القلم .
- قيد المحكوم عليهم فى دفتر يسمى «سجلات الأخلاق» .

ب -قلم الدعاوى :

ويرأسه «ناظر» ويتبعه مجموعة من «المعاونين» و«الملاحظين» والكتاب ويتولى النظر فى :-

- القضايا الجنائية والمدنية التى تكون فى حدود اختصاص الضبطية .
- إجراء الاستجواب الشفهى والتحريرى فى القضايا وعرضها على المأمور ليحيلها إلى «الملاحظ المختص» .
- تفتيش المنازل والأماكن التى يحتاج التحقيق إلى تفتيشها .
- مراجعة دفاتر المسجونين والتأكد من مُدد بقائهم فى السجن .

ج - قلم أفرنك :

يرأسه ناظر «أوربى» ويتبعه مجموعة من «المعاونين» الأجانب والتراجمة وقوة من «رجال الضبطية الأوروبيين» ويختص بكل ما يتصل بحوادث الأجانب وإقامتهم فى المدينة ومخابرة القناصل بشأن هذه الحوادث - والعمل وفق أحكام «لائحة ضبط وربط الأجانب» الصادرة سنة ١٨٥٧م فى عهد «سعيد» .

د - قلم المضابط :

ويرأسه «ملاحظ» يقوم بالواجبات الآتية :

- تنفيذ الأحكام والمضابط الواردة للضبطية من المجالس القضائية ، وقيدها فى الدفاتر المختصة لذلك .

- إعلان المضابط للأشخاص المحكوم عليهم فيها بالتنفيذ وقبول إجراءات «الأبللو» أى الاستئناف .

- إرسال «المضابط لقلم ضبط الوقائع» للتأشير فى «سجلات الأخلاق» .

- إعلان المحكوم عليهم جنائياً .

هـ - قلم التحصيلات والإيجارات :

ويتولى تحصيل الغرامات المحكوم بها وإيجارات الأماكن التابعة للحكومة كالأسواق والوكائل .

و - قلم المحاسبة والتحريرات :

ويتولى الأعمال الحسابية والكتابية .

ز - قلم التذاكر :

أى قلم جوازات السفر وتذاكر الإقامة الذى كان تابعاً للضبطية منذ لائحة ضبط وربط الأجانب سنة ١٨٥٧م .

وإلى جانب هذا الهيكل - فقد كان العمل الليلى يُنظم بواسطة تواجد «معاون منوب» بالضبطية ليلاً - لمدة أربعة وعشرون ساعة لاستقبال ما يرد من «أثمان المدينة»

ويستـمع إلى شكاوى الشـاكين ، ويسلم فى الصبـاح ناتج عـمله إلى «الأقـلام» بواسطة «عساكر مراسلة الضبطية» . وكان له أن يحجز المتهمين حتى الصباح ، ومباشرة الدعاوى التى ترد إليه ليلاً - على أن يعرض ما قام بإنجازه على مأمور الضبطية فى الصباح - وله الحق فى إخلاء سبيل الأشخاص بالضمانات - وتفتيش السكارى والمتشردين قبل سجنهم وقيد ما لديهم فى «أمانات» بالدفاتر الخاصة وحفظها لدى «الأونباشى» «العريف» النوبتجى أى المنوب ثم يسلم هذه «الأمانات» لأصحابها فى صباح اليوم التالى - ويرأس هذا «المعاون المنوب» مجموعة من «المنوبين» يعملون كمساعدين له لتلقى «ما يتقدم للضبطية من بلاغات المخبرين ، والبوليس ، والأثمان ، وأورطة المستحفظين ليلاً ونهاراً وتحديد مالها بالدفاتر الخاصة والتأشير بتحويلها إلى الأقلام المختصة» - وهذا النظام يماثل ما يجرى به العمل فى «أقسام الشرطة» حالياً - من تواجد «منوبين» لتلقى البلاغات والحوادث واتخاذ إجراءات تحويل المحاضر وإحالتها إلى أفرع القسم المختلفة للتصرف فيها .

مأمور الثُمن :

وهو رئيس أحد أجهزة الأمن الثمانية التى انقسمت إليها المدينة ويماثل مأمور القسم فى الوقت الحالى - ويتكون البناء الوظيفى للقسم من المأمور - ومعاون الثُمن الذى يتولى أعمال ضبط الوقائع - وحكيم الصحة المسؤول عن الشؤون الصحية -ومأمور أمور أفرنكية وهو أوروبى يتولى الاختصاصات المنصوص عليها فى «لائحة ضبط وربط الأجانب» الصادرة سنة ١٨٥٧م -فى حالة ما إذا كان فى دائرة الثُمن جاليات أجنبية كثُمن الموسكى وثُمن الأزبكية -ويلى هؤلاء شيخ الثُمن ، ومشايخ الحوارى .

وكان اختصاص مأمور الثُمن كالآتى :

- ملاحظة أمور «الضبط والربط » ، والمسائل الصحية والتنظيمية .
- تنفيذ أوامر ضبطية العموم .
- الإشراف على أمور الصحة والتنظيم ، وملاحظة «شيخ الثُمن» و«مشايخ الحوارى» فى ملاحظتهم أعمال الكنس والرش فى الشوارع والحارات وإزالة القازورات ومنع الازدحام فى الطرق والشوارع ومراقبة البائعين وإزالة مخلفات البناء والأتربة .

- إعطاء تراخيص البناء وفتح المحلات .

- تفقد أحوال «الخفراء ومشايخهم» و «العُهد» و «الداوريات» و«شيخ الثُمن» .

- ضبط الجناة وإرسالهم «لضبطية العموم» فور ضبطهم -دون التحقيق معهم أو سجنهم أو حجزهم بالثُمن – ويستثنى من ذلك أثمان «مصر القديمة وبولاق وشبرا» التى كان يحق لمأموريها سجن الأشخاص حتى الصباح فقط .

- ملاحظة وجود «حكيم الثُمن» بمركز الصحة ومعرفة محل إقامته لاستدعائه ليلاً .

- مكافحة الحرائق نهاراً بتوجيه «السقائين» و «شيخ الثُمن» و «مشايخ الحوارى» إلى مكان الحريق والإشراف على أعمال الإطفاء -أما فى الليل فعليه التوجه «لمحل الحريق» وإخطار «الضبطية» وعموم الطلمبات أى «إدارة الإطفاء» ، ويباشر عملية الإطفاء وتسهيل تزويد الموقع بالمياه «بنفسه » ، وله فى ذلك أن يعين من مشايخ الحوارى اثنين للمبيت بالثُمن بالتناوب ، علاوة على «عساكر المراسلة» للمساعدة فى إجراءات إطفاء الحريق[1] .

ويلاحظ فى شأن «مأمور الثُمن» أنه لم يكن له حتى ذلك الوقت أى «اختصاص جنائى» ، أكثر من «ضبط الجناة وإرسالهم لضبطية العموم» دون التحقيق معهم – كما لم يكن له الحق فى احتجاز أحد «بالثُمن» – فيما عدا أثمان «مصر القديمة وبولاق وشبرا» لبُعدهم عن مقر «الضبطية» – كذلك فإن اختصاص المأمور فى ذلك الوقت كان يرتبط بأمور نظافة دائرة الثمن وملاحظة المسائل الصحية -غير أن اختصاصه بأعمال مكافحة الحرائق وخاصة فى فترة النهار كان شاملاً – يؤكد هذا مسؤوليته فى جلب المياه إلى موقع الحريق «بنفسه» – ولعل هذا يرجع إلى عدم توافر نظام «حنفيات الحريق» فى الشوارع فى ذلك الوقت ، وقدرة «مأمور الثُمن» أكثر من غيره على إلزام «السقائين» عن طريق مشايخ الحوارى على إمداد موقع الحريق بالمياه التى يحملونها فوق ظهورهم .

وفى شأن تفقد أحوال الخفر ، ومشايخهم ، والعهد ، والداوريات ، وشيخ الثُمن – فقد أفردت لها الصفحات القادمة للحديث عن أسلوب حفظ الأمن فى المدينة .

---

(١) الوقائع المصرية – ٢٤نوفمبر ١٨٧٨ «قانون يشتمل على تشكيل هيئة الضبطية وترتيب أقلامها مع بيان اختصاص كل قلم بحسب ما اقتضته الأحوال . . . الخ .

وكان آخر ما لحق جهاز الأمن فى المدينة من تطوير ، هو ذلك الذى حدث فى سنة ١٨٨٠ - عندما أصبح على قمة الجهاز «مفتش عموم الضبطية» - يليه «مأمور ضبطية العموم» - وتحويل «الأثمان» إلى «ضبطيات» ليصبح مأموريها «مأمورى ضبطيات الأثمان» .

وقد استتبع هذا تحديد اختصاصات «مفتش العموم» - وتعديل اختصاصات «ضبطيات الأثمان» .

فقد اختص الأول بتنظيم الخدمات التى تتصل «بحفظ الأمن العام» والتنسيق فى هذا الصدد مع «الجهات» التى ترتبط خدماتها «بالضبطية» ، كنظارة «الجهادية» التى كان لها «قوات المستحفظين» التى يعمل أفرادها «كمراسلات للضبطيات» - «ووجاق البوليس» - «وطايفة الغفر» - التى سيأتى الحديث عنها فى الصفحات القادمة - وفضلاً عن هذا فقد كان «مفتش عموم الضبطية» بحكم تسمية وظيفته - مشرفاً أعلى على جهاز الأمن بأكمله .

أما تحويل الأثمان إلى «ضبطيات» فقد كان مرجعه - هو كون «الضبطية الرئيسة» قد أصبحت «ضبطية عموم» - ويستتبع هذا بالضرورة أن تكون هناك «ضبطيات فرعية» - وهى هنا «الأثمان» - لتصبح ضبطيات فرعية لأنحاء المدينة .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت «الأثمان» وتسمى «ضبطية الثُمن» فيقال «ضبطية ثُمن الموسكى» على سبيل المثال .

إجراءات حفظ الأمن فى المدينة :

جمع قانون «إجراءات وتخصصات مأمورى ضبطيات الأثمان» الصادر فى سنة ١٨٨٠ م - والذى أطلق عليه اسم «التعليمنامة» - كل قواعد الأمن على مستوى «ضبطيات الأثمان» فى إثنين وستين مادة - شملت إجراءات «مأمورى الضبطيات» واختصاصاتهم - وكان صدور هذه «التعليمنامة» راجعاً إلى ما تكشّف من قصور لدى تطبيق قواعد سنة ١٨٧٨ السابق الحديث عنها - وخاصة فيما يتعلق بواجبات «مأمور الثُمن» نحو «التحقيقات» .

فقد أباحت «تعليمنامة» سنة ١٨٨٠م «لماموری ضبطيات الأثمان» ، التصرف فى «المواد الجزئية التى لا يحتاج توصيلها إلى الضبطية وتكون متعلقة بمشاجرات فيما يكون منها يستصحبه مخالفة أو جنحة عارية عن بطح أو جرح لايستدعى علاج» على أن لايتجاوز هذا التصرف «التكدير أو التهديد أو السجن من ساعتين لآخر النهار» - فإذا تجاوزت القضية أكثر من ذلك وكان أحد المتخاصمين المعتدى هو من أرباب السوابق فى المشاجرات أو من العصبجية ؛ يرسل إلى الضبطية لأجل إجراء اللازم بحسب ما يتراءى .

كما أباحت المادة الثانية «لمأمور ضبطية الثُمن» «ضبط الواقعة» و «تحقيقها» و «عمل المحضر اللازم» وأخذ «منطقنامة» أى استجواب الأطراف .

بذلك زيدت اختصاصات مأمورى ضبطيات الأثمان عما كان لهم فى اللوائح السابقة - أما باقى مواد هذه التعليمنامة فقد نظمت قواعد حفظ الأمن والنظام فى المدينة - وذلك بضبط المتشاجرين - ومنع تعاطى الخمر جهراً - وإيقاف مواكب الزفاف التى تسير فى الشوارع لإخلالها بالأمن العام - والقبض على العاطلين والدجالين وتجار الرقيق - ومنع حفلات الزار وتكليف مشايخ الأثمان والحارات بمنع المتجرات بأعراضهن من السكن فى «وسط محلات الأحرار» أى الشريفات - ومنع اختلاط النساء بالرجال عند الأضرحة والموالد - وتحريم إنشاء المقاهى وأماكن اللهو بالقرب من هذه الأضرحة والمزارات - ومنع النساء من الغناء فى المقاهى والحانات - وملاحظة أعمال الفساد والإخلال بالآداب العامة - وتنظيم المرور ومنع الازدحام فى الشوارع - وملاحظة المتكففين والشحاذين وضبطهم - وتنظيف الشوارع ممن ينامون على أرصفتها - والتحقيق من حاجة المرضى الفقراء للعلاج بالمجان فى مستشفيات الحكومة تطهيراً للمدينة من ذوى العاهات أو المرضى الذين يهيمون فى الشوارع - وترحيل القادمين من خارج المدينة والمقيمين فيها بلا سبب إلى بلادهم منعاً من ازدحامها - والمحافظة على النظام فى أماكن التجمعات وتعيين عساكر الضبطية لملاحظة ذلك - والإشراف على أعمال الكنس والرش والنظافة ومراقبة أعمال الحفر فى الشوارع والاطلاع على التراخيص الصادرة من الجهات المختصة بذلك - والتحرى عن المنازل الآيلة للسقوط وإخطار الضبطية العمومية بها وإلزام مالكى هذه المساكن بإزالة الخلل

بها أو هدمها - ومنع بيع «البارود» إلا بتصريح - وإزالة أسباب اشتعال الحرائق بالمنازل التى يخزن أصحابها الأحطاب فوق أسطحها - ومراقبة الأطفال أثناء اللعب فى الشوارع مخافة تعرضهم لأخطار وسائط النقل ومعاقبة المهملين من الآباء والأمهات إذا خالفوا هذه التعليمات -وتحريم السباحة فى «الخليج» وقت الفيضان حفاظاً على أرواح الناس - ومنع الأصوات المزعجة فى الجنازات وأثناء تشييع المتوفين وتحريم الندب وإقامة النساء فى المقابر احتراماً للشريعة وجلال الدين ومهابته - ومراقبة حكماء الأثمان فى أعمالهم والتأكد من انتظامهم ومعرفة محال إقامتهم لاستدعائهم عند الحاجة إليهم وتحصيل ديون النفقة المحكوم بها للفقيرات من النساء منعاً من تعريضهن للمتاعب مع المحكوم عليهم بها .

وتحدثت بعض المواد عن أساليب استدعاء ذوى الاعتبار إلى مقر ضبطية الثُمن - وتحرى الدقة فى الشكاوى التى تُقدم من أفراد العائلات وبعضهم خشية أن ينطوى الأمر على مكيدة - كما لم تغفل «التعليمنامة» إلزام «مأمورى ضبطيات الأثمان» بمراقبة المحال المضرة بالصحة والمقلقة للراحة .

وفى شأن العلاقة بين «الضبطية العمومية» و «ضبطية الثُمن» نصت المادة ٥٣ على ضرورة «إحاطة الضبطية بالمسائل المهمة فى وقت وقوعها» كما نصت على ضرورة إرسال «وقوعات الأثمان» أى جداول الحوادث فى كل أربع وعشرين ساعة للضبطية العمومية وتناولت مواد أخرى تنظيم المرور فى الشوارع ومنع الازدحام - والإجراءات الواجب اتخاذها بشأن الغش التجارى وتزييف العملة - وسلوك النساء الساقطات بالطرق العامة وضرورة تغطية وجوههن وتحريم «سفورهن» وتحريم قراءة القرآن فى الشوارع بغرض التكفف .

وقد اختصت المادتان ٤٦و ٤٧ من هذه «التعليمنامة» بتعليمات «الحراسة» فى شوارع وأزقة المدينة - فقد كانت مسؤولية حراسة المدينة منذ الساعة الثالثة ظهراً موكولة إلى «خفراء» - ولأجل تنفيذ هذه الخدمة قسمت المدينة وضواحيها إلى أقسام تتبع كل مجموعة منها إلى أحد الأثمان بحيث لا تتداخل حدود « أقسام» كل ثُمن فى حدود أقسام الثُمن الاخر - وقسمت «الأقسام» إلى «مراكز » تقوم الخفراء بحراستها - وكان يرأس مجموعة «خفراء المراكز بداخل الأقسام» رئيس منهم يسمى «عهدة» يعاونه أحد الخفراء ويسمى « نقيب» - وقد مُيِّز هؤلاء «الخفراء والعهد والنقباء » بعلامات معدنية حُفرت عليها أرقام يـُميزون بها وتثبت على أزرعهم -وقد أُلزم هذا « الهيكل» بالتحفظ

على أموال وأرواح سكان المدينة - وفى سبيل ذلك كان عليهم «معرفة كافة الأشخاص الساكنين بدركهم » و « مسؤولياتهم عما يحدث بمراكزهم من سرقات أو قتل إذ لم يُضبط الفاعل أو يُرشد عنه» وكانت مدة الحراسة هذه « من بعد غروب الشمس بنصف ساعة » حتى «بعد الشروق بنصف ساعة » يقوم خلالها كل «خفير » بحبس كافة الدكاكين والمحلات الملزوم بغفرها لمعرفة غلقهم من عدمه « وعند الشروق يعاود » جس كافة الدكاكين وإن اتضح فتح أحدهم يخبر عنه « القرة قول» لحضور «المعاون النوبتجى » وعند انتهاء مدة الحراسة يتوجه «العهدة» إلى القرة قول فى الصباح «للتبليغ عن الحوادث التى تحصل أثناء الليل بعد أخذ التمام من الغفرة والختم على الدفتر المعد لذلك بالقرة قول» .

وكان على «الخفراء » أن « يداوموا المرور بمركزهم والمناداة على بعضهم » كما كان عليهم الإخطار عن الحرائق بدوائر هذه المراكز وتوصيل المتشاجرين إلى « الثُمن » والإبلاغ عن الحوادث[١].

كان هذا هو النسق الأول من الحراسة للمدينة الذى يقع على عاتق « الخفراء والعهد والنقباء » وهم أفراد مدنيون يتقاضون أجورهم من سكان «الدركات والمراكز » التى يحرسونها بواقع ٢٠٠ قرش شهرياً «للخفير » وخمسمائة قرش « للعهدة» وثلثمائة قرش «للنقيب»[٢] .

أما النسق الثانى فكان ما يسمى « بالداوريات المركزية » وهى قوة من رجال المستحفظين والبوليس المعينين للخدمة « بضبطية الثُمن » تقوم بالمرور على دائرة الثُمن لتفقد أحوال الأمن به وملاحظة قيام الخفر بواجباتهم - والتقرير بملاحظتها فى « ضبطية الثُمن » لدى العودة .

وكان النسق الثالث هو «الدوريات العموم » وهى مجموعة على مستوى أكبر من المستحفظين والبوليس « المعينين للخدمة » بضبطية العموم تطوف أنحاء المدينة بأكملها

---

(١) دار الوثائق = محفظة ٩١ داخلية أفرنكى .

Ministere de l' interieur – 1880 – Bureau Europeen No -547 18 janvier 1880 - prefecture de police Reglement de la corporation de Gafirs.

(٢) المصدر نفسه بند ٢٢ .

لملاحظة حالة الامن العام والتفتيش على الداوريات المركزية والتقرير بملاحظتها فى« ضبطية العموم » لدى العودة [1] .

وقد ألزمت المادة ٤٦ من «التعليمنامة» خفرة الدركات بداخل وخارج جهات الأثمان بدوام «الالتفات» كما كلف مأمورى ضبطيات الأثمان بمقتضى هذه المادة « بدوام التأكيد على مشايخ الخفرة والعهد لعدم وقوع أدنى تساهل فى ذلك واستمرار تفقد أحوال الغفرة وحركاتهم » أما المادة « ٤٧» فقد ألزمت كل سكان المدينة بوجود فوانيس غاز أمام منازلهم «لما فيه من المزايا إليهم من عدم اختفاء أشخاص من الأشقياء يتقصدون تمكنهم من حصول سرقات» [2] .

كان هذا هو أسلوب ونظام حفظ الأمن فى المدينة منذ سنة ١٨٠٥ حتى سنة ١٨٨٢ – وهو أسلوب تميز بالبساطة والمركزية فى بادئ الأمر – ثم تطور بالتناسب مع تطور الحياة واتساع الخدمات وإقبال الأوروبيين على المدن – وازدياد المشاكل – وتعقد أساليب الحياة –وازدياد حجم المعاملات واحتياج البلاد إلى التقنين –ووضع الضوابط للأمور . . . إلخ . ذلك من المسائل التى يتميز بها التطور الطبيعى للأمور – وكما قلت فإن جهاز البوليس كان يتطور وفق الحاجة شيئاً فشيئاً حتى انتهى إلى ما انتهى إليه فى الصفحات الأخيرة السابقة .

ويلاحظ المتأمل لنظام الجهاز – وخاصة فى الفترة الأخيرة منه – أن أسلوب العمل فى ضبطيات الأثمان لم يختلف فى كثير عما هو حادث فى وقتنا الحاضر – فمأمورى الضبطيات بمسؤولياتهم هم أجداد مأمورى الأقسام حالياً – والمنوبين القائمين لتلقى البلاغات وضبط الوقائع هم ذاتهم أولئك النفر المستبقى فى قسم الشرطة يستقبل شكاوى المواطنين وبلاغاتهم – والداوريات التى تخترق الشوارع والطرقات لحفظ النظام هى نفس دوريات رجال الشرطة فى شوارع العاصمة حالياً – كل هذا بالتناسب مع التطور الذى لازم اتساع المدينة حالياً وازدياد الحاجة إلى خدمة بوليسية أكثر .

---

(١) المصدر السابق بند ٤٦.

(٢) فيليب يوسف جلاد = قاموس الإدارة والقضاء ، القاهرة ١٨٩٢ ، « قانون إجراءات وتخصصات مأمورى ضبطيات الأثمان سنة ١٨٨٠» .

الفصل الثالث

- تطور جهاز الأمن فى المدينة وعلاقته بالضغط الأوروبى على مصر حتى الثورة العرابية

- دخول الأجانب فى جهاز الأمن .
- قلم ضبط وربط الأجانب .
- التنظيم الإيطالى للبوليس المصرى .

بدأت محاولات أوروبا للتغلغل داخل جهاز الأمن المصرى مبكرة فقد حاول « القناصل » فى فبراير سنة ١٨٣١ أن يضعوا أولى قواعد السيطرة الأوروبية على جهاز الأمن عندما اقترحوا على « محمد على » إنشاء « هيئة بوليسية أوروبية » فى مدينة الإسكندرية قوامها « ستون رجلاً » يجيدون اللغات الاجنبية للقيام بأعمال « البوليس» فى مناطق سكن « الأفرنج » و « مناطق الجمارك » و « الأسواق » و « نظافة المدينة » و«مراقبة أعمال الصحة العمومية » مع إعطاء الحق لرئيسهم فى أن يكون على صلة بالقناصل . غير أن « محمد على » رفض ذلك المطلب متنبهاً الى خطورة هذا العمل الذى كان يعنى وجود «هيئة بوليسية » شبه مستقلة فى البلاد ، واكتفى بمطالبة « القناصل» بالحد من أعمال رعاياهم المخلة بالأمن العام ، ثم جاءت أحداث « الشام » سنة ١٨٣٢ ، وما أعقبها من مشاكل فصرف النظر نهائياً عن هذا الأمر [١] .

وبإذعان « محمد على» لشروط تسوية ١٨٤٠ ـ ١٨٤١م ، وانكماشه داخل حدود «وادى النيل » دخلت البلاد مرحلة جديدة أثرت تأثيراً كبيراً فى مجريات أمورها حتى قدوم الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ .

ولقد كان أول نتاج هذه « التسوية» هو فرض الدول الكبرى نفسها على مصر ، ومحاولة الظهور بمظهر الوصى على مصالح البلاد بحكم كونها (أى هذه الدول) هى التى فرضت « التسوية » التى أنهت النزاع بين « محمد على » و « السلطان » وبمعنى أشمل ، كانت الدول الكبرى منذ سنة ١٨٤٠ تحاول الحصول على « ثمن » لموقفها من النزاع بين «محمد على» و « السلطان » .

أما النتاج الثانى للتسوية ، فكان إصرار « الدولة العثمانية » طوال عهود من خلفوا «محمد على » على انتقاص ما حصلت عليه مصر من حقوق بمقتضى « التسوية » الأمر الذى كان يدفع « بالولاة» فى مصر إلى قبول مطالب الدولة الكبرى ، والميل إلى الإفادة من النفوذ الأوروبى كمحاولة لصد « تركيا » عن نيل ما تبتغيه من مصر .

ولقد كان « محمد على » بسمعته المدوية وفتوحاته العظيمة ، وماضيه الحافل بالانتصارات أقوى من أن تنال من إنجازاته محاولات « أوروبا » التسرب إلى بنائه بحجة حمايتها لأوضاع مصر السياسية التى ضمنتها شروط التسوية ضد أطماع « تركيا » .

---

(١) محمد فؤاد شكرى = مرجع سابق ، ص ٧٨ .

ولقد حاول « محمد علي » خلال الفترة الباقية من حكمه بعد سنة ١٨٤١ أن يغنم «لمصر » قدر ما يستطيع من الصراع الدائر بين الدولتين العظميين « انجلترا وفرنسا » تنافساً على مصر ، ومع هذا فقد تخلى فى أواخر سنى حكمه عن سياسة التعامل مع فرنسا وانجلترا واتجه إلى إصلاح أوضاعه مع « الدولة العلية » وكسب رضاء « السلطان » خاصة بعد أن تمكن من كسب أنصار له فى الحكومة العثمانية (١) .

وإذا كان « محمد على» قد استطاع أن يخلص « مصر » من آثار سياسة الدول الكبرى تجاهها بفضل حكمته ونفاذ بصيرته وعلمه المسبق بما تنتويه هذه الدول من مصر ؛ فإن خلفائه كانوا أضعف من أن يقاوموا هذا التيار الجارف ، فما لبثوا أن ارتموا فى أحضان هذه الدول فضاعوا وأضاعوا « مصر » معهم .

بدأ الصراع بين الولاة المصريين والباب العالى باعتلاء « عباس الأول » عرش مصر . فخلال سنوات ١٨٥٠م ـ ١٨٥٢م ثارت أزمة « التنظيمات» بين « مصر والدولة العثمانية» ، فقد أصرت « الدولة العثمانية» على تطبيق « التنظيمات الخيرية » الصادرة فى « خط شريف كلخانة » سنة ١٨٣٩ ، وتحديد سلطات « الوالى » وجعل « مصر » إيالة عثمانية ينطبق عليها ما ينطبق على باقى « الإيالات » التى تتكون منها « الإمبراطورية » وذلك بالمخالفة لشروط التسوية التى كانت تجعل من مصر (ولاية ممتازة) ذات وضع خاص وقد دفعت هذه السياسة الخرقاء للدولة العثمانية ، عباس إلى أن يبحث عن سند يتقى به عنت الباب العالى ، فكانت انجلترا التى كانت تتحين الفرص لاقتضاء ثمن تدخلها فى تسوية ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ نفوذاً عريضاً ولم تتردد « انجلترا » فى أن تقف إلى جانب « عباس» خلال هذه الأزمة فى مقابل تنفيذ مشروع « مد الخط الحديدى والذى يربط الإسكندرية بالقاهرة عن طريق السويس سنة ١٨٥٢ » (٢) .

---

(١) احمد عبد الرحيم مصطفى = علاقات مصر وتركيا فى عهد الخديوى إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩ . دار المعارف ـ القاهرة ـ ١٩٦٧ ـ ص ٧ ، ٨ .

(٢) عبد العزيز سليمان نوار = مصر والعراق - القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص٢١٥ وما بعدها . وفيه بحث كامل عن خط حديد السويس / الإسكندرية والصراع الدولى على خطوط المواصلات العالمية فى ذلك الوقت .

غير أن «عباس » عاد على أثر انتهاء أزمة « التنظيمات الخيرية » إلى تحسين علاقته بالباب العالى ووصلت هذه العلاقات إلى حد إرسال قواته فى يوليو سنة ١٨٥٣ لمساعدة السلطان فى حربه ضد الروسيا . وهكذا انتهت مدة « عباس » دون أن يكون للنفوذ الأوروبى فى مصر أثر كبير .

كان «سعيد » مهيأً أكثر من سلفه لقبول النفوذ الأوروبى فى مصر ، فقد تصور أن تنفيذ المشروعات الغربية فى مصر بمظهرها الذى يوحى باستهدافها رخاء البلاد ؛ ستحرر مصر من السيطرة العثمانية ، وفى هذا الاتجاه كانت ميوله نحو « الفرنسيين » فحاول استجلاب رضاهم معتقدًا أن « رضاهم عنه» سيضمن له رد افتيات الباب العالى على حقوقه الوراثية فى العرش .

فكان أول ما فعل ، هو منحه « دليسبس » امتياز حفر قناة السويس فى سنة ١٨٥٤ ، هذا العمل الذى أثار ثائرة « انجلترا » والتى كانت ترى فى المشروع مقدمة لوقوع مصر تحت السيطرة الفرنسية فكان أن لجأت إلى تهديد « السلطان » بالعدول عن مبدأ سلامة أراضى الإمبراطورية العثمانية الذى كان أحد ضمانات أوروبا للسلطان فى ذلك الوقت(١) .

وبينما كان «سعيد» يرى فى تقوية النفوذ الأوروبى فى مصر ، ومحاولة اكتساب أنصار له إضعافاً للسلطان وضمانه فى نفس الوقت لتحقيق استقلاله عن تركيا ؛ كانت فرنسا من جانبها تسعى أيضاً إلى إضعاف العلاقات المصرية العثمانية ، بحسبانها مدخلاً للسيطرة الفرنسية على مصر انطلاقاً من أن مصر منطقة هامة من مناطق النفوذ الفرنسى وكان هذا كله يتعارض تمام المعارضة مع سياسة « انجلترا » التى نبعت من تأكيد شروط تسوية ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ ، والمحافظة على تبعية مصر لتركيا بحسبانها الضمان الوحيد لمنع وقوع مصر فى دائرة النفوذ الفرنسى أو أى نفوذ أوروبى آخر ، ذلك أن الدول الأوروبية وإن كانت قد تركت « المسألة المصرية» لانجلترا وفرنسا ؛ إلا أنها لم تسقط شؤون مصر من حسابها(٢) فقد كانت « روسيا » على سبيل المثال تجاهد فى سبيل توطيد نفوذها فى

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى = مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى = مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ الى ١٨٨٢ ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ ١٩٦٥ .

الشرق مستخدمة حجة حماية « الرعايا الأقباط كمنفذ لها فى مصر وكانت صور ذلك «التوسط بين هؤلاء الرعايا وبين أجهزة الشرطة فى « مصر » تتمثل فى تدخل « القنصل الروسى » لدى هذه الأجهزة لإسباغ الحماية على هؤلاء الأقباط ومنح البعض منهم صفة «وكيل قنصل » وسحب امتيازات هذه الصفة على عائلاتهم [١] .

تميز عهد «سعيد» بازدياد تدفق الأجانب[٢] على البلاد معززين بالتحالف الأوروبى سنة ١٨٥٦ وركون «سعيد» إلى رعاية الدول الأوروبية التى كان يتصور وجود الأمان معها لمستقبل العلاقات المصرية العثمانية .

---

(١) دار الوثائق القومية = من صالح صبحى مأمور ضبطية مصر إلى الباشمعاون « إن الشخص الذى تفضلتم بالأمر تلغرافياً بإخلاء سبيله من السجن هو من الأهالى الأقباط وهو من رعايا الحكومة السنية ، ولقد أحضر وابوراً للطحين بدون إذن وتركه فى زقاق يعد ممراً فى المدينة وأغلق طريق العامة ، وقد بين له القبط الآخرين ضرورة إزالته مراراً وأخيراً حررت له مذكرة بذلك منذ سبع شهور ، ولما لم ينصاع للأمر فقد جلب وأفهم بضرورة إزالته وإلا فلن يخلى سبيله وإذا كان ممثل « الروسيا » قد توسط إلا أن توسطه قد رفض وتم إقناعه بعدم أحقيته فى التوسط . وببقائه يومين فى الضبطية فقد أزال الوابور من هنالك وقد أخلى سبيله فى اليوم السابق لوصول أمركم . ومع أن والده كان وكيلاً للقنصل ، فإن ذلك لم يسرى على ولده ، وكان ذلك من منطلق عدم توسط الأجانب . وحتى الحماية التى نتجت عن « البوريى » فإن الحكومة المصرية ملزمة بحماية القنصل وكل عائلته . ومما يجدر إحاطة العلم به أننى قد وجهت نظره بكل فخر إلى ذلك المرسوم « وقد بادرت بعرض الأمر على سيادتكم أفندم » .
٢٥ ج سنة ١٢٨٢ هـ (١٨٦٥ م) صالح صبحى مأمور ضبطية مصر . وثيقة باللغة التركية من محفظة ٨٢ داخلية تركى ـ قلم بترجمتها الدكتور / عبد المنصف مجدى بكر ـ أستاذ ورئيس قسم اللغة التركية وآدابها ـ كلية الألسن ـ جامعة عين شمس .

(٢) يذكر إدوارد لين فى

The Manners and Customs of the Modern Egyptians

إن سكان مصر سنة ١٨٣٥ كانوا ٠٠٠و٧٥٠و١ مصريا مسلم ـ ٠٠٠و١٥٠ مصرى قبطى ـ ٠٠٠و١٠ عثمانلى أو تركى ـ ٥٠٠٠ سورى ـ ٥٠٠٠ يونانى ـ ٢٠٠٠ أرمنى ـ ٥٠٠٠ يهودى .
ويذكر محمد فؤاد شكرى فى « بناء دولة » عن تقرير « شارل جوزيف أدمون بارون دى بو الكمت» أن عدد السكان فى مدينة الاسكندرية سنة ١٨٣٥ : ٣٠٠٠ انجليز ومالطيون وأيونيون ، ٣٠٠ فرنسى ، ٤٠٠ يونانى ، ٢٠ليفانت ، ٥٠ رومان وسويسريون ، ٤٠ أسبان وطليان وألمان ، ٥٠٠ تسكانيون معظمهم من يهود ليفورنة ، ٢٩٦ نمساوى ، ٧٠ سردينى ، ١٥٠ نابوليتانى ، ٦٠ من أسبان جزر البليار ـ وأن مجموع هؤلاء جميعاً ٤٤٨٦ أجنبى . =

دخول الأجانب فى جهاز الأمن :

يسجل العام التالى لتولى «سعيد» حكم مصر ، أول خطوة لدخول الأجانب جهاز الأمن المصرى - فقد «وافقت إرادته» فى الثامن عشر من ذى القعدة سنة ١٢٧٢هـ / ١٨٥٥م على تعيين إثنين من الأجانب فى « ضبطية الإسكندرية » لملاحظة اللصوص والأنفار المفسدين [1] ـ ثم مالبث أن ازداد عددهم فى السنوات التالية ـ وما وافت سنة ١٢٧٤هـ / ١٨٥٧م حتى كانت قد تكونت فى الجهاز قوة تكفى لأن يُسمى رئيسها

= وبالنسبة لسكان مصر عامة فقد كانوا ٢٠,٠٠٠ إلى ٣٠,٠٠٠ أتراك ـ ٤,٠٠٠ إلى ٥,٠٠٠ مماليك - ٢,٥٠٠,٠٠٠ فلاحون وسكان مدن من أبناء العرب ـ ١٥٠,٨٠٠ بدو رعاة ورحل ـ ٣٠,٠٠٠ نوبيون ـ ٢٠,٠٠٠ زنوج ـ ١٦٠,٠٠٠ قبط ـ ١٠,٠٠٠ يونانيون أو سريان ـ ٢٠٠٠ أرمن ـ ٤٠٠٠ يهود ـ ٥٠٠٠ أوروبيون .

ويقول أحمد عبد الرحيم مصطفى فى « علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديو اسماعيل ١٨٦٣ ـ ١٨٧٩ » ص ١٠١ أن عدد الأوروبيون فى مصر سنة ١٨٦٧ بلغ ١٥٠,٠٠٠ أوروبى ـ وأخيراً فإن «صلاح عيسى » فى « الثورة العرابية » ١٧١ يقول : الأجانب كانوا فى سنة ١٨٧٩م ١٠٠,٠٠٠ ما بين انجليزى وفرنسى ومالطى ويونانى ونمساوى وروسى ـ وإن دخول الأجانب للبلاد بحساب السنوات كان كالآتى :

من ١٨٥٧ إلى ١٨٦١ دخلها ١٢٠,٠٠٠ بمعدل ٣٠,٠٠٠ كل عام

١٨٦٢م	دخلها ٣٢,٠٠٠ .
١٨٦٣م	دخلها ٣٤,٠٠٠ .
١٨٦٤م	دخلها ٥٦,٠٠٠ .
١٨٦٥م	دخلها ٨٠,٠٠٠ .

ومن ذلك يتضح أن عهد « سعيد» يتميز فعلاً بتدفق ضخم للأجانب على البلاد .

(١) أمين سامى = تقويم النيل م٢ج٣ص١٩٨ « أمر عال لمحافظة الإسكندرية فى ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٧٢هـ « قد عرض علينا إنهى إنهاء » من « مأمور ضبطية الإسكندرية فى ٣ ذى القعدة سنة ١٢٧٢ رقم٧ يستأذن به عن ترتيب نفرين من الأفرنك كل منهم بماهيه شهرى ٧٥٠ قرش لأجل ملاحظة اللصوص والأنفار المفسدين الموجودين بالثغر السكندرى وعدم وجود شئ مغابر ـ وحيث وافق إرادتنا ذلك فأصدرنا أمرنا هذا إليكم لتدعوا المأمور الموصى إليه بانتخاب المرسومين وتطلبون منه بيان أسمائهم وتواريخ استخدامهم وتقبلون قيد ماهياتهم البالغ قدرها ألف وخمسمائة قرش شهرى من التواريخ الذين يستخدمون فيها علاوة على المربوط كما وافق إرادتنا » .

الأوروبى « معاوناً لافراد الضبطية الأجانب » ــ مما يفهم معه أن عدد هؤلاء الأفراد كان كبيراً ــ ويتضح مدى أثر النفوذ الأوروبى كسبب فى اتخاذ « سعيد» لهذا الإجراء ــ من خطابه الذى وجهه إلى شريف باشا ناظر الخارجية والذى يعلن فيه بأن إجراءه هذا قد اتخذه لما يسببه من « سرور وارتياح أكثر القناصل » (١) ــ وإذا كان تعيين الأجانب فى جهاز الأمن المصرى فى سنة ١٢٧٢هـ كان بمعرفة «مأمور الضبطية » ؛ فإن سنة ١٢٧٤هـ تبين أن تعيين هؤلاء كان يتم «باتفاق وتكليف حضرات القناصل» مما يفهم معه أن نفوذ القناصل الأجانب كان يتزايد شيئاً فشيئاً فى الشؤون الداخلية المصرية ، وهو ضغط أوروبى مباشر فى تطوير جهاز الأمن لصالح الأجانب .

كما أن التغلغل الأوروبى فى جهاز الأمن ، يبدو ازدياده من التوسع فى تعيين هؤلاء الأوروبيين فى جهاز الأمن . ذلك أنه يلاحظ أن بداية تعيينهم كانت فى « الإسكندرية» ويمضى الوقت أصبحوا يعملون فى القاهرة كذلك (٢) .

غير أن « الضغط الأوروبى » ما كان ليتوقف عند هذا الحد ــ بل إن « القناصل الأوروبيين » وقد نجحوا فى إدخال « العنصر الأوروبى » فى « جهاز البوليس المصرى » ــ مالبثوا أن طلبوا من « سعيد » وضع قانون ينظم علاقات الأوروبيين فى مصر بأجهزة الأمن تأكيداً لاستمرار وجود « العنصر» الأجنبى فى هذا الجهاز ــ ولتأكيد استقلال هذا

---

(١) المرجع السابق ، تقويم النيل ، م٢ج ٣ص٤٣٥ :

« ١١ رجب سنة ١٢٧٤هـ إرادة لشريف باشا ناظر الخارجية : فقد وصل إلينا كتابكم المؤرخ فى ٧ رجب سنة ١٢٧٤هـ نمرة ٣ الوارد فيه إطلاعكم على سرور وارتياح أكثر القناصل إذا تعين المسيو « هوربت البروسى » معاوناً لضبطية مصر والمسيو «لوجيفيسيل الفرنسى » معاوناً للضبطية الأجنبية الموجودة فى الاسكندرية ــ وهذان الشخصان من ضمن الأشخاص الستة المطلوب انتخابهم باتفاق وتكليف حضرات القناصل ، وكتبنا لكم يومئذ باجراء موجبه ، وحيث أنه اليوم وقع تأكيدكم الشفوى لهذه الكيفية فبناء عليه اقتضت إرادتنا الموافقة على تعيين «المسيو باوير هوربت» المذكور « معاوناً » لأفراد الضبطية الأجانب الموجودين فى « ضبطية مصر » والمسيو « لوجيفيسيل » الفرنسى معاوناً لأفراد الضبطية الأجانب الموجودين فى الإسكندرية ، فذلك يجب أن تبادروا بترتيبهم وتخصيصهم وبإجراء مقتضى إرادتنا ــ وقد حررنا هذا بالموافقة على ذلك» .

(٢) نفسه .

«العنصر» عن باقى تنظيمات جهاز الأمن وليصبح الأجانب فى « مصر » فى نهاية الأمر متمتعين بامتياز وجود جهاز أمن خاص بهم .

وقد استجاب « سعيد » لمطالب « القناصل » فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٣هـ[(١)] وكلف «ذوات الحكومة المصرية » بالاجتماع بالقناصل الچنرالية « أى القناصل العامين » لبحث هذا المطلب ، وما وافت الأشهر الأولى من سنة ١٢٧٤هـ حتى كان الأجانب فى مصر قد فازوا بقانون يمنحهم امتيازات وسلطات قلبت قواعد العلاقات المصرية ـ الأجنبية المنظمة لوجود الأجانب فى البلاد .

قلم ضبط وربط الأجانب :

كان أهم ما انتهت إليه اللجنة المشتركة المكونة من « قناصل الدول الأجنبية» و«ذوات الحكومة المصرية » هو صدور « لائحة سنة ١٨٥٧م » التى سميت باسم « اللائحة العمومية فيما يختص ترتيب وضبط الأهالى الأجنبية فى عهد سعادة ولى النعم أفندينا سعيد باشا والى مصر حالاً » .

حوت هذه اللائحة المكونة من ستة أبواب تتضمن واحد وستون بنداً ـ كل ما يتعلق بأمن الأجانب فى مصر ـ وحقوقهم وامتيازاتهم ـ والقضاء فى ما يرتكبونه من حوادث وجهات الاختصاص للفصل فى قضاياهم .

غير أن الباب الأول من هذه اللائحة تضمن وضع الأسس الراسخة لتكوين « هيئة بوليسية أجنبية » فى البلاد .

فقد نص البند الأول من الباب الأول على «إحداث قلم مخصوص» فى كل من ضبطيتى المحروسة و الإسكندرية « لحصر كافة الأشغال المتعلقة بضبط وربط الأجانب وللتحقيق وسرعة نهوها» ـ كما حددت المادة الثانية اختصاص موظفى هذا « القلم» فى «البحث بالدقة فى أوراق القضايا والتقارير المبينة عليها والوقوف على حقائقها وقيدها وترتيب قوائم الأسماء والشروحات المتممة المرسلة من جهتى القنصلاتو وقلم البسابورتات ، وتحرير المضابط عن التحقيقات الابتدائية فى القضايا المختصة بالأجانب» .

---

(١) دار الوثائق = محفظة قوانين ولوائح تركية بدون رقم « ترجمة الأمر العالى الوارد عن الإجراء بمقتضى المذكرة التى اتفقت عليها فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٣ كلمة جناب القناصل الجنرالية وذوات الحكومة المصرية المعينين من طرفنا لهذا الخصوص » .

أما المادة الثالثة فقد بينت شكل الجهاز الأجنبى الذى يتولى الاختصاص بشؤون الأجانب فكان كالآتى :

١ ـ معاون لإدارة القلم يختص بترتيب الحراسات ويباشر بنفسه إجراءات تفتيش الفنادق والمنازل المعدة لإقامة الأجانب وأماكن لهوهم والحانات التى يديرونها ـ وأن يجرى التحريات فى الأماكن التى يحتمل أن يحدث فيها تعدى من جانب الأهالى أو العكس لمنع ما قد بعكر صفو الأمن . . . إلخ .

٢ ـ قدر كاف من الملاحظين والقواصة ليكونوا رهن أوامره .

٣ – ناظر لقلم البسابورتات «جوازات السفر » يتبعه معاون أول ومعاونين آخرين لهم إلمام باللغات الأجنبية وكاتبين للقيودات[١] .

ويتضح للمتأمل فى مواد الباب الأول من لائحة ضبط وربط الأجانب هذه أنها قد حققت فعلاً إنشاء « جهاز البوليس الأجنبى» المنفصل تماماً عن جهاز الأمن الوطنى . فقد أصبح هناك بمقتضى مواد هذه اللائحة ـ إدارة فى الضبطية يرأسها « معاون » يتولى كل ما يتصل بالتحقيقات والقبض والتفتيش فى المسائل الجنائية وغير الجنائية للأجانب ـ وله الحق فى الاتصال « دون واسطة » بالقنصليات الأجنبية ويحرر مضابط القضايا الخاصة بالأجانب ، ويفض المنازعات والمشاجرات هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد كان تحت تصرف هذا المعاون قوة كافية من الملاحظين والقواصة لمساعدته فى أعماله .

وفيما يتعلق بدخول وخروج الأجانب فقد قضت اللائحة بإنشاء قلم للباسبورتات «إدارة جوازات السفر » لتتولى فحص هذه المسائل وإنهائها .

وقد استلزمت مواد اللائحة فى الموظفين الذين يسند إليهم هذا النوع من الأعمال مواصفات معينة لم يكن من السهل توافرها فى العاملين بجهاز الأمن فى ذلك الوقت من المصريين ـ وأعنى بها إجادة اللغات الأجنبية للاتصال بالقناصل الأجانب والتعامل مع الأوروبيين بصفة عامة ومن الطبيعى أن يكون « الملاحظين والقواصة» الذين كانوا يتولون

---

(١) دار الوثائق القومية = محفظة قوانين ولوائح تركية بدون رقم « ترجمة اللائحة العمومية فيما يختص ترتيب ضبط الأهالى الأجنبية فى عهد سعادة ولى النعم أفندينا سعيد باشا والى مصر حالاً » الباب الأول مواد ١ الى ٦ .

تنفيذ تعليمات « معاون » هذا «القلم» على درجة ثقافية معينة تؤهلهم للتخاطب مع الأوروبيين .

لهذا فقدكان هذا مبرراً كافياً لأن يكون جميع موظفى وأفراد هذه الإدارة « قلم ضبط وربط الأجانب» من الأوروبيين ــ فإن لم يكن ؛ فمن « الشوام » النازحين إلى مصر ــ نظراً لتمكن الأخيرين من اللغات الأجنبية واستئثارهم بأعمال الترجمة (١) .

وقد اقتصرت « أقلام ضبط وربط الأجانب » فى بداية الأمر على ضبطيتى مدينتى القاهرة والإسكندرية وفقاً لنص اللائحة ـ ولكنه بمضى الوقت اتسعت أعمال هذه « الأقلام» التى سُمِيَت « قلم أفرنجى الضبطية » لتشمل أثمان « المحروسة » التى يكثر بها الأجانب (٢) ــ وليكون فى كل ثُمن أحد الأجانب أو أحد الشوام الذى يُسمى « مأمور أمور أفرنكية» (٣) .

وهكذا أفرز الضغط الأوروبى فى عهد سعيد «جهازاً أوروبياً » فى البوليس المصرى كانت عناصره كالآتى :-

معاونو ضبطيات أجانب ، معاونو ومأمورو إدارات الأقلام الأفرنكية بالضبطيات والأثمان ، ملاحظى وقواصة بوليس أجانب ، نظار إدارات جوازات السفر ، معاونو ادارات جوازات السفر ، سكرتيرون وتراجمة .

تولى اسماعيل حكم مصر سنة ١٨٦٣م فى وقت بدأت فيه دورة من دورات الضغط الأوروبى المتزايد ، تمثلت فى المعارضة الشرسة لانجلترا لمشروع «قناة السويس» الذى كان سعيد قد أبرمه سنة ١٨٥٤ ـ وكانت مناورتها هذه المرة عن طريق الإيحاء « لتركيا » أن أنشاء هذا الطريق المائى قد يدفع « والى مصر إلى إعلان استقلاله عن « الباب العالى»

---

(١) دار الوثائق = محفظة ٢ داخلية نمرة ١ ديوان الداخلية ــ ومحفظة إدارة محلية بدون رقم« فصل أنطون شراباتى من بوليس الاسكندرية » .

(٢) دار الوثائق = محفظة ٢ داخلية عربى رقم ١ ديوان الداخلية ــ ومحفظة ــ وثائق ادارة محلية وحدة أرشيفية ــ الداخلية ــ الموضوع سجل خدمة أنطون شراباتى المفصول من بوليس الإسكندرية .

(٣) المصدر نفسه .

ومستغلة فى ذلك حقيقة تأثير قناة السويس على نظام الدفاع عن مصر التى سيتوقف اتصالها بالدولة العثمانية حينئذ على نيات الوالى»[١] .

ورغم عدم استقرار « تركيا» وقتئذ على موقف معين تجاه هذا الأمر سواء تركه برمته أو موافقة انجلترا على رأيها ؛ فإن « دليسبس » فى نفس الوقت كان يسعى لتنفيذ المشروع مسلحاً بنفوذه الشخصى لدى « الوالى» واستعداد « الامبراطور نابليون الثالث» لمساعدته .

بدأت « انجلترا » فى الضغط على اسماعيل منذ ولايته سنة ١٨٦٣م بتحريض « سير هنرى بلور » للباب العالى على « فحص موضوع القناة » أثناء « زيارة التولية » التى كان «اسماعيل » بقوم بها بالآستانة لتسلم خلعة الحكم وفقاً لشروط تسوية ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ التى كانت تنص على ضرورة إجراء مراسم هذه التولية فى الآستانة .

وقد دفع هذا « الضغط » اسماعيل إلى اللجوء إلى « فرنسا لتحميه من الضغط» البريطانى ـ العثمانى ، فقابل سفير فرنسا « دى موستيه» مؤكداً له استمراره فى المشروع الذى كان يرى فيه تحقيقاً لذاته وموافقة لمشاربه الأوروبية .

وحاولت « انجلترا » أن تستغل زيارة « السلطان عبد العزيز » لمصر ليرغم الوالى على إلغاء المشروع ، إلا أن مجهودات « فرنسا » الدبلوماسية أثناء الزيارة أحبطت مجهودات «انجلترا » [٢] .

وما لبثت « انجلتر » أن أثارت مسألة حيدة « قناة السويس» على أثر زيارة « بلور» السفير الانجليزى لمنطقة « الرزخ» فى السويس وملاحظته تشجيع الشركة للبدو على السكن فى «وادى الطميلات» وتصوره أن هذه الشركة ـ بإيوائها هذا العنصر من أهالى البلاد ، المعروفين بكرههم للأتراك واحتقارهم للفلاحين واستعدادهم الفطرى للقتال ـ ستعتمد عليهم فى تقوية النفوذ الفرنسى الذى سيشمل العرب بوجه عام فى مصر وسوريا بحكم طبيعة الاتصالات القبلية بين « البدو» فى الصحراء فى كافة هذه البلاد [٣] ـ فأثار « بلور » مخاوف « فؤاد باشا » الصدر الأعظم فى ذلك الوقت وشجعه على تنفيذ « مشروع» لإدارة منطقة القناة وتحصينها واحتلالها بقوات تركية ، إلا أن « اسماعيل » فوت على « فؤاد»

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى = علاقات مصر بتركيا فى عهد الخديوى اسماعيل ص ٢٢ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٢٥ -٣٦ .
(٣) نفسه ، ص ٥٠ .

هذه الفرصة وأصدر أوامره فى سنة ١٨٦٤ بتعيين « واحد مأمور إلى ضبطية محافظة السويس برتبة بكباشى أو قائمقام» كما عزز المنطقة بجنود إلى جانب القوة الموجودة هناك من الأصل وأوفد «سبعة عشر جاسوساً» وطلب من محافظ القنال أن يباحث مأمور ضبطية الإسكندرية فى كل ما يتصل بمقدرة الجنود المعينين لتوطيد الأمن والراحة فى القنال والسويس وبورسعيد (١) .

وقد واكب هذه الضغوط الرهيبة ظهور مشكلة امتيازات شركة القناة واحتياج اسماعيل إلى « سند » للقضاء على هذه الامتيازات فكان عليه أن يلجأ «لانجلترا» من ناحية ، وأن يعتمد على فرنسا من ناحية أخرى لمساعدته للتغلب على محاولات انجلترا والباب العالى لفرض السيادة العثمانية على مصر .

وما لبثت مسألة تعديل نظام « وراثة العرش » فى مصر أن تبدت منذ بداية حكم اسماعيل دافعة إياه إلى مزيد من التقرب إلى الدول التى يعتقد أنها تسانده فى مسعاه ـ فبدأ فى سنة ١٨٦٣ يستكشف آفاق فرنسا وباقى الدول الاوروبية ـ وكانت « فرنسا » أسرع المؤيدين لمطامحه مدفوعة فى ذلك بتأكيد نفوذها الأدبى فى مصر الذى كانت تسعى دائماً إلى تأكيده وقوفاً أمام المنافسة الانجليزية (٢) .

وفى ظل هذا كله ـ كان الأوروبيون يتدفقون على البلاد من مختلف أنحاء أوروبا مشمولين برحابة صدر « إسماعيل» التى كانت تصدر عن ميوله الغربية من ناحية ، ومجاملته لقناصل الدول لنيل رضا حكوماتهم وكسب تأييد هذه الحكومات فى خلافه مع تركيا ، يغلف هذا غطاء التظاهر بالرقى الذى كان يهدف من ورائه إلى إرضاء هذه الدول (٣)

---

(١) دار الوثائق = محفظة ١٨ داخلية عربى ملف ٢٢٨/٢٩٧ داخلية نمرة ٣ أوامر إلى ديوان الداخلية ـ ومحفظة ١٩ داخلية عربى ٣/١١٧ داخلية .

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى = علاقات تركيا بمصر فى عهد الخديوى اسماعيل ص ٦٧ .

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى = مصر والمسألة المصرية ص ١٦ ـ بلغ عدد الفرنسيين فى مصر سنة ١٨٧٩ ـ ١٤٣١٠ ـ والنمساويين ٢٤٨٠ ـ والألمان ٨٧٩ ـ والإيطاليون ١٤٥٢٤ ـ بينما كان الإنجلتز والمالطيون ٣٧٩٥ ـ أما الموظفون الأوروبيون الذين شغلوا المناصب الرئيسة فى الجمارك والبريد والمصالح الهامة كالمساحة والإحصاء فقد كانوا فيما بين عامى ١٨٦٤ و ١٨٧٠ م ١٦٠ ـ زادوا ٢٠١ فيما بين ١٨٧١ و ١٨٧٥م ـ ١١٩ فى سنة ١٨٧٦ ـ وفى سنة ١٨٧٧م ٧٦ أوروبياً وفى سنة ١٨٧٨ زادوا ١٣١ .

ـ تيودور روتشتين (تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ ـ ١٩١٠) ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ـ ١٩٥٠ ـ ص ٦٥ .

التنظيم الإيطالى للبوليس المصرى :

فى ١٥ جمادى الأولى سنة ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م استقدم « اسماعيل » من إيطاليا «السنيور كارليسمو Carlesimo» و « المركيز نيجرى Negri» الخبيرين فى شؤون الأمن لتنظيم جهاز البوليس المصرى وفقاً للنظم الأوروبية .

وقد تقدم الخبيران بمشروعهما الذى ارتكز على القواعد الأساسية الآتية :-

أ ـ دعم الضبطيات المصرية بعناصر أوروبية مختلفة الجنسيات للعمل فى المدن التى تكثر بها الجاليات الأوروبية .

ب ـ تعزيز الضبطيات بقوات عسكرية تتولى أعمال البوليس ذات الطابع العسكرى كحراسة المسجونين والخزائن وخفارة المصالح وآداء المهام الشبيهة بالعسكرية ـ ليتمكن جهاز البوليس من القيام بواجباته الأصلية .

جـ - خلق جهاز جديد من « القوات الأوروبية ـ المصرية» ليتولى القيام بأعمال البوليس المرتبطة بجهاز الأمن الموجود فى البلاد ، أى « الضبطيات » ، على أن يرأس هذا الجهاز ضباط أوروبيون .

كانت القاعدة الأولى « للنظام الجديد » قائمة منذ عهد « سعيد» ودعمها صدور لائحة « ضبط وربط الأجانب» السابق الإشارة إليها وما استتبع ذلك من تطعيم «الضبطيات» بنظار ومعاونين أجانب ـ فكان ما فعله إسماعيل فى هذا الشأن هو تدعيم العنصر الأوروبى فى هذه الضبطيات بعناصر أخرى ، وفى نفس الوقت اقتصرت « أثمان » المدن التى تتميز بكثافةسكانية أوروبية أو تقع قرب الموانى على « مأمورين » أجانب [1] .

---

(١) دار الوثائق القومية = دفتر عن بيان أسماء عساكر بوليس مصر سنة ١٥٨٨ق = ١٨٧٠م ومنه يتضح أن معاونى الضبطية الأجانب فى مدينة القاهرة فى تلك الفترة كانوا « مسيو كارتيه إدوار » ـ مسيو تريوس إميل ـ مسيو فيجنن فرنسيس ـ مسيو سانتونى أرنست ـ مسيو يوسف دوبريه ـ مسيو حبيب موسكات ، أما فى الإسكندرية فقد كان الخواجات سليم سلامونى مأمور قسم الرمل ـ ومينا كينا ناظر القرة قول المنشية ـ وإميل تريفس ناظر القرة قول اللبان ـ وحبيب نحاس ناظر القرة قول العطارين ـ ودنا لويس ناظر القرة قول الجمرك ـ وأوجينيو نيكوليج معاون قرة قول اللبان .
ـ دفتر صادر بوليس اسكندرية سنة ١٨٧٠ نمرة ٢١/٢ ومنه يفهم أن معاونى ومفتشى الضبطية كانوا إلياس ملحمة ـ عبد الله صغير ـ حنا عيروط ـ وكان حكيم الضبطية الفريد دى روماتو .
ـ محفظة وثائق الإدارة المحلية بدون رقم ، ومنها يتضح أن أنطون شراباتى عمل مأموراً للضبطية فى الإسماعيلية من سنة ١٨٧١ حتى سنة ١٨٧٨ .

وفى شأن القوة العسكرية ـ فقد شكل « إسماعيل » أورطتين عسكريتين من أورط الجيش أسمى كل منهما « أورطة المستحفظين» للحلول محل « قواصة الضبطيات» فى كل من القاهرة والإسكندرية والسويس والإسماعيلية وبورسعيد ـ فكانت هناك أورطة للمستحفظين بالمحروسة يرأسها البكباشى يعقوب سامى ، و «أورطة مستحفظين اسكندرية» وعلى رأسها البكباشى السيد قنديل [١] .

أما السويس وبورسعيد والإسماعيلية فكان لكل منها « بلوك مستحفظين » يرأسه يوزباشى [٢] .

وتولت هذه القوات واجبات الحراسة بالحبسخانات بالضبطيات وخزائنها ومخازن الأمانات وتعزيز القوات « بالأثمان » والأقسام ـ أعمال المراسلات فى الضبطيات والقيام بالداوريات المشتركة مع قوة البوليس ـ وأعمال « السانيتاه » والدخوليات [٣] . بالإضافة إلى كون « مركز الأورطة الرئيس » يشكل قوة احتياطية للأمن فى المدينة . ويلاحظ هنا أن واجبات « القوة العسكرية » العاملة بجهاز الأمن فى عهد اسماعيل لم تتغير وظائفها عن عهد محمد على باستثناء بعض التغيير فى المسميات .

---

(١) اسماعيل سرهنك = مرجع سابق ص ٢٩٤ ، ودار الوثائق = محفظة ٣٨ داخلية ملف ١٤٢ بوليس .

(٢) دار الوثائق = جزء أول آلايات سواحل و ٣ جى فرقة بيادة وأورطة المستحفظين بديوان الجهادية سنة ١٨٧٣ نمرة ٢٤٤٢ ـ نمرة العموم ٥٧ ـ أقلام عسكرية . وتتكون الأورطة من ١٥٠٠ صف ضابط وجندى ، ١٢ملازم ثان ، ١٢ملازم أول ، ١٢ يوزباشى ، ٢ صاغقول أغاسى ، ١ بكباشى أو قائمقام ـ وتنقسم الأورطة إلى ١٢ بلوكاً قوام كل منهم ١٢٥ صف ضابط وجندى ويرأس كل يوزباشى يعاونه ملازم أول وملازم ثان .

(٣) دار الوثائق = دفتر رقم جزء أول صادر آلايات السواحل ومستحفظين مصر واسكندرية ومدارس الحربية وقومندان رشيد بديوان جهادية سنة ١٨٧١ ـ نمرة ٢١٥٨ ـ والسانيتاه كلمة فرنسية Sanitaire وتعنى الشؤون الصحية ـ أما الدخوليات فهى جباية العوائد ـ بالنسبة للبوليس فإنه وإن كان ذكره قد ورد هنا ـ فإن شرح عمله سيلى فى الصفحات القادمة غير أن الداوريات المشتركة من المستحفظين والبوليس كانت تتكون من فردين من المستحفظين وأحد رجال البوليس للمرور فى شوارع المدينة وتقديم تقرير بنتيجة مرورها لمفتش البوليس الذى كان يحرر تقريراً بملاحظاته على أعمال أفراد المستحفظين لقائد أورطتهم .

توزعت أعمال أورطة المستحفظين على الضبطية « وأثمانها» أو « قرة قولاتها» وفق النظام الآتى :-

تتمركز الأورطة فى « قشلاق » أى معسكر تتجمع فيه قواتها من ضباط وصف ضباط وعساكر ـ وتوزع منه مجموعة برأسة ملازم للقيام بأعمال قرة قول = حرس الضبطية وتخضع هذه القوة فى تحركاتها لضابطها ـ الذى يعين أفرادها لحراسة سجن الضبطية وخزينتها ومخزن أماناتها وأعمال المراسلات ـ ثم تخصص قوة أخرى توزع على « القرة قولات » أو « الأثمان» لتعزيز قوة البوليس التى تعمل بها ـ ولم تكن توجد ثمة علاقات فيما يتصل بواجبات هذه القوة مع جهاز « الضبطية أو الثُمن » بمعاونيها ومأمورها ـ وإنما يخاطب ضابط هذه القوة الذى كان يطلق عليه « حكمدار قرة قول الضبطية » أو « ضابط المراسلات» قائد أورطة المستحفظين التى يتبعها ـ وكان هذا النظام يصدر انطلاقاً من تبعية هذه القوات « لديوان الجهادية » فى تنظيمها العسكرى وتوزيعها وتنقلاتها ـ بحيث لم يكن يربطها « بجهاز الأمن » أى الضبطية والأثمان سوى رابطة العمل فقط ، فإذا ما احتاجت الضبطية إلى تغيير أحد أفراد هذه القوة لأسباب تراها فهى تخابر « قائد أورطة المستحفظين» الذى يتولى إعادة الضباط أو الجنود إلى الأورطة أو الآلاى الذى نقلوا منه (١) .

كان الجهاز الجديد الذى شكله « إسماعيل» من القوات الأوروبية ـ المصرية المشتركة فى سنة ١٨٦٦ ـ هو « أوجاق البوليس» .

وقد اتجه « اسماعيل » فى تنظيمه « لجهاز البوليس المختلط » صوب إيطاليا ، ولا غرابة فى ذلك ـ فالمستشاران اللذان استخدمهما لتنظيم جهاز الأمن المصرى سنة ١٨٦٦ كانا إيطاليين ـ ومع هذا فإن الثابت أن « العلاقات المصرية الإيطالية » منذ عهد «محمد على» كانت وثيقة ـ إذ كان للإيطاليين فى عصره جالية كبيرة العدد ، كذلك فإن اللغة الإيطالية كانت أكثر اللغات شيوعاً فى مصر ولا سيما فى الثغور ، كما أن لغة المكاتبات الرسمية بين القنصليات الأوروبية فى مصر كانت باللغة الإيطالية ،كما أن اللغتين العربية والإيطالية كانتا معروفتين للإيطاليين والمصريين ولا سيما السكندريون منهم الذين اكتسبوا

---

(١) سليم خليل النقاش = مصر للمصريين ج ٦ ـ طبعة ١٨٨٤ ـ ص ٢٧٧ .

شهرة فى هذا المجال [١] ـ غير أننى أعتقد أن النسبة الغالبة فى وجاق البوليس من الإيطاليين ترجع إلى رغبة « اسماعيل » فى استبعاد « انجلترا وفرنسا » من هذه المنافسة ـ وتحبيذه لجنسيات إيطالية ، لا تعارض الدولتين العظميين فى عملها بالجهاز .

تشكل وجاق البوليس المختلط سنة ١٨٦٦ من « أربعة بلوكات » قوام كل بلوك مائة فرد ـ فى كل من القاهرة والإسكندرية ، أما السويس والإسماعيلية وبورسعيد فكان لكل منها « بلوك بوليس » قوامه مائة جندى أيضاً .

وقد رأس كل بلوك ضابط برتبة ملازم .

وسُمِيَت البلوكات الثلاثة الأولى فى كل من القاهرة والإسكندرية « برنجى بلوك ، أيكنجى بلوك ، أو جنجى بلوك » أى البلوك الأول والثانى والثالث ورأسها ضباط مصريون ـ أما البلوك الرابع فى كل من المدينتين فسمى « بالبلوك الأوروباوى » لاحتوائه كلية على عنصر أوروبى [٢] .

ورأس البلوكات الثلاثة الأولى قائمقام ـ عقيد يعاون ضابط برتبة صاغ « رائد» وأربعة بوزباشية « نقباء » أما القيادة العليا « للوجاق » فكانت معقودة لضابط أوروبى يسمى باللغة الإيطالية :

« Direttore Generale della polizia Municipale» أى المدير العام لبوليس البلدية ويمثله فى كل من القاهرة والاسكندرية ضابط أوروبى يسمى بالايطالية Ispettore مفتش [٣] كذلك كان يشرف على« بلوك البوليس» فى كل من السويس وبورسعيد والإسماعيلية Ispettore أوروبى بدرجة أقل من مفتش القاهرة والإسكندرية [٤] ـ وتفرع عن المفتشين

---

(١) محمد فؤاد شكرى = مرجع سابق ص ٣٤١ ـ وقد كان عدد الإيطاليين فى سنة ١٨٧٩ ـ ١٤٥٢٤ فى مقابل ١٤٣١٠ فرنسى و ٢٤٨٠ نمساوى و ٨٧٩ ألمانى و ٣٧٩٥ انجليزى معظمهم من المالطيين ـ راجع أيضا أحمد عبد الرحيم مصطفى « مصر والمسألة المصرية» ص ١٦ .

(٢)دار الوثائق = دفتر قيد صادر بوليس مصر سنة ١٨٦٩ ، ١٩/٨٥ سجل نمرة ١٥٠ ص ٨٣ .

(٣) دار المحفوظات = أوراق ربط معاش الخواجة مازينى رئيس الجاويشية البلدية بالإسماعيلية ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٨٩هـ .

(٤) دار الوثائق = محفظة ١٠٣ داخلية أفرنكى .

بالمدن المذكورة ضباط أوروبيون يرأسون «البلوك الأوروباوى » فى مدينتى القاهرة والإسكندرية ، وبلوك البوليس فى مدن القنال ويسمون delegue (١) .

وبمضى الزمن بالجهاز الجديد أصبحت مسمياته المتداولة فى الوثائق كالآتى :-

وجاق البوليس = عساكر مونيسباليتى أو الجاويشية البلدية أو وجاق الجاويشية البلدية

المدير العام = مدير عموم بوليس الدائرة البلدية .

المفتش = مفتش العموم أو مفتش عموم الجاويشية البلدية

مفتش المدينة = مفتش الجاويشية البلدية .

قائد الوجاق المصرى = حكمدار البوليس .

الأنفار = الجاويشية .

قائد البلوك الأوروبى = حكمدار البلوك الأوروباوى (٢) .

وعلى هذا النسق استمر شكل « وجاق البوليس» حتى احتلال بريطانيا بمصر سنة ١٨٨٢ ـ فإذا كان لنا أن نحدد مكان هذا « الوجاق » و « أورطة المستحفظين » من جهاز الأمن بصفة عامة ؛ فإن الشكل العام للجهاز قبل ثورة سنة ١٨٨٢ هو الذى يوضح الصورة على الوجه الآتى :

أ ـ الضبطيات والأثمان للقيام بأعمال « الضبط » ـ وتحتوى على المعاونين ورؤساء الأقلام والكتبة والمترجمين .

ب ـ القوة العسكرية المعاونة وهى أورطة المستحفظين ـ والتى يوجد أفرادها فى الضبطيات والأثمان والقرة قولات لأعمال الحراسات والمراسلات .

---

(١) دار الوثائق = محفظة إدارة محلية بدون رقم ـ ودفتر نمرة ٢٢٣٤ ، ١٩/٨٧ وجاق البوليس سنة ١٥٨٨ حتى ١٥٩٠ الذى يشير إلى أن المدير العام لبوليس البلدية فى مصر سنة ١٨٦٩ كان الكافاليير تيميستوكل سولكرا ـ أما مفتش العموم بالإسكندرية فكان أسمه أنجلو تشيرى ـ وبالقاهرة فيرجيليوتاردى ـ وبورسعيد فرنشاتى وبالإسماعيليه ادوارد مازينى ـ وبالسويس جاسبرينى جونى

(٢) دار الوثائق = محفظة ١٠٣ داخلية أفرنكى .

ج ـ وچاق البوليس وهو القوة المشتركة من المصريين والأجانب ـ والتى يتولى أفرادها معاونة «موظفى الضبطية» فى الأعمال البوليسية الخالصة كضبط المتهمين ـ منع المشاجرات ـ ملاحظة حالة الامن ـ المرور بالداوريات فى الشوارع ـ تنظيم المرور فى المدينة . وفى هذا الصدد يلاحظ أن واجبات البوليس تختلف تماماً عن واجبات « المستحفظين » ـ فبينما كانت واجبات الأخيرة عسكرية (حراسات ـ مراسلات ـ قوة احتياطية للطوارئ) ؛ كانت واجبات « وچاق البوليس » مرتبطة باسمه وبجهاز الأمن الموجود فى ذلك الوقت ـ ومن هنا كان وجاق البوليس « وأورطة المستحفظين يسمان فى ذلك الوقت « بملحقات الضبطية» أى أنهما عنصران يعاونان جهاز الأمن الأساسى « الضبطيات » فى عمله الرئيس وهو حفظ الأمن فى المدينة [١] .

(١) دار الوثائق القومية = محاضر جلسات مجلس النظار ـ جلسة ١٧ مايو سنة ١٨٨١ ومحفظة ٣٨ داخلية عربى ملف ١٤٢ بوليس .

الفصل الرابع

حفظ الأمن فى الريف

- الأمن فى البنادر .
- أمن البلد والأماكن النائية .
- الأمن فى القرى والأماكن الزراعية .



بينما أولى « محمد علي » وخلفائه عنايتهم لأجهزة الأمن «فى مصر والإسكندرية » على النسق الذى شرحته الصفحات السابقة ؛ فإن نظام الأمن فى الريف المصرى لم يلق هذه العناية الكافية فى تلك الفترة .

وقد تنوعت نظم حفظ الأمن فى الريف المصرى وفقاً لنوعية الأهالى من ناحية ، ووفقاً لنوعية المكان من ناحية أخرى ـ فبالنسبة « لأهل البنادر» أى سكان عواصم المديريات كان هناك نظام ، وبالنسبة لبدو البلاد المقيمين فى أطراف المديريات المجاورة للصحراء ، كان هناك نظام آخر ، وبالنسبة لأهل القرى والمناطق الزراعية كان هناك نظام ثالث .

غير أن الجهاز الأساس المخصص لأعمال « الضبط » كان مفتقداً ـ واختلطت مسائل الإدارة والحكم بأمور الضبط وحفظ الأمن العام اختلاطاً معيباً ـ وكانت هذه هى الظاهرة المميزة لنظام حفظ الأمن فى الريف المصرى لفترة طويلة .

منذ سنة ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م كان فصل الدعاوى (أى القضاء بين الناس) « وضبط وربط الأقاليم » أى حفظ الأمن ـ « محالاً على عهدة المديرين وسائر الحكام » [١] يعاونهم فى ذلك « القوات العسكرية » التى ظلت تؤدى أعمال الأمن إلى جانب جهاز الأمن الرئيس . وانطلاقاً من من هذا النظام ؛ كان الجهاز المسيطر على أعمال حفظ الأمن هو جهاز «الإدارة» فى المديريات ـ بالنظر لغياب جهاز متخصص فى أعمال الأمن العام .

ولم يُحرم « الحكام المحليون » فى المديريات من سلطة الهيمنة على أعمال الأمن فى العهود التى تلت عهد « محمد على» رغم أن « نظام الضبطيات» كان قد شُرِع فى تطبيقه فى بعض « حواضر المديريات» كبنها والجيزة والمنصورة والزقازيق علاوة على « المدن » التى كانت أسبق فى تأسيس الضبطيات بها [٢] ـ وذلك بدأ من عهد «سعيد» .

---

(١) فيليب يوسف جلاد = مرجع سابق ج٢ قانون نامة السلطانى ـ صورة حركات ومأمورى الضبطية ، المادة الاولى ـ وأمين سامى = مرجع سابق ج٢ص٣٧٥ .

(٢) دار الوثائق = محفظة ٩٨ داخلية تركى ، ويفهم منها أنه كانت هناك ضبطية فى القليوبية سنة ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م ـ وفى الجيزة ١٢٨٤هـ / ١٨٦٧م والمنصورة ١٢٨٢هـ / ١٨٦٥ ـ والبحيرة والغربية والدقهلية والمنوفية والشرقية والفيوم وبنى مزار وجرجا وقنا سنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤ ـ وأسيوط سنة ١٢٨٢هـ / ١٨٦٥م وبندر أخميم سنة ١٢٨١هـ / ١٨٦٤ .

فقد كان جهاز الأمن الرئيس ـ برغم إنشاء بعض الضبطيات كما سبق القول ـ يعتمد على السلطة الإدارية العليا فى المديرية ممثلة فى مدير المديرية ـ ثم يتبع ذلك الأقسام ، والأخطاط بنظارها وحكامها ـ ويؤكد هؤلاء « الحكام » نظام الأمن الذى كان مسؤوليتهم ـ عن طريق قوات عسكرية « متنوعة» .

وعلى ذلك فإن الحديث سيتناول نظام الأمن فى البنادر أو حواضر المديريات ـ ثم نظام الأمن للأماكن النائية وسكانها ـ وأخيراً نظام الأمن فى الريف وأعنى به القرى والمناطق الزراعية .

الأمن فى البنادر :

أقتصر حفظ الأمن فى هذه البنادر على السلطات المخولة « للحكام المحليين» سواء كانوا مدير المديرية أو ناظر القسم ـ أو الوحدات الإدارية الأصغر ، تعاونهم جماعات من القواصة السوارى والبيادة برآسة ضابط لتنفيذ أوامرهم المتعلقة بالأمن والادارة ـ يرافقونهم فى مواكبهم لإضفاء الهيبة على أعمالهم ويتولون القبض على المتهمين وايداعهم الحبسخانات وتقديمهم لمجالس الحكم أو مجالس القضاء حسب الأحوال ـ وكان عدد هؤلاء القواصة يزيد أو ينقص حسب أهمية المديرية التى يلحقون بها وعدد الأقسام التى تتبع المديرية [١] .

وإلى جانب ذلك فقد خصص أحد « الآلايين » الذين أسند « محمد على » إليهما أمر توطيد الأمن وقمع الاضطرابات فى البلاد ـ لهذه المهمة فى المديريات ـ بمعنى أن (آلاى محافظين محروسة) كان يختص بمدينة القاهرة ـ أما الآلاى الثانى فقد اختص

---

(١) دار الوثائق القومية = محفظة ١٣ داخلية عربى سنة ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م عن بيان توزيع القواصة على المديريات = السويس ٦٠ فرد قواص و ٤ بلوك باشى و١ قاووش أغاسى . رشيد ٧ قواص +١ بلوكباشى +٨ قاووش أغاسى دمياط ٥٤ قواص + ٦ بلوكباشى ـ إسنا ٦ قواص +١بلوكباشى ـ قنا ٢١ قواص + ٣ بلوكباشى ـ جرجا ١٤ قواص + ٢ بلوكباشى ـ أسيوط ١٠ قواص + ١ بلوكباشى ـ المنيا ٨ قواص + ٢ بلوكباشى ـ بنى سويف ٨ قواص + ٢ بلوكباشى ـ الجيزة ١٤ قواص + ٢ بلوكباشى ـ القليوبية ٨ قواص + ٢ بلوكباشى ـ الشرقية ٧ قواص +١ بلوكباشى ـ الدقهلية ٨ قواص +٢بلوكباشى ـ المنوفية ٢٠ قواص + ٣ بلوكباشى ـ الغربية ٢٨ قواص +٣ بلوكباشى = المجموع ٣١٧ قواص وبلوكباشى وقاووش أغاسى .

بالمديريات [١] ـ وقد استمر نظام (القوات العسكرية) « المحافظة على الأمن سارياً فى بنادر المديريات إلى جانب القواصة المرافقين « للمديرين ونظام الأقسام» كأدوات لحفظ الأمن حتى أنشأ اسماعيل فى سنة ١٨٦٦ « وجاقاً» خاصا لحفظ الأمن فى « الأقاليم» سمى «وجاق القواصة» ضم قوة قوامها ألف ومائة جندى ما بين مشاه وخيال ـ توزعت على بنادر المحلة والمنصورة وقنا وأسيوط والمنيا بواقع مائتى جندى مشاه وخمسون خيالاً لكل بندر برآسة ضابط جهادى برتبة صاغقول أغاسى «رائد »[٢] ـ وقد تولت هذه القوات الأعمال النظامية للأمن فى « بنادر المديريات» التى وزعت عليها ـ كقوات احتياطية يستعين بها المديرون والنظار فى الأقسام ـ عند الاحتياج إلى قوات أكبر من « القواصة » العاملين معهم[٣] .

وقد ترتبت بمقتضى إصلاحات اسماعيل سنة ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م ـ «ضبطيات عموم» وضبطيات مركزية ـ بحيث كانت هناك ضبطية رئيسة فى عاصمة المديرية تتبعها

---

(١) وقد توزعت من قوات هذا الآلاى طابورين يتكونان من ستة عشر بلوكاً على بنادر المديريات ـ وسمى كل بلوك باسم البندر الذى يعسكر فيه « كبلوك الزقازيق وبلوك قليوب على سبيل المثال ـ وكان مجموع قوة هذه البلوكات فى عهد « محمد على » ١٦٧١ جندياً أما فى سنة ١٨٥٣ فقد قام «عباس» بتوزيع فرق من جيشه على مديريات مصر على شكل فرق عسكرية خص كل مديرية فرقة قوامها ستمائة جندى برآسة ضابط وسميت كل فرقة باسم المديرية التى تعسكر فيها فكانت هناك فرقة قنا وإسنا وفرقة الغربية وفرقة بنى مزار والمنيا ـ راجع دار الوثائق = جزء ثانى صادر سرسواريان بقلم عسكرية بالضبطية سنة ١٢٧٠ هـ – وارد سجل المخزن بوجه نمرة ٩٠ ص ٦٨ إلى ناظر الورش .

(٢)دار الوثائق = جزء أول صادر ديوان عموم الجهادية إلى ديوان أورديان الباشبوزوق توتى سنة ١٥٨٣ ـ ص٣٧ فى ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٢٨٣هـ / ١٨٦٦م ـ وقد نظمت قوة هذا الوجاق بحيث كان تسعة « قواصة » يقودهم « بلوكباشى» ـ وكل خمسة مجموعات من المجموعات السابقة أى تسعة وأربعين فرداً يقودها قاووش أغاسى ـ وعين لكل مائة فرد من القوات (قولتق بكباشى) أى مساعد قائد ألف ـ وقد استعان «اسماعيل » فى تدبير قوة هذا الوجاق بالأفراد اللائقين من قوات « الباش بوزوق » التى كانت عنصراً أساسياً فى قوة الجيش المصرى طوال عهود محمد على ومن لحقه من الولاة ـ كذلك ضم إليها غير هؤلاء اللائقين للخدمة بهذا الوجاق .

(٣) دار الوثائق محفظة ٧ داخلية عربى ـ ويتضح منها أن « القسم » فى سنة ١٢٨١هـ كان يتكون من ناظر ـ ووكيل ـ وكاتبين ـ وسبعة من القواصة واثنين من السعاة ـ وأن الضبطيات فى ذلك الوقت تضم مأموراً وستة قواصة وكاتب .

«ضبطيات فرعية » تسمى الضبطيات المركزية فى كل مركز ، ينشأ فيه مجلس دعاوى مركزية ـ وتشكلت الضبطية المركزية من مأمور ووكيل ، يعاونهم مجموعة من « وجاق القواصة» الذى أسس سنة ١٨٦٦م تتراوح أعدادهم بين عشرة واثنى عشر جندياً .

وقد حددت لائحة ترتيب المجالس سنة ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م اختصاص هذه الضبطيات المركزية الجديدة فى « ملاحظة ترتيب الخفراء بالنواحى والحدود ـ وفحص أعمالهم ومراقبه انتظامهم ـ وإقامة حدود الاحتساب ودقة الموازين والمكاييل بالأسواق ـ والقيام بالشئون الصحية ـ وعليها أن تحيل المخالفات إلى المجلس المركزى الذى تعمل فى «نطاق اختصاصه الجغرافى» ـ كذلك اختص مأمور الضبطية أو وكيله بالمرور على جسور النيل والسدود لملاحظة أعمال ضبط المياه وترتيب أربطة الخفراء ـ وحفظ النظام فى الأسواق العامة ـ وتنفيذ متطلبات مجلس الدعاوى المركزية ومجالس دعاوى النواحى ـ وقبول استئناف المحكوم عليهم أمام هذه المجالس ـ وضبط الوقائع وتحصيل الأموال الأميرية .

أما «ضبطية العموم» فقد كان اختصاصها الإشراف على الضبطيات المركزية ـ والاختصاص فى نفس الوقت بأعمال « ضبط البندر الكائن فيه ديوان المديرية» .

ويخلص من ذلك كله ـ إلى أن جهاز الأمن المتخصص فى أعمال الأمن العام على نطاق حواضر المديريات لم يعمم سوى سنة ١٨٧١ وعلى مستويين ـ أولهما « بندر المديرية» وتختص به «ضبطية العموم » بقوة القواصة العاملة بها ـ أما المستوى الثانى فكان مستوى المراكز التى تنقسم اليها « المديرية» وتختص بأعمال الأمن فيها « ضبطية المركز » ولها قوة قواصتها ـ ويعلو هذا النظام كله المستوى الإشرافى فى المديرية ويرأسه مدير المديرية الذى أصبح بمقتضى تعديلات سنة ١٨٧١هـ مشرفاً أعلى على الجهازين الإدارى و « البوليسى » ـ ويتمتع فى نفس الوقت بسلطات الحكم والقضاء فى نطاق ما قررته له القوانين (١) .

---

(١) فيليب يوسف جلاد = مرجع سابق = كان قرار المجلس المخصوص الصادر بتاريخ ٦ محرم سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م قد رخص لدواوين الضبطيات أن تحكم بالحبس من أربع وعشرين ساعة إلى ثمانية أيام وإلى دواوين المديريات بأن تحكم بالحبس لغاية ١٥ يوماً .

كانت هذه صورة نظام حفظ الأمن فى بنادر المديريات[١] - وهى صورة تقترب إلى حد ما - وبعد سنة ١٨٧١م من صورة حفظ الأمن فى المدينة مع التحفظ فيما يتعلق بالواجبات المحددة للجهاز فى الأخيرة ونوعية القوات العاملة فيها من بوليس ومستحفظين وعساكر مراسلات .

أمن البدو والأماكن النائية :

ارتبط نظام الأمن بالنسبة لبدو البلاد منذ عهد « محمد علي» بالقوات العسكرية العاملة فى مصر - وكان هذا الارتباط ذا طابعين - فأما أولهما فهو طابع العنف والقتال والمطاردة - وأما الثانى فكان طابع التنظيم والاختصاص . أ

فقد حفلت وثائق الفترة موضوع البحث بمكاتبات بين الولاة وبين القادة العسكريين عن حوادث «خصام ومنافسة» بين القبائل المختلفة من عربان البلاد - يترامون فيها بالرصاص - ومعاتبة « الوالى » لهؤلاء القواد عن عدم قيامهم بواجباتهم نحو منع هذه الأعمال المخلة بالأمن العام [٢] - وتوجيهات « الوالى » للمسؤولين بضرورة استئصال مثل هذه الأمور المخالفة لرضاى . . . . ويضبط فاعلوها ويجزوا أشد الجزاء ويعلن إجرامهم للملأ ليفتضح أمرهم لأن إزالة وجود هؤلاء الأشقياء ضرورية لتقرير الأمن والسلام [٣] .

بل لقد وصل الأمر فى سنة ١٢٧٠هـ / ١٨٥٤م عندما ثار عربان الفيوم بزعامة «عمر المصرى » شيخ العربان - إلى حد تجريد « سعيد باشا » عليهم قوة مركبة من ثلاث فرق الأولى تحت قيادة حسين باشا المعروف بأبو صباع والثانية تحت قيادة اسماعيل باشا الفريق والثالثة قادها سعيد باشا بنفسه ، وضمت إلى هذه الفرق بطاريتان من المدافع - وكانت هذه الثورة راجعة إلى رغبة « سعيد» فى إدخال أولاد العربان فى الجندية[٤] .

---

(١) دار الوثائق القومية = محفظة ٧٠ داخلية عربى ، ويفهم منها أن الضبطيات فى المديريات كانت تعمل لحفظ الأمن فى نطاق « بنادر الأقاليم » فقط أى نطاق عاصمة المديرية وبندر المركز أو القسم - دون أى اختصاص بالريف .

(٢) امين سامى = مرجع سابق ج٢/م٢ ، ١٦ ربيع الثانى ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨م « إدارة لكل من حضرتى القائمقام بالقسم الثانى من الخيالة وسرسوارى الاقاليم الوسطى مصطفى أغا» .

(٣) المرجع السابق ج٣ / م٣ .

(٤) إسماعيل سرهنك = مرجع سابق ج٢ ، ص ٢٦٧ «ثورة العربان بالفيوم» .

وكان أكثر ما يشغل بال « سعيد » بالذات هو هجوم « العربان» على « القرى » فى بنى سويف والفيوم والواحات وحواجر الجبال[(١)] .

ولم يتمتع « العربان » بعفو « سعيد » إلا فى سنة ١٢٨٠هـ / ١٨٦٣م أى فى أواخر عهده عندما استسلموا للنظم الموضوعة وتعاهد مشايخهم مع الحكومة على عدم الإخلال بالأمن [(٢)] .

وقد اضطرت هذه الأحوال المقلقة التى سببها « العربان » لحالة الأمن فى البلاد - الولاة المصريين - إلى تخصيص جزء لا بأس به من قوة البلاد العسكرية لمطاردة هؤلاء «العربان » وإيقاف تعدياتهم ومهاجمتهم أينما حلوا - وكانت هذه القوات هى « باشى بوزوق عسكرلر » أى عساكر الباشبوزوق وهى قوات غير نظامية تتألف من « أتراك خُلّص » تتجمع فى مجموعات يطلق على كل منها « أوردى » وهو تحريف لكلمة « أوردو » أى جيش باللغة التركية وجمعها « أورديان » - وتتشكل كل مجموعة ما بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ فرد ويرأسها قائد تركى يسمى « سرسوارى » - وجميع هذه القوات من راكبى الخيول المسلحين بالبنادق والسيوف ، وكانت هذه الأورديان «خمسة» فى مجموعها - ويتولى كل أوردى منهم أعمال « مطاردة العربان » فى عدد من « المديريات» - وكانوا فى تنفيذ واجبهم هذا يتنقلون بين « مديرية ومديرية أخرى» - ويعسكرون فى الخلاء وعلى شواطئ النيل والترع وفى الوديان وعلى قمم الجبال - وتصدر إليهم الأوامر بالتحرك من قياداتهم وفقاً للمعلومات التى تتجمع لديها عن تحركات« العربان» - فكانوا فى ذلك أشبه بجيش لا يتوقف عند القتال - إذ أن العربان خلال هذه الفترة لم يركنوا إلى الهدوء بل كانوا شوكة فى جانب الحكومة [(٣)] .

---

(١) دار الوثائق : محفظة ٨٨ تركى - رقم ٦ من الجناب العالى سعيد باشا الى ناظر الداخلية .

(٢) أمين سامى = مرجع سابق م٢ج٣ص٥٢٢ .

(٣) دار الوثائق = محفظة ١٣ داخلية عربى سنة ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م - ويفهم منها أن توزيع أورديان الباشبوزوق فى تلك السنة كان كالآتى :-

أوردى قرة جوللى مصطفى أغا ومخصص لمديريتى الشرقية والدقهلية بما فى ذلك العريش والسويس وجبل الطور وعدد افراده ٤٢٨ فرداً - أوردى على أغا وكان مخصصاً لمديريات القليوبية والمنوفية والغربية ثم سحب فى تلك السنة إلى جهة الحصوة لمرافقة ركب المحمل الشريف وخلت هذه المديريات من قوات الباشيبوزوق وكان أوردى بالولى يوسف مخصصاً لمديريتى البحيرة والجيزة .

ففى سنة ١٢٨٢هـ - كانت المهام المكلفة بها أرادي الباشبوزوق هى «خفارة جهة الواحات التى بأسيوط » ـ ونواحى قنا وإسنا ـ وأسيوط وجرجا ـ ومديرية الشرقية والبحيرة ـ كما كان من واجبات هذه الأرادى أيضاً مرافقة ركب المحمل الشريف إلى الأراضى الحجازية [١] أما جانب « التنظيم والاختصاص» الذى ميز العلاقة بين« العربان فى مصر » والقوات العسكرية ـ فكان إخضاع « شؤون العربان » بصفة عامة ، وكل ما يتصل بمعاشهم وإقامتهم ورحيلهم وجرائمهم وشكاواهم ـ إلى « سرسوارى أوردى الباشبوزوق » أى قائد قوة الباشبوزوق المعسكرة بالمديرية ـ وليس لجهات الإدارة ـ بمعنى أن « العربان » بحسبانهم قطاعاً من قطاعات أهل البلاد ـ لم يكونوا يتبعون أجهزة الإدارة المحلية فى شئ ـ بل كانت كافة شؤونهم تنظر بمعرفة «سرسوارى الباشبوزوق» [٢] .

وكان « السرسوارى» قائد أوردى الباشبوزوق يسمى ترتيباً على ذلك «سرسوارى وحاكم عربان البحيرة » على سبيل المثال [٣] .

وقد استمر هذا النظام معمولاً به حتى سنة ١٢٨٢هـ / ١٨٦٥ عندما أحيلت إدارة جنود الباشبوزوق التى تسمى « ديوان سرجشمة» على « الجهادية» بعد أن كانت محالة على الداخلية منذ سنة ١٨٥٨م عندما ألغى «سعيد» نظارة الجهادية فى تلك السنة ، فمنذ سنة ١٨٦٥م عاد للمديرين والحكام المحليين «حق النظر فى شئون العربان شأنهم فى ذلك شأن باقى الأهالى»[٤] .

---

(١) دار الوثائق : محفظة ٧ داخلية عربى ـ صورة أمر كريم صدر لسعادة سردار عساكر مصرية رقم ١٧ج سنة ١٢٨٤هـ نمرة ٢ على ترتيب الجهادية .

(٢) أمين سامى ـ مرجع سابق م٢ج٣ « مرتب لكل جهة سرسوارى ناظراً على العربان فبالضرورة صارت أشغال العربان محولة اتباعاً للأوامر يكونوا تحت إدارته إذا هو ما نوط بالنظر فى أحوال الصغير والكبير منهم ـ وأما مديرية الغربية والقليوبية والمنوفية من حيث لم يرتب لهم سرسواريان الآن فيكون أحكام العربان المتوطنين بهم وتأدية الطلبات منهم بمعرفة حضرات مديرون المديرية المذكورة .

(٣) دار الوثائق = دفتر جزء ثانى صادر تحريرات من ديوان عموم الجهادية إلى أورديان الباشبوزوق من توتى سنة ١٥٨٤ق / ١٨٦٦م رقم ١١٧٨ « صادر إلى سرسوارى طالب أغا » نمرة العموم ٢٠ تاريخ الصادر ٦ جا سنة ١٢٨٤ / ١٨٦٧ باشبوزوق .

(٤) دار الوثائق = دفتر جزء ثان صادر تحريرات من ديوان عموم الجهادية الى أوردبان الباشبوزوق من توتى سنة ١٥٨٤ق / ١٨٦٦م رقم ١١٧٨ « صادر إلى سرسوارى طالب أغا نمرة العموم ٢٠ تاريخ الصادر ٦ جا سنة ١٢٨٤ / ١٨٦٧ باشبوزوق .

ومن الثابت أن « الحكومة المحلية» على مدى الفترة موضوع البحث لم تكن تتدخل «بذاتها» فى جرائم العربان ـ بل كان أمر إعادة المسروقات على سبيل المثال أو التوقف عن الشغب ـ يتم عن طريق « أخذ التعهدات والمواثيق » على مشايخ العربان ورؤساء القبائل بتحصيل قيمة المسروق عند ثبوت ارتكاب أحد أفراد قبيلتهم بالسرقة [١] ـ وفى سبيل ضمان وفاء « مشايخ العربان ورؤساء القبائل » وتعهد بتعهداتهم كانت الحكومة تتبع نظام «أخذ الرهاين من أقارب الشخص المطلوب لحين ضبطه » [٢] بل أن هذا الإجراء وصل إلى درجة المشروعية والتقنين فيما بعد الاحتلال البريطانى[٣] .

وأخيرا فقد بلغت درجة « ضعف السلطات» أمام سطوة « العربان » وشدة بأسهم ـ إلى حد إشراكهم فى أعباء الأمن فى بعض مناطق نائية « كالطرق والدروب التى بين الجبال » أو ما يسمى ـ إصلاحاً ـ بحواجر الجبال[٤] ـ حيث يتولون حفظ أمن هذه المناطق دون تداخل الحكومة .

---

(١) دار الوثائق القومية = لائحة ديوان المالية الصادرة فى جمادى الآخرة سنة ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م ـ وأحمد فتحى زغلول = مرجع سابق ، مواد جمعية الحقانية سنة ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م ملحق ١٨ المادة الحادية والعشرون .

(٢) فيليب يوسف جلاد = مرجع سابق « عربان » .

(٣) المرجع السابق = أمر عال صادر فى ٢١ مايو سنة ١٨٨٥ « نحن خديو مصر» حيث أن القواعد المتبعة فى القديم فى شأن أشقياء العربان تقضى بأخذ رهاين من أقارب الشخص المطلوب لحين ضبطه ـ فبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية بموافقة رأى مجلس النظار بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت :-

م١ مشايخ وعمد وقبائل العربان مكلفون بضبط من يكون تابعاً إليهم ممن يتصفون بالشقاوة وتسليمه للمديرية التابع إليها وهم مكلفون أيضاً بتبليغ المديرية بسوء سلوك من يكون غير معلوم لديها من العربان ـ م٢ عند عدم تيسر ضبط أحد من المذكورين يجب على شيخ قبيلته أن يستحضر أحد أولاد المطلوب ضبطه أو أعز أقاربه ويرسله الى المديرية رهينة لحين ضبط المطلوب وتسليمه لها ـ م٣ ـ تعطى المساعدات اللازمة من قبل الحكومة لشيخ القبيلة التابع لها الشخص المطلوب ويلزم بالمساعدة من يرى لزوم المساعدة منه للحصول على الشخص المراد ضبطه ـ م٤ ـ تبقى الرهائن المنصوص عنها بالمادة الثانية بالمديريات حتى يجرى ضبط الشخص المرهن من أجله وحضوره للمديرية ـ م٥- على ناظر الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

(٤) دار الوثائق = جزء رابع صادرات قلم دعاوى توتى سنة ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م وارد سجل المخزن بوجه نمرة ١ مخزن ١٩ ص ٤ ـ تابع مديرية الجيزة وأطفيح .

وهكذا كان « نظام العشائر » فى تلك الفترة يلزم الحكومة باتباع نظام لحفظ الأمن يخالف باقى النظم المعمول بها فى باقى أنحاء البلاد ـ وهو أمر إن دل فإنما يدل على ان «مصر » حتى نهاية الفترة موضوع هذا الجزء لم تكن قد تخلصت بعد من مساوئ النظام العشائرى وآثاره .

الأمن فى القرى والأماكن الزراعية :

وبينما كان « ولاة مصر » غير قادرين على حل مشكلة الأمن بالنسبة لأهالى البلاد من « العربان» ، إذا بهم يركنون إلى وداعة أهل الزراعة من الفلاحين المصريين ، ويتخذون من سماحتهم وميلهم للسلم والبعد عن العنف ،ذريعة ليطبقوا نظام « المسؤولية الجماعية» Colletive responsibility عليهم كأسلوب لحفظ الأمن .

فقد شاهدنا كيف أن « نظام الالتزام » حتى ما قبل سنة ١٨١٢ هو أسلوب حفظ الأمن فى الريف حيث كان أحد المشهورين من أصحاب النفوذ ، يتقدم « لمجلس الشرع» ليتعهد كتابياً بحفظ الأمن فى « قرية ما» وتعيين الرجال الأشداء لحراستها وتحمل مسئولية ما يسرق أو يحرق « بالغاً ما بلغ» فى مقابل حصة يغنمها من ريع وكالة أو سوق أو زراعة .

فلما ألغى « محمد على » نظام الالتزام بعد سنة ١٨١٢م . وكان « البديل » هو نظام المسؤولية الجماعية ـ وهو نظام يلتزم بمقتضاه مشايخ النواحى و « القرى» ببذل الدقة فى حفظ نواحيهم وقراهم وترتيب ما يلزم من الرجال « للخفر» فى سبيل ذلك ـ وإخلاء مسئولياتهم إذا قاموا بضبط السارقين أو الجناة والتزامهم برد قيمة ما سرق أو دفع الدية أو العقاب اذا لم ينجحوا فى ذلك .

ولم يكن هذا الالتزام قاصراً على القرى والنواحى فقط ؛ بل إن مشايخ هذه القرى كانوا يلتزمون بمسئولية ما يحدث بالمراكب الشراعية التى قد ترسوا بجوار قراهم(١) .

ولشدة وقع هذه المسؤولية على مشايخ القرى والنواحى ـ فإنهم كانوا يتحايلون على التخلص منها « ارتكاناً على حصول التشكى من أربابها » أى الادعاء بأن المجنى عليهم لم

---

(١) أحمد فتحى زغلول = مرجع سابق « المادة الحادية والعشرون بعد المائة من لائحة المالية الصادرة فى ٨ جمادى الآخر سنة ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م .

يتقدموا بالشكوى فيما حدث لهم ، أو «عدم سابقة العلم بالكيفية » أى عدم وصول المعلومات عن الحادث إليه - أو الغياب عن الناحية[١] .

ولجهل هؤلاء المشايخ بأساليب البحث الجنائى « فإنهم كانوا يتهاونون فى إجرى ما يقتضى له الحال من الهجم على محل المتهومين فى القتل والسرقات من دون فوات وقت وضبطهم وضبط ما يوجد عندهم من آلات القتل أو آثار السرقة» - الأمر الذى كان « ينتهى به الحال فى مواد السرقات أخيراً بإلزام الغفرة بقيمة ما يكون سرق أو بما حصل به تراضى المدعى ، وفى مواد القتل بالأخذ بالشبهة» .

وقد أدى هذا فى ٢٤ صفر سنة ١٢٨٠هـ / ١٨٦٣م إلى إصدار مجلس الأحكام تعليمات «للجهات عموماً» - أكد فيها المسئولية الكاملة لمشايخ القرى والعمد والغفرة ومشايخهم بكافة النواحى أنهم جميعاً مسؤولين و(مدانين) بمعلومية حقيقة ما يتوقع من مواد السرقة والقتل بالجهات التى هم بها - كما أنهم هم والغفرة ومشايخهم ملزومين بضبط الفاعل بوقته والبحث والتحرى والتجسسات عن السرقة وآلة القتل وأسبابه سوى كان فى محل السرقة أو القتل أو محل المتهومين أو محلات مرورهم [٢] - وكان يتمم هذا الالتزام توقيع المشايخ والعمد والخفراء ومشايخهم على تعهدات يبين فيها « الجزاء» الذى يوقع عليهم إذا لم يفوا بتعهدهم سالف الذكر [٣] - دون قبول أى عذر منهم .

وقد أكملت وثيقة صادرة فى سنة ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م فحوى «نظام المسؤولية الجماعية» ،حيث أوضحت أن عقاب المشايخ فى ناحية حدث بها جريمة قتل ، عجزوا عن كشف حقيقتها ، كان الإرسال إلى الليمان لمدة ستة أشهر « وطردهم من الشياخة » وعدم إعادتهم لها ولا ترتيب أحد بالشياخة من أولادهم ولا أخواتهم ولا أقاربهم ولا أصهارهم ولا أتباعهم[٤] .

---

(١) دار الوثائق = جزء ثانى قيد المنشورات والأوامر لضبطية مصر من ١٠ صفر سنة ١٢٧٩هـ لغاية ٢١م سنة ١٢٨٣هـ - نمرة ٦١/١٩٧٧ ، مخزن ١٩ ص ٥٦ .

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق

(٤) دار الوثائق (محفظة ٢١ داخلية عربى) ويرسل المشايخ الى الليمان لمدة ستة أشهر .... ونظراً لعدم وجود من يليق بدلاً عن المشايخ المذكورين من الأهالى الخالين عن القرابة والصهرية لهم وكون الموجودين هم ناس رعاع لا يليقوا للمشيخة .... وبهذه الأسباب حاصل تعطيل وتأخير فى مطالب البلد ويخشى من تشتت أهاليها أوخروج أحد منهم عن حد الإنسانية لعدم وجود من يدير أحوالهم .

كما أن الخفراء ومشايخ الخفراء كانوا يتعرضون لعقاب شديد فى الحالات المماثلة يصل الى حد توقيع العقوبة المماثلة لعقوبة الجانى إذا ما فشلوا فى إظهار الفاعل(١) .

أما كيف انتقل « نظام المسؤلية الجماعية « من المشايخ والعمد إلى الأهالى ـ فقد كان مرجعه الى ما لهؤلاء المشايخ فى ذلك الوقت من قيمة واعتبار ـ لدرجة أن الاهالى فى البلاد التى كان هؤلاء المشايخ يرأسونها كانوا يعتبرون « من الرعاع الذين لا يليقون بالمشيخة» ـ «وأن خلو بلدة ما من مشايخها يخشى معه من تشتت أهاليها أو خروج أحداً منهم عن حد الإنسانية»(٢) .

وقد أباحت القوانين واللوائح الصادرة فى تلك الفترة « للمشايخ » الذين أصبحوا ملتزمين وفقاً للقوانين بحفظ الامن من ناحية ـ ومسؤليتهم بضبط الجناة والفاعلين والمسروقات من ناحية أخرى ـ أو دفع قيمة مايسرق أو ما يحكم بة كدية فى حالة فشلهم فى كشف الحادث ـ أقول أباحت هذه القوانين للمشايخ فى مقابل التزامهم هذا ـ بترتيب ما يلزم من رجال القرى « قسراً » لحراسة النواحى ليلاً وكان هذا « القسر» يصدر من منطلق السلطة والاعتبار الذى كان هؤلاء المشايخ بتمعون به فى تلك العهود بحكم أن « ادارة الريف» متروكة لهم ـ وهم ممثلو سلطة الحكومة فى مواجهة الفلاحين .

ولم يلجأ المشايخ إلى « تسخير » الفلاحين فى حراسة القرى رأساً ـ بل لجئوا إلى «وسيلة » تقود الى ذلك مباشرة ـ فقد أمكن لهم بما لهم من نفوذ وسطوة ، من اشراك أهالى النواحى معهم فى « تعويض » الخسائر ودفع قيمة المسروقات أو الديات ـ بحيث أصبح «غرم الجريمة » يقع على « أ هالى الناحية جميعا متضامنين شاءوا أم لم يشاءوا ـ عاون فى ذلك استخدام « الكرباج » ـ وجمع الأهالى لأعمال السخرة « والعمليات » والذهاب إلى غير رجعة « للجندية » وهى أمور كانت بيد المشايخ دون أى ضوابط(٣) .

---

(١) دار الوثائق = محفظة ٢١ داخلية عربى« شكوى مشايخ وغفرة كفر الجنية بمديرية الغربية فى سنة ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م للمجلس الخصوصى عن تكليفهم بإظهار الفاعل فى جريمة قتل خلال ثلاثة أشهر» والا تكون المدانين بالجزاء .

(٢) المصدر السابق .

(٣) دار الوثائق = محفظة ٥٧ داخلية عربى = مذكرة مقدمة من قسم الضبط والربط وما يجب إجرائه لأ جل تحسين الحالة القضائية فى البلاد سنة ١٨٨٨ .

وهكذا انتهى الأمر بتوافر « بواعث قوية » لدى الفلاحين لاختيار « زملاء لهم» للقيام بالحراسة ـ وكانت هذه البواعث هى :-

أ ـ تفادى الغرامة التى توقع عليهم كفدية أو تعويض الخسارة الناجمة عن الحادث الذى يقع بزمام قريتهم .

ب ـ معاناة ألم « الكرباج » الذى كان استعماله سائداً فى ذلك العهد ـ والتخلص من نظام «السخرة والعمليات » والجندية(١) .

وهكذا كان الفلاحين سبباً فى ظهور نظام « الخفر» ـ حيث أحال أهالى القرى أمر حراسة قراهم إلى زملاء منهم ـ قبلوا هذا الأمر ليخلصوا أنفسهم وزملائهم من « الغرامة» التى يشتركون فى تأديتها .

غير أن « الفلاحين» لاحتياجهم إلى الأيدى العاملة القوية فى الزراعة من ناحية ـ ولعدم توافر الإشراف الحكومى من ناحية أخرى على هذا النظام ؛ اعتادوا أن يحيلوا أعمال « الخفر » إلى الطاعنين فى السن منهم وغير اللائقين لأعمال الزراعة أو الخفارة بالتالى ـ الأمر الذى استلفت أنظار « مجلس الأحكام » فى سنة ١٢٧٩هـ / ١٨٦٣م ـ فصدرت تعليماته فى ١٣ رجب سنة ١٢٧٩هـ بضرورة « ترتيب الغفر بالجهات من الأشخاص المتصفين بالقوة وشدة البأس حتى يمكنهم المدافعة والمصادمة وحجز ما يلزم حجزه عند حصول مغايرة بجبهة غفرهم»(٢) .

---

(١) المصدر السابق = وكانت السخرة أى اجبار أهالى القرى على العمل فى مشروعات الحكومة فى حفر الترع وتمهيد الطرق وتطهير المصارف بلا مقابل « تسمى العمليات» ـ وهى عمليات يجبر فيها الفلاحون على ترك قراهم ومزارعهم للعمل دون أجر متعرضين لحرارة الشمس وبرد الشتاء دون مأكل أو مشرب لمدد طويلة ـ وقد ألغيت هذه « السخرة » فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩ واستبدلت بضريبة قدرها ٥و٤ قرش على الأطيان العشورية والخراجية ـ ثم ألغيت تماماً فى سنة ١٨٩٢ وألغيت الضريبة التى تقررت بالأمر العالى الصادر فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ـ الوقائع المصرية ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٩ .

(٢) دار الوثائق = جزء ثانى ـ قيد المنشورات والأوامر بضبطية مصر من ١٠ صفر سنة ١٢٧٩هـ لغاية ٢١م سنة ١٢٨٣ ، ٦١/١٩٧٧ مخزن ١٩ ـ ص ٣٥ ـ إفادة من مجلس الأحكام للجهات فى ١٣ رجب سنة ١٢٧٩ .

وهكذا تطور نظام « المسئولية الجماعية» ليصبح فى النهاية « نظام الخفر الأهلى » ـ الذى ابتكره « الفلاحون » فى مصر كبديل عن تحملهم المغارم والمعاناة ـ ولم تكن الحكومة أو السلطات المسئولة يعنيها هذا النظام أو غيره فى شئ ـ فقد أحالت الحكومة المسئولية عن الأمن برمتها إلى « الجهاز الإدارى فى القرية » ، وكان لها « النتائج » فقط دون «أساليب تحقيقها » .

وغنى عن الذكر ، أن (نظاماً أهلياً) كهذا يقوم على الجبر لم يكن ذا فاعلية فى حفظ الأمن فى«عهد محمد على وخلفائه » ـ إذ لم يكن أفراده يسلحون بشئ ما خلا(النبابيت) التى كان يصرح لهم بحملها بمقتضى تصاريح ـ ولم تكن هذه النبابيت تجدى « أمام الفلاتية الحاملين الأسلحة[1] ـ وكان أقصى ما فعلته الحكومة فى عهد « سعيد » هو التصريح لهؤلاء « الخفراء » بحمل الأسلحة بالضمانات اللازمة على مشايخهم ، كما أنه يعطى لكل منهم تذكرة بأوصاف الأسلحة التى يحملها بختم شيخه وتصديق ناظر القسم[2] ـ ولم تكن الحكومة تتدخل فى تسليح هؤلاء الخفراء أو تصرف لهم الذخيرة اللازمة لاسلحتهم أو تقرر لهم زياً يتميزون به عن باقى الموظفين ـ فالأمر لا يخرج عن كونه نظام أمن أهلى يتحمل المواطنون تبعته دون تدخل الحكومة ـ وهو شئ أشبه ما يكون بنظام الخفر الخصوصيين الذين يستخدمهم أرباب الأملاك لصيانة أملاكهم وحفظها من عبث اللصوص .

ولقد كانت أول خطوة للتفكير فى التقنين لأعمال حفظ الأمن فى الريف المصرى ـ هى تلك الخطوة التى اتخذها « إسماعيل » فى سنة ١٢٨٧هـ / ١٨٧٠م عندما أصدر «المجلس الخصوصى » فى ١٧ شوال من ذلك العام القرار رقم ٥٧ والذى تضمن « قانوناً للخفر » لأول مرة فى البلاد .

---

(١) أمين سامى = مرجع سابق م٢ج٣ ـ أمر عالى لمديرية أسيوط فى ٢٦ محرم سنة ١٢٧٧ / ١٨٦١ ويقصد بالفلاتية الأشخاص الذين يهيمون دون ضابط أو رابط ولا تردعهم القوانين ، والمعنى جملة يقصد به الخارجين عن القانون .

(٢) المرجع نفسه .

سمى هذا القانون (الرابطة التى صار استحسان الإجرى بموجبها فى حق الغفر) ـ وقد اشتملت هذه « الرابطة » على خمسة عشر مادة ـ حوت نظام « الخفر » فى بلاد القطر المصرى .

فقد ألزمت « الرابطة » كل مديرية بأن تقدم « كشفاً » عن كل بلدة يبين فيه العدد اللازم من « الخفراء » لخفارة البلدة ـ بحيث يشتمل هذا الكشف على العدد اللازم من «غفرة السكن والغيطان والدركات والحدود» وأن يُرفق بهذا الكشف كشفاً آخر بعدد وأسماء مواطنى البلدة اللائقين من حيث أعمارهم لأعمال الخفارة ـ ونصت الرابطة على أن تجمع هذه «الكشوفات» وترسل إلى ديوان المديرية .

وفى « المديرية » يجرى اختيار « الخفراء » وفق « نظام القرعة » ـ بمعنى أن يقترع العدد اللازم لكل بلدة من واقع أسماء أهاليها الذين أُدرجوا فى الكشوف السابق الاشارة إليها ـ ويخطر القسم بعد ذلك كل بلدة بأسماء من وقع عليهم الاختيار ليقوموا بأعمال الخفارة .

ولم تشترط « الرابطة » فيمن تسند إليه أعمال الخفارة سوى أن يكون فى سن مناسب وغير مصاب بأمراض مانعة من القيام بأعباء هذه الوظيفة ، كما ألزمت المادة الخامسة من الرابطة ضرورة تعيين « وكلاء » لمشايخ الخفر بالتناسب مع مساحة كل بلدة ، وكان تعيين هؤلاء « الوكلاء » يتم عن طريق القرعة أيضاً .

وقد أباحت « الرابطة» للخفراء حق حمل السلاح ـ كما وافق « إسماعيل » على أن يصرف لهم هذا السلاح من مخازن الحكومة على أن يحمل هؤلاء الخفراء « تذاكر» أى تراخيص موضح بها اسم وشهرة وبلد وصفات كل منهم ، وأن يعمل للخفير علامة مخصوصة يظهر منها لكل إنسان أن حاملها غفير وجايز له حمل السلاح .

ولضمان قيام « الخفراء » بواجباتهم نصت « المادة الثالثة عشرة » من الرابطة على تعيين « مفتش» لكل مديرية للتفتيش على أعمال الخفراء ، و«لأجل المرور على البلاد وتفتيش أحوال الغفر بها ، وملاحظة ذلك دواماً حسب التعليمات والتفهيمات التى تعطى إليهم» .

وقد تقررت « للخفراء » المقترعين لأول مرة فى تاريخ البلاد بعض ميزات تحفزهم على قبول هذا النوع من الأعمال ـ وأعنى بذلك « اعفاءهم من الخدمة العسكرية باعتبار أن وظيفة الخفر « هى فى نفس الأمر إجراءات تحفظية على الأرواح والأموال فى البلاد » كما أعفتهم أيضا من « العمليات» أى السخرة (١) .

وعلى هذا المنوال صار « نظام حفظ الامن » فى الريف المصرى حتى احتلال انجلترا لمصر سنة ١٨٨٢ « وهو نظام يقوم» كما هو واضح ـ على أسس مشابهة « للتجنيد الاجبارى » ـ لا تحدد الخدمة فيه مدة معلومة ـ ولا يمنح العاملون فيه أى مرتبات أو ميزات عينية مقابل سهرهم على حفظ الامن اللهم الا أعفائهم من «الخدمة العسكرية وأعمال السخرة » .

ويلاحظ أن الدولة فى تطبيقها لقانون الرابطة هذا ـ لم يفتها أن تكون «روح المسئولية الجماعية» هى المهيمنه عليه ـ فالتعويضات والديات التى تقرر على البلدة قائمة فى القانون ، و « الكرباج » هو الوسيلة التى تؤدى بها التعويضات التى كان يشترك فيها « الخفراء والأهالى » ـ ومشايخ البلاد سواء بسواء (٢) .

---

(١) المرجع السابق م٢ج٣ص٨٨٩ « الرابطة التى صار استحسان الإجرى بموجبها فى حق الغفر» .

(٢) دار الوثائق = جزء ثانى قيد المنشورات والأوامر بضبطية مصر فى ١٠ صفر سنة ١٢٧٩ لغاية ٢١م سنة ١٢٨٣ نمرة ٦١/١٩٧٧ مخزن ١٩ ص ٥٦ .

الفصل الخامس

إعداد رجال البوليس

١٨٠٥ ـ ١٨٨٢

- مصادر القوات فى جهاز البوليس
- اسلوب اللحاق بالخدمة
- الرتب والمرتبات
- الملبس والتسليح
- التعليم
- التأديب وانهاء الخدمة

مصادر القوات فى جهاز البوليس :

اعتمد « محمد على » فى تأسيسه « لجهاز البوليس » فى مصر على نظام ذى أربعة شُعب وفقاً للتشكيل الآتى :

- الضابطخانات :

أى إدارات الأمن التى تتولى أعمال « البوليس » المعروفة كالتحقيق وضبط الجناة وسجنهم وتنفيذ الأحكام عليهم ، وقد تحولت هذه التسمية فيما بعد إلى (الضبطيات) .

- القواصة :

وهم الأفراد الذين يقومون بتنفيذ المهام المتصلة « بأعمال البوليس اليومية » وفق ما يتطلبه مسئولو الضابطخانة ، وهؤلاء الأفراد هم الذين يماثلون الآن رجال البوليس العاملين فى أقسام الشرطة ، والذين يتولون حفظ الأمن العام واستحضار المتشاجرين والجناة وتوصليهم من وإلى محال البوليس ، كما كان هؤلاء القواصة يعملون بالمديريات والأقسام والأخطاط لمعاونة الحكام الإداريين فى أعمالهم اليومية المتصلة بحفظ الأمن .

- آلايات المحافظين :

وهى قوات نظامية تُستجلب من الجيش بكامل تسليحها ونظامها للقيام بأعمال الخفر والحرسات فى المدن والبنادر الكبيرة وعواصم المديريات (كلمة آلاى تساوى مصطلح لواء أى مجموعة ذات عدد معين من الرجال ينقسم إليها الجيش ، فتبدأ هذه المجموعات بجماعة ففصيلة فسرية فكتيبة فلواء ففرقة وهكذا) .

- أوردیان الباشى بوزوق :

وهى قوات غير نظامية Irregular soldiers تكوِّن جزءاً هاماً من تنظيمات الجيش وتسمى كل مجموعة منها « أوردى» وهو تحريف لكلمة أوردو التركية والتى تعنى جيش [١]

وعلى هدى هذا النظام كان حفظ الأمن فى بلاد القطر يجرى فى عهد محمد علي ومن خلفه من الولاة حتى عهد « إسماعيل» .

---

(١) دار الوثائق القومية = دفتر ترتيبات ووظايف سنة ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م ص ٢٦ .

فالقواصة يتولون أعمال البوليس اليومية كاستدعاء الأشخاص المطلوبين للضابطخانة أو توصيل المتهمين والشاكين إلى الديوان الخديوى أو حراسة الأبواب وتأدية المصالح والقيام بأعمال المراسلات ، وحراسة مبانى « الضابطخانة » ، وأعمال الطوافة أى المرور فى الشوارع لحفظ النظام العام .

ولم يكن عملهم قاصراً على « الضبطيات» أو الضابطخانات التى لم يكن لها وجود فى عهد « محمد على» سوى فى مدينتى المحروسة ـ القاهرة والإسكندرية ـ ولكنهم كانوا يؤدون نفس الأعمال فى المديريات سواء فى ديوان المديرية أو الاقسام أو الأخطاط ، التى كانت تتولى فى عهد محمد على نفس مهام « الضابطخانات » فى القاهرة والإسكندرية .

أما « آلايات المحافظين » فكانت بعضاً من أجزاء الجيش المصرى العامل بنفس تسليحها ونظمها ـ أسند اليها « محمد على» أمر أعمال الخفر والحراسات التى يستلزمها الأمر فى مدن القاهرة والإسكندرية وبنادر المديريات لتعزيز قوة الحكومة . وعلى سبيل المثال فإن الجزء الذى كان يتولى هذه الأعمال كان يتكون من « آلايين » عدد ٢ آلاى من نوع من الجنود يسمى « الغارديا » وهو تحريف لكلمة Guardian أى الحراس ، وكان الآلاى يتكون من أربعة طوابير ، وكل طابور يتألف من ثمانية « بلوكات » ، وكل « بلوك » يتكون من مائة جندى . ووفقا لهذا التقسيم فقد كان آلايى المشاه الغارديا اللذان يحرسان مدن وبنادر مصر فى سنة ١٨٣٨ يتكونان من ستة آلاف وأربعمائة جندى (١) .

وقد اختصت مدينة « القاهرة » بآلاى كامل من هذه الآلايات ، بينما وزع الآلاى الثانى على بنادر مديريات القطر ، بحيث خص كل بندر منها « بلوك » سمى باسم البندر الذى يعمل فيه كبلوك الزقازيق وبلوك قليوب . . إلخ (٢) .

---

(١) دار الوثائق القومية = لوحة خاصة مرسلة لمدير مخابرات الجيش فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٦ عن حالة الجيش المصرى منذ بداية عصر محمد على حتى سنة ١٨٧٨م ـ وقد انقسم الجيش فى عصر محمد على عندما نظم على النسق الفرنسى إلى آلايات غارديا (حرس) وجرينادييـر (رماة القنابل) «وهوسار » (فرسان) وباشى بوزوق (قوات غير نظامية) .

(٢) دار المحفوظات العمومية = دفتر علايق استحقاقات بلوكات البنادر التابعة لآلاى المحافظين سنة ١٢٦٤ ورقة ٢٠٠ ، ٣/٢٥ وجه ١٠٢ ـ بلوك الزقازيق .

أما « أورديان » أو « أرادى » « الباشبوزوق » فقد كانت هى القوات غير النظامية التى يتشكل منها بعض جيش محمد على ، بالإضافة إلى القوات المجهزة حسب الأنظمة الحديثة ، وكانت هذه (الأرادى) تتمركز فى بعض مديريات القطر ، بحيث يشمل اختصاص كل أوردى مديرية أو مديريتين وفق عدد هذه الأرادى الذى كان يزيد أو ينقص حسب تقسيم الجيش بصفة عامة [1] ، وكانت هذه القوات تعمل على حفظ الأمن فى البلاد بصفة عامة ، وفى التعامل مع عربان البلاد بصفة خاصة - أى فى صدهم عن الهجوم على القرى ومقاتلتهم إذا استلزم الأمر ، كما أسند « محمد على » النظر فى «شئون العربان » إلى قادة هذه الأرادى الذين كانوا يسمون « سرسوارى» فكان قائد الأوردى يسمى « سرسوارى وحاكم عربان البحيرة أو المنوفية حسب الأحوال » ، ولم يعد اختصاص النظر فى شئون العربان بحسبانهم من أهالى البلاد إلى مديرى المديريات إلا فى سنة ١٨٦٥ عندما ألغى « ديوان السرجشمة الذى كان بمثابة القيادة العامة لقوات الباش بوزوق .

وفوق هذا ؛ فإن « أوردى الباش بوزوق » كان يتولى أعمال الحراسات على «الحبسخانات » و «خزائن المديريات » و « توصيل المسجونين » ، علاوة على انفراد أرادى الباش بوزوق بمرافقة ركب المحمل الشريف سنوياً وفق نظام « الدور » [2] .

لم يكن « محمد على » يفرق فى فترة حكمه بين الجيش والبوليس ، فكلا القوتين واحد ، ومصادر الحصول على القوى البشرية لكل من الجهازين هى أما المصريين من أبناء البلاد بالنسبة لأفراد القاعدة ، وبنى جلدته من الأتراك بالنسبة لرتب الضباط والقادة ، فضلاً عن اقتصار عناصر « أرادى الباش بوزوق » على « الترك أولاد - الترك » فقط دون المصريين .

---

(١) دارالوثائق القومية = لوحة خاصة مرسلة لمدير مخابرات الجيش ، ويتضح من هذه اللوحة أن عدد هذه القوات كان فى تناقص مستمر منذ سنة ١٨٢١ حتى سنة ١٨٧٧تاريخ رفت هذه القوات - فمن سنة ١٨٢١م حتى سنة ١٨٣٣ كان عددهم (٧٣٧٧) ، ومن ١٨٣٤م حتى سنة ١٨٤٠ (٢٣٧٠) ، وفى ١٨٤١م حتى سنة ١٨٥٥ (١٣٧٧) وفى ١٨٥٦م حتى سنة ١٨٥٩ (٨٨١) ، ومن ١٨٦٠م حتى سنة ١٨٦٥م (٥٧٧) ، ومن سنة ١٨٦٦م حتى سنة ١٨٧٧ (٨٩١) .

(٢) دار الوثائق = جزء أول صادر الباشبوزوق - صورة الصادر إلى سرسوارى رفاعى أغا فى غاية صفر سنة ١٢٨٢ ص ١٠٥ .

وكان هذا يعنى أن قوات الأمن بتقسيماتها المختلفة هى من عناصر الجيش دون تمييز ـ فكان من المتيسر نقل أحد قادة الآلايات بالجيش من آلايه ليكون « ضابط للمحروسة » أو «ضابط للإسكندرية » ، أو تعيين أحد الضباط ناظراً لأحد الأقسام أو حاكماً لأحد الأخطاط ـ هذا بالنسبة للضبطيات أو الضابطخانات .

أما أفراد « القواصة » فكانوا يختارون من بين الصالحين لهذا العمل من أرادى الباش بوزوق أو بلوكات المحافظين مع احتفاظهم بتبعيتهم لهذه الأرادى والبلوكات .

وبالنسبة لأرادى الباش بوزوق وبلوكات المحافظين ؛ فقد كانت كما سبق القول أجزاء عاملة من الجيش تقوم بمهام الجيش العادية ويحل محلها قوات أخرى وهكذا .

وكان مؤدى هذا أن قوات « البوليس » بأكملها تعد من صميم الجيش لا فرق فى ذلك بينها وبين أى وحدة من وحداته .

وتوضح المادة ٣ من صورة حركات مأمورى الضبطية (قانون نامة السلطانى) الصادر فى ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ / ١٨٣٩م ـ صراحة أن « أنفار القواصة» و « عساكر الضبطية» و« موظفى السوارى والبيادة » خيالة الباش بوزوق « بالقرى والبنادر » وإن كانوا بمعية المديرين والحكام الا أنهم تحت إدارة ضباطهم ، ومؤدى هذا أن هذه القوات كانت تتبع الجيش النظامى قلباً وقالبا [1] ، وبالتالى فإن تقلبهم فى العمل بين الجيش والبوليس كان أمراً طبيعياً .

وقد استمر الأمر كذلك فى عهد كل من «عباس » و « سعيد » ، فقد كان «الجيش» هو مصدر تزويد جهاز الأمن بكافة طبقات أفراده من قواصة وضباط وأورط خفر وطلمبة جيه « إطفاء» إلا أن عهد « سعيد » يسجل علامتين متميزتين فيما بتعلق ببعض

(١) دار الوثائق القومية = قانون نامة السلطانى الصادر فى ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥هـ - ودار المحفوظات العمومية = أوراق ربط معاش صاغقول أغاسى حسن أفندى موسى جركس وكيل ضبطية بندر الزقازيق ١٩ رجب سنة ١٢٨٢ نمرة ٢٨٠ دوسيه ٢٩٢٣ محفظة ١٥٢ عين ٢ دولاب ٧ ـ وأوراق ربط معاش أيتام مرحوم عثمان أغا بكباشى فى آلاى المحافظين فى سنة ١٢٦٠ نمرة ١٩ دوسيه ١٨ محفظة ٩٧ عين ١ دولاب خمسة ، وأوراق ربط معاش ورثة محمد أغا من آلاى المحافظين ٢٥ جماد آخر سنة ١٢٧٢ ملف ٧٧٩ محفظة ١٠٧ دولاب ٥ عين ٢ .

عناصر الجهاز ، فقد استعان « سعيد » فى تعيينه «لوكلاء الضبطيات » بأفراد مدنيين ممن كانوا يشغلون وظائف «كنظار الجمارك» وأعضاء مجالس التجار وما شابه ذلك من الوظائف ، وإن كان من الممكن القول بأن هؤلاء أيضاً كانوا فى الأصل من العسكريين الذين شغلوا مناصب مدنية خلال سنى خدمتهم فى الحكومة ـ كما أن « سعيد » استعان بأوروبيين سنة ١٨٥٥ فى ضبطيات المدن كالقاهرة والإسكندرية [١] ، وكان تعيين هؤلاء يتم عن طريق قناصلهم بالتنسيق مع ناظر الأمور الخارجية ، أى وزير الخارجية [٢] .

ومع تغيير المسميات فى عهد « عباس وسعيد وإسماعيل » ، بالنسبة للقوة العسكرية المنظمة التى تحفظ الأمن ، وأعنى بها آلاى المحافظين وتحوله إلى «بلوك » الضبطية فى عهد عباس ، ومعسكر الخفر عهد سعيد ، ثم «وجاق القواصة» فى عهد اسماعيل ؛ فإن هذا التغيير كان فى المسميات فقط دون تغيير المصدر الذى تُزود به هذه القوات وهو الجيش . كل ما فى الأمر أن كلاً من عباس وإسماعيل كانا يحاولان أن تكون القوات العاملة فى الضبطيات أى رجال القواصة ـ من قوات نظامية كآلايات المحافظين على سبيل المثال ، بقصد التخلص من القواصة الذين كانوا ينتمون أصلاً إلى الباش بوزوق وهى قوات غير نظامية كما سبق القول .

وعندما تشكلت قوات الأمن فى عهد إسماعيل من وجاق القواصة وأورطة المستحفظين ووجاق البوليس ـ لم يختلف الأمر فى شئ بالنسبة للعهود السابقة ، باستثناء العناصر العسكرية الأوروبية التى طعَّم « إسماعيل » بها وجاق البوليس ، أو ما سمى فى ذلك الوقت « بالبلوك الأ وروباوى [٣] ـ فهى قوات كانت تُستجلب من الخارج ولا تتبع الجيش فى شئ ، وإنما كان لها نظام خاص تتعرض له الصفحات القادمة ـ لكن وجاق البوليس وأورط المستحفظين العاملين فى مدن القاهرة والاسكندرية وقناة السويس ، ووجاق القواصة الذى توزعت قواته على بنادر المديريات ، كانت هذه القوات جميعاً تتبع الجيش [٤]

---

(١) دار الوثائق القومية = محفظة ١٢ داخلية تركى ـ وأمين سامى = مرجع سابق م٢ج٣ .

(٢) أمين سامى = مرجع سابق م٢ج٣ ص ٢٦٠ .

(٣) دار الوثائق القومية = دفتر قيد صادر بوليس مصر سنة ١٨٦٩ ، ١٩/٨٥ سجل نمرة ١٥٠ ص ٨٣ .

(٤) دار الوثائق القومية = دفتر جزء ثانى صادر آلايات السواحل والمستحفظين وسعادة السردار والمدارس الحربية وسرسوارى العربان من ابتدى ١٦ صفر سنة ١٢٩٣ لغاية ٢ رجب سنة ١٢٩٤ نمرة ٢٠٥٦ .

وفى عهد توفيق لم يتغير مصدر تغذية جهاز الأمن بالرجال ، فقد كان الجيش هو المصدر الوحيد لإ مداد تشكيلات قوات الأمن بالرجال على اختلاف أنواعها [١] .

التشكيل العسكرى لقوات البوليس :

عند الحديث عن الشكل العسكرى لقوات حفظ الأمن وتوزيعها ، فإن هذا الحديث يقتصر على هذه القوات التى تعمل على شكل مجموعات كبيرة ، أما بالنسبة لقوات الضبطيات والمديريات وأعنى بها القواصة ، فقد كانت أعدادها تزيد أو تنقص وفقاً لحجم الضبطية أو المديرية التى تعمل بها هذه القوات .

مأمورو ووكلاء ومعاونو الضبطيات :

كانت الضبطيات بحكم كونها أجهزة تعمل فى حقل الأمن العام وهو نوع من الأعمال يتسم بالطابع المدنى ، تستلزم أن يقوم على العمل بها مجموعات من الموظفين ـ يتولون رئاستها وتصريف الأعمال بها ـ ولم يكن هذا النوع من الموظفين كبيراً فى العدد بالمقارنة بالقوات العسكرية الموكول إليها حفظ الأمن العام تنفيذاً لتعليمات هؤلاء ـ وقد سبق القول أن هذا النوع من الوظائف قد اقتصر على العسكريين من ضابط الجيش ، حتى أدمج «سعيد» فيه بعض المدنيين الذين يحتمل أن يكونوا من العسكريين فى السابق ثم نقلوا إلى وظائف مدنية ، علاوة على الأوروبيين الذين أدخلهم « سعيد» فى خدمة الضبطيات المصرية بدءاً بعام ١٨٥٥ .

وقد احتفظ مأمورو الضبطيات ووكلائها ومعاونيها برتبهم العسكرية أثناء خدمتهم فى الضبطيات ، ولم تخلع عنهم صفاتهم العسكرية ،كما كانوا معرضين للنقل مرة أخرى إلى أعمالهم العسكرية فى الجيش ـ والمثال الآتى يوضح ذلك :-

«لقد رؤى عمل بدل بين كل من البكباشى صادق أفندى الذى كان منوطاً به مخابرات البحرية العسكرية مع البكباشى حسن أفندى الذى نُقل إلى مأمورية بورسعيد

(١) المصدر السابق .

وهو من المعاونين المرتبين بالضبطية وكلاهما من أرباب الصدق والاستقامة ..... إلخ ١١ شوال سنة ١٢٨١هـ مأمور ضبطية مصر» (١) .

كذلك فإن الكتاب المرسل من صالح صبحى مأمور ضبطية مصر إلى الباشعاون فى ١٧ شوال سنة ١٢٨٢ يبين أن أصحاب الوظائف المدنية كانوا يعملون بالضبطيات أيضاً :-

«حضرة جناب الباشمعاون

حسب الصورة التى توافق أوامر الإرادة العلية بشأن استعداد وموافقة أحمد رمزى أفندى مدير إدارة المالية وكمال أفندى من مجلس معاونى الاسكندرية على كونهم بدلاً من البكباشى حسن أفندى والبكباشى إبرهيم الصبان اللذين نقلا إلى مصالح أخرى وأصبحا من أصل قوة معاونى الضبطية ، أعرض ما سبق على جنابكم العالى بشأن إصدار الأوامر إلى الجهات التى يجب عليها إجراء البدل بشأن الأفندية المشار إليهم .

١٧ شوال سنة ١٢٨١

مأمور ضبطية مصر

صالح صبحى (٢)

وعلى هذا النسق لم تكن صلة موظفى الضبطيات من العسكريين منقطعة بالجيش ، فهم يخضعون لنظامه العسكرى ولوائحه التنظيمية ، أما الأجانب فقد كانوا يخضعون فى عملهم كموظفين بالضبطيات لشروط عقود العمل المبرمة معهم ، وهى عقود تنص على منحهم مكافآت فى نهاية الخدمة وحقهم فى تركها وقت ما يريدون .

قواصة الضبطيات :

سبق القول إن « القواصة » العاملين فى الضبطيات كانوا يُجلبون من العناصر الصالحة بأرادى الباشى بوزوق ـ وكان مقتضى فرز (اختيار) بعض الأفراد من أحد « الأرادى »

---

(١) دار الوثائق القومية ـ محفظة ٨١ داخلية تركى وثيقة باللغة التركية ـ قام بترجمتها الدكتور / عبد المنصف مجدى بكر .

(٢) دار الوثائق القومية = محفظة ٧٩ تركى ، وثيقة باللغة التركية ـ قام بترجمتها الدكتور / عبد المنصف مجدى بكر .

يستتبع «رفته» من الأوردى «وإخلاء طرفه من أسلحة ومهمات الميرى »[(١)] .

وكان الترتيب العسكرى لهؤلاء الأفراد فى الضبطيات يخضع لترتيب مشابه لترتيب القوات العسكرية ، فضبطية السويس على سبيل المثال ترتيب أفرادها فى سنة ١٢٨٢هـ كالآتى :

قواصة مشاه ٥٠ - قواصة خيالة ١٠ - رؤساء بلوك مشاه ٣ - رئيس بلوك خيالة ١ - رؤساء جاويشية ١ (الجملة = ٦٥ فرداً)[(٢)]

أما فى القاهرة فكان توزيع قوة القواصة كالآتى :-

(أ)	(ب)	(ج)	(د)
ديوان الضبطية الرئيس	غفر الخزينة والحبسخانة ومكتب الغفرة	مأموريات الرش بجسور المحروسة	أعمال أخرى
- رئيس جاويشية	- ١ بلوك باشى = رئيس بلوك	- ١ نفر خيال	- ١ نفر خيال
- ٦ خيالة	-١٢ قرص	- ٢ نفر مشاة	- ٢ نفر مشاة [(٣)]
- ١٤ مشاة			
-٣ جاويشية			

وإذا كان المثلين السابقين يخصان مدينتى السويس والقاهرة ، وهما من المدن ذات الطابع الخاص ؛ فقد أخذت من عواصم المديريات « بنها » و « الجيزة » ليكونا مثلى التشكيل العسكرى لقواصة الضبطية بالريف :-

(١) الوثائق القومية = محفظة ٨٨ تركى من محمد سعيد الجناب العالى إلى سعادة الباشا ناظر الداخلية فى ٢٠ شوال سنة ١٢٧٤ ـ وجزء أول صادر الباشيبوزوق سنة ١٢٨٥هـ جهادية عربى ـ ومحفظة ٣٣ عربى ملخص خدمة موسى عبده قاووش أغاسى الداخلية ومنها يفهم أنه بدأ عمله بالحكومة فى ١٤ محرم سنة ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨ كقواص « بزمرة قواصة التوتونجية ثم أصبح قواص بيادة (مشاة) وفى سنة ١٢٦٦هـ نقل إلى أوردى سرسوارى خميس أغا وفى سنة ١٢٦٨ نقل إلى وجاق القواصة برتبة قاووش (جاويش) «رقيب سوارى» خيال ، وفى سنة ١٢٦٨ عين قاووش أغاسى « رئيس جاويشية» بضبطية مصر ثم رفت فى ١٢٦٩ / ١٨٥٢ ، وفى ١٢٧٩ / ١٨٦٢ ألحق قاووش أغاسى بضبطية مصر وفى سنة ١٢٨٧ / ١٨٧٠ ألحق بوجاق رجب أغا المسافر إلى السودان ـ ثم رُفتَ منه ، وفى ١٢٨٩ / ١٨٧٢ ألحق قاووش أغاسى بديوان الداخلية ، والتوتون هو التبغ بالتركية ومن ثم رفت فإن موسى عبده كان يعمل بخدمة إدارة أو مصلحة تختص بأمور التبغ .

(٢) دار الوثائق = محفظة ٣٢ تركى داخلية ، خطاب على رشاد محافظ السويس إلى وكيل الداخلية فى ١١ ربيع أول سنة ١٢٨٢ عن مرتب المحافظة من أغوات القاووش والقواصة .

(٣) دار الوثائق = محفظة ١٣ عربى = عن بيان القواصة بضبطية مصر سنة ١٢٨٢

بنها	الجيزة
١ مأمور ضبطية برتبة بكباشى من البكباشية المقيدين بديوان الجهادية	١ مأمور ضبطية برتبة بكباشى
١ معاون ضبطية برتبة ملازم أول	١ معاون ضبطية برتبة ملازم أول
١ أنباشى = عريف	١٣ عساكر خيالة بأسلحتهم وخيولهم
١٢ نفرات = جنود	١ كاتب
١ كاتب	

ووفقاً لهذا النظام كان ترتيب قوات القواصة العاملة فى الضبطيات والمديريات والأقسام = المراكز فيما بعد ، والأخطاط .

وفى مجال التشكيل العسكرى لهذه القوات فإن الوثائق التالية ـ وهى مجموعة من الجداول المسماة فى المصطلحات العسكرية « يوميات » تبين قواعد توزيع هذه القوات وأنصبة الجهات فى سنة ١٢٨٢هـ / ١٨٦٥م :

رئاسة المحافظة	المشاة	الخيالة	قواص
القناة	١٠	٢٠	٣٠
الاسماعيلية	١٤٠	ـ	١٤٠
بورسعيد	١٥٠	ـ	١٥٠
القنطرة	٢٦	٤	٣٠
العريش	٢٢	٣	٢٥
الجملة	٣٤٨	٢٧	٣٧٥ قواص[١]

(١) دار الوثائق = محفظة ٨١ داخلية تركى ، يومية ببيان قوات القواصة اللازمة لمحافظة قنال السويس ١٤ رجب سنة ١٢٨٢ مرسلة من كجوك على وكيل محافظة قنال السويس .

القليوبية :

٥ جنود لضبطية بنها .

١ رئيس جاويشية .

٢ جاويشية .

١٥ جندى مشاة .

١٥ قواص خيال .[١]

وقد أحدث تعديل سنة ١٢٨٣هـ / ١٨٦٦ الذى أجراه « اسماعيل » فى حق هذه الطائفة تغييرات جذرية فى تشكيلها العسكرى ، وذلك أنه بتجديده (وجاق القواصة) وتحديده لعدده بألف ومائة جندى بضباطهم ، قد أخضع هذه الطائفة لقواعد عسكرية أقرب إلى الجيش منها إلى ما كانت عليه من قبل ـ فقد انقسمت هذه القوات إلى مجموعات كل منها تسعة أفراد يرأسهم قائد بلوك ، ويرأس كل تسعة مجموعات رئيس آخر[٢] ، ثم وزعت هذه القوات على ضبطيات المحلة والمنصورة وقنا وأسيوط والمنيا بواقع مائتى جندى مشاة وخمسون خيال ، وبهذا اقتربت هذه القوات فى تشكيلها من التشكيلات العسكرية أكثر من ذى قبل .

أورديان الباشى بوزوق :

شكلت القوات غير النظامية التى يطلق عليها بالتركية « باشى بوزوق عسكرلر » جزءاً من مكونات الجيش المصرى منذ بداية تنظيم « محمد على » لجيشه وحتى سنة ١٨٧٧ تاريخ « رفت » هذه القوات والتخلص من البقية الباقية منها وباشى بوزوق كلمة تركية تعنى « الرأس الفارغ» [٣] فكلمة باشى تعنى رأس ، وبوزوق تعنى فارغ ، والكلمة فى مجموعها تستخدم اصطلاحاً بمعنى قوات غير نظامية ، أما المصطلح الحقيقى للقوة غير النظامية فى اللغة التركية فهى كلمة Askare olmayan (عسكرى أولمايان) .

---

(١) دار الوثائق = محفظة ٨١ داخلية تركى ـ يومية ببيان القوات اللازمة لمديرية القليوبية فى ١٤ رجب سنة ١٢٨٢هـ مرسلة من على نصرت مدير القليوبية .

(٢) أمين سامى = مرجع سابق م٢ج٣ص٦٥٩ .

(٣) La rousse universelle ص١٨٣ « Bachibouzoak» «عساكر غير نظامية فى الجيش التركى ـ تتكون من أناس غير مسجلين كعساكر نظامية» .

ولقد كانت القوات الباقية « لمحمد على » بعد انتهاء الفتن والمعارك الداخلية بينه وبين أعدائه من المماليك بعد سنة ١٢٢٥هـ / ١٨١١م هى ١٦٥٠٠ جندى من مختلف الأصناف التركية والألبانية توزعت أجزاء منها على مديريات القطر وسواحله .

وفى سنة ١٢٢٦هـ / ١٨١٢م شرع محمد على بتشكيل قوات من المشاة والخيالة بلغت ٣٧٤ ضابطاً و ٦١٢٦ جندياً ، فى سنة ١٢٢٧ / ١٨١٣م بلغ العدد ٥٤٤ ضابطاً و٤٨٤٥٦ جندى مشاة و ١٧٧٨ خيالة .

وكانت السمة الظاهرة لهذه القوات أنها من عناصر أجنبية ليس للوطنيين فيها أى منصب - إذ كان المصريون لم يلحقوا بعد فى سلك جيش محمد على ، وقد تولى قيادة هذه القوات القادة / عبدى بك وأحمد أغا بك ومحو بك ومحرم بك ومحمد بك الدفتر دار وعابدين بك وأبو بكر بك وزعيم زادة أحمد طوسون أغا - « وسرجشمة » مصطفى بك و «سرجشمة » حسن بك ، و هما قائدان للقوات غير النظامية ، أى الباشبوزوق ، إلى جانب قادة آخرين من الأتراك والألبان (١) .

وقد تحمل « محمد على» على مضض نظام قواته هذه المركبة من عناصر يغلب عليها طابع التمرد (٢) - ويسودها الفوضى وسوء الخلق ، حتى بدأ فى تنظيم جيشه فى سنة ١٢٣٥هـ / ١٨١٩م .

وقد كان ضمن خطط « محمد على » فى اعادة تنظيم جيشه ؛ التخلص تدريجياً من قوات « الباشى بوزوق » العاملة ضمن قواته ، إما بإرسالها إلى حروبه ببلاد العرب والنوبة ، وإما بتوزيع هذه القوات على أقاليم مصر لمناجزة العربان وثوراتهم .

كما توضح أعداد قوات الباشى بوزوق منذ سنة ١٢٣٧هـ / ١٨٢١م إلى سنة ١٢٩٤هـ / ١٨٧٧ تاريخ رفت قوات الباشى بوزوق ، أنها (أى هذه القوات) كانت فى تناقص مستمر طوال هذه الفترة ، مما يبين أن الاتجاه كان فعلاً يرمى إلى التخلص من هذه القوات .

---

(١) دار الوثائق = تنظيم الجيش المصرى فى عصر محمد على - وثيقة مكتوبة على لوحة من الورق المقوى سنة ١٨٩٦ .

(٢) محمد فؤاد شكرى = مرجع سابق ص ١١٦ .

وقد انفردت هذه القوات فى مجال التشكيل العسكرى بنظام خاص - فعند الشروع فى تشكيل « أوردى » جيش باشى بوزوق - كانت السلطات تكلف أحد القادة ويسمى «سرسوارى» أو « سربيادة» = رأس خيالة أو رأس بيادة - بجمع أفراده ، فتعطى له « تذاكر» بعدد الأفراد المرخص له بجمعهم - ويمنح مبلغاً يتراوح ما بين ألف إلى خمسة آلاف جنيه لجمع هؤلاء الأفراد - ثم يقوم هذا « السر » بجمع أفراد « الأوردى» ، وكلما جند فردا يرسله بتذكرته إلى « ديوان السرجشم» = قيادة الباشى بوزوق - للتأشير فى تذكرته بقيده فى «دفتر علايق الأوردى » - الذى يسمى باسم (السرسوارى) الذى يقوده ، فيقال مثلاً «أوردى سرسوارى طالب أغا » أو « بانوش أغا» أو « رفاعى أغا » ، وهكذا - ولم يكن هناك من شروط تطلب فى أفراد الأوردى سوى أن يكونوا « تركاً أولاد - ترك » وأن يحضر كل منهم جواده الخاص معه - مع تقديم الدولة من جانبها « علوفة » (غذاء) الجواد وتعيينات (غذاء) الفرد ، وملبوساته ومرتبه الشهرى (١) .

وكان عدد أفراد الأوردى يتراوح ما بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ فرد من مختلف الرتب ، وطوال فترة العمل بنظام الباشى بوزوق أى حتى عام ١٨٧٧ لم يتجاوز عدد هذه الأرادى خمسة هى :-

أوردى مللى أغا ، أوردى بالولى أغا ، وكانا يعملان بالسودان ، أوردى رفاعى أغا وكان يتولى «ضبط وصيانة الطرقات والحدود فى قنا وإسنا وأسيوط وجرجا » ، وأوردى طوسون أغا واختص بمديرية الشرقية (٢) .

---

(١) دار المحفوظات العمومية = ملف ربط معاش اشكودره لى محمد حسن سوترى باشى سابقا - دولاب ٨٤ نمرة ٢ محفظة ١٢٩٦ - دوسيه ٩٨٧ .

(٢) دار الوثائق = جزء أول صادر الباشى بوزوق - صورة الصادر إلى سرسوارى رفاعى أغا فى غاية صفر سنة ١٢٨٢ ص ١٠٥ ، ودفتر جزء رابع صادر تحريرات من ديوان عموم الجهادية إلى أورديان الباشى بوزوق فى توتى سنة ١٥٨٤ رقم ١١٧٨ - ويلاحظ أن كلمة « أورديان » تعنى جمع « أوردى » بالفارسية إذ أن علامة آن هى علامة الجمع فى هذه اللغة ، وأن نطق كلمة أوردى هى أوردو . أما كلمة (توتى) التى يرد ذكرها مع أسماء الأفراد فهى إسم الشهر القبطى (توت)وهو أول شهور السنة القبطية والذى يحدد بداية السنة المالية راجع Sranford J.shaw (The Budget of Ottoman Egypt P.P, Columbia University Press-1668 r 1005/1006/ 1596/1597. 11,19,84 and m3.

أما الشكل العام للأوردى فكان يتركب من قائد يعاونه مساعدان ، ثم ستة بلوكات (مفردها بلوك) قوام كل منها ستون جندياً يرأس كل منها قائد بلوك ، وحامل للعلم ، وكاتب للأوردى ، وموظف يعمل كوكيل للأوردى ويتولى الأعمال الإدارية كشئون التغذية وتفقد أحوال الجنود الصحية ، ورعاية الخيول وغذائها ، واستلام الأسلحة وتوزيعها على القوات ، والعناية بملبس الأفراد .

وكانت تبعية الأرادى مزدوجة : فهم من الناحية العسكرية يتبعون « ديوان السرجشمة » الذى يتبع « ديوان عموم الجهادية» ، غير أن مرتباتهم « وعلوفتهم» حتى سنة ١٨٥٣م كانت تصرف لهم من الضبطيات والمديريات .

وفى تلك السنة أصدر عباس أمراً بنقل مصروفاتهم إلى ديوان الجهادية بالنظر إلى أن «هؤلاء العساكر » لم يخرجوا عن زمرة العسكرية (١) ، وفى سنة ١٨٥٧م ألغى « سعيد» ديوان الجهادية وأحال أمر الباشى بوزوق وبعض مصالح أخرى على الداخلية ، وفى سنة ١٢٨٢هـ / ١٨٦٦م ألغى « إسماعيل » « ديوان السرجشمة » وأحال إدارة جنود الباشى بوزوق على نظارة الجهادية .

أما من ناحية الوظيفية : فقد كانوا يتلقون تعليماتهم من « حكام الجهات » التى يعسكرون بها ، حيث كان الأخيرون يصدرون اليهم التعليمات المتصلة بواجبات الحراسة والخفر وتوصيل المحبوسين وتحصيل الضرائب وما إلى ذلك (٢) ـ غير أن رئاسة هذه القوات كانت تتلقى المعلومات عن أعمال هذه « الأرادى » وتحركات أفرادها عن طريق «سرسوارى» هذه الأرادى بواسطة « التلغراف » (٣) .

كما كانت هناك بعض الأعمال المشتركة بين قوات الباشى بوزوق والقوات العسكرية المرابطة فى بعض الأقاليم ـ كبلوكات المحافظين ـ حيث كانت القوتان تقومان بعمليات

(١) دار الوثائق = دفتر جزء رابع ، صادر تحريرات من ديوان عموم الجهادية إلى أورديان الباشى بوزوق فى توتى سنة ١٥٧١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) دار الوثائق = جزء أول صادر الباشى بوزوق سنة ١٢٨٢هـ / ١٨٦٦م ص ١٠٥ ، صورة الصادر إلى سرسوارى رفاعى أغا فى غاية صفر سنة ١٢٨٢م .

مطاردة العربان وقع ثوراتهم وكان يجرى التنسيق بين القوتين عن طريق قادتهما ، وفقا لتعليمات « الباشا » الذى كان يوجه تعليماته بشأن العمليات المشتركة مباشرة الى قواد هذه القوات المختلطة [١] .

آلايات المحافظين :

خضعت تشكيلات آلايات المحافظين للنظم العسكرية المطبقة فى الجيش ـ حيث انقسمت هذه الآلايات الى طوابير ـ وانقسمت الطوابير الى بلوكات ـ وتكون كل بلوك من مائة جندى ـ فكان آلاى المحافظين وفقا لذلك يتكون من أربعة طوابير قوامها ٣٢٠٠ جندى ـ وينقسم كل طابور الى ثمانية بلوكات حيث كان تشكيل الطابور من ثمانمائة جندى وكان يرأس كل بلوك ضابط برتبة ملازم ـ ويرأس الطابور ضابط برتبة صاغقول أغاسى أى رائد أو بكباشى «مقدم» ثم يقود الآلاى ضابط برتبة ميرالاى أى عميد .

وقد وزعت بلوكات أحد الالآيات على بنادر البلاد للقيام بأعمال الامن الى جانب قوات القواصة والباشى بوزوق حيث كانت تقوم بأعمال حراسة خزائن المديريات والحبسخانات «السجون» وتوصيل المسجونين والمحكوم عليهم الى أماكن تنفيذ العقوبات عليهم ـ ونظرا لاتساع حجم القاهرة فقد استقر فيها آلاى كامل توزعت بلوكاته بين بلطجية «حملة البلط للقيام بأعمال الداوريات» الطوافة والشئون الصحية «الصاغليم » والاستعداد للطوارئ [٢] ـ وفى عهد « عباس» افراد بلوك من بلوكات آلاى المحافظين للمشاركة فى أعمال الضبطية أى القيام بأعمال مشابهة القواصة الضبطيات [٣] .

وفى عهد « سعيد» أضيفت إلى أعمال هذا الآلاى مهام الإطفاء فى العاصمة فتشكلت من بين قواته وحدة سميت « أورطة الطلمبة» وزودت بثمانية مضخات للإطفاء

---

(١) دار الوثائق = دفتر جزء ثالث ، صادر تحريرات من ديوان عموم الجهادية إلى الأقسام الوسطى وسرسوارى الفيوم سنة ١٢٧١هـ .

(٢) دار المحفوظات = أوراق ربط معاش ورثة محمد أغا من آلاى المحافظين ٢٥ جماد آخر سنة ١٢٧٢ ملف ٧٧٩ محفظة ١٠٧ دولاب ٥ عين ٢ .

(٣) دار الوثائق ـ جزء ثانى صادر سرسواريان بقلم عسكرية بالضبطية سنة ١٢٧٠هـ وارد سجل المخزن بوجه نمرة ٩٠ ـ ص ٩٨ إلى ناظر الورش .

استوردها « مسيو لاركى » وكيل « سعيد باشا » من انجلترا ـ وكلف محافظ المدينة بتدريب جنود هذه الاورطة على كيفية استخدامها [١] .

وعندما اقتصرت قوات حفظ الأمن في عهد اسماعيل على « أورطتى المستحفظين» بالقاهرة والإسكندرية وبلوكات المستحفظين فى مديريات القطر ووجاق البوليس فى القاهرة والإسكندرية ومدن القنال ، بعد توزيع قوات « وجاق القواصة السابق إنشائه على المديريات والمراكز ـ اصبحت الأورطتان تتبعان آلايات الجيش فى كافة النظم وبتركيز أكثر على أساليب التدريب وما إلى ذلك ، مما يمكن معه القول بأن ارتباط هاتين الأورطتين بالجيش فى عهد « اسماعيل» كان أشد منه فى العهود السابقة [٢] .

وعندما أنشأ «إسماعيل » « وجاق القواصة » فى ١٥ جمادى الأولى سنة ١٢٨٣ لتولى أعمال الأمن فى بنادر القطر [٣] ؛ شكل أورطتين عسكريتين من أورط الجيش أسمى كل منهما أورطة المستحفظين لتأدية نفس أعمال « وجاق القواصة » الذى يعمل بضبطيات « الريف» ، فكانت هناك « أورطة » القاهرة يرأسها « البكباشى يعقوب سامى» ، وأورطة مستحفظين الإسكندرية وعلى رأسها «البكباشى السيد قنديل » ـ أما مدن السويس وبورسعيد فقد ألحق بكل منها « بلوك » مستحفظين لأداء نفس الأعمال ، وكانت هذه القوات مع تبعيتها للجيش تسمى « ملحقات الضبطية » [٤] .

كان التشكيل العسكرى للأورطة يتم وفق النظام الآتى :

تتمركز « الأورطة » فى قشلاق «معسكر» تتجمع فيه قواتها من ضباط وصف ضباط وعساكر ، وترسل كل ٢٤ ساعة مجموعة منها برئاسة ملازم إلى مقر الضبطية الرئيس

---

(١) دار الوثائق = جزء أول ، صادر ديوان عموم الجهادية ـ ص ٣٧ فى ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٢٦٧هـ .

(٢) دار الوثائق = دفتر جزء ثان صادر آلايات السواحل والمستحفظين وسعادة السردار والمدارس الحربية سنة ١٨٧٧ نمرة ٢٠٥٦ .

(٣) اسماعيل سرهنك باشا : مرجع سابق ص ٢٩٤ ، ودار الوثائق : محفظة ٣٨ داخلية ملف ١٤٢ بوليس ـ ويعقوب سامى وسيد قنديل هما من ضباط الثورة العرابية الذين اشتركوا مع أحمد عرابى باشا وحوكما ونفى أولهما خارج البلاد أما الثانى فقد نفى إلى بلدته .

(٤) دار الوثائق = دفتر جزء ثانى ، صادرآلايات السواحل والمستحفظين وسعادة السردار والمدارس الحربية سنة ١٢٧٧ نمرة ٢٠٥٦ .

للقيام بأعمال حراسة السجن والخزينة ومخزن الأمانات وأعمال المراسلات ، وعند عودة القوة ترسل قوة أخرى بدلاً منها ، وبالنسبة للقرة قولات والأثمان « أقسام البوليس» ، فقد كانت ترسل إليها مجموعات من أفراد المستحفظين لا يقل عددها عن ثمانية أفراد ولا يزيدون عن عشرين لتعزيز قوة البوليس التى تعمل بها ، أما إدارة هذه القوات فقد كانت تعهد الى ضابطها الذى كان يسمى « حكمدار قره قول الضبطية » أو «ضابط المراسلة» ، الذى يخاطب رئاسته العسكرية فى الأورطة ولا يخضع لمعاونى الضبطية المدنيين أو لمأمورها فى شئ مما يتعلق بنظام قواته اللهم إلا تنفيذ المتطلبات المتعلقة بأعمال الأمن (١) .

وقد بلغت قوة المستحفظين قبل يوم ٢٦ يوليو سنة ١٨٧٣ (تاريخ تحويل الجيش المصرى من النظام الفرنسى إلى النظام الألمانى بعد هزيمة فرنسا على يد المانيا) كالآتى :-

- صف ضابط وعساكر ٣٠٠٠
- ملازمون ثوانى ٢٤ .
- ملازمون أوائل ٢٤
- يوزباشية أى نقباء ٢٤ .
- صاغقول أغاسية أى رواد٢
- بكباشية أى مقدمون ٢ .
- قائمقام ١

ومؤدى هذا أن أورطتى المستحفظين كانتا تنقسمان إلى ٢٤ « بلوكاً» قوام كل واحد منهم ١٢٥ صف ضابط وجندى ، ويرأس كل بلوك يوزباشى « نقيب» يعاونه ملازم أول وملازم ثان ، أما قيادة الاورطة فكانت معقودة لقائمقام « عقيد» المستحفظين يعاونه إثنان من البكباشية « مقدمين» وإثنان من الصاغقول أغاسية « رواد» (٢) .

(١) دار الوثائق = محفظة ١٤ من محاكمات الثورة العرابية ـ محضر استجواب محمد طاهر معاون ضبطية الإسكندرية ، ومحفظة ٥٧ داخلية ملف ١٢٧٧ محضر جلسة قومسيون تحديد اختصاصات الضبطية ومصلحة الجندرمة والبوليس فى ١٨٨٣/٦/٦ .

(٢) دار الوثائق = جزء أول آلايات السواحل و ٣ جى فرقة بيادة وأورطة المستحفظين بديوان الجهادية سنة ١٨٧٣ نمرة ٢٤٤٢ ـ نمرة العموم ٥٧ ـ أقلام عسكرية .

وكان توزيع قوات المستحفظين على بلاد القطر قبل الاحتلال مباشرة كالآتى :

ضبطية مصر	١٦٦٢ فرداً	ضبطية أسيوط	٢٥٠ فرداً
ضبطية الإسكندرية	١٤٥١ فرداً	ضبطية قنا	٢٠٩ فرداً
ضبطية السويس	١٢٨ فرداً	ضبطية القليوبية	٣٥ فرداً
ضبطية العريش	٦٢ فرداً	ضبطية الغربية	٢٩٠ فرداً
ضبطية بورسعيد	٣٣٨ فرداً	ضبطية بنى سويف	٥٠ فرداً
ضبطية دمياط	٩٠ فرداً	ضبطية المنيا	٨٠ فرداً
ضبطية الدقهلية	٩٦ فردا	ضبطية جرجا	٢٣٤ فرداً
ضبطية البحيرة	١٥٢ فرداً	ضبطية إسنا	١٤٣ فرداً
ضبطية الجيزة وأطفيح	٨٥ فرداً	ضبطية الجيزة المنوفية	٨١ فرداً
ضبطية الفيوم	١١٥ فرداً	ضبطية الشرقية	١٨٦ فرداً(١)

وجاق البوليس :

تشكل « وجاق البوليس » المختلط سنة ١٨٦٦م من « أربعة بلوكات » فى كل من القاهرة والإسكندرية ، قوام كل منها أربعمائة فرد ، أما السويس والإسماعيلية وبور سعيد فقد ألحق بكل منها « بلوك بوليس » واحد ، وتكون كل بلوك من مائة جندى .

وقد كانت ثلاثة من بلوكات الوجاق فى كل من القاهرة والإسكندرية تتكون أساساً من قوات من رجال الجيش أختبروا من بين أفراد الآلايات ، وعين للبولوكات الثلاثة فى كل من المدينتين قائد للبوليس برتبة بكباشى «مقدم» يعاونه ضابط برتبة صاغقول أغاسى رائد وأربعة يوزباشية « نقباء» ، كما عين لكل بلوك قائد برتبة ملازم ثان ، فكان هناك برنجى بلوك ، وأيكنجى بلوك ، وأوجنجى بلوك ، أى البلوك الأول والثانى والثالث .

(١) دار الوثائق = محفظة ٥٥ داخلية عربى عن بيان تعداد العساكر الموجودة بالمديريات والمحافظات من مستحفظين وطلمبة جية ومراسلات وخدمة الدخولية فى ١٧ الحجة سنة ١٢٩٨ .

أما البلوك الرابع بكل من المدينتين فقد سمى « البلوك الأوروباوى» ، وكان يتشكل من مائة رجل بوليس أوروبى من جنسيات مختلفة ، يرأسهم ضابط أوروبى ، وكان على رأس هذا التشكيل المختلط من قوات البوليس ضابط أوروبى يسمى بالإيطالية

« Direttore generale della polizia municipale»

ويتبعه فى كل من القاهرة والإسكندرية ضابط أوروبى بوظيفة تسمى بالإيطالية «اسبيتورى» Ispettore .

أما السويس وبورسعيد والإسماعيلية فقد عين لرئاسة جهاز البوليس بكل منها مفتش أوروبى ، يعاونهم فى هذه المدن ضباط أوروبيون يسمون delegue [١]

ووفقاً لذلك فقد كان الشكل العام لجهاز البوليس الذى أنشاه إسماعيل على النسق الآتى :

** مدير عموم بوليس الدائرة البلدية .

** مفتش عموم الجاويشية البلدية .

** مفتش الجاويشية البلدية فى المدينة .

** حكمدار البوليس المصرى .

** قائد البلوك الأوروباوى .

** البلوكات الأربعة .

وبطبيعة الحال كان « البلوك الأوروباوى » منفصلاً تماماً عن باقى البلوكات المشكلة لوجاق البوليس ، بحكم جنسية أفراده وقياداته الأوروبية بحيث كانت المخاطبات الخاصة

---

(١) دار الوثائق = دفتر قيد صادر بوليس مصر سنة ١٨٦٩ ، ٨٥ / ١٩ سجل نمرة ١٥٠ ص ٨٣ ، ومحفظة ١٠٣ داخلية أفرنكى ، ومحفظة ادارة محلية بدون رقم ، ودار المحفوظات العمومية : أوراق ربط معاش الخواجة مازينى رئيس الجاويشية البلدية بالإسماعيلية فى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٨٩هـ .

بكل جهة ترسل اليها على حدة ، وإن كانت التعليمات الصادرة من القيادة الأوروبية للجهاز ككل تصدر لكل من قيادتى الوجاق ، كما أن نظام الخدمات والواجبات بالنسبة لكل من عنصرى الوجاق كانت تختلف تبعاً لذلك (١) . ويلاحظ أن تسمية « وجاق البوليس » لم تكن هى التسمية الفعلية للجهاز ، فقد كانت التسمية السارية له هى (الجاويشية البلدية) وقد حدث نتيجة للإختلاط فى القيادات وتشعب التعليمات وتناقضها خلال العمل ؛ ضياع التبعية بالنسبة لهؤلاء الرجال فلم تُعرف الجهة التى تتبعها هذه القوات إدارياً ، حتى صدرت تعليمات «إسماعيل» إلى ناظر الداخلية فى ٧ رمضان سنة ١٢٨٨ / ١٨٧٢ بتبعية هذه القوات إدارياً إلى محافظة مصر (٢) (أى القاهرة) .

وقد كانت الجنسية الإيطالية فى ذلك الوقت هى المتفشية بين أفراد الجهاز ، فقد كان المدير العام لبوليس البلدية هذا فى سنة ١٨٦٩م هو « الكافاليير تيمستوكل سولكرا » ، أما مفتش العموم بالإسكندرية فقد كان اسمه « انجلوشيرى » - وكان مفتش العموم بالقاهرة هو «فيرجيليوناردى » ، وبورسعيد «فرنشاتى» ، والإسماعيلية «إدوارد مازينى » ، أما قائد البلوك الأوروباوى فى القاهرة فكان الملازم « جوليلمى » - وكان قائده فى الإسكندرية هو «نقولامارك » (٣) .

«وكانت الأعمال المسندة إلى « وجاق البوليس » منذ إنشائه تتصل بواجبات حفظ «الأمن العام » اليومية - كالمرور بالداوريات فى شوارع المدن ، والقبض على المتشاجرين وضبط الوقائع ، وإبلاغها لحكمداريتهم « قيادتهم» التى تتولى إبلاغها للضبطية (٤) .

---

(١) دار الوثائق = دفتر عن بيان أسماء عساكر البوليس سنة ١٥٨٨ حتى سنة ١٥٩٠ نمرة ٢٢٣٤ ، ١٩/٨٧ وجاق البوليس ومحفظة ٢٨ داخلية مجلس النظار ، و محفظة ١٠٣ داخلية أفرنكى .

(٢) دار الوثائق = محفظة ٢٧ داخلية عربى « من إسماعيل الجناب العالى إلى سعادة الباشا ناظر الداخلية» .

(٣) دار الوثائق = دفتر عن بيان أسماء عساكر البوليس سنة ١٥٨٨ لسنة ١٥٩٠ نمرة ٢٢٣٤ ، ١٩/٨٧ وجاق البوليس .

(٤) دار الوثائق = دفتر وارد بوليس مصر سنة ١٨٧٨ رقم ٢١٨٢ ، ١٩/٨٥ سجل نمرة ١٥١ ص ٣ .

كان هذا هو اختصاص وجاق البوليس بصفة عامة ـ أما رجال «البلوك الأوروباوى» فقد تحدد اختصاصهم فى « التعامل مع الجنسيات الأجنبية» [١] ـ وإن كان واقع الحال يشير إلى اختلاط عمل « عنصرى الوجاق » ، بمعنى أن الأوروبيين منهم كانوا يتدخلون فى المسائل التى تخص الوطنيين ، والعكس صحيح [٢] .

أسلوب اللحاق بالخدمة :

لم تكن ثمة مشاكل فيما يتعلق بإلحاق مأمورى ومعاونى الضبطيات وقواصاتها ورجال أرادى الباشى بوزوق أو آلايات المحافظين أو أورط المستحفظين أو العنصر المصرى من وجاق البوليس بالخدمة . فنظام الخدمة بالجيش كان هو الكفيل بإلحاقهم دون تعقيدات وتزويد جهاز الأمن بما يحتاجه منهم ، وفى خلال مدد خدمتهم بالجهاز كانوا يعتبرون فى خدمة عاملة بالجيش وينتقلون منه إلى البوليس ويعودون إليه بمجرد صدور الأوامر من جهة الاختصاص بذلك .

ومن ثم فإن الحديث عن أسلوب إلحاق هذه العناصر بالخدمة يُعد أمراً غير ذى بال ، غير أن هذا الأسلوب هو الذى يثار أمره عند الحديث عن « إلحاق العناصر الأوروبية بجهاز البوليس المصرى» .

كان لمدير عام بوليس الدائرة البلدية Direttore Genorale della Polizia municipale الإيطالى الجنسية ـ بمقتضى الرخصة الممنوحة له من « شريف باشا » رئيس المجلس الخصوصى وناظر الداخلية الحق فى إصدار قرارات تعيين رجال البوليس الأجانب ـ وفق نماذج مطبوعة باللغة الإيطالية مصدرة باسم هذا المدير ووظيفته فى البوليس المصرى ـ وكانت هذه النماذج تحتوى على خانات تملأ باسم الأوروبى المعين فى الوظيفة بالبوليس المصرى والمرتب الذى تقرر منحة له ، وعند استلام الأوروبى لوظيفته كان النموذج يذيل

---

(١) دار الوثائق = دفتر صادر بوليس مصر سنة ١٨٧٩ رقم ٢١٧٢ ، ١٩/٨٥ سجل نمرة ١٥٠ .
(٢) دار الوثائق = دفتر وارد بوليس مصر سنة ١٨٧٨ رقم ٢١٨٢ ، ١٩/٨٥ سجل نمرة ١٥١ .

بإقرار من مفتش عموم الجاويشية فى المدينة المصرية التى عين بها هذا الأوروبى بما يفيد استلام الأخير لعمله ـ ومن العجيب أن مدير عام بوليس الدائرة البلدية كان يصدر هذه النماذج من مدينة « وميلانو بإيطاليا » وكانت هذه النماذج تحمل اسم مدينة ميلانو إلى جانب تاريخ إصدار قرار التعيين [(١)] .

كان هذا هو أسلوب التعيين منذ بداية إنشاء « وجاق البوليس » حتى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٧٢ . ففى هذا التاريخ صدرت عن نظارة الحقانية لائحة تنظم أسلوب إلحاق رجال البوليس الأوروبيين فى جهاز الأمن ، وسميت هذه اللائحة باسم «اللائحة الصادرة فى حق إدارة ونظام وجاق الجاويشية البلدية» غير أنه جرى تسميتها عملاً باسم « لائحة شريف باشا» أو «لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٧٢ » .

تكونت هذه اللائحة من ثلاثين مادة شملت شروط الدخول فى الخدمة والمرتبات وبدلات السفر والحق فى المعاش بسبب الإصابة أو الوفاة أو إنهاء الخدمة ، ومدة الخدمة والعقود المنظمة لها ، وحقوق الأوروبى قبل الحكومة والعكس . وكان تعيين الأوروبيين فى وجاق البوليس وفقاً للمادة السادسة من هذه اللائحة يبدأ بتعهد نصه « أنا الواضع اسمى فيه أقر بأننى اطلعت على الأمر الصادر نمرة ...... رقم .... المشير به عن تعيينى بوظيفة نفر أوروباوى بوليس ، وقد تعهدت بالانقياد لمنطوق الأمر الصادر ، أعنى بأنى أكون مستخدم بصفة نفر بوليس باجتهاد وصداقة ، وعلى أنى لا أطالب بأى حقوق كانت من الحكومة فيما إذا كانت تقصد رفتى فى أى وقت ترغب ، ولا يجوز لى أن أطالب بجايزة ولا بمكافأة من أى نوع ولا مصاريف سفرية ، وفقط لى الحق فى ماهيتى » .

وقضت اللائحة بأن مدة الخدمة للأوروبيين فى « وجاق البوليس » خمس سنوات تبدأ من تاريخ التعيين ويرفت بعدها المتطوع مالم ترغب الحكومة فى إعادة تعيينه ، وما أن يوقع الأوروبى على هذا التعهد حتى يصرف له مكافأة قدرها ثلاثة أشهر من راتبه وتصرف

---

(١)دار المحفوظات « دوسيه أوراق ربط معاش » الخواجة مازينى رئيس الجاويشية البلدية بالاسماعيلية فى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٨٩هـ دولاب ٩ عين ٣ محفظة ٢٠٦ دوسيه ٤٦٢٣ .

له مهماته وملابسه ، وكان يستقطع منه أربعون قرشاً شهرياً ولمدة عشرة أشهر استيفاء لأثمان الملابس التى كانت تصرف له ، ويستقطع من راتبه أيضاً مرتب يوم كل شهر فى مقابل المعاش الذى يمنح له ، أو المكافأة التى كانت تصرف له فى نهاية مدة الخدمة وقدرها مائتى فرنك [١] .

وقد رسخت « لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٧٢م » الكيان المستقل « للبوليس الأوروبى» عن بقية عناصر جهاز الأمن فى مصر ، وبمضى الزمن أخذ شكله المتميز عن باقى هذه العناصر يتضح بصورة تبدو ملامحها من المكاتبات التى كانت تصدر باللغة الفرنسية عن أعمال هذا الجهاز ومعنونة باسم Corps de gardes de ville ـ كما أصبح مفتش البوليس الأوروبى فى المدينة يسمى Inspecteur principal de la police [٢]

وقد استمر هذا النظام سارياً فى حق رجال البوليس الأوروبيين حتى قدوم البريطانيين فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ ليغيروا نظام البوليس المصرى من أساسه .

الرتب والمرتبات :

وإذا كان أسلوب اللحاق بالخدمة بالنسبة للعناصر غير الأوروبية فى «جهاز البوليس» ، لم يثر أى تعقيدات أو مشاكل تستحق الدراسة بحسبان أن نظام الخدمة «بالجيش » وهو المصدر الذى كان « البوليس » يستمد منه جل عناصره ـ كان يكفل عملية الإمداد دون عقبات .

فإن الرتب والمرتبات فى تنظيمات «البوليس » فى هذه الفترة تميزت بميزات لعل فارق الجنسية بين المصريين والأتراك كان أحد أسبابها .

ولقد تشكل جهاز البوليس فى الفترة الأولى وأعنى بها منذ عهد « محمد على» وحتى بدايات عهد « إسماعيل» من عناصر مأمورى ووكلاء ومعاونى الضبطيات ، وقواصة

---

(١) دار الوثائق = جزء ثانى صادر الدواوين بالمجلس الخصوص سنة ١٥٨٩ ق نمرة ٦١/١٦ سجل ١٠١ .

(٢) دار الوثائق = محفظة ٢٨ داخلية ـ مجلس النظار ـ إفادة مقدمة لسعادة مأمور ضبطية مصر من حكمدار الجاويشية البلدية (عساكر مونيسياليتى) بمصر تاريخها ٤ جماد الثانى سنة ١٢٩٨ نمرة ١١ .

الضبطيات وأورديان الباشى بوزوق ـ وآلايات المحافظين ـ ثم أخيراً وفى عهد «إسماعيل» انضم إليه رجال البوليس الأوروبيين .

وكانت العناصر التركية هى السائدة فى هذا الجهاز حتى نظم « محمد على » جيشه واستعان بالعناصر المصرية لتكون الصفوف الأساسية لقواته العسكرية ، وكان من الطبيعى أن يصل المصريون إلى مناصب الضباط والقادة ـ لكن هذا استلزم وقتاً ليس بالقصير حتى يحدث .

ويمكن القول أن بداية ظهور المصريين فى المناصب التى تستحق الذكر فى جهاز الأمن كان فى عهد اسماعيل ، اذ لم أعثر بين الوثائق التى اطلعت عليها على أسماء لمصريين شغلوا مناصب قيادية بالجهاز بتنظيماته المختلفة . ولعل هذا يرجع إلى أن رتب الضباط فى جيش محمد على وعباس وسعيد كانت قاصرة على الأتراك باستثناء البعض ـ بحكم جنسية محمد على وخلفائه وركونهم إلى بنى جلدتهم من الأتراك وإتاحة الفرصة لهم للترقى إلى هذه المناصب واقتصار المصريين على الرتب الدنيا فى الجيش ، كالجنود وضباط الصفوف ، كذلك فان تكوين بعض تنظيمات الجيش من عناصر تركية بحتة لا يسمح للمصريين بالانضمام إليها كان أحد أسباب عدم حصولهم على مناصب ذات قيمة .

وإذا كان « سعيد» قد أتاح للمصريين الوصول إلى مناصب الضباط ؛ فإن ظهورهم احتاج لبعض الوقت حتى تلمع أسماءهم ويظهروا كشخصيات لها وزنها عند التاريخ لجهاز البوليس .

مأمورى ووكلاء ومعاونى الضبطيات :

استعان محمد على وخلفائه بضباط الجيش لشغل هذه المناصب ، وقد احتفظ هؤلاء برتبهم العسكرية التى كانت لهم خلال خدمتهم بالجيش ، ومن ثم فإن مرتباتهم كانت هى المقررة لهم هناك ، كما أنه نظراً لقلة عدد هذه المناصب فى جهاز الأمن فقد كان اختيار هؤلاء الأفراد يتم بمعرفة « الحاكم » شخصياً .

«فـمـحـمـد على» يعين فى سنة ١٢٧٤هـ / ١٨٣١م « أمين أفندى » ناظر أبنيـة الإسكندرية ضابطاً على الاسكندرية بدرجة « ضابط المحروسة » ، ويشير إلى أن صاحب هذا المنصب يعد من رؤساء الألوف ، وهو تعبير عسكرى كان الجيش يقسم بمقتضاه وفق النظام التركى ، أى أن « أمين أفندى» هذا يعتبر فى النظام العسكرى برتبة « بكباشى» ذلك أن بك فى التركية تعنى ألفاً ، وباشى تعنى رئيس ، فتكون رتبة البكباشى هى رئيس ألف [١] .

وفى شوال من نفس السنة ينقل « اسماعيل بك » ميرالاى الرابع عشر ضابطاً على المحروسة ويعين بدله القائمقام « عثمان أغا » رئيساً لهذا الآلاى بعد أن رقى إلى رتبة الميرالاى [٢] .

ويتبع « عباس » نفس المنهج فيعين «طاهر بك » فى سنة ١٨٥٣م ضابط الإسكندرية السابق ضابطاً للمحروسة ويأمر بقيده على الماهية والمرتبات الخاصة بالميرالايات [٣] .

ولم أستطع الحصول على بيان مرتبات مأمورى الضبطيات فى عهد « محمد على وعباس» - غير أن وثائق عهد «سعيد » ألقت الضوء عليها مما يمكن اعتبار هذه المرتبات هى نفس المرتبات التى كان هؤلاء يحصلون عليها فى عهد « محمد على وعباس » ، باعتبار أن رتبهم العسكرية كانت هى نفس الرتب التى كانت سارية فى هذين العهدين .

« فعبدى باشا » مأمور ضبطية مصر فى سنة ١٢٧٥ = ١٨٥٨ كان مرتبه وقت أن كان مديراً للمدارس خمسة آلاف قرش شهرى بالإضافة إلى «خمسين كيسة سنوى كانت مرتبة لمنصبه » - وعندما عين مأموراً للضبطية كان « الوارد » بترتيب الضبطية الصادر عليه أمر « سعيد باشا» هو ثمانية آلاف قرش لمأمورها وقد وافق « سعيد » على قيده بمرتبات سلفه من تاريخ تقليده بتلك الوظيفة [٤] . ولقد كان « عبدى شكرى » هذا برتبة اللواء

---

(١) أمين سامى = مصدر سابق ج٢ص٣٨٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق م٢ج٣ .

(٤) دار الوثائق : محفظة ١٥ داخلية تركى .

وقتما كان مديراً للمدارس فى عهد عباس وكان راتبه ٩١٠ جنيهاً فى السنة [١] وفى سنة ١٨٦٠ أى فى عهد « سعيد » كان راتب وكيل الضبطية هو ١٠ر٦٤٠ ستمائة وأربعون قرشاً وعشرة بارات شهرياً[٢] .

أما فى بداية عهد « اسماعيل» فقد ارتفع راتب وكيل الضبطية ومعاونها إلى ١٥٠٠ قرش شهرياً ، فقد كان راتب الصاغقول أغاسى حسن أفندى موسى جركس وكيل ضبطية بندر الزقازيق فى ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م هو١٥٠٠ قرشاً شهرياً ، وكذلك كان راتب الصاغقول أغاسى محمد نورى المعاون بضبطية مصر فى سنة ١٢٨١ و ١٢٨٢ [٣] .

وإذا كان الثابت أن مأمورى ووكلاء ومعاونى الضبطيات فى هذه الفترة كانوا من ضباط الجيش ؛ فان جدول مرتبات ضباط الجيش المصرى فى عهد « سعيد» قد يعطى دلالة واضحة لما كانت عليه مرتبات أصحاب هذه المناصب فى جهاز الأمن :-

الرتبة	المرتب
ميرالاى (عميد)	٥٠٠٠ قرش شهرى
قائمقام (عقيد)	٢٧٠٠ قرش شهرى
بكباشى (مقدم)	٢٢٥٠ قرش شهرى
صاغقول أغاسى (رائد)	١٠٠٠ قرش شهرى
بوزباشى (نقيب)	٥٢٠ قرش شهرى[٤]

(١) أحمد عزت عبد الكريم (تاريخ التعليم فى مصر -١ عصر عباس وسعيد ١٨٤٨ ـ ١٨٦٣ القاهرة ـ ١٩٤٥ ـ ص ٤١ .

(٢) دار الوثائق = جزء خامس وارد الدواوين والفروع بقلم تحريرات الضبطية سنة ١٢٧٦ نمرة ١٢/٤٣٨ مخزن ١٩ ص ١٥٢ لمحافظة مصر ـ ٢١١٢ تحريرات جواب ورش سنة ١٦٨٥ .

(٣) دار المحفوظات = أوراق ربط معاش صاغقول أغاسى حسن أفندى موسى جركس وكيل ضبطية بندر الزقازيق ١٩ رجب سنة ١٢٨٢ نمرة ٢٨٠ دوسيه ٢٩٢٣ محفظة ١٥٢ عين ٢ دولاب ٧ ، وأوراق ربط معاش محمد نورى صاغقول أغاسى معاون بضبطية مصر غرة ربيع أول سنة ١٢٨٤ نمرة ١٠٧٩ دوسية ٣٣٨٢ محفظة ١٦٦ عين ٤ دولاب ٧ .

(٤) أمين سامى = مرجع سابق م٢-ج٣ جدول ضميمة المعاشات التى كانت ممنوحة للضباط والجنود الجهاديين فى عهد « سعيد باشا » .

ولم يكن أصحاب رتب اليوزباشى والملازم أول والملازم ثانى يعينون فى وظائف المعاونين والوكلاء ؛ فقد كانت هذه الوظائف مقصورة على الضباط من رتب الصاغقول أغاسى والبكباشى والقائمقام والميرالاى [١] .

غير أن مرتب وكيل الضبطية فى سنة ١٢٨٤هـ / ١٨٦٨م ارتفع إلى خمسة آلاف قرش شهرياً ، فقد قرر « الجناب العالى » أن تكون رواتب الضباط الذين سيعينون وكلاء لضبطية الإسكندرية لاتزيد على خمسة آلاف قرش فى الشهر سواء كان أولئك الضباط من أصحاب الرتبة الثانية أو من أصحاب الرتبة الثالثة [٢] ويبدو أن هذا المرتب كان يقرر لوكيل هذه الضبطية فقط بالنظر لوضع مدينة الإسكندرية ـ ذلك أن مرتبات مأمورى ووكلاء ومعاونى ضبطيات المديريات فى عهد «اسماعيل» سنة ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م كانت كالآتى :-

مأمور ضبطية	٢٠٠٠ قرش شهرياً
وكيل ضبطية	١٥٠٠ قرش شهرياً
معاون ضبطية	١٠٠٠ قرش شهرياً [٣]

وغنى عن القول أن رتب هؤلاء الموظفين العسكريةكانت تبقى مقرونة بمناصبهم فى جهاز الأمن طوال مدة خدمتهم ، فيقال الميرالاى : مأمور ضبطية ، أو البكباشى : وكيل ضبطية ــ أو الصاغقول أغاسى المعاون بضبطية [٤] .

(١) دار الوثائق = محفظة ٤١ داخلية تركى = خطاب من محمد خورشيد مأمور ضبطية الإسكندرية بشأن ترتيب بدل عن على أغا الذى رفت وتعين معاون خامس بماهية قدرها ألف وخمسمائة قرش شهرى .

(٢) دار الوثائق = محفظة ١١٧ داخلية عربى ٢٢٨/٤ داخلية « ديوان الداخلية» من إسماعيل الجناب العالى إلى سعادة الباشا ناظر الداخلية فى محرم سنة ١٢٨٤هـ وثيقة باللغة التركية .

(٣) دار الوثائق = محفظة ٣٥ داخلية عربى خطاب من الخديو اسماعيل الى داخلية ناظرى سعادتلو أفندم بشأن تقليد صادق افندى ضابط المنصورة بوظيفة وكيل المديرية ، وانتخاب سعد الدين الذين افندى وكيل الضبطية ليكون مأمورها ومصطفى معين افندى معاون الضبطية ليكون وكيلاً لهذه الضبطية ـ ١٢ محرم سنة ١٢٩١ .

(٤) دار الوثائق = محفظة ٣٦ داخلية عربى ، من صالح صبحى مأمور ضبطية مصر إلى الباشمعاون فى ١١ شوال سنة ١٢٨١هـ » .

قواصة الضبطيات :

تحددت رتب ومرتبات قواصة الضبطيات منذ أن سموا بهذا الاسم وحتى انتظامهم فى وجاق القواصة فيما بعد ، ثم تناثرهم بعد ذلك فى أعمال فرعية كسعاة وحراس أبواب بمصالح الحكومة بعد أن استغنى عن خدماتهم عند إعادة تنظيم البوليس مع بداية الاحتلال البريطانى .

ومع انفراد هؤلاء الرجال برتب ورواتب معينة ؛ لم يدخل فى زمرتهم أى عناصر مصرية طوال قيام نظامهم وحتى نهايته ، فقد كانوا من عناصر تركية واردة من تركيا أو مولدة فى مصر ، يختارون من بين صفوف قوات الباشى بوزوق للعمل فى ضبطيات المحافظات والمديريات وفى دواوين المديريات وفى الأقسام والمراكز بالريف .

كانت الرتب والمرتبات الخاصة بقواصة الضبطيات كالآتى :-

نفر قواص بيادة (مشاة)	٢٥٠ قرشاً شهرياً
نفر قواص سوارى (خيالة)	٣٥٠ قرشاً شهرياً
قاووش أى جاويش (رقيب)	٤٥٠ قرشاً شهرياً
قاووش أغاسى(رقيب أول)	٧٥٠ قرشاً شهرياً
بلوكباشى	٤٠٠ قرشاً شهرياً
قواصباشى	٩٥٠ قرشاً شهرياً [١]

وقد تفرعت هذه الرتب وفق نوعية القوات إلى فرعين ، فهناك فرع القواصة السوارى ، هؤلاء تتدرج رتبهم من نفر قواص سوارى إلى قاووش ثم قاووش أغاسى ، أما الفرع الآخر وهم القواصة البيادة فتتدرج رتبهم من نفر قواص بيادة إلى بلوكباشى إلى قاووش أغاسى - ويتربع على قمة هذه الرتب قواصباشى الضبطية وهو رئيس القواصين من جميع الرتب سواء كانوا سوارى أم بيادة . على أن وظيفة قواصباشى الضبطية لم تكن

(١) دار الوثائق = محفظة ١٣ عربى عن بيان القواصة بمحافظة مصر سنة ١٢٨٢هـ .

موجودة إلا فى الضبطيات الكبرى كالمحروسة والإسكندرية ، أما فى ضبطيات الريف فكان القاووش أغاسى هو كبير القواصين [١] .

وقد شغل هؤلاء القواصة وظائفهم فى الضبطيات حتى سحبهم « اسماعيل» إلى المديريات عندما كوَّن أورطتى المستحفظين ووجاق البوليس ، وبقى هؤلاء القواصة فى الضبطيات بالريف ثم سُحبوا منها بعد الاحتلال الانجليزى ليعملوا فى صحبة مديرى المديريات ونظار الأقسام ومأمورى المراكز ، ولما استمر زحف البوليس الجديد عليهم أُلحقوا كسعاة وفراشين بهذه الأماكن حتى انقرضوا [٢] .

أورديان الباشى بوزوق :

لم يتجاوز عدد أفراد أوردى الباشى بوزوق طوال فترة وجود هذا النظام فى جهاز الأمن أربعمائة رجل على الاطلاق ، بل كان هذا الرقم يتناقص فى بعض الأحيان إلى مائتى رجل تقريباً ، وقد قلنا فيما سبق إن إنشاء أوردى الباشى بوزوق كان يبدأ بتعيين «سرسوارى» له أى قائد ـ ثم يتولى هذا جمع أفراد أورديه وفقاً لعدد التذاكر المسلمة له .. إلخ .

وفى بداية عصر « محمد علي» وحتى عهد « سعيد» لم يكن يصرف لهؤلاء السرسوارى أى مرتبات ، وإنما كانوا يتقاضون رواتبهم عن طريق استقطاع مبالغ من رواتب أفراد « أراديهم » على شكل « فردة » تتراوح ما بين ٥ قروش إلى ١٥ قرشاً من راتب كل فرد فى الأوردى بصفة شهرية ، بينما كانت مرتبات الأفراد فى ذلك الوقت مائة وخمسة وثلاثون قرشاً فى الشهر ـ وعلى هذا فإنه يمكن القول أن التزام الدولة إزاء فرد « الباشى بوزوق » لم يكن يتجاوز إعطائه راتبه الشهرى وتقديم « علوفة» «غذاء» جواده الذى يحضره على نفقته الخاصة ، وغذاء الفرد وملبوساته [٣] .

---

(١) دار الوثائق = جزء أول صادر الباشى بوزوق سنة ١٢٨٢ .

(٢) دار الوثائق = محفظة ٣٣ عربى .

(٣) دار الوثائق = لوحة خاصة عن تنظيم الجيش المصرى فى عصر محمد على مرسلة لمدير مخابرات الجيش سنة ١٨٩٦م .

ولم ينتظم أمر مرتبات ورتب قوات الباشى بوزوق إلا فى سنة ١٢٧٤هـ / ١٨٥٧م حينما أصدر « سعيد» أمره بتخصيص مرتبات منتظمة للقوات وفقاً للتسلسل العسكرى لرتبهم - فكان الترتيب على الوجه الآتى :

الرتبة	الراتب
سرسوارى	كان راتبه يتراوح ما بين ١٥٠٠ قرش الى ٥٠٠٠ قرش شهرياً
قلتق بكباشى	راتبه ٨٠٠ قرش شهرياً
بلوكباشى	راتبه ٥٥٠ قرش شهرياً
علمدار	راتبه ٥٠٠ قرش شهرياً
كاتب الأوردى	راتبه ٥٠٠ قرش شهرياً
أوده باشى	راتبه ٥٠٠ قرش شهرياً
سوترى باشى	راتبه ٤٠٠ قرش شهرياً
نفر سوترى	راتبه ٢٥٠ قرش شهرياً
نفرباشى بوزوق	راتبه ما بين ١٣٥ قرش إلى ١٥٠ قرش شهرياً (١)

ولعل هذا التمييز فى الرواتب الذى سيتضح عند الحديث عن رواتب المصريين كان يرجع كما سبق القول إلى أن شروط إلحاق هؤلاء الرجال فى أرادى الباشى بوزوق كانت تقضى بأن يكونوا « من الاشخاص المضبوطين ذوى الدراية لضبط وربط العساكر ، وأن يكونوا صاغ سليم وشداد من المشهورين بالأطوار الحميدة تُرك أولاد تُرك بشرط لا يكن منهم أحد لا من أهالى مصر ولا من العبيد مطلقاً(٢) .

(١) دار الوثائق = محفظة ٥٦ داخلية تركى - ملف ٩٧١ - جزء أول صادر الباشى بوزوق سنة ١٢٨٢هـ صورة الصادر إلى سرسوارى طالب أغا - وقولتق بكباشى تعنى مساعد قائد الف - وبلوكباشى تعنى رئيس بلوك - وبلوك تعنى مجموعة من الجنود - وعلمدار تعنى حامل العلم ، وكانت تسمى أحياناً بيرقدار ، أما أوده باشى وسوترى باشى وسوترى فهى درجات للتمييز بين رتب الأفراد وبعضهم - مثلما هو جارى الآن فى رتب العريف والرقيب والرقيب أول .

(٢) دار الوثائق =جزء أول صادر الباشى بوزوق سنة ١٢٨٢هـ / ١٨٦٦م صورة الصادر إلى السرسوارى طالب أغا .

وقد استُحدِثَ فى سنة ١٢٨٧هـ / ١٨٧٠م تعديل فى مرتبات قوات الباشى بوزوق ، فأصبح مرتب السرسوارى ٥٠٠٠قرشاً شهرياً ، والقولتق بكباشى ستمائة وأربعون قرشاً ، والأوده باشى أربعمائة وستة وتسعون قرشاً ، والسوترى باشى أربعمائة وستة وخمسون قرشاً ، والبلوكباشى خمسمائة وستة وأربعون قرشاً والنفر مائتان وستة وخمسون قرشاً فى الشهر [١] .

آلايات المحافظين وأورط المستحفظين :

خضعت رتب ومرتبات آلايات المحافظين ثم أورط المستحفظين فيما بعد لنفس النظم المتبعة فى الجيش بحسبان أن هذه القوات هى قوات مستجلبة من الجيش ولا يوجد ثمة تغيير بالنسبة لها اللهم إلا فيما يتعلق بالوظائف المسندة إليها ـ أى حفظ الأمن العام .

ويوضح جدول المرتبات والرتب الآتى والذى كان معمولاً به فى عهد «سعيد » تسلسل الرتب والمرتبات وتدرجها :-

ميرالاى	٥٠٠٠ قرش شهرياً
قائمقام	٢٧٠٠ قرش شهرياً
بكباشى	٢٢٥٠ قرش شهرياً
صاغقول أغاسى	١٠٠٠ قرش شهرياً
يوزباشى	٥٢٠ قرش شهرياً
ملازم أول	٤٠٠ قرش شهرياً
ملازم ثان	٣٠٠ قرش شهرياً
صولقول أغاسى	٧٥ قرش شهرياً
باشى جاويش	٤٠ قرش شهرياً
جاويش	٣٠ قرش شهرياً
بلوك أمين	٣٠ قرش شهرياً
اونباشى	٢٥ قرش شهرياً
نفر	١٥ قرش شهرياً

(١) دار الوثائق = محفظة ٢٦ داخلية عربى .

ولم يتميز رجال الجيش عن هؤلاء الأفراد فى مرتباتهم سوى بما كان يصرف إليهم علاوة على مرتباتهم عند سفرهم (أى رجال الجيش) إلى مأموريات خارج القطر فيما كان يسمى وقتئذ « الضميمة » وهى علاوة تضاف إلى المرتب طوال فترة المأمورية ، فكان الميرالاى يتقاضى فوق راتبه ١٠٠٠ قرش باعتبار خُمس الراتب ، والقائمقام ٥٤٠ قرش باعتبار الخُمس أيضاً ، والبكباشى ٥٦٢ قرش باعتبار الرُبع ، والصاغقول أغاسى ٢٥٠ قرشاً باعتبار الرُبع ، واليوزباشى مائة وثمانون قرشاً باعتبار الثُلث ، والملازم أول ١٣٣ قرشاً باعتبار الثُلث ، والملازم ثانى مائة قرش باعتبار الثُلث ، والصول ٧٥ قرشاً باعتبار الثُلث ، والباشجاويش٢٠ قرشاً باعتبار النصف ، والجاويش والبلوك أمين ١٥ قرش باعتبار النصف ، والأنباشى ١٢ قرش باعتبار النصف ، والنفر سبعة قروش باعتبار النصف [1] .

فلما جاء « إسماعيل » عدّل المرتبات فى سنة ١٨٦٤م كالآتى :

ميرالاى	٥٠٠٠ قرش شهرياً
قائمقام	٣٠٠٠ قرش شهرياً
بكباشى	٢٥٠٠ قرش شهرياً
صاغقول أغاسى	١٥٠٠ قرش شهرياً
يوزباشى	٤٠٠ قرش شهرياً
ملازم أول	٢٥٠ قرش شهرياً
ملازم ثان	٢٠٠ قرش شهرياً
صول قول أغاسى	١٢٠ قرش شهرياً
باشجاويش	٥٠ قرش شهرياً
جاويش	٤٠ قرش شهرياً
بلوك أمين	٤٠ قرش شهرياً
أونباشى	٣٠ قرش شهرياً
نفر	٢٠ قرش شهرياً

(١) أمين سامى = مرجع سابق م٢ج٣ جدول ضميمة المعاشات التى كانت ممنوحة للضباط والجنود الجهاديين أثناء وجودهم بالبلاد البعيدة فى عهد « سعيد باشا » .

وقد عُدِّلت بالتالى الضمائم التى كانت تُمنح لأصحاب هذه الرتب وفقاً للتعديل الذى أصاب هذه المرتبات ، فكانت ضميمة الميرالاى هى ربُع راتبه شهرياً ، والقائمقام والبكباشى والصاغقول أغاسى الثُلث ، ومن اليوزباشى حتى النفر النصف [(١)] .

وفى سنة ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م عُدِّلت مرتبات أورطة المستحفظين من رتبة الملازم ثان حتى النفر على الوجه الآتى :-

ملازم ثان	٦٤٠ قرش شهرياً
باشجاويش	١٧٥ قرش شهرياً
جاويش	١٥٥ قرش شهرياً
أونباشى	١٤٥ قرش شهرياً
نفر	١٢٥ قرش شهرياً

وقد بررت هذه الزيادة فى المرتبات بأن هذه المرتبات « مكفية » أى بما فيها أثمان التعيينات أى الأغذية . بمعنى أن راتب الفرد من هؤلاء كان يتضمن قيمة الوجبات الغذائية التى كانت الدولة تتكفل بتقديمها له يومياً [(٢)] .

وفى سنة ١٢٩٤هـ / ١٨٧٧م أُنشِئَت وظيفة «معاون أورطة المستحفظين » فى كل من القاهرة والإسكندرية - وكانت هذه الرتبه رتبة عسكرية تقع ما بين اليوزباشى والصاغقول أغاسى ، وبلغ راتب صاحب هذه الرتبة ١٤٠٠ قرش شهرياً مع منحه « مصاريف ركوبه على طرف ديوان الجهادية» [(٣)] .

(١)المرجع السابق م٢ج٣ مرتبات العسكرين فى عهد إسماعيل .

(٢) دار الوثائق = محفظة ٣٠ داخلية عربى « شرح محافظة الإسكندرية بعدم قيد عساكر بها تحت السلاح » فى سنة ١٢٨٩هـ .

(٣) دار الوثائق = دفتر جزء ثان صادر آلايات السواحل والمستحفظين وسعادة السردار والمدارس الحربية وسرسوارى العربان سنة ١٨٧٧ من ١٦ ص سنة ١٢٩٣ لغاية ٢ ر سنة ١٢٩٤ نمرة ٢٠٥٦ - نمرة العموم ٢٧ تاريخ الصادر ٨ رجب سنة ١٢٩٤ - أقلام عسكرية - صورة الصادر إلى مستحفظين اسكندرية .

وعندما ثار الجيش بقيادة « عرابى » فى فبراير سنة ١٨٨١ ، وصدر الأمر العالى فى ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ بتعديل مرتبات رجال الجهادية ، أرسل ناظر الجهادية فى ١٦ جمادى الثانى سنة ١٢٩٨هـ / ١٨٨١م طلباً لتعديل مرتبات « ضباط وصف ضباط وعساكر أورطة المستحفظين » أسوة بالتعديل الذى أصاب مرتبات رجال الجهادية ، فاجتمع مجلس النظار فى ١٧ مايو سنة ١٨٨١ وتباحث فى الأمر واتضح له أن « ماهيات الضباط» من درجة الملازم ثان إلى رتبة القائمقام هى «مكفية» بدون تعيين ولا احتساب ملبوسات لهم سوى مؤونة الخيل المرتبة لكل من القائمقام والبكباشى ، وأن من يستودع أو يتقاعد منهم تكون معاملته كالجارى بقانون المعاشات مثل سائر ضباط العسكرية بماهية درجات الآلايات ، وبالمداولة تقرر بالموافقة على تقرير ماهيات أورطة المستحفظين بمصر وأورطة المستحفظين بالإسكندرية على حسب الفيات التى قدرها «القومسيون العسكرى » ، فكانت المرتبات كالآتى :

قائمقام	٤٠٠٠ قرش شهرياً
بكباشى	٣٠٠٠ قرش شهرياً
صاغقول أغاسى	٢٠٠٠ قرش شهرياً
يوزباشى	١٢٥٠ قرش شهرياً
ملازم أول	٩٥٠ قرش شهرياً
ملازم ثان	٧٥٠ قرش شهرياً
صول قول أغاسى	٣٥٠ قرش شهرياً
باشجاويش	٩٥ قرش شهرياً
بلوك أمين	٧٠ قرش شهرياً
جاويش	٦٥ قرش شهرياً
أونباشى	٥٠ قرش شهرياً
نفر	٤٠ قرش شهرياً[1]

(١) دار الوثائق = محاضر جلسات مجلس النظار جلسة ١٧ مايو سنة ١٨٨١ - ومحفظة ٣٨ داخلية عربى ملف ١٤٢ بوليس ، بخصوص إبلاغ ماهية درويش افندى الميهى صول قول أغاسى أورطة المستحفظين إلى ٤٥٥ قرش شهرياً مكفية بما فيها أثمان التعيينات والكساوى بزيادة ١٠٥ قرش عن الذى تقرر لرتبه الصول فى الآلايات .

وكانت مرتبات رجال الجيش قبل ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١م كالآتى :

بكباشى	٢٠٠٠	قرش شهرياً
صاغقول أغاسى	٩٠٠	قرش شهرياً
يوزباشى	٧٥٠	قرش شهرياً
ملازم أول	٥٥٠	قرش شهرياً
ملازم ثان	٥٠٠	قرش شهرياً

وعندما عدلت المرتبات بمقتضى قانون ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ أصبحت مرتباتهم كالآتى :-

ميرالاى	٥٥٠٠	قرش شهرياً
قائمقام	٤٠٠٠	قرش شهرياً
بكباشى	٢٥٠٠	قرش شهرياً
صاغقول أغاسى	١٥٠٠	قرش شهرياً
يوزباشى	١٠٠٠	قرش شهرياً
ملازم أول	٧٥٠	قرش شهرياً
ملازم ثان	٦٠٠	قرش شهرياً

ويلاحظ أن مرتبات رجال أورطة المستحفظين قد زادت عن مرتبات أقرانهم بالجيش بعد ثورة فبراير سنة ١٨٨١ ، وتعديل مرتبات رجال الجيش بمقتضى قانون ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ . فبينما كان البكباشى فى أورطة المستحفظين يتقاضى ٣٠٠٠ قرش شهرياً كان زميله فى الجيش يتقاضى ٢٥٠٠ قرش ، وكان الصاغقول أغاسى فى أورطة المستحفظين يتقاضى ٢٠٠٠ قرش وزميله فى الجيش ١٥٠٠ قرش ، واليوزباشى فى المستحفظين ١٢٥٠ قرش بينما يوزباشى الآلايات ١٠٠٠ قرش ،وكان ملازم أول المستحفظين يتقاضى ٩٥٠ قرش بينما كان الملازم أول فى الجيش يتقاضى ٧٥٠ قرش ، أما الملازم ثان فى المستحفظين

فكان يتقاضى ٧٥٠ قرش وكان زميله فى الجيش يتقاضى ٦٠٠ قرش شهرياً [1] ولعل هذا يرجع إلى تنبه «عرابى» إلى أهمية دور قوات الأمن خلال ثورته .

وجاق البوليس :

انقسم « وجاق البوليس» الذى أنشاه «إسماعيل » فى سنة ١٨٦٦ إلى أربعة «بلوكات» خص المصريين منها ثلاثة ، بينما كان « البلوك الرابع» يخص الأوروبيين فيما سمى فى ذلك الوقت بالبلوك الأوروباوى .

وقد اختلفت نظم الرتب والمرتبات داخل الوجاق نفسه بالنسبة للعنصر المصرى والعنصر الأجنبى ، وكذلك اختلفت نظم المرتبات وبعض الرتب بالنسبة للعنصر المصرى بالمقابلة مع نظم الجيش أيضاً .

فبلوكات الوجاق الوطنية الثلاثة « برنجى بلوك وأيكنجى بلوك وأوجنجى بلوك » ، وإن كانت تستجلب عناصرها ضباطاً وأفراداً من الجيش ـ منه يأتون وإليه يعودون ـ فقد تميز أفرادها عن الجيش فى المرتبات وفق نظام كان يسمح لهم بالحصول على زيادة فى مرتباتهم سميت فى ذلك الوقت « امتياز الاستحقاق» ، وهى ميزة بُرِرَت بأنها « لكثرة أشغال ضباط البوليس فى الورديات والخدمات المستديمة . . . بما أنهم فى أشق العمل ليلاً ونهاراً ويستحقون إعطاهم امتيازهم لداعى تراكم الأشغال عليهم وتكبدهم الصعوبات والمصاريف الزائدة من نحو الملبوسات الملكية واليومية والتشريفية الذى لابد منهم على الدوام ، وهذا فضلاً عن دخولهم فى المصروفات بالنسبة لأداء المأموريات المهمة بالبلدة » .

---

(١) دار الوثائق :: محفظة ٢٨ داخلية مجلس الوزراء :: إفادة مقدمة لسعادة مأمور ضبطية مصر من حكمدار الجاويشية البلدية (عساكر مونيسيباليتى) بمصر تاريخها ٤ جماد الثانى سنة ١٢٩٨ نمرة ١١

فكان جـدول المرتبـات قـبل صـدور الأمـر العـالى فى ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ بزيادة المرتبات فى الجيش كالآتى :

الجيش	وجاق البوليس
بكباشى ٢٠٠٠ قرش شهرياً	بكباشى ٢٥٠٠ قرش شهرياً
صاغقول أغاسى ٩٠٠ قرش شهرياً	صاغقول أغاسى ١٤٠٠ قرش شهرياً
يوزباشى ٧٥٠ قرش شهرياً	يوزباشى ١٠٠٠ قرش شهرياً
ملازم أول ٥٥٠ قرش شهرياً	ملازم أول ٦٠٠ قرش شهرياً
ملازم ثان ٥٠٠ قرش شهرياً	ملازم ثان ٥٠٠ قرش شهرياً

وبصدور الأمر العالى فى ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ زادت مرتبات رجال الجيش فأصبحت كالآتى :

بكباشى	٢٥٠٠ قرش شهرياً
صاغقول أغاسى	١٥٠٠ قرش شهرياً
يوزباشى	٩٥٠ قرش شهرياً
ملازم أول	٧٥٠ قرش شهرياً
ملازم ثان	٦٠٠ قرش شهرياً

وبناء على قرار مجلس النظار فى ١٢ يونيـة سنة ١٨٨١ تقرر تعديل مرتبات ضباط وجاق البوليس لتصبح زيادة عن مرتبات ضباط الجيش على الوجه الآتى :

بكباشى	٣٠٠٠	قرش شهرياً
صاغقول أغاسى	٢٠٠٠	قرش شهرياً
يوزباشى	١٢٠٠	قرش شهرياً
ملازم أول	٨٠٠	قرش شهرياً
ملازم ثان	٦٠٠	قرش شهرياً[١]

ورغم أن مرتبات الضباط فى « وجاق البوليس» كان معمولاً بها على مستوى مدينتى القاهرة والاسكندرية ـ الا أنه يبدو أن هذا النظام كان يتم التجاوز عنه حسب الأحوال فى بعض المدن التى توجد بها قوات بوليس ـ ففى وثيقة صادر فى ١٩ مايو سنة ١٨٧٩ تقرر رفع راتب « رزق أفندى عبد الكريم » ملازم ثان بوليس بورسعيد من ٤٠٠ قرش شهرياً إلى ألف قرش شهرى « كأمر الداخلية نمرة ١٥ عرض بناء على ما كان عرض من المحافظة » ، ولم يكن ذلك إلا أنه « لما تراءى بأن جناب مفتش البوليس مقيم بمفرده بخدامة الوجاق ... وبحسب استعداد الملازم رزق عبد الكريم ، ليكون معه فى الأشغال يقوم مقامه بالقرة قولات ليلاً ونهاراً اذا كان المفتش مشغول بشغل آخر ، ومعاوناً له فى كامل الأشغال » [٢] .

ولم يُصب مرتبات رجال البوليس من غير الضباط أى تعديل بصدو الأمر العالى فى ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ بتعديل مرتبات الجيش . ذلك أن مرتبات هؤلاء الرجال (رجال البوليس) كانت عالية بالمقارنة لأقرانهم فى الجيش ، فقد كانت مرتباتهم منذ سنة ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م كالآتى :

---

(١) دار الوثائق = محضر جلسة مجلس النظار فى ١٢ يونيو سنة ١٨٨١ ، ومحفظة ٢٨ داخلية مجلس الوزراء .

(٢) دار الوثائق = محفظة ٥٣ عربى « من اسماعيل صبرى محافظ بورسعيد والقنال الى داخلية ناظرى دولتلو أفندم حضرتلرى ـ فى ١٩ مايو سنة ١٨٧٩ / ٢٧ جماد الأولى سنة ١٢٩٦ .

نفر	٢٤٥	قرش شهرياً
أونباشى	٢٤٥	قرش شهرياً
جاويش	٢٧٠	قرش شهرياً
باشجاويش	٣٢٠	قرش شهرياً [(١)]

وفى شأن التميز فى الرتب فقد كانت هناك رتبة بعد رتبة الباشجاويش وقبل رتبة الملازم ثان تمنح للذين يرقون من رتبة الباشجاويش ـ وهى رتبة « البريجادير» التى كانت تخص رجال البوليس فى البلوك الأوروبى فقط ، وكان راتب هذه الرتبة ثمانمائة قرش شهرى [(٢)] ـ ويبدو أن هذه الرتبة كان يُعمل بها فى البوليس فقط دون الجيش ـ إذ أنى لم أعثر على رتبة كهذه فى الوثائق ، وإن كان المعتقد أن رتبة «الأسبران» فى الجيش هى رتبة تُمنح قبل رتبة الملازم ثان وكانت توازى رتبة« البريجادير» فى البوليس .

أما رجال البوليس فى البلوك الأوروباوى فقد انفردوا بنظام للمعاملة المالية والرتب يختلف تمام الاختلاف عن نظام البلوكات المصرية الثلاثة فى الوجاق .

فقد كانت رتبهم العسكرية ذات طابع أجنبى ، وكانت مرتباتهم تصرف اليهم بالليرات الانجليزية على النسق التالى :-

Garde تسمى عُرفاً جاويش وهى ذات أربعة مراتب . رابعة فثالثة فثانية فأولى ،

---

(١) دار الوثائق = دفتر وارد بوليس مصر سنة ١٢٩١نمرة ٢١٧٥ ، ١٩/٨٥ سجل ١٥١ ص ٦ ـ ٦٠ -٢٠ صفر سنة ١٢٩١هـ على الوارد من الضبطية نمرة ١٤٤ يرغب به التأشير عن أسماء الأشخاص الذى ترقوا كالمبين ، ودفتر وارد بوليس مصر سنة ١٥٩١ق -٢١٧٨ ، ١٩/٨٥ سجل ١٥١ ص ٦

(٢) دار الوثائق = محفظة ٣٨ داخلية ملف ١٤٢ بوليس « مذكرة الداخلية إلى مجلس النظار بشأن ثلاثة أشخاص كانوا مستخدمين ببوليس اسكندرية سنة ١٢٨٦هـ / ١٨٦٩م بوظائف باشجاويشية ثم ترقوا إلى بريجاديرية » بتاريخ ٢٣ جا سنة ١٢٩٩ ـ محافظ الثورة العرابية ـ محفظة ٣٦ استجواب الصاغ محمود عياد ببوليس الاسكندرية ـ وقد فسرت رتبة البريجادير فى الوثيقة الأولى بأنها «أشبه بملازمين » ـ أما La rousse universelle فيفسرها بأنها رتبة يقود صاحبها قوة من ٨ إلى ١٢ جندى .

ومرتب هذه الرتبة ستة جنيهات انكليزية « عبارة عن٥٨٥ قرشاً» - ولا يتقاضى صاحب الرتبة أى زيادة فى الراتب عند ارتقائه إلى الدرجة الثالثة أو الثانية أو الاولى وإنما هى تمهيد للترقى إلى الرتبة التى تلى الرتبة الأساسية Garde .

Sous Brigadier أى نائب بريجادير وراتبها سبعة جنيهات انكليزية .

Delegue أى معاون وهى ذات ثلاث درجات : معاون ثالث فثانى فأول - وراتبها عشرة جنيهات انكليزية ، ولا تعطى درجاتها لصاحبها أى زيادة فى الراتب .

Lieutenant ملازم وراتبها ١٢ جنيهاً استرلينياً .

Capitaine كابتن وراتبها ١٥ جنيهاً استرلينياً (١) .

Ispettore أسبيتورى « مفتش » ويسمى رئيس إدارة البوليس الأفرنكية وهى رتبة ذات درجتين أى مفتش ثانى ومفتش أول .

Ispettore Generale أيسبيتورى جنرال « مفتش العموم » .

Direttore Generale della Polizia municipale أى المدير العام لبوليس البلدية

ولم يكن هناك لهذه الرتب مرتبات محددة ، فهى وظائف يحرر المدير العام لبوليس البلدية - مع المختارين لها بمعرفته - عقوداً ويقرر لهم فيها الراتب الذى يتفق والمرشح للمنصب على تقاضيه (٢) .

---

(١) دار الوثائق = محفظة إدارة محلية بدون رقم - داخلية أوروبى - بيان خدمة فى البوليس للكابتن جيوفانى باتستاكانتى - ودفتر وارد البوليس مصر سنة ١٢٩٤هـ ٢١٨١ ، ١٩/٨٥ سجل نمرة ١٥١ ص ٣٠ - ٤٩٥ - ٤ سنة ٩٤ شرح على الوارد من الضبطية نمرة ٣٨٣ لاستخدام الشخص الطليانى المسمى فينشان جليونى بوظيفة ملازم جاووشية البوليس الاوروباوى المرفوت بماهية شهرى ألف ومائة وسبعين غرش قيمة إثنى عشر جنيه استرلينى فى ٢٩ صفر سنة ١٢٩٤ - ودفتر قيد صادر البوليس بمصر سنة ١٨٧٨ ، ١٩/٨٥ سجل نمرة ١٥٠ ص ٨٣ - ٥٩٢ - ١٦ ل سنة ١٢٩٥ .

(٢) دار المحفوظات = أوراق ربط معاش الخواجة إدوارد مازينى رئيس الجاويشية البلدية بالإسماعيلية فى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٨٩هـ .

وكانت مرتبات هؤلاء الأوروبيين تصرف وفق « شروط » نصها :-

« قَبِل الاستخدام بوظيفة الجاويشية الأوروباوين بمصلحة البوليس بمصر مثل باقى خدمة الحكومة الملكية ويُستقطَع منه اليوم الاحتياطى شهرى ويُستَقطع منه أيضاً جنيه واحد شهرى من ماهيته لحين وفاء نصف الجازية والثلاثة شهور مكافأة الذى صرفوا له من الضبطية والحكومة لها أن ترفته فى أى وقت إنكان من دون أن يكون له حق بمطالبة الحكومة بالجازية ولامكافأة ولا مصاريف سفرية بخلاف ماهيته التى تخصم منها قيمة الكساوى والرسمال وأنه بحسب الإيجاب يجرى رفته أو بسبب مخالفة فلا يكون له حق بمطالبة الحكومة بما سبق استقطاعه منه وأن بوقتها إذا اتضح على أنه مطلوب منه قيمة أثمان كساوى من بعد استنزال ما يكون مستحق له من الماهية يكون ملزوم بسداده فى الحال نقدية» [١] .

وتفسير هذه الشروط أن رجل البوليس الأوروبى كان تُصرف له فور توقيعه على العقد مكافأة قيمتها ثلاثة أشهر من راتبه تُخصم من راتبه على أقساط لحين استنفاذها ، كما كان يُخصم منه جنيه واحد شهرياً لحين وفاء نصف المكافأة التى كانت تُصرف له عند نهاية مدة العقد الذى كانت مدته خمس سنوات - وقدرها مائتى فرنك - وكان يطلق على هذه المكافأة « الجازية » أو « الرسمال » ، كما كان يخصم منه أربعون قرشاً شهرياً ولمدة عشرة أشهر استيفاء لأثمان الملابس « الكساوى »[٢] .

هكذا كان نظام الرتب والمرتبات فى جهاز البوليس فى الفترة السابقة على الاحتلال البريطانى .

---

(١) دار الوثائق = محفظة ١٠٣ داخلية أفرنكي ، موضوع الجاويش جونى فراشيك النفر الأوروباوى بالبوليس من ابتداء سنة ١٥٩٠ باؤونة بإذن فى جا سنة ١٢٩١هـ - السابق استخدامه ضمن عساكر البحرية فى بلاد النمسا و مستوفى كامل شروطات قانون ولايحة البوليس بدرجة نفر بدل النقصان فى الجاويشية الأوروباوين .

ويلاحظ القارئ الكريم أن بعض الحروف هى اختصار الشهور فى النظام المالى العثمانى الذى كان معمولاً به فى الفترة موضوع الداراسة فحرف (م) لمحرم ، (ص) صفر (را) ربيع أول (ر)ربيع الآخر ، (جا) جماد أول (ج) جماد الآخر ، (ب) رجب (ش) شعبان ، (ن) رمضان ، (ل) شوال - Shaw The Budget of Ottoman Egypt op.,cit., pp., 10-11. -

(٢) دار الوثائق = جزء ثانى صادر الدواوين بالمجلس الخصوصى سنة ١٥٨٩ ق نمرة ٦١/١٦ سجل ١٠١ .

الملبس والتسليح :

مأمورى ووكلاء معاونى الضبطيات :

تحكى وثيقة صادرة من مجلس المشورة فى ١٢ ربيع الأول سنة ١٢٤٥هـ / ١٨٢٩م عن قرار هذا المجلس « بأن يرتدى جميع الموظفين بكساوى الجهادية وتكون ألوان كساوى المراتب السابعة والثامنة والتاسعة البارودى و اللازوردى ، وتكون كسوة المرتبة السابعة مثل كسوة القائمقام ونيشان ذى المرتبة الثامنة كنيشان اليوزباشى ، ونيشان المرتبة التاسعة كنيشان الملازم ثان ، ورتبة نظار الأقسام فى الوجه البحرى سابعة ورتبة حكام الأخطاط تاسعة ونياشين المرتبتين الثامنة والتاسعة الأول من ذهب والثانى من فضة ، ورتبة المشايخ الكبار كرتبة حكام الأخطاط ويلبسون كسوة ونيشان ، أما قائمقامات القرى فيلبسون كسوة جوخ بقياطين فقط ويوضع لهم نيشان ورتبتهم عاشرة - وأن تكون ملابس مشايخ أثمان مصر وبولاق ومصر القديمة ونياشينهم كملابس مشايخ الأخطاط [(١)] .

ولا توجد للأسف - أى وثائق أخرى تشير إلى ملبس هؤلاء الموظفين العاملين بجهاز الأمن حتى تاريخ الاحتلال البريطانى - غير أن الثابت لدينا أن هؤلاء الموظفين كانوا فى عهد محمد على وبعده يختارون من بين صفوف الجيش كما كانوا - كما سبق القول يحتفظون برتبهم العسكرية - ومعرضون للانتقال مرة أخرى إلى الجيش الذى أتوا منه .

وعلى ذلك فإنه يمكن القول إن ملبسهم كان مماثلاً لملبس رجال الجيش فى تلك الفترة وإن كان هذا القول ضعيف ، إذ لا يوجد بين يدى ما أستطيع أن أثبته به ، خاصة وأنه منذ عهد «سعيد» انتظم فى سلك هذه الوظائف مدنيون وأجانب لاصلة لهم بالقوات النظامية [(٢)]

---

(١) أمين سامى = تقويم النيل م٢/ج٢ ص ٣٥٢ .

(٢) دار الوثائق = محفظة ٢ داخلية عربى - وثيقة ١ ديوان الداخلية - ٣٨ داخلية عربى ملف ١٤٢ بوليس - محفظة ٢٦ عربى ٩ رجب سنة ١٢٨٣ « تعيين محمد شاكر بك رئيس مجلس مصر الابتدائى وكيلا لضبطية الإسكندرية ومحفظة ٣٣ عربى سجل خدمات عمر رأفت فى ١٣ محرم سنة ١٢٩٠ - ومنه يتضح أن بداية استخدامه كان فى ١٢٢٨هـ نشاوى بديوان المالية بقلم تركى - ثم انتقل إلى ضبطية مصر بوظيفة معاون ثم نقل إلى المالية كاتب تركى - ثم نقل إلى صندوق الأيتام - وفى سنة ١٢٧٩ عين معاوناً بمجلس أسيوط وفى سنة ١٢٨٠ نقل إلى مجلس ضبطية اسكندرية بوظيفة كاتب تركى ثم نقل إلى المعاونة السنية وفى سنة ١٢٨٣ نقل إلى ديوان الداخلية بوظيفة عرضحالجى - فى سنة ١٢٨٧ رفت ثم ألحق بالداخلية فى سنة ١٢٨٨ - والوقائع المصرية سنة ١٨٧٤م أول أبريل = تعيين على أفندى توفيق الذى كان من موظفى تفتيش بنى رافع من تفاتيش قومسيون الأراضى الميرية مأموراً لضبطية منفلوط - بدلاً من حضرة محمد افندى ناجى الذى نقل معاوناً ثانياً فى قسم ديروط .

قواصة الضبطيات :

ارتدى راكبى الخيول من قواصة الضبطيات فى عهد « محمد على وعباس » ملبس يتكون من سترة وبنطلون مقمط وكوفية [١] ، وقد عدّل سعيد هذا الملبس فجعله بالنسبة «للأنفار » سترة وبنطلون من التيل المسمى « فرسيليا » صيفاً ـ أما فى الشتاء فقد خصهم بزى من الجوخ الكحلى الداكن المحلى بشرائط سوداء وصفراء من الصوف .

أما القاووشية فكانوا يرتدون ملابس من الجوخ الكحلى الفاتح محلاة بقياطين من الحرير الملفوف ـ وتميز القاووش أغاسية والبلوكباشية وقواصباشية الضبطيات عن القاووشية بأن ملابسهم هذه كانت محلاة بقياطين من الصوف الرفيع .

وقد جاء بنماذج صرف الملابس التى تصرف لكل قواص أن صرفية الملبس هى سترة وشروال (سروال) وصديرى (صدرية) وطوزلق بالجوز [٢] .

وفى سنة ١٢٧٠هـ / ١٨٥٤م كان الملبس لهذه القوات كالآتى :

القواصة المشاة = طاقم ملابس من الجوخ الكحلى الغامق

القواصة السوارى = طاقم ملابس من الجوخ الفاتح عن السابق

البلوكباشية
القاووش أغاسية = من الجوخ « الأعلامنة» [٣] .

وقد تسلح قواصة الضبطيات منذ عهد « محمد على » وحتى سنة ١٢٨١ / ١٨٦٤م بمسدسات ذات ستة أرواح طراز « بشتول » وبنادق ذات مواسير حلزونية « مششخنة »

---

(١) دار الوثائق = دفتر الأوامر واللوائح الواردة إلى ديوان الويركو تبع محافظة مصر فى ٢١ رجب سنة ١٢٧١ رقم ٥٤/٦٥ ص١٢٨ .

(٢) دار الوثائق = محفظة ٤ داخلية عربى = الطوزلق هو عبارة عن غطاء من الجلد أو من قماش قلوع المراتب تغطى به الساق من عند نهاية الحذاء وحتى ثلث قصبة الساق .

(٣) دار الوثائق : جزء ثانى صادر سرسواريان بقلم عسكرية بالضبطية سنة ١٢٧٠ وارد سجل المخزن بوجه نمرة ٩٠ ـ ١٨٢-٦-١٩ .

وبنادق ذات روحين مثبت بنهايتها سونكى ، فكان تسليح كل فرد « بطبنجة ذات ستة أرواح وبندقية من الششخانة المقلوب » ، أما الأفراد الخيالة فقد زودوا بسيوف يحملونها فضلاً عن أن بنادقهم كانت ذات روحين [١] ، وقد توسع إسماعيل منذ سنة ١٢٨٣ فى تسليح رجال «وجاق القواصة» بالبنادق ذات « الششخانة المقلوب » ، وهى بنادق يخترق مواسيرها من الداخل ميازيب حلزونية تدور فيها الرصاصة المنطلقة فتكتسب قوة اندفاع توصلها الى مسافات بعيدة ـ وكان اسماعيل قد استورد سنة ١٢٨٣هـ / ١٨٦٦م هذا النوع من البنادق وتسمى Chassepot « شامبو» ـ نسبة إلى مخترعها ـ وهى بنادق فرنسية الصنع ـ تسليح بها الجيش الفرنسى منذ سنة ١٨٦٦ حتى سنة ١٨٧٤ ، وذات مدى يصل إلى ١٢٠٠ متر [٢] .

أورديان الباشى بوزوق :

تسلحت قوات الباشى بوزوق منذ عهد « محمد على » وحتى سنة ١٨٦٦ ببنادق ذات مواسير مصقولة تسمى « جفته بروحين » مزودة بسونكى وهو سلاح يشبة السكين يثبت فى مقدمة البندقية [٣] ، وعندما استورد « اسماعيل » أسلحته من فرنسا سنة ١٨٦٦ ؛ تسلحت هذه القوات بالبنادق الشاسبو ـ وكان هذا سلاح الأنفار ـ أما الرتب الأعلى فى الأرادى ؛ فقد سُلِّحَت بطبنجات ذات ستة أرواح من طراز « كولمان » وسيف [٤] .

وقد كان ملبس قوات الباشى بوزوق هو صدريه مقمطة على الصدر وسروال واسع يشد عند نهاية الساق ويلبس عند هذه النهاية طوزلك من الجلد الابيض ـ وكبود مفتوح من

---

(١) دار الوثائق = محفظة ١٦ داخلية تركى ، من اسماعيل سليم ناظر الجهادية إلى حضرة صاحب السعادة الباشمعاون رئيس المجلس الخصوصى فى ٦ شعبان سنة ١٢٨١ .

(٢) la Rousse universelle الجزء الاول ص ٤١٦ .

(٣) دار الوثائق = جزء أول صادر الباشى بوزوق سنة ١٢٨٢هـ صورة الصادر إلى سرسوارى طالب أغا .

(٤) المصدر السابق .

الخلف فى الشتاء ـ وكان يميز ملابسهم الصيفية المصنوعة من التيل أشرطة وقياطين سوداء على الصدر [١] .

وقد استمر ملبس وتسليح هذه القوات دون تغيير حتى إبطال العمل بنظام أرادى الباشى بوزوق سنة ١٨٧٧ .

آلايات المحافظين وأورط المستحفظين :

كان ملبس قوات آلايات المحافظين قبل سنة ١٨٧٠م سترات من الجوخ الأحمر وسراويل من الجوخ الرصاص ، وكان يميز الضباط عن الجنود وضع « علامات الامتياز » أى الرتب على الكتفين ، أما صف الضباط فكانوا يضعون أشرطة من الجوخ الأصفر على الزراعين ـ كان هذا الملبس هو زى الشتاء ، أما فى الصيف فكانت السترات والسراويل من «البفتة السمراء المبروم » هى لباسهم ، وكانوا يضعون فوق رؤوسهم طرابيش حمراء ذات زر أسود .

ومنذ ٢٩ رمضان سنة ١٢٨٧هـ / ١٨٧١م أصبح ملبس قوات المستحفظين شتاءً سترات من الجوخ الأحمر ذات ياقة بيضاء تحليها خمسة أزرار من المعدن الابيض المطلى بالفضة منقوش عليها شعار النجمة والهلال الذى كان يسمى وقتئذ « نجمة وقمرة » ، وتثبت فى ظهر السترة من أسفل الوسط صفان من الزراير المعدنية كانت تسمى « أبيض فينو » ـ كل صف منها يحوى خمسة أزرار ، وسروال أحمر ، بينما استمرت الكساوى المصنوعة من البفتة السمراء المبرومة هى لباس الصيف [٢] .

---

(١) دار الوثائق = دفتر جزء رابع صادر تحريرات من ديوان عموم الجهادية إلى أورديان الباشى بوزوق فى توتى سنة ١٥٨٤ رقم ١١٧٨ ـ ودفتر جزء أول صادر من ديوان عموم الجهادية إلى أورديان الباشى بوزوق توتى سنة ١٥٨٣ ق رقم ١٠٩٥ ص ٩٣ صادر إلى سرسوارى على حسن أغا « كشف ببيان جهات صرف البندق الششخانة بسنجة سيف والطبنجات الفرنساوى والانكليزى ذوى الستة أرواح وبندق جفت وبندق انكليزى إلى أورط الغارديا . . . ألخ» .

(٢) دار الوثائق = جزء ثانى صادر الدواوين بالمالية توتى سنة ١٥٨٩ وارد سجل المخزن بوجه نمرة ٥٢ نمرة ١٩٤٦ نمرة ٥٥ مخزن ٤٠ ـ المجلس الخصوصى ٧٧ ـ ١٥ شعبان سنة ١٢٨٩هـ تحريرات ـ وأمين سامى ـ تقويم النيل م٢ج٣ص٨٨٣ ـ ودار الوثائق دفتر صادر بوليس مصر توتى سنة ١٥٨٩ ـ ٨٥ مخزن ١٩ ص ١٢ صورة الصادر من الحكمدارية إلى الرآسة .

وقد ترتب على هزيمة فرنسا فى حرب السبعين ؛ أن عدَّل « إسماعيل » من نظام ملبس وتسليح جيشه فى سنة ١٨٧٣م وشمل التعديل أورطتى المستحفظين بحسبانها قوات تابعة للجيش ، فأصبحت ملابس هذه الأورط شتاء من الجوخ الأزرق الغامق ، أما ملابس الصيف فكانت من البفتة البيضاء - وكان سلاح هذه القوات قبل سنة ١٨٨٣ هو البنادق « الشاسبو » الفرنسية التى كان قد استوردها « اسماعيل » سنة ١٧٦٦ ، فأبطل «اسماعيل » استعمالها واستبدلها ببنادق أمريكية الصنع طراز «رامنجتون» Remington (١)

وجاق البوليس :

التزم « اسماعيل » بالنظم المتبعة فى البوليس الإيطالى فيما يتعلق بملبس « وجاق البوليس » الذى أنشأه سنة ١٨٦٦م ، ولم يختلف الزى بالنسبة لعنصرى الوجاق ، باستثناء فروق طفيفة .

فقد كان ملبس ضباط الوجاق المصريون فى الشتاء سترات وسراويل من الجوخ ذات علامات وقياطين من قصب أصفر ، وكان يزين السروال شرائط من قصب أصفر على جانبيه ، أما القيطان فمن قصب أصفر مزدوج ، كما كانوا يتمنطقون بأحزمة من قصب أصفر يتدلى منها مكوعة (حمالة السيف) ، وكان لون ملابس الشتاء هذه أسود ، وثبتت علامات الرتب فوق الأكتاف من القصب الاصفر (٢) .

أما الافراد فكانوا يرتدون سترات من جوخ اسكندرانى غامق من نوع يسمى «قاوشمة» ذات صفين من الأزرار البيضاء يتوسطها « نجمة وهلال » ، وسروال من نفس النوع ، وكان الجنود يضعون على كتفهم قيطان أبيض اللون مفرد ، أما أصحاب الرتب فكان قيطانهم مزدوجاً - وكان الجاويش يضع على ياقة السترة زوجاً من النجوم من القصب الأبيض ، أما الباشجاويشية فكانوا يضعون على ياقة السترة زوجاً من النجوم المصنوعة من القصب الأصفر .

---

(١) دار الوثائق = دفتر رقم جزء رابع صادر آلايات سواحل ومستحفظين مصر واسكندرية والمدارس الحربية وقومندان رشيد بديوان جهادية سنة ١٨٧٣ - نمرة ٢١٦١ صادر إلى أورطة مستحفظين مصر ص ٣٦ ، وسليم خليل النقاش « مصر للمصريين » ج٧ محضر استجواب جبران شيبوب .

(٢) دار الوثائق = دفتر وارد بوليس مصر سنة ١٢٩٦ رقم ٢١٨٣ ، ١٩/٨٥ سجل ١٥١ ص ٤٦ .

وكان ملبس الصيف للضباط سترات وسراويل من « بفتة بيضاء مبروم » أما ملابس الأفراد فى الصيف فكانت من البفتة السمراء .

وتميز رداء العمل اليومى بتزويد نهايات السراويل « بطوق » من الجلد لحماية نهايات السروال من التلف نتيجة احتكاكها بالأحذية أو الأرضً كما كانت جيوب هذه السراويل من قماش قلوع المراكب المتين لتوضع فيه الأسلحة ، وكانت ياقات السترات البيضاء بالنسبة للأفراد حتى سنة ١٢٩٣هـ / ١٨٧٧م حمراء اللون ، وعندما عُدِّلَ هذا اللون فى البوليس الإيطالى فى تلك السنة إلى اللون الأبيض ؛ سرى هذا التعديل على ملبس أفراد البوليس المصرى أيضاً ، أما ربطة العنق للأفراد فكانت ما يسمى فى ذلك الوقت« بمباغ» [١] وهى كلمة تركية تعنى «الربطة الصغيرة » التى تشبه « الفيونكة» ، وعموماً فإن « البمباغ» هو « البيبيون » الذى يستخدم بديلاً عن ربطة العنق « الكرافتة » .

وفى تلك السنة أيضا بُدِئَ بوضع نظام للتعرف على أفراد البوليس أثناء قيامهم بعملهم بتثبيت لوحة من المعدن الصفيح على الصدر مبيناً عليها رقم الفرد بالأرقام العربية والأفرنجية [٢] .

(١) دار الوثائق = دفتر صادر بوليس سنة ١٢٩ ـ ٢١٩٦ ، ١٩/٨٥ سجل نمرة ١٥٠ ص ١٦ إلى التفتيش وص ٢٣ ـ دفتر وارد بوليس مصر سنة ١٥٩١ ق نمرة ١٩/٨٥ نمرة ١٥١١ ص ٤٢ ـ دفتر وارد بوليس مصر سنة ١٢٩٦ رقم ٢١٨٣ ، ١٩/٨٥ سجل نمرة ١٥١ ص ٤٦ ـ دفتر وارد حكمدارية بوليس مصر سنة ١٨٧٦ ، ٨٥/ ١٩ ـ ٢١٧٩ ص ٢٥ ـ دفتر قيد صادر بوليس مصر سنة ١٨٧٨م نمرة ١٩/٨٥ سجل ١٥٠ ص ٢٧ وص ٢٢ وص ٣٢ ـ ودفتر جزء ثانى صادر بوليس مصر سنة ١٨٧٦ نمرة ٢١٦٨ ١٩/٨٥ سجل نمرة ١٥٠ ص ٨ .

وصحة كلمة (بمباغ) الواردة فى المتن هى (بويون باغى) أى رابطة العنق (bow tie) بالانجليزية ـ

Redhouse (Turkish and English lexicon) op.cit .-p.,413

(٢) دار الوثائق القومية = دفتر بوليس سنة ١٢٩٠ نمرة ٢١٩٦ ١٩/٨٥ سجل نمرة ١٥٠ ص ٦٠ .

وقد تسلحت قوات وجاق البوليس منذ سنة ١٨٦٧ بالبنادق الفرنسية طراز « شاسبو» والسيوف ، وبعد هزيمة فرنسا فى الحرب السبعينية اتجهه «اسماعيل » إلى تسليح قواته ببنادق «رامنجتون » الأمريكية ـ فسلحت قوات « الوجاق » ببنادق « رامنجتون » وطبنجات ذات ستة أرواح طراز « دبلور » ـ كما كان الأفراد يحملون سيوفاً علاوة على هذه الأسلحة [١] .

التعليم :

لم تكن هناك أى خطط للتعليم والارتقاء بمستوى جهاز الأمن بصفة عامة على مدى الفترة من ١٨٠٥ وحتى ١٨٨٢م ، اللهم الا ما يناله العاملون فى الجهاز من ضباط الجيش الذين كانوا يلحقون بأورط المستحفظين ، أو تلك الطفرة التى أحدثها «إسماعيل» فى عناصر جهاز الأمن ، وفيما عدا ذلك فإن التعليم كوسيلة لرفع المستوى العام كان مفتقداً .

وفيما يتعلق بضباط الجيش بصفة عامة ـ فقد جاء بالمنهج الدراسى لمدرسة البيادة بالخانقاه التى انشئت فى سبتمبر سنة ١٨٣٢ لتخريج ضباط لفرق المشاة فى الجيش ما يلى :

١ ـ مبادئ التحصين الأولية .

٢ ـ مهاجمة الحصون والدفاع عنها .

٣ ـ الطبوغرافيا ورسم الخرائط .

٤ ـ نظريات وحركات البيادة والتمرين على استخدام السلاح وواجبات الخدمة الداخلية .

٥ ـ البوليس .

---

(١) دفتر قيد صادر البوليس بمصر سنة ١٢٩٠هـ نمرة ٢١٩٦ ، ١٩/٨٥ نمرة ١٥٠ ص ٥٤ وص ٥٩ « انتداب الجاويش الاوروباوى «انيس خلاط » لنسخ صورة تعليمات استعمال السلاح «رامنجتون » الترز الجديد وتفتيشه ونظافته بحسبما منصوص بالقانون إلى اللغة الفرنسية « لأجل تمرين الجاويشية الأوروباويون عليه » .

٦ ـ نظام الحاميات والأورط والبلوكات [١] .

غير أن هذا لا يعنى أن رجال الجيش الذين كانوا يعملون بجهاز الأمن كانوا يتعلمون فى المدارس العسكرية أعمال البوليس اليومية كضبط الوقائع وتأمين الأهالى وما إلى ذلك ، إذ يحتمل أن يكون معنى كلمة « البوليس » هنا ذات مدلول يتجه إلى نظام الخدمة فى البوليس فقط وليس إلى أعمال البوليس بالمعنى المفهوم .

ويؤكد هذا المفهوم ما جاء بوثائق عصر « سعيد » بشأن مواصفات وكلاء الضبطيات ، فقد اعترض « سعيد » على اختيارهم ممن يجيدون القراءة والكتابة وإنما وضع لهم مواصفات أخرى بعيدة عن ذلك :-

«من محمد سعيد باشا إلى ناظر الداخلية : لقد اطلعت على خطابكم الذى تقولون فيه أنكم استدعيتم لمجلسكم البكباشية الذين يقرءون ويكتبون فى الجهادية لانتخاب واحد منهم ليكون بدلاً عن أحمد بك وكيل الضبطية فوجد أن البكباشى عبد الكريم أفندى أليق من الجميع ، وجواباً على ذلك فإن وكيل الضبطية لا يلزم فيه أن يكون قوى القراءة والكتابة بل المطلوب فيه أن يكون صاحب ذرابة أى طلاقة لسان ودراية وفطنة وتدقيق فإذا ما جدّ شخص بهذه الأوصاف فالأولى بقاء ذلك الوكيل » [٢] .

على أن الشئ الذى كان محل اهتمام بالنسبة لقوات المحافظين والمستحفظين ـ هو تدريب هذه القوات على الأعمال العسكرية البحتة «كتعليم الأورطة ضرب نيشان كل أسبوع دفعتين » ـ وهذا النوع من التعليم كان يصدر انطلاقاً من أن هذه القوات « وإن كانت معنونة باسم مستحفظين لكن ما دام أنها أورطة عسكرية والأصول تدعو لإجرى تعليمها التعليمات العسكرية وضرب النيشان بمماثلة سائر الأورط العسكرية . . . منعاً لترك الأورطة على حالتها الحالية بدون أن تتعلم ضرب النيشان كساير أورطة الجهادية » [٣] .

---

(١) أحمد عزت عبد الكريم : مرجع سابق ، ج١ ، ص ٦٦٣ .

(٢) دار الوثائق = محفظة ٨٧ تركى ـ وثيقة ٢٧ ـ أوامر لديوان الداخلية فى ٢٧ صفر سنة ١٢٧٤هـ / ١٨٥٧م

(٣) دار الوثائق = دفتر جزء ثان صادر آلايات السواحل والمستحفظين وسعادة السردار والمدارس الحربية سنة ١٨٧٧ نمرة ٢٠٥٦ .

وهذا يعنى أن وضع هذه القوات بحسبانها من الجيش كان هو الذى يحفظ عليها قوامها العسكرى وليس قوامها البوليسى .

كان هذا هو نصيب رجال الجيش العاملين فى جهاز البوليس من التعليم .

أما « وجاق البوليس » فقد عنى « اسماعيل » منذ سنة ١٢٩١هـ / ١٨٧٤م بتعليم أفراده المصريين « اللغة الإيطالية » وعين لهذا الغرض من كل « أنيس خلاط» و «سليم كريستيان» و« يوسف دوبرية » و «حبيب موسكات » [١] للتعليم اعتباراً من ١٧ صفر سنة ١٢٩١هـ .

وقد تضمن برنامج التعليم هذا تدريس كتاب يسمى « كليلانه وسرنو » ـ على أن يجرى « فى كل يوم خميس امتحان عموم التلامذة بمعرفة « سليم كريستيان » وفى كل يوم سبت يقدم للتفتيش جدول عن من يحصل منهم تأخير» [٢] .

---

(١) دار الوثائق = دفتر وارد بوليس مصر سنة ١٢٩١هـ نمرة ٢١٨٧ ، ١٩/٨٥ سجل ١٥١ ص ٥ ـ ٥٦ ـ ١٥ ل سنة ١٢٩١ شرح على كشف محرر من التفتيش ببيان الجاويشية البلدية العرب الموصى بتعليمهم اللغة التليانية وص ٢٨ من نفس الدفتر فى ٢٣ جا سنة ١٢٩٢ ـ ودفتر صادر بوليس مصر سنة ١٢٩٠ نمرة ٢١٩٦ ١٩/٨٥ سجل نمرة ١٥٠ ص ٥٤ ـ ٣٩٧ / ٢٤ جا سنة ١٢٩١ ـ وكان أنيس خلاط هذا هو أحد رجال البوليس الأوروبى من الشوام وكذلك سليم كريستيان ـ أما يوسف دوبريه فكان يشغل وظيفة معاون بالبوليس الأوروبى ـ راجع دار الوثائق دفتر عن بيان أسماء عساكر بوليس مصر سنة ١٥٨٨ لسنة ١٥٩٠ ق نمرة ٢٢٣٤ ، ١٩/٨٧ ـ وقد ولد يوسف اسكندر دوبريه بالقاهرة فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٣٨ وتعلم بمدارس الأمريكان بالقاهرة دروس العربية والفرنسية ـ ثم التحق بمدرسة الفرير ـ وفى سنة ١٨٥٠م عمل بمحل تجارة المسيو لمبروزو وفى سنة ١٨٥٨ عمل فى قومبانية قنال السويس بوظيفة مترجم للمسيو دليسبس حتى سنة ١٨٦٤ ثم استخدم فى نظارة الأشغال العمومية بوظيفة مترجم لإدارة عموم الترع والقناطر حتى سنة ١٨٦٦ ـ ثم افتتح محلاً بالزقازيق لتجارة الأقطان ثم فى بولاق لتجارة الغلال ـ ولكنه خسر فى تجارته ـ وعند إنشاء وجاق البوليس سنة ١٨٦٦ عمل به كمترجم ثم عين مفتشاً ـ وفى سنة ١٨٧٥ عين مترجماً فى ديوان الزراعة والتجارة ثم فى ديوان قومسيون الأراضى الأميرية وفى نفس العام عين مترجماً فى المالية ـ ثم عاد للبوليس فى سنة ١٨٨٠ بوظيفة مفتش ثان فى إدارة البوليس الأوروبى ـ وفى ١٥ يوليو سنة ١٨٨٢ انضم إلى الذين انضموا إلى الخديو ضد عرابى وجملتهم ٢٦ ضابطاً وجندياً من البوليس الأوروبى وهرب من وجه العرابيين إلى بورسعيد ـ ومن هناك أبرق إلى الخديو ـ فأمر الأخير بإرسال « وابور مخصوص لنقله إلى الإسكندرية» ـ وانضم الى لجنة الخديو لتنظيم البوليس الجديد ـ وفى ٢٠ سبتمبر ١٨٨٢ عاد لعملة فى البوليس ـ وفى سنة ١٨٨٣ ترقى إلى وظيفة مفتش أول بالبوليس الجديد ـ وفى سنة ١٨٨٥ نقل إلى نظارة الداخلية لتنظيم البوليس السرى ـ ثم عين مديرا له سنة ١٨٨٨ وأنعم عليه بالرتبة الثانية مكافأة له انظر يوسف آصاف ـ دليل مصر ـ طبع بالمطبعة العمومية بمصر سنة ١٨٩٠ .

وحبيب موسكات هو من نفس العناصر الشامية التى عملت بالبوليس الأوروبى ـ فكان فى سنة ١٨٧٠م كاتباً ومساعد مترجم = دفتر عن بيان أسماء عساكر بوليس مصر فى سنة ١٥٨٨ق .

(٢) دفتر وارد بوليس مصر سنة ١٢٩١ نمرة ٢١٧٨ ، ١٩/٨٥ سجل ١٥١ .

وكان امتحان « الجاويشية أبناء العرب » فى اللغة الإيطالية يتم بحضور « مدير البوليس الأوروبى » و « جناب يوسف افندى دوبريه مفتش ثانى المصلحة وملاحظ عموم المكتب وحضرة الصاغ وسليم كريستيان الخوجة » - ويمنح « الذين تقدموا فى التعليم عند الامتحان . . . مكافأة » [١] .

كما اهتم « اسماعيل » أيضاً بتعليم « رجال البوليس » المصريين القراءة والكتابة .

« مع مداومة إعطاء الدروس اللازمة للجاويشية أبناء العرب فى تعليم القراءة والكتابة العربى بحسب الأمر الصادر من المحافظة للضبطية رقم ٢٣ج سنة ١٢٩١ نمرة ٢٢٧٥ بشرح جنابكم نمرة ٢٩٦ رقم ٣ رجب سنة ١٢٩١ فورد لنا الكشوفات لصف من الثلاثة بلوكات بشرح حضرة صاغقول أغاسى البوليس بما يختص التنبيهات اللازمة بخصوص ملاحظة استمرار هذا التعليم بحسب الأمر الصادر وفى طيه ثمانية أوراق أفندم» [٢] .

ويُفهم من إغفال الوثائق لتعليم رجال البوليس الأوروبيين أن سياسة « اسماعيل» تجاه « وجاق البوليس » كانت « فرنجة الجهاز » - وليس تقريب رجال البوليس الأوروبيين إلى تعلم المناهج والأساليب العربية التى تساعدهم على أداء عملهم فى وسط مصرى .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر نفسه ص ٣٠ .

التأديب وإنهاء الخدمة :

مأمورى ووكلاء ومعاونى الضبطيات :

لم تكن هناك ثمة قوانين فى بداية عهد « محمد على » تنظم أوضاع الموظفين العاملين فى الضبطيات بصفة خاصة بحيث يمكن القول أن هذه القوانين تخصهم وحدهم ، وإنما كانت هناك قوانين ونظم« العسكريين » التى كان « محمد على » يستنها كل حين وآخر لسد ثغرة ظهرت أثناء التطبيق .

ولما كان معظم العاملين فى هذا النوع من المناصب ممن يختارهم « الوالى» عادة بشخصه ويسند إليهم هذه الوظائف بديباجة منمقة يرسلها إليه ويعلمه فيها بتعيينه فى منصبه [١] ـ فقد كان تأديبهم وإنهاء خدمتهم يتم على صورة توجيه من « الوالى » أيضاً إلى ناظر الداخلية ـ فأما التأديب فكان يتم « عزلاً » نتيجة لاختلال العمل بالضبطية مما يرى معه « الوالى» عزل مأمورها [٢] ، أو شيوع أمور أو أحوال غير مناسبة وإذا بوشر فى تحقيقها فلا يمكن التوفيق فى إثباتها [٣] ، أو لاعوجاج سيرة موظف وعدم استقامته [٤] .

كما كان إنهاء الخدمة بالنسبة لهؤلاء يتم استغناءً « لتكليفهم الحكومة مصروفات باهظة [٥] ، أو سبب خفض الميزانية» [٦] .

---

(١) دار الوثائق = محفظة ٢٣ داخلية عربى « حيث أنه استحسن لدينا تعيين ذاتكم العلية مأموراً مستقلاً لضبطية مصر وعيناكم بالفعل مأموراً لها ، رجب ١٢٧٩هـ وأمين سامى = تقويم النيل م٣ / ج٢ ص ٤٨ ـ إرادة فى ٤ شوال سنة ١٢٦٨هـ لمير اللواء لاتوزبير سليم باشا « حيث أن حضرة صاحب السعادة أحمد باشا انفصل عن مأمورية ضبطية مصر فاقتضى تعيين مدير ذى كفاءة بدلاً عنه ـ حيث أن خدمتك وصداقتك مشهودة للجميع واقتدارك فى حسن إدارة حسن هذه المصلحة وتمشية أمورها مجزوم به لدينا فقد وجهت وأسندت لعهدتك مأمورية ضبطية مصر المحروسة ... الخ « ونفس المرجع فى ٢ ذى القعدة سنة ١٢٦٢هـ » حيث أن حسن إدارتكم وكفاءتكم فى خدمة ضبطية الإسكندرية معلوم لدينا فمن أقوى المأمول توفقكم فى ضبط البلدة من كل الوجوه وبناء علية فقد عينتك مأموراً لضبطية القاهرة .... الخ .

(٢) أمين سامى = تقويم النيل م٢/ج٣ ص ٣١٢ .

(٣) المرجع السابق م٢/ج٣ ص ٤٢١ .

(٤) دار الوثائق = محفظة داخلية ٢ عربى .

(٥) دار الوثائق = محفظة داخلية ٢ عربى

(٦) دار الوثائق = محفظة وثائق الإدارة المحلية بدون رقم « فصل أنطون شراباتى مأمور ضبطية الإسماعيلية سنة ١٨٧٨م » .

ومنذ عهد «محمد علي » كانت هناك قوانين تنظم أحوال المعاش الذى يمنح لمن انتهت مدة خدمتهم لأى سبب من الأسباب ـ غير أنه لما كان عهد « محمد على» يتسم بطابع « العسكرة » militarization فإن هذه القوانين كانت تخاطب العسكريين بصفة عامة ـ غير أنها كانت تطبق على كل موظفى الدولة .

ويعد الفرمان العالى الصادر من « محمد على » قبل سنة ١٢٥٦هـ / ١٨٤١م أقدم قانون للمعاشات صدر فى مصر ـ ينظم أمور موظفى الدولة فى نهاية خدمتهم . فقد صدر هذا القانون من ديوان الجهادية بشأن المعاش « المرتب فى حق أيتام ضابطان الجهادية المنصورة» ومقتضى هذا القانون التحقق من وجود أيتام المتوفى من ضباط الجيش على قيد الحياة ـ فإذا ما ثبت ذلك ؛ يرسل « الصبية » منهم إلى « المكاتب» أى المدارس ، وأما «البنات الذين هم مستحقين الزواج» فان المعاش المستحق لهم يوقف صرفه ، كما قضى هذا القانون بحصر متروكات واستحقاقات والد الأيتام « وتشغيل هذه المتروكات لأجل حفظها من الإتلاف والإسراف» .

وقد أورد هذا القانون « ما يترتب لأيتام الضباط من معاش » فقضى بأن أيتام الضباط من رتبه الملازم أول وثان يتقاضون « يومى أربعون فضة » ، وأيتام اليوزباشية «ستين فضة» وأيتام الصاغقول أغاسية «قرشين » وأيتام البكباشية « ثلاثة قروش » وأيتام القائمقامات «خمسة قروش » ، أما أيتام الميرالايات فقد قررت «الإرادة السنية الصادرة فى حقهم بأن يعطى لهم معاش بمقدار كفايتهم » ، وحدد القانون سن المعاش المرتب « بسبعة سنوات للصبية » و « إثنى عشر عاماً للبنات » ، على أن يُقطع المعاش ببلوغ الجنسين هذه السنوات ، ثم يُرسل الأولاد الذكور الذى يوجد منهم لايق إلى مدرسة الجهادية لأجل التربية فيها » ، أما « إذا كان وصل إلى السبعة سنوات ووجد معلول ويكون مستحق لأخذ ذلك المعاش فيأخذه لحد إحدى عشر سنة وفيما بعد يستقطع وينظر إلى صلة صنعه أو يستخدم بالورش » . أما البنات فقد تقرر أنه « بعد الإثنى عشر سنة أرزاقهم بطرف أزواجهم » ـ وشدد القانون على ضرورة «مشاهدة هيئة وأشكال الأيتام المذكورة بديوان الجهادية سوى كانوا كبار أو صغار ولاجل التحقيق لترتيب معاشهم» ، كما استلزم « السؤال عن ديار الأيتام وإن كانوا من العواجز والفقراء أم لا من مشايخ الحارة الذين هم ساكنين

فيها ومشايخ الأثمان والجيران وأيضاً يلزم إحضار دفتر أصحاب الوظايف فى كل ثلاثة أشهر مرة ويصير علية مراجعة بقيد تواريخ المعاش فان كان يوجد به متوفين أو حلٌ ميعاد إرسال الأولاد الذكور إلى المكاتب أو زواج البنات فبوقته يستقطع معاشهم» .

وقد تنبه «محمد على » إلى « الذى يوجد من البنات وحل درجة الزواج وبواسطة ترتيب المعاش لم لهم رغبة للزواج » ، أى امتناع البنات عن الزواج رغبة منهن فى استمرار الحصول على المعاش ، فقضى القانون بضرورة « ترغبيه وتشويقه للزواج ويصير قطع معاشه» [١] .

كان هذا هو نظام « المعاشات » لورثة المتوفين من الموظفين . وينبغى ملاحظة أن كلمة الموظفين فى عصر « محمد على » كانت تعنى الجميع ؛ عسكريين ومدنيين .

أما قواعد صرف المعاشات لمن انتهت مدة خدمتهم ، وظلوا على قيد الحياة ؛ فقد نظمتها اللائحة الصادرة فى سنة ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م ، وقد قررت هذه اللائحة « ترتيب وتخصيص معاش » لمن سبقت لهم الخدمة مدة ثلاثين سنة ومحسوبين فى القدمية عندما يستدعوا المعاش [٢] » .

أما « سعيد » فقد أصدر فى ٥ ر سنة ١٢٧١هـ / ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ نظام أحوال نهاية الخدمة للموظفين العسكريين والمدنيين تناول فيه حق « الذوات وأرباب الرتب والماهيات والجاويشية الأندرون والبيرون والقواصة والطوبجية والجبه خانجية والعساكر الباشى بوزوق وسائر أرباب الماهيات الذين سبقت لهم الخدمة بالجهادية البرية والبحرية وفى الملكية» فى الحصول على معاش وفق القواعد الآتية :

خمس عشرة سنة خدمة = $\frac{١}{٤}$ راتبه الشهرى

---

(١) دار المحفوظات = أوراق ربط معاش أيتام مرحوم عثمان أغا بكباشى من آلاى المحافظين بأمر فى ن سنة ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م نمرة ١٩ دوسيه ١٨ محفظة ٩٧ عين ١ دولاب ٥ ـ وأوراق ربط معاش ورثة يوزباشى مصطفى ـ أورطة المحافظين بالقلعة السعيدية ١١ ربيع آخر سنة ١٢٧٤هـ / ١٨٥٧م نمرة ٩٢ دوسيه ١٢٧٣ ـ محفظة ١١٥ دولاب ٥ عين ٣ ، وأوراق ربط معاش بنية يتيمة خربوطلى ابراهيم أغا ملازم ثان من آلاى المحافظين بأمر فى ٧ ش سنة ١٢٥٦هـ / ١٨٤٠م نمرة ٦٢٢ ـ دوسيه ٣٤ ـ محفظة ٩٦ عين ١ ـ دولاب ٥ .

(٢) قانون المصلحة المالية = «الوين بالمر » ـ الفصل الثالث ص ٨٠ .

عشـــرون سنـــة خدمـــــة = $\frac{١}{٣}$ راتبه الشهرى .

خمس وعشرون سنة خدمة = $\frac{١}{٢}$ راتبه الشهرى .

ثلاثـــون سنـــة خدمـــــة = $\frac{٢}{٣}$ راتبه الشهرى .

أربعـــون سنـــة خدمـــــة = « يرتب له ماهية ومرتبه بالتمام» [١] .

وقد استمر تطبيق هذا القانون حتى ما بعد الاحتلال ، وفى حق من كانوا بالخدمة وقت صدوره ، وكان يسمى « قانون سعيد باشا » .

وعلى هذا فقد نظم قانون سعيد سنة ١٨٥٤ معاشات المدنيين والعسكريين الذين فى الخدمة ومن ضمنهم بطبيعة الحال العاملين فى جهاز الأمن من مأمورى ضبطيات ووكلاء ومعاونين ، واستمرت المعاملة المالية فيما بعد الخدمة لهؤلاء الموظفين تجرى وفق قواعد هذا القانون حتى صدر القانون المعروف بقانون اسماعيل باشا فى ١١ يناير سنة ١٨٧١ ، وحتى سنة ١٨٨٢ ، كانت المعاشات وماهيات الاستيداع ومكافأة الرفت التى تعطى للمستخدمين الملكيين تطبق عليها قواعد قانون «سعيد باشا » وقانون «اسماعيل باشا » ، وقد استمرت معاملة العسكريين من العاملين فى الضبطيات بمقتضى « قانون سعيد باشا » الذى شمل العسكريين والمدنيين حتى سنة ١٨٧٦م عندما صدر قانون جديد للعسكريين[٢] .

قواصة الضبطيات :

كان تأديب قواصة الضبطيات يتم وفقاً للأصول المتبعة فى الجيش المصرى ؛ بتقديمهم لمجلس يسمى «مجلس العسكرية » ، حيث يحاكمون وتصدر فى حقهم «مضبطة» بالعقوبة التى حكم بها المجلس .

---

(١) المصدر السابق = ترجمة الأمر الوارد الى ديوان المالية شرحاً على قانون المعاشات الرقيم ٥ ر سنة ١٢٧١ . والأندرون كلمة تركية تعنى هنا (الخدمة الداخلية) ـ أما (بيرون) فهى كلمة تركية أيضا تعنى (الخدمة الخارجية) ـ ويحتمل أن يكون المقصود فى المصطلح الأول (الموظفون الدائمون) ـ كما يحتمل أن يكون المقصود (بالبيرون) الموظفين غير الدائمين) أى المؤقتين ـ Redhouse- op.cit.,pp.,217,420.

(٢) قانون المصلحة المالية =« الوين بالمر » ـ الفصل الثالث ص ٨٠ .

وقد كانت العقوبات التى تصدر فى حق هؤلاء القواصة تتراوح ما بين « التنزيل » أى خفض الرتبة إلى رتبة أقل [(١)] أو السجن [(٢)] ، كما منح مأمورى الضبطيات فى سنة ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م الحق فى « عزل البلوكباشية الموجودين بالضبطية إذا صدرت منهم أمور غير لائقة ووقع منهم إهمال وتكاسل فى إيفاء مأمورياتهم وتعيين آخرين بدلاً منهم » [(٣)] .

أما إنهاء الخدمة فقد كان يتم اما « بالاستغناء » عن خدماتهم [(٤)] ، أو « بإلغاء وظائفهم » نتيجة إحداث ترتيب جديد فى نظام القواصة [(٥)] .

ومع أنه لم تكن هناك حتى عهد « اسماعيل» أى قوانين تنظم مدد الخدمة فى الجيش ، إذ كانت الخدمة مستمرة ولا تلتزم الحكومة فى مواجهة الجندى بأى شئ حيث كان حقها فى إعادته لبلده حراً أو بقائه فى الخدمة كيفما شاءت لا تقيده أى قيود ـ وهو ما سأشرحه فى الصفحات القادمة ، فقد استمتع قواصة الضبطيات وهم «ترك أولاد ترك » بالحق فى ترك الخدمة وقتما يشاءون [(٦)] دون أن يمنح المصريون من العسكريين هذا الحق .

وقد سرى على هؤلاء بطبيعة الحال قانون المعاشات الصادر فى عهد «سعيد باشا » والذى أشار فيه الى « الجاووشية والقواصة » على وجه التحديد .

حتى جاءت سنة ١٨٧٦م فأصدر « إسماعيل » قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية وفروعها فى غاية جمادى الأول سنة ١٢٩٣ / ٢٢ يونية سنة ١٨٧٦ ، فنص فى المادة رقم ١٩ على حق « السرسواريان ، والسربيادة والبلوكباشية» وما دونهم بحسب

---

(١) دار الوثائق = محفظة ٧ داخلية عربى سنة ١٢٨٣هـ

(٢) المصدر السابق .

(٣) أمين سامى = مرجع سابق م٢ / ج٣ ص ٥٥٧ ـ إرادة لحسين باشا مأمور ضبطية مصر فى ٩ المحرم سنة ١٢٨١هـ .

(٤) دار الوثائق = محفظة ٣٣ عربى تاريخ خدمة موسى عبده قاووش أغاسى بالداخلية وصارى قوللى عثمان مصطفى أغا من قواصة ضبطية مديرية أسيوط .

(٥)دار الوثائق = محفظة ٤ عربى فى ٢٩ جمادى الثانية سنة ١٢٨٢هـ / ١٨٦٦م .

(٦) دار الوثائق = محفظة ٨١ تركى رفت أورفه لى السيد محمد من ضبطية أسيوط فى ٢٩ صفر سنة ١٢٧٧ / ١٨٦٠م ـ وكركوتلى محمد أغا ـ ولاظ اغرتكى امين ابن عبد الله ـ وكريد لى خليل ابن حسين ـ وعنتبلى حاجى عارف عن طريق الاستقالة .

تنوعات وظائفهم لحد « نفراتهم العساكر» فى الحصول على معاش فى حالة « التقاعد» سواء فى اثناء الخدمة أو توفى وهو فى الخدمة أو تسقط فى الحروب والضربات أو المأموريات أو الاقامة بحالة الاستخدام » ولم يكن من قيد على حق هؤلاء فى الحصول على معاش سوى اشتراط ان يكونوا ورثتهم الشرعيين » متوطنين ومقيمين داخل دائرة الحكومة الخديوية[1] .

أورديان الباشى بوزوق :

وكما كان « مجلس العسكرية» يختص بتأديب قواصة الضبطيات» نظير ما يرتكبونه من جرائم ؛ فقد اختص هذا المجلس بتأديب أفراد الباشى بوزوق ، غير أن العقوبات هنا كانت « طرد وتبعيد المذكور من الخدمات الميرية بعد مجازاته ونفيه إلى بلده ، وأنه إذا كان يحضر المرقوم بوجه من الوجوه إلى المحروسة ؛ فلا يصير قبوله بالخدمات الميرية »[2] .

وكان إنهاء الخدمة فى كثير من الأحوال يتم كنتيجة لتحفيض قوة الأوردى الذى يعمل به فرد الباشى بوزوق ، وقد قلت فيما سبق أن أرادى الباشى بوزوق كانت تتعرض للإنقاص عاماً بعد عام [3] ، وكان الكثيرون من مختلف الرتب فى هذه الأرادى يفقدون وظائفهم لأنهم « زيادة عن اللزوم بالأوردى المذكور » ، غير أن فقد هؤلاء لوظائفهم لم يكن يعنى حرمانهم من العيش ، فقد كان هناك فى ذلك الوقت ما يسمى ب « رفتيه » ، وهى وثيقة تحرر من الجهة التى كان يعمل بها المفصول موضح بها اسمه وماهيته الشهرية واسم

(١) قانون المعاملة المالية = ص٣٧١ ، صورة الأمر العالى الصادر على قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية وفروعهم فى ١ج سنة ١٢٩٣ ، ومصطلح « تسقط» يعنى أصيب أحد أعضائه بعاهة تمنعه من استخدامه بطريقة سوية .

(٢) دار الوثائق = محفظة ١٦ داخلية عربى بخصوص بوزغتلى محمد بن حبيب من جماعات سرسوارى طوسون أغا المقيم بقنا فى « التطاول بالسفه على برازى حسين أغا بكباشى القولتى وعدم امتثاله وتردده فى إعطا السلاح » فى ٢٩ جا سنة ١٢٨٣هـ .

(٣) دار الوثائق محفظة ٤ عربى « إعراض مقدم من خضر أغا بكباشة من جماعات سرسوارى إسماعيل بك سنة ١٢٨٢هـ .

الأوردى الذى كان به واسم السرسوارى قائد الأوردى ، وكان على المفصول أن يقدمها للجهات التى تحتاج لخدماته كالمحافظات والمديريات(١) .

أما المعاملة المالية بعد إنهاء الخدمة فقد كان يسرى فى حقها قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية وفروعها الصادر فى ٢٢ يونية سنة ١٨٧٦ (٢) ـ أو قانون سعيد باشا الصادر فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ حسب الأحوال .

ويتبين من مراجعة أوراق معاش أشكودره لى محمد حسن ـ سوترى باشى سابق أن مدة خدمته خمس وعشرون عاماً بدأها « بوظيفة عسكرى باشى بوزوق من ابتدى سنة ١٢٧٥هـ / ١٨٥٨م بأوردى سرسوارى محمود أغا الشامى بماهية شهرى ١٣٥ قرش ، ثم تنقل فى عدد من « الأورديان » حتى سنة ١٨٨٠ . وفى سنة ١٨٨١ عين بوظيفة سوترى باشى براتب قدره ٢٥٠ قرش شهرياً ـ حتى رفت فى ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٧م « بوجه الاستغنى » ، وقد منح هذا الرجل مبلغ ٨٣٣ مليماً قيمة الثلث من آخر راتب كان يتقاضاه ، وقد قبل هذا المعاش الذى عرضه علية « جناب مدير عموم الحسابات فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٨ بصفة مصطلح » (٣) .

آلايات المحافظين وأورط المستحفظين :

خضعت آلايات المحافظين وأورط المستحفظين طوال عهودها فى الخدمة بجهاز الأمن لنفس القواعد والنظم المعمول بها فى الجيش بلا تفريق ـ وتنقل ضابط وأفراد هذه الآلايات والأورط من آلايات وأورط الجيش إلى جهاز الأمن وعادوا إليه وفقاً للأوامر التى كانت تصدر من ديوان الجهادية ـ وعندما صدر قانون « القواعد الأساسية فى النظامات العسكرية

---

(١) دار الوثائق = ملف الجندرمة ـ رفتيات بأسماء انتكلى حسين ابن محمد من أغوات محافظة القنال متضمن جماعة سرسوارى عبد أغا ـ اسبارطة ابن بيرم ابراهيم من أغوات الدقهلية ـ أشقودرة بن سليمان عبد الله ، ودار المحفوظات = أشقودرة لى محمد حسن سرترى باشا سابق ، دولاب ٨٤ ـ نمرة ٢ ـ محفظة ١٢٩٦ دوسية ٩٨٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر نفسه .

فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، أكد البند الثانى والعشرون منه أن « جميع العساكر الموجودين بالمحافظات والضبطيات والمديريات والبوليس ، وكل حامل للسلاح فهم من ضمن الجيش وأن ترقياتهم وحركتهم لا تكون إلا بمعرفة الجهادية » (١) .

وانطلاقا من هذا المبدأ الذى كان معمولاً به طوال الفترة موضوع البحث ١٨٠٥ ـ ١٨٨٢ ، كان تأديب رجال الآلايات المحافظين والأورط يتم بمقتضى « جمعية محاكمة من ضابطان من الأورطة لاستنباط جناية العساكر » ، حيث كانت توقع العقوبات عليهم بالسجن والجلد والعزل إلى رتب أدنى (٢) .

ومن المعروف أن نظام الخدمة فى الجيش فى الفترة من « عهد محمد على وحتى نهاية عهد اسماعيل » ، لم يكن يتضمن مدة محددة للخدمة ينتهى بعدها التزام المجند نحو وطنه ويعود مواطنا مدنياً ، بل إن هذه الخدمة كانت مستمرة ، ولم يكن يقطعها إلا الظروف التى ينتج عنها « حل تشكيل عسكرى» أو إنقاص عدد جنود الجيش أو الاستغناء عن خدمات البعض ، أو تقرير «جمعية الأطباء » فى الجيش بعدم صلاحية فرد ما للخدمة العسكرية .

فعندما فرضت تسوية ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ على « محمد على » واضطرته الظروف للانكماش داخل حدود مصر ؛ سرح أعداداً كبيرة من قواته ، واستغنى عن أعداد من ضباطه ، فمنهم من عاد إلى بلدته ومنهم من التحق بوظيفة إدارية . ويسجل تاريخ خدمة «محمد أغا الملازم ثان بآلاى المحافظين » فى ٢٥ جماد آخر سنة ١٢٧٢ / ١٨٥٥م ـ مراحل خدمته العسكرية وهى صورة كاملة لتاريخ الخدمة فى الجيش وجهاز الأمن فى تلك الفترة بحسبان أن صاحبها كان يعمل فى آلاى المحافظين فى إحدى فترات خدمته .

---

(١) دار الوثائق = محافظ الثورة العرابية ـ محضر استجواب احمد عرابى باشا ، ومصر للمصريين ج ٨ ص ٣٤٦ ، وجورجى زيدان = تاريخ العائلة الخديوية ص ١١١ .

(٢) دار الوثائق = دفتر رقم جزء أول صادر آلايات سواحل ومستحفظين مصر واسكندرية والمدارس الحربية وقومندان رشيد بديوان جهادية سنة ١٨٧٨ م نمرة ١٢٥٨ ـ صادر أورطة مستحفظين مصر ص ٣٦ ـ نمرة العموم ٢٠فى ٢٣م سنة ٩٥ ـ أقلام تركى .

فقد ألحق المذكور لمدة سبعة أشهر فى غرة جماد الأولى سنة ١٢٤٦هـ = ١٨٣٠م بالآلاى الثانى عشر مشاه ـ الأورطة الأولى ـ البلوك السادس ، ثم لمدة سنة وعشرة أيام بالآلاى الأول بيادة ـ الأورطة الاولى ـ البلوك السادس ،وفى ٢١ صفر سنة ١٢٤٩ / ١٨٣٣م رقى لرتبه الأونباشى ، وفى سنة ١٢٥١ / ١٨٣٥ صار جاويشا ، وفى سنة ١٢٥٥ = ١٨٣٩م رقى إلى رتبة الباشجاويش وعين بالفرق الثانية بالأورطة ، وفى ٢٢ جمادى سنة ١٢٥٦ رقى إلى رتبة ملازم ثان ، وعند عودة «الآلاى الذى يعمل به من بر الشام وحضوره إلى المحروسة صار «تبويظه» = تعنى أنه بعد عودة الجيوش المصرية من الشام على أثر نهاية صراع محمد على مع السلطان والقوى الاوروبية ؛ تم تسريح الآلاى وهذا هو معنى « تبويظة » ـ وأحيل صاحب الترجمة إلى الاستيداع ، أى بقى فى منزله دون عمل على زمة الجيش بجزء من راتبه وليس راتبه كله ـ ثم عين «محمد أغا» قائمقاما لناحية «منقطين والقمارير» فى سنة ١٢٥٦هـ / ١٨٤١م وتشير جريدة استحقاقات مديرية بنى مزار التابعة لعموم مديرية بنى سويف ونصف ثانى الأقاليم الوسطى سنة ١٢٥٨هـ / ١٨٤٣م أن الملازم ثان محمد أغا من الآلاى ١٢ بيادة ـ أورطة ٣ ـ بلوك ٧ كان قائمقاما لناحية منقطين ثم ناحية القمارير والقرية عن المدة من ٦ شعبان سنة ١٢٥٨هـ / ١٨٤٣م حتى ١٥ شعبان سنة ١٢٥٩هـ = ١٨٤٤م . وفى ١٠ جماد الاولى سنة ١٢٥٩ /١٨٤٤ رفت المذكور من الخدمة دون سبب ـ حتى عين فى سنة ١٢٦١هـ / ١٨٤٦م بآلاى المحافظين وفى سنة ١٢٦١هـ / ١٨٤٧م عين مأموراً بديوان الرسائل ، ثم أعيد استخدامه فى الأورطة الثانية ـ البلوك الثانى بالآلاى الثانى عشر فى سنة ١٢٦٢ / ١٨٤٧م ـ ثم أعيد إلحاقه بآلاى المحافظين حتى رمضان سنة ١٢٦٣هـ / ١٨٤٨م وعين ببلوك الزقازيق ، وفى سنة ١٢٦٤ / ١٨٤٩م كان يعمل ببلوك محافظين الزقازيق ، وفى سنة ١٢٦٥هـ عين لمأمورية الترع والجسور ، وفى جريدة جزء خامس بديوان الجهادية يتضح أن محمد أغا توفى سنة ١٢٦٥هـ / ١٨٥٠م [١] .

---

(١) دار المحفوظات = أوراق ربط معاش ورثة محمد أغا من آلاى المحافظين فى ٢٥ جماد آخر سنة ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م .

كان ما سبق صورة أسلوب إنهاء الخدمة كنتيجة « لحل احدى فرق الجيش وتسريح أفرادها » فى عهد « محمد على » .

وفى عهد « سعيد » المعروف بتقلبه بين إنشاء الجيوش ثم تسريحها لوحظت ظاهرة «الاستغناء عن الضباط الزائدين عن الحاجة » نتيجة إنقاص الجيوش . ففى ٦ شعبان سنة ١٢٧٤هـ / ١٨٥٨م قرر « سعيد » تكوين جيشه من خمس وعشرون أورطة من المشاة ، وأن الضباط اللازمين لها امتحنوا وفرزوا لتعيينهم فيها ، وأما باقى الضباط فيجب قيد الذين فى رتبة الميرالاى والبكباشى فى كشف المستودعين بديوان الجهادية ، وأن يعين الذين رتبة صاغقول أغاسى معاونين فى الضبطيات ، وأن يُستخدم الذين من رتبة اليوزباشى فما دونه بلوكباشية أو أنفاراً فى ضبطيات مصر والإسكندرية ورشيد ودمياط ، وأن يُستغنى عمن لا يرغب فى هذه الخدمات من هؤلاء «الضباط الصغار » [١] .

وكان ما يجرى نحو الضباط فى ذلك العهد ينسحب على العساكر أيضاً ، فقد كانت خدمتهم تنهى كنتيجة لإنقاص الجيش ـ الذى كانت تحكمه ظروف العلاقات «المصرية التركية » أو « الأحوال المالية » ، أو رغبات الوالى .

ففى ٢ ربيع آخر سنة ١٢٧٣هـ / ١٨٥٧م «تقرر إنزال مقدار جميع العساكر الجهادية إلى ثمانية عشر ألف فقط ، وما زاد على هذا المقدار يلزم رفعه وإرساله إلى بلده ، وبعد تنزيل مقدار العسكر ، ما وُجِدَ زائد من الضباط فمن كان مرتبه ١٠٠٠ قرش من غير تعيين أو أكثر من ١٠٠٠ قرش يُعطى له نصف ماهية ومن كان راتبه » ٧٠٠ قرش يعطى له ٥٥٠ قرش ومن كانت ماهيته ٧٥٠ قرش أو أقل يُعطى ثلثى الماهية ولا يُعطى لهم شيئاً من التعيينات والبدلات مدة الاستيداع » [٢] .

ولم يكن «رفت» الجندى من الجيش يعنى إطلاق سراحه تماماً ، فإن استدعائه قائم طالما كان بحالة صحية تمكنه من الخدمة ـ ففى سنة ١٢٧٠هـ / ١٨٥٤م أُلحِقَ « إبراهيم

(١) دار الوثائق = محفظة ٨٨ تركى ملف نمرة ١ ، من محمد سعيد الجناب العالى إلى سعادة الباشا ناظر الداخلية فى ٦ شعبان سنة ١٢٧٤هـ .

(٢) دار الوثائق = محفظة ٨٧ داخلية تركى ـ ملف ١٦ ، من محمد سعيد إلى ناظر ديوان الداخلية .

مصطفى» من أهالى الإسكندرية بالجيش بالأورطة الأولى ششخانة « أى بنادق حديثة» ، وفى سنة ١٢٧٤هـ / ١٨٥٨م كان قد وصل إلى رتبة الباشجاويش ، وفى سنة ١٢٧٧هـ / ١٨٦٠م « رفت» من الخدمة وعاد إلى بلدته (لأجل السعى على معاشى ومعاش عائلتى) ، وفى سنة ١٢٨٦هـ / ١٨٧٠م إحتاج اسماعيل لدعم جيوشه فاستدعى « إبراهيم مصطفى» ولكن سبيله أخلى بعد ذلك وعمل كأحد مشايخ الحوارى « بضبطية الإسكندرية» ، وفى سنة ١٢٨٧هـ / ١٨٧١م « صدر أمر بطلب كافة الجهادية بحرى وبرى » فاستدعى المذكور سنة ١٢٨٨ / نهاية سنة ١٨٧١م ، حيث أُلحِقَ بالآلاى الثانى - الفرقة الاولى - والأورطة الثالثة ، البلوك السادس ، ثم نقل إلى «الجاويشية البلدية» (أى البوليس «وجاق البوليس») وبعد ذلك إلى أورطة مستحفظين الإسكندرية فى ٥ رمضان سنة ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م . وهذا يعنى أن « ابراهيم مصطفى هذا كان قد خدم بالسلك العسكرى مدى خمسة عشر عاماً عندما تقدم بشكايته هذه ، التى كان قد قدمها تظلماً من نقله من « وجاق البوليس إلى أورطة المستحفظين »[1] .

وقد نظم قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية وفروعهما الصادر فى ٢٢ يونية سنة ١٨٧٦ حالات إنهاء الخدمة بسبب المرض أو غيره على الوجه الآتى :-

من كان راتبه أقل من ١٠٠٠ قرش يرتب له ربع ماهية معاشاً إن كانت مدة خدمته إثنى عشر عاماً ، فإن كانت سبعة عشر عاماً يرتب له ماهية معاشاً ، وإن كان إثنين وعشرين سنة برتب له نصف ماهية ، وإن كانت سبع وعشرين سنة يرتب له ثلث ماهية ، وان كانت ٣٢ سنة يتقاضى ماهية كاملة معاشاً .

ومن كان راتبه ١٠٠٠ قرش فأكثر ، فان كانت مدة خدمته خمسة عشر سنة يمنح ربع ماهيته معاشاً - وإن كانت عشرين سنة فيمنح ثلث ماهية ، وإن كانت خمسة وعشرون عاماً

(١) دار الوثائق = محفظة ٣٥ داخلية عربى ، شكوى ابراهيم مصطفى « الجهادي » من أورطة المستحفظين إلى المجلس الخصوص لنقله من وجاق البوليس إلى أورطة المستحفظين فى ٣ رمضان سنة ١٢٩٠هـ .

فيمنح نصف ماهية ، وإن كانت ثلاثون عاماً فيمنح ثلثى ماهيته ، أما إذا بلغت خدمته خمسة وثلاثون عاماً فيمنح راتبه كاملاً معاشاً (١) .

كانت محاولة « عثمان رفقى» ناظر الحربية فى وزارة رياض باشا سنة ١٨٨٠م لسن «قانون القرعة العسكرية» ، هى أول محاولة لتحديد مدة الخدمة فى الجيش بفترة زمنية محددة ، وذلك منذ تاريخ نشأة الجيش المصرى الحديث فى عهد محمد على . وقد قضى هذا القانون الذى لم يُكتب له التنفيذ بأن تكون مدة الخدمة فى الجيش أربعة سنوات فقط ، يُعاد بعدها الجند إلى بلدته حيث يبقى بها لمدة خمسة سنوات ويسمى حينئذ «إمداديا » ، ويتردد خلال هذه المدة على مركز المديرية شهرين كل عام التدرب على التعليمات العسكرية ـ وبعد انتهاء الخمس سنوات يقيم فى بلدته بغير عمل لمدة ست سنوات ويسمى حينئذ احتياطياً تحت الطلب ، وبانتهاء الستة سنوات ينسخ اسمه من دفاتر الجهادية (٢) .

وقد كان هذا القانون الذى حرم على الجنود الترقى إلى رتب الضباط بسبب قصر مدة خدمتهم فى الجيش ، أحد أسباب قيام عرابى والجيش بالتحرك إلى عابدين فى فبراير سنة ١٨٨١ لفرض شروطهم على الخديو توفيق ومن بينها « عزل عثمان رفقى » وتعديل قوانين الجيش (٣) .

---

(١) قانون المصلحة المالية : ص ٣٧١ قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية وفروعهما فى ٢٢ يونية سنة ١٨٧٦ ، ودار الوثائق : جزء أول آلايات السواحل و ٣ جى فرقة بيادة وأورطة المستحفظين بديوان الجهادية سنة ١٨٧٩ أفرنكية نمرة ٢٢٤٤ ـ نمرة العموم ٥٧ ـ ١٦ب سنة ١٢٩٦ أقلام معاشات إلى أورطة ومستحفظين مصر ـ موضوع يوسف أفندى أحمد ملازم أول المرفوت من الأورطة لغاية ٢٣ مارس سنة ١٨٧٩ نظراً لكونه مصاب بمرض فى أحد رجليه وتوضح عنه من جمعية الأطباء باسبتالية مصر أخيراً فى ٦ ربيع آخر سنة ١٢٩٦هـ أنه لا يمكنه أداء الخدمة بالعسكرية ولا بالملكية وان هذا الداء هو من العلل الكبيرة وأنه بعد (سقطه) يترتب له المعاش اللازم بمقتضى الأمر العالى الرقيم ٢٢ يونية سنة ١٨٧٦م . وسقط هنا تعنى عدم الصلاحية بسبب الإصابة أو المرض الذى يصيب أحد أعضاء الجسم .

(٢) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : قانون القرعة العسكرية فى ٣١ يولية سنة ١٨٨٠م ـ طبع بالمطبعة الأميرية الكبرى بمصر المحروسة .

(٣) سليم خليل النقاش = مرجع سابق ، ج٤ ، ص ٨٤ .

ولم تكن قوانين ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ برفع مرتبات العسكريين وتشكيل قومسيون لبحث القوانين والنظم العسكرية وتعديلها ، هى نتائج ذهاب الجيش الى عابدين فقط ؛ بل لقد أجيزت قوانين أخرى فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ كانت هى قانون الأجازات العسكرية البرية والبحرية ، وقانون تسوية حالة الضباط المستودعين ، وقانون معاشات الجهادية البرية والبحرية ، وقانون القواعد الأساسية فى النظامات العسكرية ، وقانون الترقى .

غير أن القوانين التى تتصل بانهاء الخدمة كانت قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية ، وقانون القواعد الأساسية فى النظامات العسكرية .

فقد وفر القانون الأول لورثة كل من يتوفى بالحروب أو نتيجة الإصابات وبعد العلاج ، الماهية المرتبة لرتبة المتوفى كاملة دون إنقاص ، كما عومل رجال الجيش المعينين «بمأموريات داخلية مثل إطفاء أو إخماد الفتن ومنع التشاجر والتعديات وإطفاء الحريق وإجراء الضبط والربط » أى قوات المستحفظين والبوليس ، وفق نفس القواعد التى سُنَّت لرجال الجيش .

أما المعاشات فقد حددها القانون للضباط والجنود كالآتى :-

* خدمة ١٠ سنوات .. يرتب له ربع مربوط استحقاقه معاشا .
* خدمة ٣٥ سنة يرتب له كامل استحقاقه معاشا .

وعلى ذلك فإن ثلاثة أرباع المرتب الباقية من الاستحقاق على الخمس وعشرين سنة الباقية من المدة بعد استبعاد العشر سنوات الأولى من الخمس وثلاثين سنة المقررة لمنح المرتب كاملاً كمعاش ؛ تقسم ، وما يخص السنة الواحدة يضم زيادة على الربع لمن كانت خدمته أحد عشر سنة ، وهكذا يضم حاصل القسمة سنوياً حتى تبلغ مدة الخدمة خمس وثلاثين سنة ويحصل بعدها على كامل المرتب كمعاش . فاستحقاق الملازم الثانى وفق قانون المرتبات الصادر فى ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ كان ستة جنيهات شهرياً ، وربعه هو مائة وخمسون قرشاً ، وهو استحقاق الملازم كمعاش عن مدة خدمته فى عشر سنوات - وبتقسيم الثلاثة أرباع الباقية من راتبه وهى ٤٥٠ قرشاً على مدة الخمس وعشرين سنة الباقية من

مدة الخمس وثلاثين سنة يخص السنة الواحدة ثمانية عشر قرشا . وعلى هذا القياس يكون معاش من خدم أحد عشر سنة كملازم (١٥٠ قرشاً + ١٨قرش = ١٦٨ قرشاً ، فإذا بلغت ١٢ سنة يكون معاشه ١٥٠ قرشاً ٣٦ قرشاً = ١٨٦ قرشاً) وهكذا .

وقضى القانون لكل من أصيب أثناء الخدمة « بأى علة تمنعه من قيامه بتأدية وظائف خدمته أو سلبت منه لياقة الخدمة فمن بعد كشف الأطباء عليه وثبوت (تسقطه) . فمن كانت ماهيته فوق ألف قرش فصاعداً يرتب له نصف ماهيته معاشاً ، ومن كانت ماهيته ألف قرش فأقل يرتب له ثلثا ماهيته معاشاً ، أما إذا كان يستحق الزيادة بحسب مدة خدمته فتعطى له تلك الزيادة وذلك المعاش يستمر بعد وفاة صاحبه لورثته» .

ومُنح من يصابون من الصف ضباط والعساكر « فى المحاربة براً وبحراً أو فى حالة الإقامة العادية فى الخدمة » معاشاً يضاف إليه تسعة وخمسون قرشاً علاوة عليه ، كذلك حدد القانون التعويضات التى تصرف لمن يصابون « فى ميدان الحرب بالعلل الكبيرة والأمراض والجروح الجسيمة أو فقد عضو أو جملة من أعضائه أو إحدى عينيه أو كلتيهما أو أصيب بمرض مقابل لفقد الأعضاء سواء كان ذلك حصل له وقت الحرب أو السلم فى إجراء خدمة ميرية فيترتب له علاوة شهرياً على كامل ماهيته كضميمة (مبلغ فوق المرتب) كالآتى :-

* فقد عضو أو عين ٢٥٠ قرشاً شهرياً للضابط -١٠٠ قرش للصف ضباط الجنود
* فقد عضوين أو عينين ٥٠٠ قرشاً شهرياً للضابط - ٢٠٠ قرش للصف ضباط والجنود

على أن يتوقف صرف هذه (الضميمة) بعد الوفاة ويستمر صرف ماهيته لورثته الشرعيين .

ولم يستثنِ القانون من يتوفى من الضباط وأرباب الماهيات والوظائف التابعين للعسكرية ، حال الخدمة أو فى الاستيداع ، فأتاح لورثته الحصول على نصف راتبه الشهرى إذا كان هذا الراتب اكثر من ٥٠٠ قرش ، فإذا كان أقل من ذلك وحتى ٢٥٠ قرشاً يرتب لورثته الشرعيين ٢٥٠ قرشاً ، أما إذا كان راتبه أقل من ٢٥٠ قرشاً فترتب جميع ماهيته للورثة كمعاش .

أما قانون القواعد الأساسية فى النظامات العسكرية ، فقد كان يختص بالرتب والخدمة والاستيداع والانفصال والتقاعد والترقى ، غير أن أهم ماجاء به هذا القانون هو تحديده عمراً معيناً لكل رتبة يحال عندها الفرد إلى المعاش بمجرد بلوغه كالآتى :

٤٢سنة	صولقول أغاسى
٤٢سنة	ملازم ثان
٤٤سنة	ملازم أول
٤٦سنة	يوزباشى
٥٠سنة	صاغقول أغاسى
٥٥سنة	بكباشى
٦٠ سنة	قائمقام وميرالاى
٦٥سنة	لواء وفريق (١)

وهكذا ولأول مرة فى تاريخ العسكرية أُرسِيَت قواعد محددة لإنهاء الخدمة ـ وإن كانت هذه القواعد قد أغفلت تحديد مدة معينة للخدمة العسكرية فى الجيش بالنسبة للأفراد ، وتركت هذه المدة على إطلاقها ، فإن هذا الإغفال كان متعمداً فى هذه المرة بقصد تمكين المصريين من الوصول إلى رتب الضباط خلال مدة خدمتهم بالجيش ، وقد كان هذا أحد أهداف « عرابى» .

وجاق البوليس :

طُبِّقَت على العنصر المصرى فى « وجاق البوليس » أى البلوكات الثلاثة منه القواعد والنظم المعمول بها فى الجيش فيما يتعلق بنظام الخدمة بصفه عامة ، بحيث يمكن القول إن «وجاق البوليس» كان فى عنصره المصرى أحد أجزاء الجيش شأنه فى ذلك شأن أورط

(١) دار الوثائق = محفظة ١٤ حربية ـ قوانين عسكرية = قانون الأجازات العسكرية البرية والبحرية ـ قانون المستودعين ـ قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية وفروعها ـ قانون القواعد الأساسية فى النظامات العسكرية ـ قانون الترقى ـ قانون الضمائم والامتيازات والإعانات العسكرية .

المستحفظين ، وما ينطبق على أورط المستحفظين فى الصفحات السابقة ينسحب على وجاق البوليس ، باستثناء بعض جزئيات قليلة تتعرض لها هذه الصفحات بالشرح .

كان تأديب الأفراد المصريين من الوجاق يتم وفقاً لقوانين الجهادية ، وتختص به «أورطة المستحفظين » وليس قيادة الوجاق ، ولعل هذا يرجع كما استبان لى من الوثائق ، لاختيار أفراد «وجاق البوليس » من أورط المستحفظين [١] وقد يُفسَّر ذلك بأن اختيار أفراد وجاق البوليس من أورط المستحفظين مرجعه إلى أن أفراد أورط المستحفظين بحكم عملهم فى جهاز الأمن قد اكتسبوا شيئاً من المعلومات عن العمل داخل الجهاز تجعلهم أكثر قدرة على العمل فى الفرع الثانى من الجهاز « وجاق البوليس» ، من رجال الآلايات القادمين من الجيش مباشرة .

وعند ارتكاب أحد عساكر الجاويشية البلدية (أى البوليس) جريمة ما أثناء قيامه بواجبات عمله تحال « مفردات القضية » إلى الجهادية للنظر فيها بمعرفتها ، ومن الجهادية يحال النظر وقطع الحكم فى ذلك على أورطة المستحفظين وبالجمعية المنعقدة بالأورطة المذكورة يصير توقيع الأحكام .

وتتراوح الأحكام بين السجن بدون ماهية أو التنزيل من الرتبة ، أما أقسى عقوبة كانت على رجال « وجاق البوليس » فكانت بالإضافة إلى الأحكام السابقة ، هى الإعادة إلى « قيده نفر فى بلوك المستحفظين» ، فقد كان هذا يعنى إرجاع رجل البوليس إلى رواتب الجيش المقررة للعساكر ، والجدول الآتى يبين الفارق بين رواتب هؤلاء وهؤلاء .

وجاق البوليس	أورط المستحفظين
نفر ٢٤٥ قرش شهرى	نفر ٤٠ قرش شهرى
أونباشى ٢٤٥ قرش شهرى	أونباشى ٥٠ قرش شهرى
جاويش ٢٧٠ قرش شهرى	جاويش ٦٥ قرش شهرى
باشجاويش ٣٢٠ قرش شهرى	باشجاويش ٩٥ قرش شهرى

(١) دار الوثائق = محفظة ١٧ داخلية عربى .

وكانت الإعادة إلى « أورطة المستحفظين» من وجاق البوليس تستتبع الإعادة إلى آلايات الجيش بالتالى حيث يجرى إنقاص الراتب مرة أخرى ، فقد كانت رواتب الجيش وفقاً لتعديلات ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ هى ٣٠ قرش للنفر ، ٤٠ قرش للأونباشى ،٥٠ قرش للجاويش ، ٨٠ قرش للباشجاويش . إذ أن مرتبات رجال أورط المستحفظين ضباطاً وجنوداً كانت أعلى من مرتبات رجال الجيش حتى بعد تعديلات ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ [١] وقد كان هذا الإجراء التأديبى يلقى تذمراً كبيراً بين أفراد الوجاق ـ حيث أن رواتبهم نتيجة لنقلهم إلى أورط المستحفظين وآلايات الجيش كانت تنخفض انخفاضاً ملحوظاً ـ ويتضح هذا التذمر من الشكاوى العديدة التى كان يقدمها المنقولون منهم إلى المستحفظين والجيش [٢] .

أما الجزئية التى يختلف فيها نظام « وجاق البوليس » عن أورط المستحفظين والجيش ؛ فكانت فيما يتعلق بإنهاء الخدمة بالنسبة للصف ضابط والجنود فى هذا الوجاق حتى سنة ١٨٧٦م .

فمن وثيقة بدار المحفوظات تبين لى أن قوانين المعاشات العسكرية لم تكن تطبق على « رجال الوجاق» من الرتب التى دون رتب الضباط ، بل كانت تطبق عليهم مواد لائحة شريف باشا الصادرة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٧٢ ، فقد رفت خميس سيد أحمد من الجاويشية البلدية فى ١٩ ربيع آخر سنة ١٢٩٠هـ / ١٨٧٤م من ضبطية الإسكندرية ، وكان صافى ماهيته الشهرية خلاف البدلات ٢٦ ر ٢٨٤ قرشاً فعومل تطبيقاً لما هو مدون

---

(١) دار الوثائق = الأمر العالى الصادر فى ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ بتعديل ماهيات الضباط والصف ضباط والأنفار العسكرية برية وبحرية ، ومحاضر جلسات مجلس النظار ، جلسة ١٧ مايو سنة ١٨٨١ بتقدير ماهيات أورط المستحفظين بمصر والإسكندرية على حسب الفيات التى قدرها القومسية العسكرى ـ ومحفظة ٣٥ داخلية عربى شكوى إبراهيم مصطفى فى ٥ ن سنة ١٢٩٠هـ ، ومحفظة ١٧ داخلية عربى شكرى محمد سرحان من عساكر الجاويشية البلدية بالسويس عن سجنه شهرين بدون ماهية وقيده نفر فى بلوك المستحفظين بالسويس فى ٢٨ ش سنة ١٢٨٨هـ .

(٢) دار الوثائق = محفظة ٧ داخلية عربى و ٣٥ داخلية عربى ودفتر رقم جزء أول صادر آلايات سواحل ومستحفظين مصر واسكندرية والمدارس الحربية وقومندان رشيد بديوان جهادية سنة ١٨٧٨م .

بالبند ٣٥ و ٣٦ من لائحة وجاق الجاويشية البلدية (أنه إذا أصيب أحد الضباط أو الأنفار التابعة للوجاق فى أثنى عمل خدمته وكانت تلك الجروحات والأمراض تمنع المصابين من تكسب معاشهم كان لهم بواسطة ذلك حق فى ربط نصف ماهياتهم معاشاً) وقد استحق المذكور ترتيب نصف استحقاقه الذى قدره ٦ ر٢٨٤ قرشاً أى ١٠ ر ١٤٢ قرشاً [١] .

أما بعد صدور قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية وفروعهما الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ فقد طبقت مواده على هؤلاء الرجال ، وبالتالى طبقت قواعد القوانين العسكرية الصادرة فى سنة ١٨٨١ عليهم .

وفيما يتعلق برجال « البلوك الأوروباوى » من وجاق البوليس ، فقد كان تأديبهم يتم وفقاً للائحة شريف باشا الصادرة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٧٢ ـ وبواسطة هيئة تسمى Conseil disciplinaire يرأسها مأمور الضبطية أو وكيله ، ويشترك فى عضويتها مفتش البوليس الأوروبى فى المدينة ، وقائد البلوك الأوروباوى ، ويتولى أحد معاونى الضبطية الأوروبيين أعمال سكرتارية المجلس [٢] .

وكانت أحكام هذه الهيئة تنحصر فى العقوبات الآتية :-

* إنقاص الراتب .
* إنقاص الرتبة .

أو الطرد من الخدمة .

« expulsion du corps de sergents de ville » [٣]

---

(١) دار المحفوظات = أوراق ربط معاش خميس سيد أحمد من الجاويشية البلدية فى ١٩ ربيع أخر سنة ١٢٩٠ ـ دولاب ٩ عين ٣ محفظة ٢٠٨ دوسيه ٤٧٠٨ .

(٢) دار الوثائق = محفظة ٩١ داخلية افرنكى ، شكوى الجاويش جوزيف فالكو من طرده من الخدمة فى ٢٦ مايو سنة ١٨٧٩م .

(٣) المصدر نفسه .

أما إنهاء الخدمة فقد كان وفقاً للائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٧٢ يتم بوفاء مدة خمس سنوات فى الخدمة ، حيث يُعلَن «المرفوتون بالرفت من المصلحة ويتنبه عليهم بتسليم ما بعهدتهم من مهمات الميرى لمخزن المصلحة» (١) .

غير أن إمكانية العودة للخدمة بالنسبة لمن انتهت مدة خدمتهم كانت متيسرة (٢) .

كما أن إنهاء الخدمة كان يمكن أن يحدث بسبب «الوفر » ، أى تقليل ميزانية الوجاق وما يستتبع ذلك من إنقاص عدد أفراده . ولم أصادف خلال البحث سوى حالة واحدة مماثلة هى حالة الباشجاويش استنجل انطونيو الذى التحق بالخدمة فى ٢٠ يونية سنة ١٨٧٣ كجندى درجة أولى ، ورقى فى ١١ أبريل سنة ١٨٧٦ جاويش فخرى ، وفى ١١ يناير سنة ١٨٧٨ صار جاويشاً فعلياً ، وفى ٥ يونيو سنة ١٨٧٩ حصل على رتبة باشجاويش ، ثم فصل فى ١٠ مارس سنة ١٨٨٢ بسبب الوفر (٣) .

كذلك كان يمكن أن تنتهى خدمة أفراد هذا البلوك « للاستقالة كطلبه » (٤) .

وقد نظمت المادة ١٢ من لائحة وجاق الجاويشية البلدية (أى لائحة شريف باشا الصادرة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٧٢) حالات انهاء الخدمة بسبب الإصابة فقالت « معاش خدمات الضبطية يكون تطبيقاً للائحة الصادرة أخيراً من الحكومة سواء كان عن مدد الاستخدام أو من يصابوا من الجروحات والأمراض حالة تأدية خدماتهم» ، وكانت المادتان ٣٥ و ٣٦ من لائحة شريف باشا تقضى بمنح أفراد الوجاق الحق فى نصف ماهياتهم معاشاً فى حالة إصابتهم أثناء الخدمة بإصابات « تمنع المصابين من تكسب معاشهم » (٥) .

(١) دار الوثائق = دفتر قيد صادر البوليس مصر سنة ١٨٧٨م ، ١٩/٨٥ سجل نمرة ١٥٠ ص ٩٤ .
(٢) دار الوثائق = دفتر عن بيان اسماء عساكر بوليس مصر سنة ١٥٨٨ لسنة ١٥٩٠ نمرة ٢٢٣٤ ، ١٩/٨٧ (جلى فرد ينادو ، برود نتيزى سلفاتور ، كريجيانى أوفيميو ، عزوز فرنشسكو ، بريتالويجى ، مونتينى لويجى ، بردونى لويجى) .
(٣) دار الوثائق دفتر عن بيان اسماء عساكر بوليس مصر فى سنة ١٥٨٨ لسنة ١٥٩٠ نمرة ٢٢٣٤ ١٩/٨٧ .
(٤) المصدر نفسه .
(٥) دار المحفوظات = أورق ربط معاش فرانشيسكو تيفاشيو بوجاق الجاويشية البلدية بضبطية اسكندرية ٩ج آخر سنة ١٢٩٠هـ / ١٨٧٤م دولا ب ٩ عين ٣ محفظة ٢٠٩ - دوسية ٤٧٣٥ ، وأوراق ربط معاش ورثة الخواجة برنوتى كارلو جاويش البلدية بضبطية اسكندرية ١٢ ربيع أول سنة ١٢٩٢هـ / ١٨٧٦م - دولاب ١٠ عين ١ محفظة ٢١٦ دوسيه ٤٩٩٣ .

ولما كان مرتب رجل البوليس الأوروبى فى الوجاق هو ستة جنيهات استرلينية ؛ فإن المعاش الذى كان يُمنح للمصاب هو ثلاثة جنيهات كل شهر .

كان هذا هو النظام العام لجهاز الأمن فى الفترة من عهد « محمد على » وحتى ما قبل الاحتلال البريطانى ، وهو نظام تميز بالتعقيد الشديد لتعدد العناصر العاملة بالجهاز فى ذلك الوقت ، وتعدد القوانين واللوائح والتعليمات المنظمة لأحوال خدمة هؤلاء الرجال سواء فيما يتعلق بمصادر الحصول عليهم أو تشكيلهم العسكرى أو أسلوب إلحاقهم بالخدمة أو رتبهم ومرتباتهم أو تعليمهم أو تأديبهم وإنهاء خدمتهم ، فقد كانوا مأمورى ووكلاء ومعاونى ضبطيات بينهم العسكريون والمدنيون والأجانب وهناك قواصة الضبطيات الأتراك ، ثم أورديان الباشى بوزوق ، واخيراً كان العنصر الأوروبى فى وجاق البوليس ، ولكل من هذه العناصر نظام خاص يحكمه ويختلف عن نظام العنصر الذى سبقه .

ولم يكن هناك من نظام شبه موحد إلا فيما يتعلق بآلايات المحافظين وأورط المستحفظين الموحدة فى الجنس والنظم والتى لم يكن يدخل على نظامها الكثير من التغيير خلال مراحل الفترة موضوع البحث .

الباب الثانى

تطور نظام البوليس المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى

الفصل الأول

المحاولة البريطانية الأولى لتنظيم البوليس المصرى

- فترة الانتقال
- مقترحات اللورد دوفرين وتنفيذها .
- فلسفة التغيير فى نظام دوفرين .

فترة الانتقال :

خلال الحرب بين الجيش المصرى والجيش الانجليزى ، كان عرابى معنياً بالأمن فى البلاد ، لكن الظروف الدقيقة واحتياج مسئولية الدفاع عن البلاد إلى جهد كافة أفرع القوات العسكرية ، دعت إلى انضمام « قوات المستحفظين » [(١)] وهى إحدى ملحقات الضبطيات إلى الجيش ، ولم يبق من قوات لحفظ الأمن سوى بعض جماعات من البوليس الأوروبى الذى كان يعمل مع قوات البوليس والمستحفظين المصرية قبل أحداث يوليو سنة ١٨٨٢م [(٢)] .

وقد بذل « عرابى» جهداً كبيراً لحفظ الأمن خلال الأزمة الطاحنة وخاصة فى القاهرة والإسكندرية ، فكان الميرالاى سيد بك قنديل هو مأمور ضبطية الإسكندرية ـ والقائمقام سعد أبو جبل قائمقام البوليس ، والقائمقام على داوود قائمقام المستحفظين بها ، من أخلص أعوانه ، أما فى القاهرة فكان الميرالاى ابراهيم بك فوزى قائمقام المستحفظين ثم مأموراً للضبطية والقائمقام عبد الوهاب بك وهبى قائمقام وجاق البوليس [(٣)] .

ومع هذا فقد تعرضت بعض أقاليم القطر لاختلال الأمن بها نتيجة لتواطؤ بعض المديرين مع السلطة الخديوية ، مما جعل أحمد عرابى يتخذ إجراءات مشددة ضدهم ؛ فمع أنه كان قد أرسل قوات عسكرية إلى مدن طنطا والمحلة الكبرى وشبين الكوم ، فقد اضطر إلى القبض على اثنين من مديرى المديريات هما ابراهيم أدهم باشا مدير الغربية

---

(١) سليم خليل النقاش = مرجع سابق ـ ج ٥ ص ٢٣١ (نص تلغراف وارد من محمود سليم أفندى إلى وكيل الجهادية فى مصر ـ مرسل إلى عرابى بتاريخ ٢٣ شوال سنة ١٢٩٩ عن اشتباك داورية برئاسة «على الترك » الجاويش من سوارى مستحفظى مصر مع قوة انجليزية هندية بنقطة تلاقى درب السويس) .

(٢) دار الوثائق = محفظة ادارة محلية سنة ١٨٨٣ أفرنكى ـ وثيقة بالفرنسية من نيقولا مارك قائد البوليس الاوروبى بالاسكندرية عن مجهوداته خلال أحداث يوليو سنة ١٨٨٢ ومعتمدة من اللورد شارلز برزفورد قائد السفينة كوندور وقت ضرب الإسكندرية ، وعبد الرحمن الرافعى = الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٩٣٧ - ص ٤٦٦ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى = المرجع السابق ص ٤١٨ و ٤١٩ ، دار الوثائق = محفظة ٨١ داخلية عربى .

وحسن بك فهمى مدير المنوفية المتواطئين مع السلطة الخديوية ولمسئوليتهما عن حوادث الشغب فى طنطا والمحلة الكبرى [١] .

ونظرا لاضطرار الجيش المصرى إلى « الانسحاب » من المدن المصرية لأسباب عسكرية ، واستيلاء القوات الانجليزية عليها ؛ فقد كان لزاماً على السلطة العسكرية البريطانية والسلطة الخديوية التى تسير فى ركابها أن تعيدا النظر فى أسلوب حفظ الأمن فى البلاد التى كانت تسقط فى أيديهم تباعاً .

وكان طبيعيا أن تكون إجراءات الأمن « التى يتخذها الحليفان » متأثرة بطابع الحرب الدائرة وما تخلفه من آثار ونتائج ، وأعنى بذلك الاضطرار إلى الاستعانة بالقوات التى أعلنت ولائها للخديوى ، والاعتماد فى نفس الوقت على أية قوات أوروبية من تلك التى كانت موجودة فعلاً قبل الأحداث ، ودعمها بعناصر أوروبية يمكن تكوينها على عجل لحفظ الأمن .

لهذا فإننا سنجد أن الإجراءات التى اتخذت خلال فترة الحرب لحفظ الأمن فى البلاد مستمدة من الفكر التركى الحاكم ، والفكر الأوروبى الوافد فى ركاب الاحتلال البريطانى .

عندما سقطت « مدينة الإسكندرية » فى يد الانجليز فى ١٢ يوليو سنة ١٨٨٢ لجأ «الأميرال بوشامب سيمور » قائد الأسطول البريطانى إلى استخدام بحارة السفن الأوروبية الراسية فى ميناء الإسكندرية لحفظ الأمن فى المدينة ، فتشكلت « قوة أمن أوروبية » من جنسيات ألمانية ويونانية وأمريكية وروسية [٢] ، ولم تمض على هذا الإجراء أيام ثلاثة ؛ حتى عمد « سيمور » الى أن تصبح مسئوليته حفظ الأمن فى المدينة فى أيد بريطانية

---

(١) عبد الرحمن الرافعى = مرجع سابق ص ٤١٩ .

(٢) سليم خليل النقاش = مرجع سابق ج ٥ ص ٧٩ وكانت هذه القوة مؤلفة من ٢٢ بحاراً المانيا من طاقم السفينة الألمانية « هانجت» ، ومائة وعشرون بحاراً يونانياً من السفينتين اليونانيتين « هيلاس وروا جورج » ومائة وأربعون أمريكياً ، وثلاثون روسياً .

خالصة ، ولهذا أصدر أمراً « بصفته مكلفاً من قبل الجناب الخديوى بالمحافظة على الراحة مؤقتاً » بتعيين اللورد شارلز برزفورد و « Charles william dela poer» قائد السفينة الحربية البريطانية « كوندور » قائداً للبوليس فى المدينة [١] ـ فسُحِبَت القوات البحرية الأوروبية التى كانت قد نزلت إلى البر ، وتسلم المدينة برزفورد ومعه قوة بحارة الأسطول البريطانى تعاونها مجموعة من بوليس المدينة الأوروبى التى كانت تعمل بها قبل الأحداث برئاسة « نيقولاى مارك » قائد البوليس الأوروباوى [٢] .

ولما سقطت « مدينة السويس » تولى الخواجة «جاسبرين جونى» البريجادير بقوات البوليس الأوروباوى بالمدينة ، قوامندانية البوليس بها ، بعد أن هجرتها قوات البوليس والمستحفظين المصرية التى كانت قد انضمت للثورة العرابية [٣] .

وفى « بورسعيد » حدث ما حدث بالنسبة لمدينة الإسكندرية ، فقد تولى الكابتن «فيرفاكس » قائد السفينة البريطانية «مونارك » واجبات البوليس بالمدينة بواسطة قوات سفينته الحربية حتى التاسع من فبراير سنة ١٨٨٣ [٤] .

---

(1) la Rousse univeselle p.p. 23o, charles william dela poer lang well

قائد السفينة « كوندور » وقت ضرب الإسكندرية ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ـ لورد ـ أميرال ـ ولد فى water ford (أيرلندا) توفى فى lang well (١٩١٩-١٨٤٦) .

(٢) دار الوثائق = محفظة إدارة محلية سنة ١٨٨٣ أفرنكى ـ وثيقة بالفرنسية من نيقولا مارك ـ

Inspecteur principal de la poliee - a Alexendrie d,Egypt

عن مجهوداته خلال أحداث يوليو سنة ١٨٨٢ معتمدة بالانجليزية من اللورد شارلز برزفورد ـ وكان عدد رجال البوليس الأوروبى مع « مارك » فى ذلك الوقت أربعة وعشرون .

(٣) دار الوثائق = محفظة إدارة محلية سنة ١٨٨٣ أفرنكى = شهاد تنامة صادرة من محمد رائف ـ محافظ السويس عن أعمال البريجادير كسبرين جونى قومندان بوليس ثغر السويس « بمدة ثورة الجهادية الملغية وإقامته بمركز خدمته بمفرده بعد أن تركوه عساكر البوليس وانضمو إلى العصاة »

(4)Further correspondence respecting Reorganization in Egypt (inclosure in no,18 Cherif pasha to captain Fairfax cairo ,Feb. 15,1883

وبينما كانت القوات البريطانية تتقدم فى الأراضى المصرية ؛ تشكلت وزارة «شريف باشا » فى ١٨٨٢/٨/٢٠ وعُيِّنَ « مصطفى رياض باشا » ناظراً للداخلية فيها ، الذى كان أول عمل كُلف به هو وضع نظام لسلك بوليسى جديد تُلقى إليه مقاليد المحافظة على راحة المدينة بالدقة والضبط (١) .

ومع أن «رياضاً » كان يدرك منذ البداية أن مسئوليات الأمن فى البلاد يجب أن تكون بقدر المستطاع فى يد الوزارة الجديدة التى استقرت فى« الإسكندرية » وقتئذ ، حيث كانت بقية المدن المصرية لاتزال بعد فى يد « الثوار العرابيين » ، فإن هذا الهدف كان من الطبيعى أن يصبح أكثر تعقيداً فى أعقاب سقوط القاهرة فى يد الانجليز فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، وإصدار الخديوى مرسوماً بإلغاء الجيش المصرى فى ١٨٨٢/٩/١٩ ، ذلك الإلغاء الذى كان يعنى فى نفس الوقت إلغاء « جهاز الأمن المصرى » باعتبار أن « قوات المستحفظين » و«وجاق البوليس » كانا جزءاً من قوات الجيش المصرى .

تشكلت فى ذلك الوقت لجنة برئاسة « رياض باشا » وعضوية « عثمان عرفى باشا » مأمور ضبطية الإسكندرية بعد سقوطها ـ ومسيو « نيقولاى مارك» قائد البوليس الأوروبى فى الإسكندرية لإعادة تنظيم جهاز الأمن ، فكان ما استقر عليه رأى هذه اللجنة هو استقدام « قوات أجنبية أوروبية وتركية » لحفظ الأمن ، وفى نفس الوقت إعادة العمل بنظام «أوردیان الباشى بوزوق » السابق الإشارة إليه ، لكن السلطات الخديوية لم تستطع تكوين هذه الأرادى نظراً لعدم توافر الأعداد المطلوبة من « الباشى بوزوق » (٢) أما استقدام « العناصر الأوروبية التركية » فقد تم تحقيقه . فقد صادق مجلس النظار على إيفاد

---

(١) سليم خليل النقاش = مرجع سابق ، ج ٥ ، ص ٢٢٣ .

(٢) دار الوثائق = محفظة ٦ داخلية عربى « كان من بين الإجراءات التى اتخذتها الحكومة الجديدة ما قرره مجلس النظار فى غاية شعبان سنة ١٢٩٩ من العودة إلى النظام القديم » وتشكيل « أورديين » من العساكر الترك « واحدا بعد واحد » يتركب كلاهما من ٢٠٠ نفر ويتعين لكل منهما رئيس يدعى «سنجق » لكن محمد رائف محافظ الإسكندرية لم يستطع تجهيزهما .

إسماعيل يسرى باشا و نورى بك من أتباع الخديوى إلى جهات « ألبانيا وتساليا » لإحضار العساكر الجدد ـ الذين كان النظام الجديد يركز على أن يكونوا من عناصر « تركية وشركسية» ، حيث كان من الطبيعى بعد ثورة الجنود المصريين ، أن يسعى هذا النظام القائم على تركيز الإدارة العليا فى البلاد فى يد الأتراك والشراكسة أتباع الخديو ، إلى أن تكون العناصر العاملة فى جهاز الأمن الجديد من نفس الجنس ـ تأميناً للنظام واتقاءً من الوقوع فى تجربة الاعتماد على القوات المصرية مرة أخرى .

وفى أثينا تعاقد نورى بك مع أحد اليونانيين ويدعى « بسياكى » على استقدام ٢٥٠ رجلاً من الأتراك والشراكسة وجاء إلى « مصر » وفقاً لهذا التعاقد أعداد كبيرة من الألبان والأتراك ، جُمِعوا على وجه السرعة من المناطق الريفية فى الأناضول وأبيروس (١) وكانوا ذوى خُلُق شرس للغاية ، إذ بدأوا عملهم فى الأسكندرية يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بمشاجرة بين بعضهم وهم سكارى ، استلزمت استنجاد أبناء البلدة بالبوليس الأوروبى الموجود فى « رأس التين » ـ واشتبك فرعى البوليس « الأوروبى » «والألبانى التركى» فى معركة تبودل فيها إطلاق الأعيرة النارية (٢) .

---

(١) محفظة ١٨ داخلية مجلس الوزراء = اتفق «نورى بك » مع بسياكى على استحضار الأشخاص المطلوبين للعمل كرجال بوليس فى مصر فى مقابل أن يدفع له « نورى » خمسة عشر فرنكاً عن كل نفر من المائتين وخمسين نفراً التى التزم نورى بقبولهم ـ وكان من شروط التعاقد أن يدفع نورى ستة ريالات مجيدية إلى كل فرد من هؤلاء وخصمها فيما بعد من استحقاقه بعد تسلم العمل فى البوليس المصرى ، وقد أخل « نورى » بشروط العقد فرفع « بسياكى» دعوى ضده أمام محكمة أثينا حيث أضطر نورى إلى أن يدفع ثلاثين ألفاً من الفرنكات ليتخلص من عقوبة الحبس التى تواجهه إزاء مبلغ التعويض الذى طلبه المدعى « بسياكى » وقدره ٤٥٠٠ جنيه ، وقد وصلت الأعداد المطلوبة وكانت من أخلاط من الألبان والأتراك كذلك قدمت اعداد أخرى من الأوروبيين ممن لا تتوافر فيهم أى صفات تناسب أعمال البوليس ـ وكانوا من عناصر أبدت السلطات المحلية فى كل من جنيف وسويسرا التى أتوا منها ـ ارتياحاً شديداً للتخلص منها ـ راجع فى هذا الصدد - =Alfred Milner (England in Egypt) London 1894, p.98.

(٢) الوقائع المصرية = ٩ يناير سنة ١٨٨٣ « تقرير بعث به الكونت (سالا باشا) إلى نظارة الداخلية فى ٨ يناير سنة ١٨٨٣ رقم ١٥٣٦ .

ولم يكن الأوروبيون الوافدين من النمسا وسويسرا بأقل سوء من تلك العناصر الألبانية والتركية ، رغم أصولهم الأوروبية ، فقد وقعت من القوة العاملة منهم فى «بورسعيد » أحداث مؤسفة ، وأودع عدد كبير منهم فى السجن لسوء سلوكهم ، وقُدِّمَ البعض إلى المحاكمة حتى وجد الكثير منهم أن « العمل » فى « مصر » على غير الصورة التى كانت لديهم ، فطلبوا العودة إلى بلادهم إذا منحوا راتب شهرين ، وقد طردوا فعلا (١)

وقد انتهى الأمر فى مصر إلى أن البلاد ، بعد أن فشلت تلك الإجراءات السريعة لتكوين نظام بوليسى جديد ، كادت أن تكون قد خلت من قوة أمن مناسبة ، اللهم إلا من أعداد من الأوروبيين الذين كانوا يعملون « بالبلوك الأوروباوى » فى وجاق البوليس بمصر والإسكندرية ومدن القنال ، والمدنيين من « معاونى الضبطيات» الأجانب والشوام ، وبعض الضباط المصريين الذين آثروا الانحياز إلى الخديوى والانجليز ، ومن أخلاط من الألبان والأتراك والأوروبيين الذين لم تستطع الحكومة المصرية التخلص منهم لوجود عقود مؤقتة معهم لم تكن مدة انتهائها قد حانت بعد (٢) . ذلك كان حال جهاز الأمن عند وصول اللورد « دوفرين » إلى مصر فى ديسمبر سنة ١٨٨٢ ليعيد تنظيم أجهزة البلاد .

مقترحات اللورد دوفرين :

كلفت « بريطانيا» سفيرها فى « الآستأنة » « اللورد دوفرين » فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ بعد الاحتلال البريطانى مباشرة ، بالتوجه إلى مصر ودراسة أحوالها من كافة الجوانب ـ ووضع « تقرير عام » يحدد فيه وسائل إصلاح وإعادة تنظيم البلاد وأجهزتها بعد سقوط «عرابى» .

ولقد وصل « دوفرين » إلى مصر فى أكتوبر سنة ١٨٨٢ وشرع فى دراسة أحوال البلاد ، وفى العاشر من يناير سنة ١٨٨٣ أرسل تقريره الشهير إلى « الإيرل جرانفيل »

---

(١) دار الوثائق = محفظة ٩٣ أفرنكى داخلية = تقرير باللغة الإنجليزية عن القوة السويسرية فى بورسعيد فى ٣٠ مارس سنة ١٨٨٣ بمعرفة « جيبونس » مفتش الجندرمة والبوليس .

(٢) دار الوثائق = محفظة ١٠٣ أفرنكى داخلية .

متضمناً مقترحاته عن أوجه الإصلاح وإعادة تنظيم أجهزة الدولة فتحدث عن الجيش والبوليس ، والمجالس النيابية ، والادارة والتعليم . . . إلخ [١] .

وكان الجيش والبوليس من بين الموضوعات التى تناولها تقرير « دوفرين» باسهاب ، وقد تعددت كتاباته بشأن الموضوع الأخير ، وعلى ذلك فإن البحث سيتناول تقريره المبدئى عن البوليس - ثم التقرير الثانى عن البوليس الذى تناول فيه تفصيلات مشروعة بشأن التنظيم الجديد للجهاز .

وسأبدأ بالحديث عن تقريره الأول .

كان الشكل العام لجهاز البوليس وفقاً لمقترحات « دوفرين» يتألف من العناصر الآتية :-

أ - قوة كونستابلية ريفية Provincial constabulary ، ذات نظام شبه عسكرى semi - military لتأمين الحدود الصحراوية للبلاد وصد هجمات البدو المسلحين من ناحية ، ومن ناحية أخرى تؤدى خدمات بوليسية عادية داخل حدود وادى النيل .

---

(١) الوقائع المصرية ١٨٨٣/٤/١٩

أما دفرين فهو Black wood, 1 st -Fredrick Temple Hamilton Temple Marquess of Dufferin and Ava Dufferin (١٨٣٦/٦/٢١ - ١٩٠٢/٢/١٢)

دبلوماسى بريطانى اكتنف تاريخه الوظيفى الخدمة كحاكم عام لكندا (١٨٧٢-١٨٧٨) ونائب الملك فى الهند (١٨٨٤-١٨٨٨) كذلك فإنه خدم كممثل خاص لبريطانيا فى سوريا فى ١٨٦٠ ثم سفيراً لها فى القسطنطينية (١٨٨١-١٨٨٤) وروسيا وإيطاليا وفرنسا ورغم أن (دوفرين) كان أكثر اتصالاً بالإمبراطورية العثمانية عن الهند التى يكن قد خدم بها بعد عندما جاء إلى مصر فى أعقاب الاحتلال إلا أنه اعتمد بشدة فى مجال إصلاحاته الشهيرة فى مصر على مشورة المسئولين البريطانيين السابقين فى الهند ، فكان من مستشاريه فى هذا الشأن (أوكلاند كولفين Auckland Colvin و(جيرالد فيتزجيرالد) Gerold Fitzgerald وآخرين ممن خدموا فى حكومة الهند

- Lexicon Univers al Encyclopedia - Lexicon Publications, Inc. New-york - 1983 - Vol. 6- PP., 293 - 294 .
- Tignor, Robert l.,op. cit,P.P. 636 - 661 .

ب ـ قوة كونستابلية للمدن Urban Constabaulary وهى قوات مماثلة لقوات كونستابلية الريف ، ولكنها تخصص لأعمال الدعم لقوات البوليس العاملة فى مدن مصر الكبرى بصورة تشابه نظام « قوات المستحفظين » الملغاة ـ وتنحصر واجباتها فى أعمال الداوريات الراكبة ، وحراسات السجون .

ج ـ قوة بوليس المدن Urban Constabulary تتولى حفظ النظام فى المدن الكبرى .

د ـ قوة احتياطية .

هـ ـ مركز تدريب .

و ـ قيادة القوات .

كان هذا هو الشكل العام الذى تصوره « دوفرين » لجهاز البوليس عندما حرر تقريره المبدئى عن نظام جهاز الأمن المصرى غداة وصوله إلى البلاد .

وكان تقسيم دوفرين للجهاز يصدر عن اعتبارات معينة شرحها دون إخفاء فى تقريره وأوجزها فى السطور الآتية :-

فبالنسبة « لقوة الكونستابلات الريفية » ،كان يرى أنها بصفاتها شبه العسكرية قد تكون مصدر خطورة بالنظر لميل قياداتها إلى « تعميق الشخصية العسكرية لها» بدلاً عن تهدئتها ، وأن تجمع هذه القوات على هيئة « جسد » متكامل هو منشأ الخطر ، ومن ثم فقد أوصى ، بأن تكون هذه القوات منتشرة فى أنحاء البلاد للتقليل من احتمالات تجدد الثورة ، كما أوصى بأن تكون منفصلة تماماً عن الجيش ، على عكس ما كان الأمر عليه قبل الثورة العرابية ، وفى سبيل تحقيق ذلك كان يرى أن تكون هذه القوات خاضعة لإشراف ناظر الداخلية ، تجنباً لتفشى الروح الحربية فيها ومنعها من التشبه بالجيش ، كما رأى أن هذه القوة وهى منفصلة وفقاً لمشروعه عن الجيش وتحت قيادة أخرى ؛ يمكن الاعتماد عليها كقوة مدنية تردع الظواهر الأولى لأى ثورة عسكرية تقوم بها القوة المضادة ، ويعنى بها الجيش ، وفى نفس الوقت فإن فصل قيادة القوتين عن بعضهما يمنع عدوى «الفتنة» أن تمتد لأحدهما فيما لو أُصيبت واحدة منهما بها .

أما قوات « بوليس المدن » فقد كانت فلسفة دوفرين فى تكوينها تصدر عن منطلق التقليل أيضاً من خطورتها ، وذلك بتضمينها «عناصر أوروبية» تحول دون تكرار ما حدث فيما أسماه «بمذبحة الإسكندرية سنة ١٨٨٢ » ، والدور الإيجابى الفعال الذى أداه البوليس الوطنى فيها ـ أما الحكمة « الظاهرية » من تشكيل هذه القوة المختلطة فكانت لإمكان التعامل مع « أهالى الليفانت » كثيرى العدد ، والمشاغبين المتوطنين فى الإسكندرية والذين لا يستطيع « البوليس الوطنى » وحده التعامل معهم .

وفى شأن « القيادة » فقد رأى « دوفرين » أن يسحب عليها ما أجراه بشأن إعادة تنظيم الجيش ، فقد وضع هذه القوات تحت القيادة المباشرة لمفتش عام أوروبى European Inspector-General يساعده نائب وأربعة من المفتشين ومساعدى المفتشين Inspector & Sub Inspector الأوربيين ـ وطاقم من ١٨ فرداً أوروبياً يعملون كضباط مساعدين Sub alterns ـ كما رأى أن تكون قيادة البوليس فى المدن معقودة لأوروبيين ، وكذلك الأمر بالنسبة لمعاونيهم بالإضافة إلى ٣٥ ضابط أوروبى آخر .

وكذلك كان الأمر فى شأن « القوة الاحتياطية» فمع أنه رأى أن تكون نصف مناصب القيادة العليا فى الجهاز للطموحين من الضباط المصريين ؛ الا أنه لأسباب بررها بوجوب أن تكون هذه القوة الاحتياطية على أعلى قدر من الكفاية ، رأى أن تكون هذه القوة تحت قيادة أوروبيين خُلّص .

كانت هذه هى الاعتبارات التى حكمت شكل الجهاز فى تقرير دوفرين المبدئى وكلها اعتبارات كما هو واضح ترتبط بتأمين « الاحتلال » ضد أخطار «القوة » العسكرية المصرية . ولم يكن هناك من اعتبارات تنظيمية فى التقرير ، سوى ما يتعلق بمركز التدريب الذى اقترح إنشاؤه لتدريب المجندين للقوة الجديدة قبل إلحاقهم بصفوفها ، واقتراحه أن تكون القوة الاحتياطية من المتطوعين Volunteers وبرواتب أعلى من رواتب باقى القوات التى ستُجَنَّد وفقاً لنظام « الخدمة الإلزامية» المعمول به فى البلاد ، مع تعميم نظام « المتطوعين» فيما لو قدر له النجاح ، كما كان يرى ضم قوات « كونستابلية المدن » إلى « بوليس المدن »

كعمل اقتصادى بالنظر لقلة نفقات الأولين لكونهم من الجندين ، كذلك لم يفت «دوفرين» أن يضع أساس التمييز فى الرواتب بين « الأوروبيين » و « المصريين » فى قوة البوليس فى المدن ، وضرورة تناسب أعداد الضباط الأوروبيين فى هذه القوة مع أعداد القوات الاوروبية العاملة فيها ، والاستفادة بالخبرة البوليسية الهندية التى تتوافر فى هؤلاء الضباط الذين سيحلون محل ضباط القوات الأوروبية القديمة .

وعلى ذلك فإن قوة جهاز الأمن وفقاً لتقرير « دوفرين » من الناحية العددية كالآتى :-

- ١٨٠٠ رجل قوة الكونستابلات الريفية Provincial Constabulary
- ١٣٥٠ رجل قوة كونستابلات المدن Urban Constabulary
  (للعمل كقوة مساعدة لبوليس المدن الكبرى) .
- ١٠٠٠ رجل للحلول محل قوة المستحفظين القديمة العاملة فى مدن مصر العليا والسفلى (قدَّر دوفرين القوة القديمة بـ ١٢٦٧ رجلاً)
- ٥٠٠ رجل كقوة أساسية فى مركز التدريب .
- ١٠٠٠ رجل قوام أورطتين احتياطيتين تتكون كل منهما من ٥٠٠ رجل
- ٥٩٦ رجل بوليس أوروبى
- ١١٤٤ رجل بوليس وطنى

(٥٩٦ + ١١٤٤) مجموع رجال البوليس للمدن ١٧٤٠ رجلاً

٧٣٩٠ المجموع العام

كان هذا هو الشكل العام لجهاز الأمن الجديد كما تصوره « اللورد دوفرين» في تقريره المبدئى .

ويلاحظ أن قوة جهاز الأمن فى تقريره هذا كانت أكبر من قوة الجيش ، الذى قدره بستة آلاف ومائة وسبعة وأربعون ضابطاً وجندياً ، وكان تبريره لذلك ، بأن هذه القوة (أى الجيش) هى قوة احتياطية لمواجهة الحالات الطارئة Reserve Force وسنرى بعد ذلك كيف كان لهذا الاعتبار آثار هامة فيما يتعلق بجهاز الأمن (١) .

التقرير التنفيذى لمقترحات « دوفرين » :

فى العاشر من يناير سنة ١٨٨٣ أرسل « دوفرين » تقريره النهائى عن « النظام الجديد للبوليس المصرى » ، إلى « إيرل جرانفيل » بعد أن قامت بإعداده لجنة مشكلة من رياض باشا ناظر الداخلية ، والذى حل محله إسماعيل باشا أيوب بعد استقالته احتجاجاً على تخفيف الحكم عن أحمد عرابى باشا وزملائه ، وسير أوكلاند كولفن الذى كان قد أصبح مراقباً مالياً للحكومة المصرية بعد إلغاء لجنة المراقبة الثنائية التى كان كولفن يمثل الجانب الانجليزى فيها و الجنرال فالنتين بيكر باشا أحد الضباط البريطانيين الذين استقدمتهم الحكومة للعمل فى خدمتها بعد الاحتلال ، و الكونت ديلا سالا الذى كان مفتشاً عاماً لإدارة منع الرقيق « Slavery departnent » التى كان الخديو اسماعيل قد أنشأها سنة ١٨٧٧ بعد توقيع مصر على معاهدة منع تجارة الرقيق .

وقد تحدث التقرير عن النظام التفصيلى لجهاز الامن الجديد على الشكل الآتى :-

أ- الجندرمة Gendarmerie

وهى القوات العسكرية المكلفة بالمحافظة على النظام والأمن فى بلاد القطر ، وهى قوات تشكل من « خيالة » وهى تنظيم شبه عسكرى ، وتقوم بأعمال الحراسات على الحدود بين الصحراء ووادى النيل ، وتكون فى نفس الوقت قادرة على القيام بواجبات البوليس الإقليمى المدنية . ولهذه الأسباب ؛ فقد كان التقرير يوجب أن تكون هذه القوات

(1)Parliamentary papers Egypt no., 2(1883) the Earl of Dufferin to Earl Granville .

متفقة وشكل قوات « المشاة الراكبة» « mounted infantry » أى القوات التى تجمع بين صفة المشاة والخيالة والتى تتصف بسرعة الحركة والقدرة على التشكل بسرعة ، وهو دأب الجيوش فى ذلك لعهد ، كما كانت هذه القوات تمثل ملامح قوات الجندرمة البسيطة التى تستطيع أن تؤدى الواجبات البوليسية العادية ، بمعنى أنه قد روعى فى هذه القوات أن تجمع بين صفتى « الجيش والبوليس » .

قُدِّرَت هذه القوات بـ ٤٤٠٠ رجلاً ، و٢٥٦٢ حصاناً بتكاليف إجمالية قدرها ١٤٨٦١٦ جنيهاً فى ميزانية سنة ١٨٨٣ ، ويكون توزيعها على النسق الآتى :

١٣٥٠ جندياً تحت إمرة قائد بوليس المدن Commandant of the Urban Police

٨٥٠ جندياً لمدينة القاهرة .

٥٠٠ جندياً لمدينة الاسكندرية .

٢٧٠٠ رجل . على أن تتولى هذه القوات واجبات قوات المستحفظين السابقة ، أى مساعدة قوات « البوليس » على القيام بواجباته فى المدينتين ، فضلاً عن القوة التى تعمل تحت إمرة قائد بوليس المدن .

١٨٠٠ للقيام بواجبات الخدمة فى الأقاليم وسميت هذه القوة «بجندرمة الأقاليم» Provincial Gendarnerie جعل الراكبين منهم ١٦٩٢ ، والمشاة ١٠٨ فقط ،وأجرى توزيع هذه القوات على البلاد على شكل « مفارز » أى مجموعات صغيرة ، كما عينت مجموعات منهم لحراسة طرق القوافل عبر الصحراء لاتقاء هجمات البدو .

١٠٠٠ رجل قوة احتياطية تتشكل من أورطتين ،قوام كل منها ٥٠٠ رجل ، إحداهما راكبة والأخرى راجلة ، كان مقر تجمعها فى مدينة القاهرة ، بقصد تعزيز أى من المواقع التى يثبت أن قواتها المحلية غير كفؤ لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة ، وهم من المتطوعين ، ومرتباتهم أعلى من مرتبات القوات المجندة .

٢٠٠ رجل نواة لمركز تدريب الجندرمة حيث يتلقون تدريبات الجندرمة الراكبة والبوليس المدنى .

ب - بوليس المدن : Urban police

أعاد التقرير ما سبق أن ردده « دوفرين » فى تقريره المبدئى عن صعوبة تشكيل وإعادة تنظيم « قوات البوليس » بالمقارنة بتنظيم قوات « الجندرمة» ، مذكراً بأحداث يوليو سنة ١٨٨٢ بالإسكندرية - وأصر على ضرورة تشكيل هذه القوة بصورة الثقة المفقودة لدى الأوروبين المقيمين تجاه « البوليس الوطنى » ، وإزالة الرعب الذى يحسه الأوروبيون تجاه هذا « الجهاز» ، وألمح إلى الإجراءات العاجلة التى اتخذتها الحكومة المصرية فور سيطرتها على البلاد باستجلابها أخلاطاً من «الأوروبيين والألبان والأتراك ليؤلفوا قوة الأمن الجديدة وماعانته البلاد من سلوك هذه القوات وغاراتها المتوحشة ، كما كشف التقرير عن الوسائل التى اتُخِذَت للتخلص من هذه القوات ، فذكر أن ٥٠٠ من الألبانيين أرسلوا إلى السودان ، وأن الحكومة المصرية قد وعدت بالتخلص من الباقين فور انتهاء مدة العقود التى حررتها معهم ، كما أكد على ضرورة تطبيق مبدأ تعيين رجال البوليس الأوروبيين فى المدن التى تقطنها جاليات أجنبية ، محبذا هذا المسلك باعتباره عاملاً محبطاً لاحتمالات تكرر حدوث ما قام به « البوليس الوطنى » فى الإسكندرية فى ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ ، واستصوب « دوفرين » فى هذا التقرير أن يوضع معدلين للمرتبات بحيث يُمنح الأوروبى ستة جنيهات شهرياً ، بينما يكتفى بمنح المصرى ثلاثة جنيهات ، ورأى « دوفرين » أن تعوض الحكومة المصرية فى مقابل النفقات الثقيلة المترتبة على استخدام « العناصر الأوروبية فى جهاز البوليس » من أجل اطمئنان وسلامة الجماعات الأوروبية المقيمة فى مدن الدلتا ؛ أن تُخضِع القوى الأوروبية رعاياها لمبدأ المساواة مع الوطنيين فى قضية الضرائب البلدية Municipal Taxation

وكانت قوة بوليس المدن وفقاً لهذا التقرير كالآتى :-

٨٢٣ رجل فى الاسكندرية منهم ٣٦٦ أوروبياً .

٧٩٧ رجل فى القاهرة منهم ٢٢٠ أوروبياً .

٢٢٠ رجل فى الإسماعيلية وبورسعيد منهم ١١٠ أوروبياً .

١٨٤٠ رجلاً منهم ٦٩٦ أوروبياً .

وقد عوّل « دوفرين » فى تقريره هذا على تغطية هذه القوة البشرية لجهازى البوليس «الجندرمة والبوليس» من الصف ضباط non commissioned officers الاحتياطيين فى الجيش النظامى السابق ، أما الضباط اللازمين فقد عوّل على اختيارهم من العناصر التى لم تشارك فى أحداث الثورة العرابية .

ج ـ قيادة القوات :

كان الهيكل البنائى لهيئة القيادة فى جهاز الأمن المصرى الجديد وفقاً لتقرير «دوفرين » التنفيذى على الوجه الآتى :-

١- « المفتش العام » للجندرمة والبوليس أوروبى

نائب مفتش عام أوروبى ضابط أوروبى مساعد أربعة ضباط أركان حرب مصريون

٢ -قائد الجندرمة (بريجادير جنرال) أى عميد أوروبى

نائب قائد أوروبى ضابطان أركان حرب مصريان

٣- قائد بوليس المدن أوروبى

نائب قائد أوروبى ثلاثة قواد أوروبيين فى مدن القاهرة ، الإسكندرية ،القنال ، برتب مساعد قائد برتبة ليفتنانت كولونيل ، مقدم يعاونه أركان حرب لكل مدينة ، كابتن « يوزباشى» أوروبى لكل من الإسماعيلية وبورسعيد ، يعاون كل منهما ملازم أول وملازم ثان أوربيين .

فإذا وضعنا الشكل العام للجهاز وفقاً للشرح السابق ؛ فإنه يكون على الوجه الآتى :

أ- هيئة القيادة للجندرمة وبوليس المدن H.Q of the Egyptian Gendarnerie and Town Police :

١ ـ مفتش عام أوروبى براتب قدره ٢٤٠٠ جنيه فى العام Inspector general تعادل رتبته العسكرية رتبة ليفتنانت جنرال «فريق» .

١- نائب مفتش عام أوروبى براتب قدره ٩٠٠ جنيه فى العام - Deputy Inspect - or general تعادل رتبته العسكرية كولونيل « عقيد»

١- ضابط مناوب أوروبى براتب قدره ٤٥٠ جنيه فى العام Orderly officer

١- ضابط إدارى أركان حرب مرتبه أولى «وطنى » براتب قدره ٤٨٠ جنيه فى العام First class Adminstrative staff officerتعادل رتبته العسكرية رتبة كولونيل« عقيد»

١- ضابط إدارى أركان حرب مرتبة ثانية « وطنى» براتب قدره ٣٠٠ جنيه فى العام -Sec ond class Adminstrative staff officer تعادل رتبته العسكرية ماجور « رائد»

١- ضابط إدارى أركان حرب مرتبة ثالثة « وطنى » براتب قدره ١٤٤ جنيه فى العام Third class Adminstrative staff officer تعادل رتبته العسكرية كابتن « نقيب» .

٢ - ضابطين إداريين أركان حرب مرتبة رابعة «وطنى» براتب قدره ١١٤ جنيه فى العام لكل منهما Fourth class Adminstrative staff officer تعادل رتبة كل منهما العسكرية ملازم أول .

وهذا التشكيل يمثل القيادة العليا لجهاز الأمن ، تلك التى تتبعها بعد ذلك باقى الأفرع والقيادات الأقل مرتبة .

ويلاحظ أن المناصب القيادية كانت من نصيب الضباط الأوروبيين ، بينما اقتصرالضباط المصريون على المناصب الإدارية وبرتب أدنى .

ب ـ هيئة التفتيش للجندرمة وبوليس المدن :

٢- مفتشين أوروبيين براتب قدره ٧٥٠ جنيه فى العام لكل منهما Inspectors تعادل رتبة كل منهما العسكرية كولونيل «عقيد» .

٢- مفتشين مساعدين أوروبيين براتب قدره ٦٠٠ جنيه فى العام لكل منهما Assistant inspectors تعادل رتبة كل منهما العسكرية ليفتنانت كولونيل « مقدم» .

٢- مفتشيْن مساعديْن وطنيين مرتبة ثالثة براتب قدره ١٤٤ جنيه فى العام لكل منهما 3rd class assistant inspectors

٢- مفتشيْن مساعديْن وطنيين مرتبة رابعة براتب قدره ١١٤ جنيه فى العام لكل منهما 4th class assistant inspectors

ج - هيئة القيادة للبوليس (القاهرة - الإسكندرية - الإسماعيلية - بورسعيد)

١- قائد أوروبى براتب قدره ١٢٠٠ جنية فى العام Commandant

تعادل رتبته العسكرية «قائد فرقة» General of a Brigade

١-نائب قائد أوروبى براتب قدره ٥٠و٦٨٢ فى العام Deputy commandant

تعادل رتبته العسكرية كولونيل «عقيد» .

١- كابتن وطنى « نقيب» براتب قدره ١٨٠ جنيه فى العام Captain

١- محاسب وطنى = براتب قدره ٢١٦ جنية فى العام Accountant

١-كاتب عربى وطنى براتب قدره ١٤٤ جنيه فى العام Arabic clerk

وهذه القيادات هى المشرفة على قيادات البوليس فى المدن الثلاث .

د - بوليس الاسكندرية :

١- مساعد قائد أوروبى براتب قدره ٥٥٢ جنية فى العام Assistant Commandant تعادل رتبته العسكرية كولونيل «عقيد» .

١- نائب مساعد قائد أوروبى براتب قدره ٣٥١ جنيه فى العام Deputy Assistant Commandant تعادل رتبته العسكرية ماجور «رائد» .

١- أركـــــان حـــــرب أوروبـى براتب قدره ٢٩٢ جنيه فى العام Adjutant

١- كـــابتن أوروبـى « نقيــب» براتب قدره ٥٠و١٧٥ فى العام Captain

١- ليفتنانت أوروبى « ملازم أول» براتب قدره ٤٠و١٤٠ فى العام Lieutenant

١- سب ليفتنانت أوروبى « ملازم » «مترجم » براتب قدره ٤٠و١٤٠ جنيه فى العام
Sub Lieutenant (translator)

٢- هيدكونستابل أوروبيْن براتب قدره ١١٧ جنيه فى العام لكل منهما Head Constables

٦-كونستابلات براتب قدره ٨٤ جنيه فى العام لكل منهم Constables

١-طبيب براتب قدره ٣٥١ جنية فى العام .

١- جراح بيطرى براتب قدره ٢٣٤ جنيه فى العام .

١- نائب مساعد قائد وطنى براتب قدره ٣٠٠ جنيه فى العام Deputy Assistant Commandand
تعادل رتبته العسكرية ماجور « رائد»

١- أركان حرب وطنى براتب قدره ١٩٢ جنيه فى العام . Adjutant

١-كابتن وطنى « نقيب» براتب قدره ١٦٨ جنية فى العام Captain

١-ليفتنانت وطنى« ملازم أول» «مخزنجى » براتب قدره ٩٦ جنيه فى العام Lieutenant

٢-هيد كونستابل وطنييْن براتب قدره ٦٦ جنيه فى العام لكل منهما Head Constables

٢ -كونستابل وطنييْن براتب قدره ٤٨ جنيه لكل منهما فى العام . Constables

ويلاحظ هنا الفارق الهائل فى المرتبات المقررة لكل رتبة أوروبية وما يقابلها من الرتب المصرية ، كما يلاحظ أن القيادة لبوليس المدينة قد انقسمت إلى قسمين : قيادة أوروبية ، وقيادة وطنية ، وهذا فى تقسيم قيادة البوليس بصفة عامة يعنى أن جهاز « البوليس » قد تشكل على هيئة هيكل هرمى يعلوه القائد الأوروبى ومعه هيئة قيادته السابق الإشارة إليها فى« ج» ، ثم يتفرع عنه مساعد قائد أوروبى فى المدينة ، ويعاون مساعد القائد الأوروبى فى المدينة ؛ نائبان أحدهما أوروبى والآخر وطنى ، ومثلهما أركانا حرب ، ومثلهما نقيبان ، ومثلهما ملازمان ، ومجموعة من الهيدكونستابلات والكونستابلات .

- تشكيل قوة البوليس فى مدينة الاسكندرية :

(القوة الاوروبية) قرش

٣- نقيب لبوليس المشاة براتب ١٤٦٢ شهرياً لكلٍ .

٣- ملازمين لبوليس المشاة براتب ١١٧٠ شهرياً لكلٍ .

٤- ملازمين ثوان (ثلاثة منهم لبوليس المشاة ،

وواحد للخيالة) براتب ١١٧٠ شهرياً لكلٍ .

٧- هيد كونستابل (ستة منهم للبوليس المشاة ،

وواحد لبوليس الخيالة) براتب ٩٧٥ شهرياً لكلٍ .

٢٦- كونستابل (٢٤ منهم للبوليس المشاة ،

٢- لبوليس الخيالة) براتب ٦٨٢ شهرياً لكلٍ .

٣٢٣- مساعد كونستابل (٢٩١ لبوليس المشاة ،

ـ ٣٢ لبوليس الخيالة) براتب ٥٨٥ شهرياً لكلٍ .

بمجموع ٣٦٦ ضابطاً وجندياً .

(القوة الوطنية)

٤- نقيب (٣ للبوليس المشاة ، واحد لبوليس الخيالة براتب شهرى ١٤٠٠ قرش لكلٍ .

٤- ملازمين (٣ لبوليس المشاة ، واحد لبوليس الخيالة) براتب شهرى ١٠٠٠ قرش لكلٍ

٤- ملازم ثان (٣ منهم لبوليس المشاة ، واحد لبوليس الخيالة) براتب شهرى ٨٠٠ قرش لكلٍ

٨- هيدكونستابل (٦ منهم لبوليس المشاة ، ٢ لبوليس الخيالة) براتب شهرى ٥٥٠ قرش لكلٍ

٣٢ - كونستابل (٢٤ منهم لبوليس المشاة ، ٨ لبوليس الخيالة) براتب شهرى ٤٠٠ قرش لكلٍ .

٣٧٢- مساعد كونستابل (٢٩١ منهم لبوليس المشاة ،٨١ لبوليس الخيالة) براتب شهرى ٣٩٠ قرش لكل

بمجموع ٤٢٤ ضابطاً وجندياً ، ومجموع قوة بوليس مدينة الإسكندرية ٧٩٠ ضابطاً وجندياً .

ويلاحظ فى توزيع نسب القوات وفقاً للجنسيات أن عدد سكان مدينة الإسكندرية وقت تنظيم جهاز البوليس كان ١٨١٧٠٣ مواطناً ، منهم ٤٩٦٩٣ [١] أجنبياً ، وبينما كان الأمر كذلك ، كان عدد رجال البوليس الوطنيين ٤٢٤ رجلاً وكان عدد رجال البوليس الأجانب هو ٣٦٦ رجلاً .

وقد تشكلت قوة البوليس بمدينة القاهرة على نفس النسق الذى شُكِّلَت به قوة بوليس مدينة الاسكندرية ، وكان الفارق الوحيد هو أن القوة الأوروبية كانت ٢٢٠ ضابطاً وجندياً ـ والقوة الوطنية ٥٣٤ بمجموع كلى ٧٥٤ ضابطاً وجندياً .

وفى الإسماعيلية وبورسعيد تقاسمت الجنسيتان الأوروبية والوطنية الأعداد الموزعة من القوات على هاتين المدينتين ، فكانت القوة الوطنية ١١٠ ضابطاً وجندياً يتكونون من نقيب واحد ، وملازمين ، واثنان من الهيدكونستابلات ، وسبعة وتسعون مساعد كونستابل ، وقابلها من الجانب الأوروبى نفس القوة بنفس التوزيع ، بفارق المرتبات بين القوتين التى بلغت بالنسبة للقوة الوطنية ٤٧٤١ جنيه بينما كانت للقوة الأوروبية ٨١٥٤ جنيه .

هـ - قوة الجندرمة العاملة بالمدن :

أوضحت تقارير « دوفرين » السابقة أن مهمة « الجندرمة » هى مساعدة قوات البوليس فى المدينة ، على أعمال حفظ الأمن كقوة مساعدة احتياطية ، وليس كقوة أصلية ،

---

(١) الإحصاء العام لسكان القطر المصرى سنة ١٨٨٢ = كان مجموع سكان مدن القاهرة والإسكندرية وقناة السويس ٦٣٨٧٠٥ ـ منهم ٥٥٩١٦٢ وطنياً و ٧٩٥٤٣ أجنبياً ـ وكان الأجانب بالقاهرة ٢١٦٥٠ ـ وبالإسكندرية ٤٩٦٩٣ ـ وبمدن القناة ٨٢٠٠ .

كما حددت هذه التقارير واجباتها فى الأقاليم بالمحافظة على النظام والأمن فيها وحراسة الحدود بين الصحراء ووادى النيل ، مما يفهم معه أن واجبات هذه القوات اختلفت من حيث المكان الذى تعمل به ، أعنى فى المدينة ، والريف .

ففى القاهرة تشكلت قوة الجندرمة من ٨٥٠ فرداً ، منهم ٧٠٠ من المشاة ينقسمون إلى ١٤ « فصيلة» قوام كل منها ٥٠ فرداً ويقودها ضابط برتبة نقيب يعاونه ملازم أول ورقيب أول ومسؤول تعيينات « تغذية» ، ورقيبين وعريفين ووكيل عريف ، ويرأس التشكيل بأجمعه ضابط برتبة بكباشى « مقدم » يعاونه صاغقول أغاسى « رائد» .

أما قوة الخيالة فقد تكونت من ١٥٠ فرداً ينقسمون إلى ٣ فصائل ، قوام كل منها ٥٠ رجلاً ، ويرأس كل فصيلة ضابط برتبة نقيب ، يعاونه ملازم ، ورقيب أول ، ومسؤول تعينات ، ورقيبين ، وأربعة عرفاء ، ووكيلى عريف ، ويرأس هذا التشكيل الراكب بأجمعه ضابط برتبة رائد .

وعلى نفس النمط شكلت جندرية الإسكندرية بقوة قوامها ٥٠٠ رجل ، يكوّن قوة المشاة منهم ٤٠٠ رجل منقسمين إلى ٨ فصائل ، قوام كل منها ٥٠ فرداً ، ويقودها نقيب يعاونه ملازم ، ورقيب أول ، ومسؤول تغذية ، ورقيبين ، وعريفين ، ووكيلى عريف ، ويقود التشكيل بأجمعه ضابط برتبة رائد .

وكان المائة رجل الذين يشكلون قوة الجندرمة الراكبة لهذه المدينة على هيئة فصيلتين قوام كل منهما ٥٠ رجلاً بنفس التشكيل الذى تتكون منه فصائل المشاة - ويقود القوة بأكملها ضابط برتبة رائد .

و - جندرمة الاقاليم :

شكلت «جندرمة الأقاليم » القوة الأساسية لحفظ الأمن فى المديريات ، حيث كانت هذه القوة تماثل « قوة البوليس فى المدينة» ، أى أن هذه القوات كانت هى صاحبة الدور الأساس فى حفظ الأمن والنظام فى هذا الجزء من البلاد ، وتوزعت قوة جندرمة الأقاليم البالغ قدرها ١٨٠٠ رجل على شكل فصائل يبلغ مجموعها ٣٦ فصيلة ، تتكون كل منها من ٥٠ فرداً ، يقود كل ستة فصائل منها ضابط برتبة رائد ، وألحق بكل فصيلة « أوسطى بيطرى » لمعالجة الخيول ، حيث أن هذا النوع من الجندرمة كان راكباً بأكمله .

ز- مركز التدريب :

وقد استبقيت من قوة الجندرمة قوة قوامها ٢٠٠ فرد ليكونوا نواة لمدرسة التدريب بالقاهرة ، وانقسمت هذه القوة إلى مجموعتين قوام كل منها ١٠٠ رجل ، يرأس كل منها ضابط برتبة رائد أحدهما أوروبى والآخر وطنى ، ويعاون كل منهما ضابط برتبة نقيب وملازم أول وملازم ثان ورقيب أول ومسؤول تغذية وأربعة رقباء وثمانية عرفاء وأربعة وكلاء عريف ، وضمت هذه القوة « طبيب» برتبة نقيب وصيدلى برتبة مماثلة وملازم جراح «بيطرى » ومجموعة من الرجال الذين يقومون على أمر الخيول ، وإمام يؤم القوة للصلاة .

ف - أورطتى الاحتياطى :

كانت هذه القوة المؤلفة من «١٠٠٠ رجل » هى القوة الضاربة فى الجهاز ، والتى قال «دوفرين » بشأنها إنها يجب أن تكون على أعلى قدر من الكفاءة والاستعداد ، وإنها لهذه الأسباب يجب أن تكون تحت قيادة أوروبية خالصة . وقد استقرت هذه القوة فى القاهرة ، لتعزيز المواقع التى يثبت أن قواتها المحلية غير كفؤ لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة .

كانت قوة الخيالة من هذه القوة تتألف من ٧٩٠ جندياً يقودها أوروبى برتبة ماجور «رائد» يعاونه أوروبى آخر بنفس رتبته ، وضابطين أوروبيين أركان حرب ، وضابطى أجنحة أوروبيين ، ومثلهما وطنيين ، و ٨ ضباط وطنيين برتبة نقيب ، و١٦ ملازم أول و١٦ ملازم ثان و٤ من الصف ضباط ، و ٨ من الرقباء أول و ٨ من مسؤولى التغذية ، و٦٤ رقيباً ، و١٣٠ عريفاً ، وأُلحق بهذا التشكيل طبيبان برتبة النقيب ، وصيدليان برتبة الملازم ، وبيطريان من نفس الرتبة .

أما قوة المشاة فكانت ٣٠٠ رجل يرأسها ضابط أوروبى برتبة ماجور (رائد) يعاونه ضابط بنفس الرتبة ، و٤ نقباء ، و٦ ملازمين أوائل ، ومثلهم من الملازمين الثوانى ، و ٣ رقباء أول ، و٣ من مسئولى التغذية ، و٢٤ رقيباً ، و٤٨ عريفاً ، و٢٥٨ جندياً ، وكان هناك طبيب برتبة نقيب ، وملازم صيدلى وكاتب وإمام .

كان هذا هو شكل « جهاز الأمن العام » الذى وضعه اللورد « دوفرين» لحفظ الأمن فى مصر بعد الاحتلال البريطانى [(١)] .

تطبيق مقترحات« دوفرين» :

بدأ تطبيق مقترحات اللورد « دوفرين» مع بدايات سنة ١٨٨٣ بتعيين « الفريق فالنتين بيكر باشا » مفتشاً عمومياً للجندرمة والبوليس و قومنداناً عمومياً عليهما مع تبعية الجندرمة والبوليس لنظارة الداخلية [(٢)] ، واستُقدم للعمل مع بيكر مجموعة من الضباط البريطانيين العاملين بالجيش البريطانى وبوليس « بومباى » والكاب » [(٣)] ونستطيع أن نلحظ الإصرار على استخدام الخبرة الهندية البريطانية فى مصر .

---

(1) Further Correspondence Respecting Reorganization in Egypt in contination of Egypt No2 (I883) The Earl of Dufferin to Earl Granville, Cairo, Jan Io I883 .

وللحصول على مزيد من المعلومات عن تنظيم القوات راجع الملاحق أرقام « ١ » عن البوليس و « ٢ » عن جندرمة المدن للقاهرة والإسكندرية و « ٣» عن جندرمة الأقاليم و« ٤ » عن الجندرمة الاحتياطية و « ٥ » عن بيان توزيع الجندرمة المصرية والبوليس و « ٦ » عن عدد الضباط الأوروبيين بالجندورمة والبوليس و « ٧ » عن مقارنة لميزانية الجيش والبوليس فى سنوات ١٨٨٢ و ١٨٨٣ بميزانية لجنة التصفية ـ و « ٨ » عن أعداد وتصنيف الجندرمة المصرية والبوليس المرفقة بالمرجع المذكور

(٢) الوقائع المصرية = ٩ يناير سنة ١٨٨٣ . وفالنتين بيكر Valentine Baker ضابط بريطانى سبق له الخدمة فى الجيش التركى فى الحرب الروسية - التركية عام ١٨٧٧ . قائد القوات المصرية فى ديسمبر ١٨٨٣ لمقاتلة الثوار المهديين بين بربر وسواكن ، لكن القوات المهدية نجحت فى هزيمته فى (الطيب) واضطر للتراجع والعودة إلى مصر ليستأنف عمله فى جهاز الأمن الجديد وتوفى فى ١٧ /١١/١٨٨٧

- Tingor, Robert L., op. cit, P. 646 .

(3)Parliamentary papers no 36, The Earl of Dufferin to Earl Granville, cairo, jan. 30 . 1883 .

وكان هؤلاء الضباط هم « ماجور جنرال ج وينياتس من المدفعية الملكية ـ وليفتنانت كولونيل لاتوش من بوليس مدينة « بومباى» ، والمستر فنسنت من بوليس بومباى ، ماجور كلارك من بوليس مدينة « الكاب » ـ وماجور سارتور يوسى من بوليس مدينة « بومباى » وماجور كلى من الأورطة الأربعين البريطانية ـ وليفتنانت كولونيل ستيفنس من أساس الفرقة ٣٩ البريطانية ـ وكابتن هارنجتون من فرقة حملة البنادق البريطانية ـ وكابتن كاندى من الفرقة التاسعة حاملة الرماح البريطانية ، والملازم جايلز من الفرسان .

وفى ٣٠ يناير سنة ١٨٨٣ كانت هيئة الجندرمة والبوليس تحت قيادة « بيكر » قد انتظمت فى أعمالها ، فوزعت قوات جندرمة الأقاليم على بلاد القطر ، ووضعت قوة جندرمة القاهرة المشاة والخيالة فى أماكنها ، وكذلك الأمر بالنسبة للإسكندرية .

وكان توزيع « قوات الجندرمة المشاة » فى الأقاليم قد تم على النسق الآتى :-

خص كل مديرية« أورطة» Battalion تمركزت فى عاصمة المديرية ، كما قسمت قوات الخيالة من الجندرمة إلى بلوكات Squadrons ، وخص كل مديرية بلوك أو بلوكين بالتناسب مع حجمها ، ثم وزعت هذه الأورط « و البلوكات» إلى فصائل Detachments على الأقسام المختلفة فى المديرية ، وكانت عاصمة المديرية هى مقر قيادة القوة أو «الأساس» «Depot» وعين لقيادة قوة الجندرمة « المشاة والخيالة» بنوعيها فى كل مديرية قائد مصرى برتبة قائمقام أى « عقيد » أو بكباشى «مقدم» ، كما أُلحق بعض الضباط البريطانيين فى هذه المديريات لإجراء التفتيش على الأعمال العسكرية للقوات(١) .

كان هذا « نظام الأمن » فى المديريات Provinces وقد نظم أسلوب عمل هذا الجهاز وواجباته فى هذه المديريات التعليمات الآتية :-

١ ـ المرور ليلاً «كداوريات» فى حدود النقط المعينة بها قوة الجندرمة بالمراكز لتفقد أحوال الأمن .

٢ ـ القبض على المشتبه فيهم وتوصيلهم إلى المركز للتحرى عنهم .

٣ ـ ضبط المحرزين للأسلحة بدون ترخيص .

٤ ـ فض المشاجرات .

---

(1) Colvin, Sir Aucland : Making Of Modern Egypt (london 1923) p.193 .

٥ـ أعمال الحراسات والدفاع الداخلى والقبض على مرتكبى الجرائم [(١)] .

أما « البوليس » فقد كان كل ما أجرى بشأنه فى هذه المرحلة هو عقد « قومسيونات» أى لجان بنظارة الداخلية لتحديد وضعه بالنسبة لجهاز الأمن الأصلى ،أى الضبطيات ، فتولت منذ السابع من يونيو سنة ١٨٨٣ لجنة برئاسة ناظر الداخلية وعضوية سير «أوكلاند كولفن » المراقب المالى « وفالنتين بيكر باشا » مفتش عموم الجندرمة والبوليس و «عثمان غالب باشا » مأمور ضبطية مصر و « بطرس باشا غالى » وكيل نظارة الحقانية ، ناقشت واجبات « عساكر البوليس » بالأثمان ، وقوات «الجندرمة» فى المدينة ، و «المراسلات» ومشايخ الحوارى والأثمان ، وتبعية قوات « الضبط والربط » بصفة عامة ، وازدواج هذه التبعية وفرديتها ، وتعيين « معاونى الأثمان » من ضباط البوليس ، والمفتشين والمعاونين إلخ هذه المسائل التى تمس صميم عمل « جهاز الأمن» [(٢)] .

وعلى ذلك فقد استمر «جهاز البوليس» فى المدينة بلا قواعد تنظم أسلوب أدائه لعمله ، حتى كان السادس والعشرين من يونيو سنة ١٨٨٣ حين انتهى عمل هذه اللجنة إلى إصدار « أول لائحة منظمة للقواعد العامة لأعمال قوة الأمن فى مصر بعد الاحتلال البريطانى» .

---

(١) الوقائع المصرية = ١ ابريل سنة ١٨٨٣ « منشور صادر فى ٢٢ جا سنة ١٣٠٠ من نظارة الداخلية الى كافة الجهات بما يجب على عساكر الجندرمة فى الأقاليم لحفظ الأمن وصيانة النظام .... يمرون ليلاً بصفة داوريات (عسس) وإذا وجدوا من بعد الغروب بساعة أشخاصاً مارين من طرق غير معتادة أو من طرق معتادة ولكن يرى فيهم ما يظن منه أنهم من اللصوص والمعربدين فيضبطونهم على الفور ويوصلونهم إلى المركز حتى أنه يتحرى أمرهم ومن تتأكد فيه الشبهة منهم يوصله المركز إلى المديرية ، ومن يوجد ماراً ليلاً أو نهاراً حاملاً للسلاح ولم يكن بيده رخصة من الحكومة بحمله فيضبط بسلاحه ويرسل لمركز الحكومة ويشعر عنه ضابط الجندرمة بوقته وهذا فيما عدا خفراء النواحى ومشايخ النوبة - .. اذا وجدت هذه العساكر فى أثناء المرور مشاجرة أو غاغة أو سمعوا صياحا ...

(٢) الوقائع المصرية = ٧يونيو سنة ١٨٨٣ ، ودار الوثائق = محفظة ٥٧ داخلية عر بى ـ محضر جلسة قومسيون تحديد اختصاصات الضبطية ومصلحة الجندرمة والبوليس .

أرست لائحة يونيو سنة ١٨٨٣ القواعد الآتية :-

١ - تبعية قوتى الجندرمة والبوليس «لبيكر باشا » كمفتش عام للبوليس والجندرمة والتى أُسميت فى هذه اللائحة « بالكونستابلية » Constabulary مع مسئولية ناظر الداخلية عن السيطرة عليهم .

٢ - تبعية بوليس المدن Town plice فى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد للمفتش العام مباشرة فيما يختص بالتنظيم والضبط .

٣- اختصاص مأمور الضبطية Prefect of Police بتوزيع توجيه وتوظيف وتعيين هذه القوات .

٤ - إلغاء الرتب العسكرية « كالجنرال والكولونيل والكابتن» ، وإعطاء الضباط القادة مسميات جديدة (مفتشين ، قوميسيرات) .

٥ - تعيين انجليزى فى وظيفة وكيل الضبطية Sub-Prefect of Police

٦ - تبعية قوات « الكونستابلية» أى الجندرمة - فيما يتعلق بأغراض حفظ النظام ، وخضوعها للتصرف الفورى لمأمورى الضبطية فى المدن ، وللحكام فى المديريات .

٧ - اخضاع « البوليس » فى مدينة القاهرة لأغراض الرقابة والسيطرة عليه ، لمجلس إدارة يرأسه الداخلية وعضوية الجنرال بيكر ومأمور ضبطية القاهرة ، وفى بورسعيد والإسكندرية لمجلس مماثل برأسه « المحافظ » وعضوية مأمور الضبطية ومندوب من قبل «بيكر باشا» .

٨ - تقرير « الصفة المدنية » لجهاز « البوليس والجندرمة » ، واقتصار عمل قوة بوليس المدن على « الإسكندرية والقاهرة وبورسعيد » مع منح « المفتش العام » سلطة إدخال أى مدن أخرى تحت هذا النظام بعد موافقة ناظر الداخلية .

٩ - حق « المفتش العام » فى إبداء الرأى فى أى ملاحظات يراها فى شأن توزيع وتوجيه قوات البوليس والجندرمة مع مراعاة تنفيذ تعليمات مأمور الضبطية فى هذا الصدد .

١٠ ـ تقسيم الوظائف فى البوليس إلى قسمين : وظائف عليا وتسمى .Superior-Grades وتشمل المفتشون Inspectors ـ والقوميسيرون الأوائل Chief commissioners والقوميسيرون commissioners ووظائف دنيا Inferior Grades وتشمل البريجاديرون Brigadiers ووكلاء البريجاديرون Sup- Brigadiers ورجال البوليس Police men

١١ ـ اختصاص « المفتش العام » بحق الإلحاق والترقية والطرد من الخدمة فى الجندرمة ، ومسؤوليته عن نظام وضبط هذه القوات .

١٢ ـ التنسيق بين « المفتش العام » ومأمورى الضبطيات فيما يتعلق بتوزيع قوات جندرمة المدن فى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد .

١٣ ـ حق « مديرى المديريات» فى إصدار الأوامر لقوات الجندرمة فى الأقاليم لأغراض حفظ الأمن العام [1] .

كانت هذه هى المرحلة الأولى من التغيير الذى لحق جهاز الأمن بعد الاحتلال البريطانى ، والتى يمكن أن يُطلق عليها اسم مرحلة « دوفرين » ، وقد تميزت فلسفة التغيير هنا بظواهر هامة كان لها أثرها على التغيير الذى لحق الجهاز بعد هذه المرحلة .

---

(1)Parliamentary papers, no, 51, Sir E. Malet to Earl Granville, cairo, June 23, 1883 .

فلسفة التغيير فى نظام دوفرين :

حكمت الإجراءات التى تضمنتها تقارير « دوفرين» بشأن جهاز البوليس المصرى ، بعد الاحتلال البريطانى عدة اعتبارات أملتها ظروف البلاد مع مقدم الاحتلال البريطانى ، وظروف الاحتلال البريطانى لمصر ، وشخصيات الذين تصدوا لهذه الإجراءات .

فلأول وهلة يتضح للمطلع على اجراءات التغيير فى تقرير « دوفرين » عن جهاز البوليس المصرى بعد الاحتلال ، أن اعتبارات الأمن البريطانى أو الأوروبى كانت هى المنطلق الذى صدرت عنه هذه التغييرات ، ففصل الجهاز عن الجيش منعاً من تأثير الأول بالروح الثورية الموجودة فى الثانى - وإخضاع الجهاز لناظر الداخلية ، وتفتيت قوى الجهاز وبعثرتها فى أنحاء البلاد ومنع تجمعها فى كتلة واحدة ، وتركيز القيادة فى أيد بريطانية ، وتجهيز قوة معينة لا يسمح للمصريين - حتى ذوى المناصب القيادية الصغرى - بالمشاركة فيها وأعنى بها « قوة الاحتياطى » ، وادخال عنصر أوروبى كبير العدد فى جهاز البوليس فى مدن القطر ، والتدقيق فى اختيار عناصر الضباط المصريين الذين سيشاركون فى العمل فى الجهاز الجديد ، والتركيز على أن لا يكونوا ممن كان لهم دور فى أحداث الثورة - وتهيئة الجهاز ليكون قوة ردع فيما لو ثار الجيش ، وجعل البوليس والجندرمة أكبر عدداً من قوة الجيش والنص على « مدنية الجهاز » وإبعاده عن الجهاز العسكرى - كل هذه الاعتبارات التى تنطق بها إجراءات « دوفرين » تبين بجلاء أن الفكر أو الفلسفة التى هيمنت على واضعى « النظام الجديد » كانت «الأمن الأوروبى » ، موضوعاً فى الاعتبار التجربة السابقة التى تعرضت لها البلاد ، وأعنى بها ثورة ١٨٨٢ .

وتبدو تأثيرات شخصية واضعى هذه الإجراءات فى نقطتين هامتين - فأما أولاهما فكانت ما يلفت النظر فى أن « مقترحات دوفرين » لم تتعرض فى كثير أو قليل « لجهاز الأمن » القائم فى البلاد وقت احتلال بريطانيا لمصر ، وأعنى به « الضبطيات» ، فالثابت أن « دوفرين » ومعاونيه ممن شاركوا فى وضع مقترحاته موضع التنفيذ - وقد طرحت عليهم النظم القائمة بطبيعة الحال - وانتهوا إلى ترك « الضبطيات » وشأنها ، بل إنهم أخضعوا

قوات الجهاز فى بعض الأحيان (حالات أغراض حفظ الأمن) لسلطة مأمورى الضبطيات والحكام أى المديرين [1] .

ولقد كان معاونى « بيكر باشا » قائد الجندرمة والبوليس ، ضباط من الجيش البريطانى ومن الضباط الذين عملوا فى المستعمرات الهندية . وفى يقينى أن خبراتهم فى هذه « المستعمرات » هى التى أملت عليهم هذا النظام الذى يضع « أمور الأمن» بمعناها الحقيقى فى أيد غير أيدى القوات العسكرية ـ وهو ما صار تطبيقه فى « مصر » لدى قيام هؤلاء بوضع «تقرير » دوفرين موضع التنفيذ ، فضلاً عن أن نزع قيادة الجهاز من أيدى «الأوروبيين » الذين كانوا يعملون به قبل سنة ١٨٨٢ ـ وتسليمها إلى « ضباط أوروبيين ذوى خبرات هندية » كان من بين ما أصر دوفرين على تنفيذه فى « مصر » وقد كان .

هذا من ناحية ، وأما من الناحية الأخرى ، فان المصريين الذين كان لهم يد فى التخطيط لدور الجهاز وواجباته وهم عثمان غالب باشا مأمور الضبطية بالعاصمة ، وبطرس غالى باشا وكيل الحقانية ، ورياض باشا واسماعيل باشا أيوب ـ باعتبارهم من رجال العهد السابق على الاحتلال ، كانوا يميلون بالطبع إلى تطبيق مبدأ فصل « جهاز الامن» أى الضبطيات عن القوة العسكرية التى عانوا منها وقت الثورة عندما كانت قوات المستحفظين و « وجاق البوليس» من ملحقات الضبطية ، فكانت مشاركتهم للبريطانيين فى هذا «الفكر الهندى أمراً طبيعياً » .

---

(١) لائحة يونيو سنة ١٨٨٣ ، ويبدو أن تطبيق قاعدة «تبعية القوات لتصرف المديرين والحكام لأغراض حفظ الامن العام» كان صورياً أكثر منه حقيقياً ـ ففى رسالة موجهة من مدير الشرقية إلى مفتش الجندرمة والبوليس فى ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٠٠هـ - يصادق الأول على ما أبرق به الأخير من رغبة فى «وضع عساكر سوراى بالمراكز لعمل الداوريات» ـ وكان النظام الذى خص هذه المديرية من قوات الجندرمة هو ٢٥٠ فرداً وفق التقسيم الذى وزعت به القوات ـ فتم توزيع القوة على النسق الآتى = ١٢٠ جندياً يوزعون على أقسام المديرية بواقع ٢٠ جندياً لكل قسم ، منهم ١٢ من المشاة و ٨ من الخيالة برئاسة ضابط ، ٧٣ فرداً يعمل منهم ٢٤ لخفارة السجن ـ و٢٢ لخفارة الخزينة والضبطية والذخيرة و ٤ لحراسة المستشفى ، و ٨ لحراسة الجسور والكبارى ـ و٤ لحراسة مقر القوة ـ و١١ لأعمال المناوبة باسطبل الخيول ـ و٥٨ كقوة احتياطية بمقر الجندرمة ـ أما الضباط فكانوا ٩ ـ وكان هذا يعنى أن التصرف الحقيقى فى إدارة « قوة الأمن فى مصر » كان قيادة « الجندرمة والبوليس » البريطانية .

أما التأثير الشخصى الأخير ، فى هذه الإجراءات ؛ فكان تأثير شخصية « الجنرال فالنتين بيكر باشا» .

أُوفِدَ الجنرال « فالنتين بيكر باشا » إلى مصر فى الأشهر الأولى للاحتلال البريطانى ليقود « الجيش المصرى الجديد » ـ غير أن ظروفاً طارئة دعت إلى صرف النظر عن هذا التعيين ولم تجد الحكومة المصرية آنئذ شيئاً تقدمه له كتعويض إلا أن تعرض عليه منصب «المفتش العام للجندرمة والبوليس» مع منحه رتبة الفريق ولقب « الباشوية » .

لكن هذا المنصب الجديد مع بريقه وفخامته لم يكن ليتفق واتجاهات «بيكر» ومطامحه فقد كان الرجل جندياً بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى ، وكان قد أجُبِر على ترك منصبه فى الجيش البريطانى لأسباب شخصية لا يقرها من وجهة نظره ، وكانت آماله فيما تبقى له من العمر أن يعود إلى الجيش الذى تركه ، بسمعة مدوية عن طريق خدمة ممتازة تدفعها الظروف إليه ليثبت بها صحة معتقداته ـ وعندما سنحت له هذه الفرصة فى مصر فى نهايات سنة ١٨٨٢ ؛ أفلتت منه فى اللحظة الأخيرة ، ولم يبق له سوى منصب مفتش عام البوليس والجندرمة (١) .

ومن نشأته العسكرية المحضة ، وظروفه الشخصية ، تأثرت تنظيمات « بيكر » لجهاز الأمن المصرى ، عندما أُسند إليه أمر تنظيمه فى سنة ١٨٨٣ كأحد المستشارين العسكريين للورد « دوفرين » إذ ما كان « لدوفرين » وهو مدنى أن يلم بقواعد التشكيلات والفصائل والبلوكات والأورط .

ولقد كان المنطق الذى نظم « بيكر » بمقتضاه جهاز الأمن الجديد هو أن هذا الجهاز سيُحتاجُ إليه إن آجلاً أو عاجلاً كاحتياطى حربى للبلاد ، عندما ما يثبت أن الجيش لا يستطيع أن ينقذ البلاد من الغزو ، مثلما حدث فى يوليو سنة ١٨٨٢ (٢) .

---

(1)Milner, Alfred : op. cit. p., 332.
Cromer, The Earl of : Modern Egypt (London, 1911) p.,339
(2)Milner, Alfred : op. cit

وعلى هذا الأساس أعاد « بيكر » تنظيم جهاز الأمن على شكل جسمين منفصلين ، أولهما الجندرمة بشكلها شبه العسكرى Semi - military وأعدادها الكبيرة وخيولها وأطبائها وبيطريها ، جاعلاً منها قوة حربية ضارية ، بينما ترك « البوليس » وهو الجسم الثانى قوة صغيرة ضعيفة خلع عنها حتى المسميات العسكرية ، ليصبح ضباطها قوميسيرون أوائل وقوميسيرون ومساعدو قوميسيرون وبريجاديرون ورجال بوليس ، مشكلة من أجناس متباينة .

وإذا كان لى أن أناقش تأثير شخصية « بيكر » العسكرية هذه من خلال الحديث عن «فلسفة التغيير فى نظام دوفرين » باعتبار أن هذا « التأثير » كان أحد الملامح الرئيسة فى شكل الجهاز ؛ فإن نتائج هذا التأثير ، وأعنى بها « عسكرية » احد عنصريه وهو الجندرمة ، وترك العنصر الآخر بتشكيلته « الكوزموبوليتانية» وهو البوليس ،كان أحد جوانب الخلل الذى أصاب الجهاز ، ولم يكد يبدأ أعماله .

ففى الثانى عشر من فبراير سنة ١٨٨٣ وصلت إلى « بورسعيد» القوة الأوروبية المكلفة بحفظ النظام فى المدينة ، وفق النظام المختلط الجديد - وكان عدد أفرادها ١١٠ سويسرياً إلى جانب ١١٠ مصرياً - تولى ١٦ فرداً منهم حراسة السجن والمعسكر ، بينما عُيِّنَ ٣٦ للقيام بأعمال الداوريات .

وسلمت قوة البحارة البريطانية التى تكون طاقم السفينة الحربية « مونارك » التى كان يقودها الكابتن « فيرفاكس » ، والتى كانت تتولى أعمال « البوليس» فى المدينة خلال حوادث الثورة ، سلمت هذه القوة أعمال البوليس إلى القوة الأوروبية الجديدة (١) .

ولم يكد يمضى شهر على تسلم هذه القوة لعملها حتى كان ستة من أفرادها قد طُرِدَوا لسوء سلوكهم وتعاطيهم الخمر ومطالبتهم بحقوق مالية (٢) ، وفى التاسع عشر من شهر

---

(١) دار الوثائق = محفظة ٩٣ داخلية أفرنكى - مكاتبة من القائمقام موكلن إلى الجنرال بيكر باشا بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٨٨٣ باللغة الانجليزية .

(٢) دار الوثائق = محفظة ٩٣ داخلية أفرنكى - مكاتبة من الكابتن لودفيكو بيانكى إلى الجنرال بيكر باشا بتاريخ ١ مارس سنة ١٨٨٣ باللغة الفرنسية بشأن طرد « باريسود دافيد - باش ثيوفيل - بالنجر هتكور - جوردون هنرى - اجيس الكسيس - سودان الكسندر » .

مارس كان « الطرد » من الخدمة بسبب ارتكاب جريمة السرقة أحد مظاهر سلوك هؤلاء الأوروبيين[1] وفى نهاية شهر مارس، أوفد « بيكر باشا » أحد ضباطه البريطانيين إلى بور سعيد لبحث حالة النظام الأوروباوى للبوليس هناك واتخاذ الاجراءات المناسبة ، لكن نتيجة فحصه لأحوال هذه القوة انتهت إلى تفشى التذمر بينهم وعدم ملاءمة شروط الخدمة لهم ومطالبتهم بتعويضات مالية ، وارتكابهم لجرائم السكر والعربدة وعدم الانتظام ، وأوضح مندوب « بيكر» فى تقريره أن أحد عشر فرداً من هؤلاء الأوروبيين قد أُودعوا السجن لتُهم السُكر وعدم الانتظام ، وأن خمسة آخرين فى « انتظار المحاكمة بتهم مماثلة» ، كما تم طرد تسعة وأربعين آخرين[2] .

وقد أدى « نظام بيكر باشا » الذى فحواه وجود قوتين منفصلتين لحفظ الأمن والنظام يختلف تشكيل كل منهما عن الأخرى فى الجنس واللغة وما ينتج عن ذلك من انعدام القدرة على إيجاد التفاهم اللازم بين الفريقين علاوة على إسناد رئاسة القوة إلى أوروبيين لا يفهمون لغة الوطنيين من مرؤوسيهم ، فضلاً عن ظروف عمل هذه القوات فى مدن يقيم بها أوروبيين ، أدى هذا كله إلى انعدام الثقة بين « القيادات الأوروبية » و « القاعدة الوطنية» ، مما كان له نتائج مباشرة فى حادث وقع فى بورسعيد فى ٢٩ أبريل سنة ١٨٨٣ بين سكان المدينة « اليونانيين » و « المصريين» ، وكادت أن تتكرر معه « أحداث يونيو سنة ١٨٨٢ » - واضطرار السلطة البريطانية المحتلة إلى إعادة العمل فى نظام حفظ الأمن بالمدينة ، وفق أسلوب « الأميرال بوشامب سيور» قائد الأسطول البريطانى ، غداة احتلاله لمدينة

---

(١) المرجع السابق = مكاتبة من الكولونيل تورينزن قائد البوليس بالإسكندرية إلى الجنرال لاتوشى فى ١٩ مارس سنة ١٨٨٣ بشأن طرد « سب بريجادير سيمون ألبرت » من الخدمة لاتهامه بسرقة أحد زملائه .

(٢) دار الوثائق = محفظة ٩٣ داخلية أفرنكى - تقرير من الكولونيل جيبونس إلى الجنرال بيكر بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٨٨٣ باللغة الإنجليزية عن حالة « البوليس السويسرى » فى مدينة بورسعيد ، ومن الطريف أن جيبونس وصف فى تقريره المذكور أفراد القوة بأنهم « ليسوا من نوعية جيدة - وأن لغتهم غير مفهومة ، وأنهم أميون ، وأن ضابطى القوة الكابتن « موناتان » والملازم ثان « بلوندل » سكيرين لايفيقان ، وقد سمحا للمسجونين بالهرب من السجن .

الإسكندرية فى الثانى عشر من يوليو سنة ١٨٨٢ ، عندما أنزل بحارة الأسطول لتولى أعمال البوليس بها (١) .

(1)Parliamentary papers = no.52, The Earl of Dufferin to Earl Granville, Cairo April 30, 1883 - no.53 do., no.60. do, no.62. Captain Rice to Vice - Admiral Lord John Hay, April 30, 1883, no. 27 the Secretary to the Admirality to Sir J. Pauncefote Admirality, June 9, 1883 - Inclosure in no 27. Captain Rice to Vice - Admiral, Lord J. Hay .

الفصل الثانى

البوليس المصرى فى ظل الازدواجية

- كليفورد لويد وتعديل نظام البوليس المصرى (التقسيم الثلاثى)
- البوليس المصرى بين نوبار وكليفورد لويد .
- البوليس المصرى فى ظل نظام الازدواجية .
- البوليس المصرى بين «نوبار» و «ايفلين بارنج»
- التقسيم الثنائى للبوليس .

كليفورد لويد وتعديل نظام البوليس المصرى :

لم يكن فى برنامج اللورد « دورفرين » لإصلاح مصر ، أن يعهد لبريطانيين بالإدارة الداخلية المصرية ، فقد كانت إصلاحاته الجوهرية قاصرة على مسائل محددة كالجيش والبوليس والرى والمالية إلخ ، أما الإدارة الداخلية للبلاد فقد تركها لأهل البلاد ، كما شاهدنا فى الصفحات السابقة .

لكن التقارير التى أُرسلت إلى الخارجية البريطانية خلال الستة أشهر اللاحقة للاحتلال البريطانى عن الطغيان الإدارى واستخدام «الكرباج » وفظائع السجون ، وحالة القرى والمدن ، والانهيار الإدارى الذى واكب وباء الكوليرا الذى حل بمصر فى بداية عهد الاحتلال [1] ؛ دعت الحكومة البريطانية إلى تقصى الأوضاع وإعادة النظر فى برامج الإصلاح بعد انتهاء « دوفرين» من مهمته ، فكان أن أوفدت « كليفورد لويد » الذى كان يشغل وظيفة الحاكم المقيم فى أيرلندا Resident Magistrate ليعمل كمدير عام للإصلاح فى مصر Director-General of Reforms فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ، فى نفس الوقت الذى وصل فيه سير « إيفلين بارنج» ، « لورد كرومر » فيما بعد ، ليعمل كقنصل عام لبريطانيا العظمى فى مصر [٢] .

ولقد واكب ذلك أيضاً ، انقضاض « المهدى » على مدينة « الأبيض» واستيلائه عليها فى أوائل سنة ١٨٨٣م وتسريح الجيش المصرى فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ أثر انتكاس الثورة ، واستقدام الحكومة المصرية لعدد من الضباط الانجليز والأوروبيين لإنقاذ السودان من المهدى ودراويشه فى ربيع سنة ١٣٠٠هـ / ١٨٨٣م ، بالنظر لعدم رغبة انجلترا وقتئذ بالزج بنفسها فى غمار قضية الثورة فى السودان .

---

(1)Parliamentary papers, extracts from memrandum prepared by mr. Clarke, Second secretary attached to her majesty's Agency (Egypt no.2) parliamentary papers, no.82 sir E. Malet to Earl Granville, August 19,1883 .

(٢)الوقائع المصرية = ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٣ .

ثم كانت مذبحة « شيكان » فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ حيث لقى« هكس باشا» وجيشه نهايتهم المروعة على أيدى الدراويش [١] .

اتجهت الحكومة المصرية بعد هزيمة « هكس » إلى ضرورة بذل جهد لفتح طريق «بربر/ سواكن» لتسهيل طريق الانسحاب لحامية الخرطوم ، لكن الحكومة البريطانية وقد كانت ضد فكرة استخدام الجيش المصرى الذى كان فى دور التجهيز ؛ اضطرت الحكومة المصرية بحكم وجودها كسلطة فعلية فى البلاد إلى استخدام « الجندرمة المصرية» وهى القوة العسكرية الوحيدة فى البلاد وقتئذ فى تنفيذ هذه العملية تحت قيادة الجنرال « فالنتين بيكر باشا » مفتش عموم الجندرمة والبوليس .

ويصرف النظر عن تفاصيل زحف « بيكر » إلى السودان فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ وانتهاء هذا الأمر عند « الطيب » باندحاره وعودته وفلول جيشه إلى «الترنكيتات» [٢] ، فقد كانت محصلة ذلك هى بدء « كليفورد لويد » لنشاطه فى مصر ، فى غيبة «فالنتين بيكر باشا » الذى كان يلعق جراحه التى أصيب بها بعد حملته المشؤومة فى شرق السودان

وهكذا كان « كليفورد لويد » هو اليد المحركة لكل التغييرات التى ألمت بجهاز البوليس بدءً من أول يناير سنة ١٨٨٤ ، بحسبانه الشخصية الرئيسة الممثلة للسلطة فى مصر فى ذلك الوقت . ومع أن الفترة التى قضاها « لويد » فى مصر كانت قصيرة للغاية ؛ إلا أنها كانت ذات أثر كبير فى «جهاز الأمن» لفترة طويلة للغاية أيضاً .

كانت واجبات « البوليس » فى المديريات قبل الاحتلال معهودة إلى العمد والمشايخ والخفراء على مستوى القرى ، بينما أُلحق « القواصة » بالحكام المحليين يوزعونهم على

---

(1) Milner, Alfred, op. cit. p., 87.

(2) Cromer, Earl of, op. cit. p., 399.

Colvin, sir Aucland, op. cit. p., 84

واسماعيل سرهنك = مرجع سابق ص ٤٧٩ و ٤٨٠ ، والوقائع المصرية : ٧ ، ١٢ ، ١٧ديسمبر سنة ١٨٨٣

«الضبطيات» التى تولت أعمال الأمن بالبنادر بمساعدة هؤلاء الرجال ، وتولى الجوانب الإدارية والقضائية « نظار الأقسام ومأمورى المراكز» .

فلما جاء « دوفرين » و « بيكر » حصر الأخير نفسه فى خلق القوة العسكرية المساعدة التى تحل محل الجيش الذى كان « دوفرين» قد حدده بستة آلاف رجل ، ولم يلتفت إلى اختصاصات « بوليسية أو قضائية » ينفرد بها الجهاز ، بل ترك الأمر ماثلاً لما وجده عندما حل بالبلاد .

وعلى ذلك فقد بقيت « الضبطيات » القديمة دون مساس باختصاصاتها أو أفرادها ـ وبقى للمديرين والحكام المحليين سلطتهم وسيطرتهم على القوات القديمة ، ثم الجديدة التى أتى بها نظام « دوفرين وبيكر » ، والتى أكدتها لائحة «إدارة الجندرمة المصرية والبوليس » [١]

ولما كان « كليفورد لويد» قد جاء «كمدير عام للإصلاح فى مصر » ، فقد كانت إجراءاته الإصلاحية تصدر عن فكر مستبد لا يقبل تغييراً أو مجرد نقد أو توجيه لأعماله ، فقد جاء وفقاً لمنصبه الجديد الفخم ،ليصلح ما أفسده المصريون ،والبريطانيون أيضاً ، وما على الطرفين إلا الرضوخ لقراراته ، ودون مناقشة [٢] .

تغيير نظام « دوفرين» :

فى الحادى والثلاثين من ديسمبر سنة ١٨٨٣ صدر الأمر العالى رقم ٢ بإحداث تغييرات فى جهاز الأمن ، قلبت إصلاحات « دوفرين وبيكر » رأسا على عقب ، وأوضحت بجلاء ، فلسفة «كليفورد لويد » فى التغيير ، التى لم تكن تهدف إلى شئ ، سوى تأكيد وتركيز السلطة البريطانية فى مصر ، وتقوية القبضة الاستعمارية على البلاد .

(1)Afaf Lutfi El Sayed, Egypt and Cromer (London1968) P.P.70 - 71.
(2) Cromer, The Earl of, Op. cit, Vol . II, p., 485.
- Coles Pasha, Recollections and Reflections(London, 1918) pp.,
- 25. 23

فقد تمخضت « التعديلات الجديدة » عن النتائج الآتية :-

١ - إلغاء نظام القوتين المنفصلتين « الجندرمة والبوليس » ودمجهما فى قوة واحدة تسمى «البوليس المصرى » أو « الضابطة المصرية» .

٢ - تقسيم البلاد لأغراض الأمن العام إلى ثلاثة أقسام هى :-

أ - قسم الإسكندرية ومركزه الإسكندرية ويتبعه محافظتى رشيد ودمياط ، ومديريات البحيرة والمنوفية والغربية والدقهلية .

ب - قسم المحروسة (أى القاهرة) ويتبعه المحروسة والعريش وبورسعيد والإسماعيلية والسويس ، ومديريات الشرقية والقليوبية والجيزة وبنى سويف والفيوم

ج - قسم أسيوط ويتبعه مديريات أسيوط والمنيا وجرجا وقنا واسنا .

٣ - تعيين ثلاثة ضباط بريطانيين ، كنواب للمفتش العام Deputy Inspector General فى كل قسم من الأقسام الثلاثة التى انقسمت إليها البلاد ، يتولى إدارة «البوليس» فى القسم والمديريات أو المحافظات التابعة له .

٤ - إلحاق مفتشان للبوليس Divisional inspectors مع نائب مفتش العموم فى كل قسم - أحدهما أوروبى ، والآخر وطنى .

٥ - إلحاق مفتش مقيم فى كل مديرية ، على أن يقيم فى عاصمتها ، وكذلك الأمر فى كل من محافظات القاهرة ، بورسعيد ، الإسكندرية ، السويس ، دمياط ، رشيد ، الإسماعيلية ، العريش ، على أن يتبع هؤلاء المفتشين رئاساتهم فى القسم .

٦ - مسؤولية المفتشين « عن قوات البوليس » أمام رؤسائهم التابعين لهم .

٧ - استبعاد المديرين أو المحافظين عن «المداخلة فى نظامات الأنفار المذكورين » .

٨ - مسؤولية المحافظين والمديرين أمام الحكومة عن الأمن العام .

٩ - تقديم « بوليس كل جهة التقارير » فى الأمور المتعلقة بالضبط والربط إلى مفتش المديرية ، ويحيط مفتش المديرية هذا ، حاكم الجهة علماً بها .

١٠ ـ اختصاص البوليس بتحقيق الحوادث « والعرض عنها » إلى مفتش المديرية الذى يتولى عرض ذلك على المدير أو المحافظ .

١١ ـ إلغاء نظام الأمن القديم بأكمله «أى الضبطيات » فتلغى ضبطية المحروسة فى أول يناير سنة ١٨٨٤ ، وضبطية الإسكندرية فى ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ ، وباقى ضبطيات القطر فى أول فبراير سنة ١٨٨٤ .

١٢ ـ إحالة أعمال « الضبطيات» بأكملها على « البوليس» طبقاً للأوامر التى تُعطى إليهم من المديرين أو المحافظين بواسطة « مفتش المديرية » .

١٣ ـ اسناد أعمال الضبط والربط بالمديريات والمدن إلى « البوليس » وأن يكون أمرهم تحت إدارة ضباطهم .

١٤ ـ إلزام « المشايخ » أن يعلنوا أقرب « نقطة بوليس» بكل الحوادث التى تحدث فى جهاتهم [(١)] .

كانت تعديلات هذا الأمر العالى ، انقلاباً خطيراً فى ترتيبات جهاز الأمن ، تحدث لأول مرة وتحمل فى طياتها مضامين عديدة .

فقد كان هذا الأمر يعنى بصفة أساسية استقلال جهاز البوليس من الجهاز الادارى الحاكم فى أقاليم القطر ومحافظاته استقلالاً تاماً ـ وكمثال على ذلك فإن « مدير المديرية » مع تبعية الجهاز لقيادة بريطانية «محلية » أى فى دائرة المديرية ويمثلها مفتش الإقليم ، وتبعية شبه مركزية وأعنى بها قيادة المنطقة الثلاثية التى يمثلها نائب مفتش العموم وهيئة قيادته ، وتبعية مركزية وهى قمة الجهاز فى العاصمة الذى يمثله «مفتش عموم البوليس» وهيئته ، أقول أن « مدير المديرية» تبعاً لذلك التنظيم لم يعد له أى سلطة على جهاز البوليس ، فإذا ما أضفنا إلى ذلك اختصاص « البوليس » ولأول مرة بأعمال التحقيق فى الحوادث والرجوع إلى قيادته سالفة الذكر فى كل ما يتصل بهذا الاختصاص الجديد ، وإذا

---

(١) فيليب يوسف جلاد = مرجع سابق ، م١ « بوليس » ترتيبات وإدارة البوليس .

وضعنا فى الاعتبار ما قرره الأمر العالى فى مادته الثامنة من مسئولية المدير أو المحافظ أمام الحكومة عن الأمن العام ؛ لتبين لنا مدى العنف الذى أصاب وظيفة «مدير المديرية » وفق التنظيم الجديد ، فلا هو بقادر على فرض سلطاته على قوات البوليس التى تعمل بالمديرية لحفظ الأمن ، ولا هو قادر على حفظ الأمن بحكم خروج القوات المخصصة لهذا العمل عن سلطاته .

والأمن ، لا يُحفَظ إلا بقوانين ، وسلطات تقوم على تنفيذها قوة قادرة على إلزام المواطنين باتباعها والانصياع لها ، ولا يمكن لأى قيادة بالغة سلطتها ما بلغت أن تقوم على صيانة الأمن ، دون أن يكون تحت يدها هذه القوة التنفيذية ، ولقد سُلِبَت من أيدى «الحكام المحليين » هذه السلطة بمقتضى الأمر العالى ، وفى نفس الوقت كانوا مسؤولين عن الأمن .

ومع اختصاص البوليس بأعمال التحقيق فى الحوادث « أى أعمال الضبط » ، وإلغاء نظام « الضبطيات » وحلول « البوليس » محله ، فقد أُعفى الجهاز مع هذا عن مسؤوليته فيما لو اختل الأمن العام ، بالنظر لمسؤولية « المديرين » فقط عن ذلك ، أى أن الأمر لم يكن يخرج عن كونه مسؤولية بلا سلطة بالنسبة للمديرين ، وسلطة بلا مسؤولية بالنسبة لجهاز البوليس فى وضعه الجديد .

ولا أجد تفسيراً لهذا التغيير الذى ابتدعه « كليفورد لويد » ، سوى رغبته فى إحكام القبضة البريطانية الاستعمارية على البلاد ، والتغلغل الإشرافى البريطانى إلى الأقاليم ، وتنفيذ « الإصلاحات » التى أُوفِدَ لادارتها فى مصر .

بعد هذه النقلة التى« نسفت » أعمال « دوفرين » ، ودخل بها البوليس المصرى عهداً جديداً ، أتبعها « كليفورد لويد » بتعديل آخر ، نزع عن الجهاز كل صلة له بالنظام العسكرى والعسكرية . فقد أصدر قراراً بإلغاء الرتب العسكرية بالبوليس وأحل محلها مسميات أخرى كالآتى :-

* قومندان بوليس - Police commandant وقد خلع هذه الصفة على قادة قوات «الجندرمة » العاملة فى المديريات ، على أن يكون مقر عملهم فى حاضرة المديرية .

* مفتشون Inspectors

* مساعدو مفتشون Sub Inspectors وقد جعل من هؤلاء مسؤولين عن منع الجرائم والتحرى عنها داخل نطاق الأقسام التى يعملون بها ، على أن تكون هذه المسئوليات أمام نائب مفتش العموم [1] Deputy Inspector General

وتطبيقاً للتغييرات التى أحدثها الأمر العالى الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، أصبح الشكل الهيكلى للقيادة العامة وفرعياتها فى جهاز البوليس المصرى على النسق التالى :-

أ ـ القيادة العامة :

المفتش العام (كولونيل شارلس بيكر بك بدلاً من فالنتين بيكر باشا الذى كان بالسودان)

نائب المفتش العام بالقيادة : (ماجور س . والش)

مساعد المفتش العام (ماجور محمود صبرى) .

ب ـ منطقة الإسكندرية :

مستر (س . أى . كولس) نائب المفتش العام

ج ـ منطقة القاهرة :

لفتنانت كولونيل (ج . س جيبونس بك) نائب المفتش العام .

د- منطقة أسيوط :

كابتن (أى . أ . جونسون) نائب المفتش العام .

---

(1) Colvin,sir Aucland,op. cit. p.,41 .

هـ - مفتشو المناطق الأوروبيون :

كابتن مارتين جون فنيك .

ماجور تشارلس ثيسيجرو .

كابتن أ .ج ليونارد .

و - مفتشو المناطق المصريون :

أدجوتانت ماجور محمد رحمى .

أدجوتانت ماجور أحمد فايق

ز - مفتشون درجة أولى :

كولونيل شارلس موكلن بك .

لفتنانت كولونيل ج .ج . كيلى بك .

مستر شارلس شوفر .

مستر جوزيف د وبرى .

ح - مفتشون درجة ثانية :

مستر تيكولا مارك .

كونت مونجوا دى فريبرج .

مستر جوزيبى شيبولا رو .

ط - مفتشون درجة ثالثة :

مستر حنين زنانيرى .

ك - مفتشون درجة رابعة :

مستر أليس مانسفيلد .

مستر أنستاسى فيتز جيرالد [١] .

ولكى يتمكن « لويد » من الاستمرار فى أعماله الإصلاحية فى جهاز البوليس ، فقد أسند إليه «نوبار » « وكالة نظارة الداخلية » .

فخلال شهر ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، اقترحت «الحكومة البريطانية » على الحكومة المصرية إخلاء السودان ، لكن «شريف باشا» رئيس النظار لم يقبل هذا الاقتراح ، وعندما أرسل « إيرل جرانفيل » إلى« سير إيفلين بارنج» كتابه الشهير الذى يُلزم فيه « النظار المصريين » وحكام المحافظات باتباع نصائح الحكومة البريطانية أو ترك مناصبهم ؛ استقال «شريف » ونظارته فى ١٨٨٤/١/٦ ، أى بعد يومين من صدور هذا الكتاب ، وتسلم « نوبار الأرمنى » رئاسة مجلس النظار لينفذ تعليمات البريطانيين ويخلى السودان [٢] .

استطاع «نوبار » فى ١٨٨٤/١/١٥ أن يقنع « كليفورد لويد » بترك منصبه « كمفتش عام للإصلاحات فى مصر ، وأن يقبل وكالة نظارة الداخلية المصرية بدلاً من « على باشا رضا» وكيلها الذى عُيِّنَ فى وظيفة أخرى [٣] .

كانت العلامات البارزة فى فترة وكالة « كليفورد لويد » لنظارة الداخلية « ثلاث » ، فأما أولاهم فكانت محاولته تغيير نظام التجنيد « Conscription» وإحلال نظام « التطوع» بدلاً عنه . وقد بدأ هذه المحاولة فى الخامس عشر من أبريل سنة ١٨٨٤ بدعوة المصريين إلى الدخول فى نظام « الخطرية» ، مع منحهم امتيازات مالية ووظيفية [٤] ، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل ، فاضطر إلى الاستعانة « بالأتراك » ليعملوا كقوات فى جهاز

---

(١) دار الوثائق ـ محفظة إدارة محلية أوروبى بدون رقم

(2) Colvin, Sir Aucland, op.cit., p.44 .

(٣) الوقائع المصرية = ١٢ يناير سنة ١٨٨٤

Milner, Alfred, op.cit., p.,112

وقد كان راتب « لويد » فى الوظيفة الجديدة ألفان وخمسمائة جنيه فى العام .

(٤) دار الوثائق = محفظة داخلية بدون رقم (إعلان عن ترتيب رجال الخطرية فى البوليس المصرى) سنة ١٨٨٤

البوليس ، بهذا يكون قد أعاد ما سبق أن اتجهت اليه الحكومة المصرية فى فترة الانتقال وقبل تنفيذ « دوفرين » لمقترحاته [١] .

وكانت الثانية الاستيلاء على سلطات ناظر الداخلية ، ووضع يده على كل الامور فى هذه النظارة والأقاليم ، حتى وصل به الأمر إلى حد مخاطبة مشايخ البلاد فى قراهم مباشرة فى شؤون الأمن العام ، كما ظهرت توقيعاته على قرارات ناظر الداخلية فى الوثائق ، وانتهى الأمر بناظر الداخلية آنذاك إلى أن يصبح مجرد شكل Figure head مما حدا به إلى أن يقدم استقالته من النظارة فى ٥ مارس سنة ١٨٨٤م [٢] .

أما ثالث العلامات البارزة ؛ فقد كانت إصداره لائحة جديدة فى مارس سنة ١٨٨٤ تتناول واجبات واختصاصات قيادات ومراتب البوليس المصرى ، وقد كانت أهمية هذه اللائحة فى أنها قد قضت هى والأمر العالى الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ على كل صلة لنظارة الداخلية وجهاز الإدارة فى الأقاليم ، بجهاز البوليس المصرى ، وبمعنى أصح قد أصبح البوليس المصرى منذ ذلك الوقت فى قبضة البريطانيين تماماً .

بدأت هذه اللائحة التى سميت « لائحة نظام وترتيب الوظائف فى البوليس» الصادرة فى ١١ مارس سنة ١٨٨٤ بتقرير خضوع ضباط وجنود الجيش المصرى العاملين أو الذين سيعملون فى البوليس للمحاكمة العسكرية عن الجرائم التى يرتكبونها فى البوليس كما لو كانوا قد ارتكبوها فى الجيش ، أما الكونستابلات والهيدكونستابلات فقد حددت اللائحة الاختصاص فى محاكمتهم لمحكمة مشكلة من ضباط البوليس ، عن الجرائم التى

---

(1) Milner, Alfred, op.cit., p 333

(٢) عبد الرحمن الرفعى = مصطفى كامل ، ط ٣ ـ القاهرة ١٩٥١ ، ص ٣١٧ وقد جاء فى خطاب «محمد ثابت باشا » ناظر الداخلية الذى وجهه فى ذلك الوقت إلى « نوبار » معلناً استقالته ما يلى « انى قبلت الانتظام فى هيئة الحكومة على أمل أن أقوم بخدمة وطنى العزيز الذى نشأت فيه وربيت ـ ولكنى رأيت أن آمالى حبطت وأنه ليس فى الإمكان تحقيقها لا فى الحال ولا فى الاستقبال ، وفضلاً عن ذلك فقد علمت من قرائن الأحوال أنه ليس فى وسعى المحافظة على شرف المصلحة فيما بعد» .

يرتكبونها بصفتهم رجال بوليس ، وقد تشكلت هذه المحكمة من عضوين أو أربعة حسب الأحوال ، وأعطى لمفتش عموم البوليس سلطة تشكيلها ، وكانت العقوبات التى تصدرها هذه المحكمة على الضباط والجنود هى « السجن البسيط » أو « السجن مع الشغل» فى سجن مصرى لمدة لا تتجاوز ستة أشهر ، وتخفيض الرتبة والطرد من الخدمة فى البوليس ، الذى كان يعنى « الإعادة إلى الجيش وليس ترك الخدمة تماماً » ، وأخضعت «اللائحة» أحكام هذه المحكمة « لتصديق أو رفض » مفتش العموم وليس ناظر الداخلية .

ثم تناولت اللائحة واجبات واختصاصات « المفتش العام للبوليس » فكانت على الوجه الآتى :-

١ ـ يقدم المفتش العام للبوليس فى اليوم الأول من فبراير فى كل عام تقريراً لناظر الداخلية عن إدارة البوليس فى العام الجديد .

٢ ـ اختصاص المفتش العام بنظام وضبط وربط قوات البوليس واقتصادياته وميزانيته ، وتنفيذ كافة التعليمات والأوامر الصادرة للجهاز من خلال معاونيه المنتشرين فى بلاد القطر وفق التقسيم الثلاثى للبوليس .

٣ ـ حق المفتش العام فى الترقية حتى رتبة « هيدكونستابل » واقتراح الترقية إلى رتب الضباط ، على ناظر الداخلية .

٤ ـ الحق فى منح الأجازات داخل القطر لجميع ضباط البوليس من مختلف الرتب ، وخارج القطر لجميع الضباط حتى درجة « مفتش » ، أما الأجازات لأصحاب الدرجات التى تعلو « مفتش » فيجب المصادقة عليها من ناظر الداخلية .

٥ ـ الحق فى منح أجازات لمدة لا تزيد عن شهر فى العام بمرتب للكونستابلات والهيدكونستابلات فى حدود ٣٠٪ من مجموع رتب الضباط .

٦ ـ الحق فى تفويض « نوابه » أيٍ من صلاحياته ماعدا الحق فى محاكمة الضباط .

٧ ـ الحق فى زيادة راتب أى كونستابل والهيدكونستابل- زيادة سنوية تضاف إلى راتبه ، نظير الشجاعة أو أداء الخدمة بصورة مشرفة على الوجه الآتى :-

- ٥جنيه للهيدكونستابل .

- ٣جنيه للكونستابل درجة أولى

- ٢ جنيه للكونستابل درجة ثانية .

- ١ جنيه لمساعد الكونستابل من الدرجة الثانية .

٨ - الحق فى طرد أو إنقاص راتب أى كونستابل أو هيدكونستابل نظير سوء السلوك ، مع إعطاء هؤلاء الحق فى الاختيار بين « الطرد أو إنقاص الراتب أو المحاكمة أمام محكمة بوليس » .

٩ - الحق فى طرد أو إنقاص راتب الكونستابلات أو الهيدكونستابلات نظير « السُكر» وأى أعمال مشينة أخرى ، والحق فى طرد أو إنقاص رتبة أى ضابط تعلو رتبته «هيدكونستابل » نظير « السلوك المشين أو السُكر» بموافقة ناظر الداخلية .

١٠ - الحق فى تكليف أى عضو فى جهاز البوليس مهما كانت رتبته « أن يقدم استقالته من الخدمة » ، وفى حالة رفض هذا العضو الاستقالة ؛ فإن للمفتش العام الحق فى طرده من الخدمة ، بعد موافقة ناظر الداخلية .

١١ - الحق فى نقل أى ضابط تحت رتبة Deputy Inspector- General من مكان إلى آخر بصفة وقتية أو غير وقتية ، أما فى شأن نقل الضباط الحاملين لرتب Deputy Inspector- General فإن مصادقة « ناظر الداخلية» تصبح ضرورية .

وكانت واجبات نواب مفتش العموم الثلاثة وفقاً لهذا اللائحة ، بعد تعيين نائب مفتش عموم ومساعد مفتش عموم فى القيادة العامة « لتنفيذ المهام التى يراها المفتش العام» ؛ هى إدارة « المنطقة» التى ينوب عن مفتش العموم فيها ، وإجراء التفتيش على قواتها ، وترقية الأفراد حتى رتبة كونستابل درجة ثانية ، فإذا كانت الترقية لدرجة أعلى فيشترط الحصول على موافقة المفتش العام ، والخصم من رواتب الأفراد الذين لا تزيد رتبهم عن كونستابل درجة أولى « لمدة شهر أو الحبس فى أحد المعسكرات لمدة ١٥ يوماً » .

وكانت اختصاصات المستوى القيادى الثالث بعد مفتش العموم General Inspector ونائب مفتش العموم فى المنطقة Divisional Deputy Inspector General وهو مفتش الإقليم Divisional inspector الذى يخضع لنائب مفتش العموم هى الحق فى مجازاة من تحت سلطته من القوات بالخصم من الراتب لمدة ١٥ يوماً والحبس لمدة سبعة أيام ، وكذلك تمتع بهذا الحق مفتشى مدن القاهرة والإسكندرية .

وأخيراً كان هناك المستوى الإشرافى الرابع والأخير وهم المفتشون الثوانى أو مساعدى المفتشين Sub Inspectors فى المدن والمديريات ، الخاضعين وفق التسلسل الرأسى لسلطة المفتشين .

كان المفتشون الثوانى Sub Inspectors فى تقسيم «كليفورد لويد » لجهاز البوليس فى سنة ١٨٨٤ ، هم حجر الزاوية فى التعديل الذى أصاب الجهاز وتشكيله بصورة جديدة طبقاً لما أحدثه « كليفورد لويد» به من تغيير - ذلك أن لائحة« نظام ترتيب وظائف البوليس» أحالت على هؤلاء « أعمال البوليس» فى المناطق التى تنقسم إليها المديريات أى المراكز والأقسام ، وهى الوحدات الإدارية التى تلى المديريات والتى كانت تحت السلطة التنفيذية «للمأمورين » و « نظار الأقسام» الذين كانوا يؤدون وظائف الحكم المحلى فيها ، فأصبح هؤلاء المفتشون الثوانى يتولون منذ سنة ١٨٨٤ اختصاصات نظار الأقسام والمأمورين ، وبذلك سلبت كافة المستويات « الإدارية » كل حقوقها تجاه «الأمن والبوليس » .

وعلى ذلك فإن «الشكل الهرمى » لقيادة البوليس المصرى وفقاً للاختصاصات والواجبات فى سنة ١٨٨٤ كان كالآتى :-

مفتش عموم البوليس Inspector General

ومقره القيادة العامة ويعاونه فى عمله نائب مفتش عموم Deputy Inspector General

ومساعد مفتش عموم Assistant Inspector General

نائب مفتش العموم بالاقاليم . Divisional Deputy Inspector Generty

ويشرف على منطقة من المناطق الثلاثة التى انقسمت إليها البلاد (المحروسة - الإسكندرية - أسيوط) .

مفتشو الأقليم Divisional Inspectors

ويعملون تحت إشراف نائب مفتش العموم بالإقليم

المفتشون Inspectors

ويعمل كل منهم فى عاصمة مديرية أو محافظة من المديريات أو المحافظات التى تضمها المنطقة .

مساعدو المفتشين أو المفتشين الثوانى Sup Inspectors

ويشرف كل منهم على أعمال البوليس فى قسم أو مركز من الأقسام أو المراكز التى تنقسم إليها المديرية .

ويتبقى فى نهاية الشكل العام لجهاز البوليس فى عهد « لويد» القاعدة أو القوة العاملة ، أى الأفراد .

وفى هذه الفئة أقول أن « كليفورد لويد » ألغى رتبها العسكرية أيضاً اقتداء بما فعله بالضباط فى الجهاز فأصبحت رتبهم فى ذلك العهد كالآتى :-

باش كونستابل	Head Constable
كونستابل درجة أولى	Ist Class Constable
كونستابل درجة ثانية	2nd Class Constable
مساعد كونستابل درجة أولى	Ist Class Sub Constable

مساعد كونستابل درجة ثانية 2 nd Class Sub Constabl (١)

هكذا كان نظام «البوليس» سنة ١٨٨٤ ، وهكذا كانت تعديلات « كليفورد لويد » وكيل نظارة الداخلية التى انتهت إلى تحول « البوليس المصرى » إلى جهاز مدنى بحت خالى من الرتب العسكرية تماماً سواء بالنسبة للقاعدة أو القيادة ، والاستغناء عن القوات العسكرية « الجندرمة » التى كانت تُجلب من الجيش ، واستبدالها بعناصر مصرية أو تركية متطوعة ، وتشكيل «البوليس » على هيئة جسم مستقل تدار أعماله النظامية والإدارية من خلال شبكة قيادة أوروبية مُحكمة النسيج ، تنتهى أطرافها جميعاً فى قبضة مفتش عموم له من السلطات ما يَجُبُ تلك التى لناظر الداخلية ـ وبالتالى فإن نوابه ومساعديه فى المديريات يشرفون على الجهاز بعيداً عن تداخل النظارة «كجهة مركزية » أو جهات الحكم المحلى ، «كجهات لامركزية » ، ولقد كانت قبضة « الانجليز » على جهاز البوليس المصرى بفضل إصلاحات « لويد » ، قوية أكثر من اللازم بصورة أدت إلى الأحداث التى ستتناولها الصفحات التالية .

البوليس المصرى بين نوبار وكليفورد لويد :

يقول « كرومر » إن « نوبار » عندما أسند منصب « وكيل نظارة الداخلية» « لكليفورد لويد » فى ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ ، لم يكن يعلم أن الأخير سيكون سبباً فى صراع حول «البوليس » أطول من « حصار طروادة » (٢) .

---

(١) دارالوثائق = محفظة جندرمة وبوليس سنة ١٨٨٤ بدون رقم ـ ويلاحظ أن هذه الوثيقة التى تحدد وظائف البوليس سنة ١٨٨٤ ـ قد انتهت بتوقيع « كليفورد لويد» بالتصديق عليها بالنيابة عن ناظر الداخلية = فى ١٨٨٤/٣/١ ـ وكان نص تأشيرته كالآتى :

Approved by the Minister of the Interior (sig.) (C.LL.) 1/3/1884,

تعتمد ـ عن ناظر الداخلية ـ توقيع كليفورد لويد ١٨٨٤/٣/١ .

(2) Cromer, the Earl of, op. cit., vol. II p., 482.

فقد كانت العلاقات بين « نوبار » و « لويد » عندما تولى الأول منصب رئاسة النظارة فى يناير سنة ١٨٨٤ ، طيبة جداً ، لدرجة أن « لويد » بوصفه « مفتشاً عاماً للإصلاحات فى مصر ؛ كتب فى تقرير له عن نظارة نوبار بأنها « عهد جديد وأطيب »[1] ، لهذا فإن « لويد» لم يتردد عندما عرض عليه نوبار منصب وكيل النظارة .

اختلفت وجهات النظر « النوبارية » و « البريطانية» فى أمر « الاحتلال» ، فقد كان «نوبار » يرى فى هذا الأمر الوسيلة التى تعينه على حكم « مصر » وفق الصورة التى رسمها فى ذهنه ، بمعنى أن يكون الاحتلال هو القوة العازلة بين « الدول الاوروبية » وبين «الحكومة المصرية» . وعلى ذلك فإن « نوبار » لم يكن يرى فى الاحتلال تلك السلطة التى تتدخل فى« إدارة مصر » وسياستها وإصلاحاتها ، ومن سوء حظ « نوبار » أن انجلترا كانت ترى عكس ما كان يراه .

وتسجل « قوانين ولوائح » « كليفورد لويد » التى صدرت فى سنة ١٨٨٤ والتى نزعت عن « المديرين » الحق فى الإشراف على أجهزة الأمن ، أول إشارة إلى بدء «الصراع بين نوبار» و « لويد » حول العلاقة بين « مديرى المديريات » و « البوليس تحت القيادة البريطانية » وفق الأوضاع التى أثمرتها لوائح وقوانين « لويد » .

كانت مصر منذ ٣١ ديسمبر ١٨٨٣ ـ كما سبق القول ، قد انقسمت إلى ثلاث مناطق ، تدار كل منها ـ لأغراض البوليس ـ بواسطة «نائب مفتش عموم Divisional Deputy Inspector General يساعده مفتشان أحدهما أوروبى والآخر مصرى ويتصلون جميعاً «بمفتش العموم » وكان البوليس فى المديريات تحت اشراف « قائد البوليس Police Commandant الذى تحددت مسؤوليته أمام « مفتش العموم» فى العاصمة .

ولقد كان « جوهر » هذا النظام الذى ابتدعه « لويد» يعنى أن «حاكم الإقليم » مسؤول بحكم وظيفته أمام ناظر الداخلية عن إدارة إقليمه ، والذى يمثل سلطة الحكومة فى الإقليم ومن هذا المنطلق فهو رئيس لقائد البوليس ومفتش البوليس فى إقليمه ، لا يملك أى

(1) Milner, Alfred, op. cit., p., 112 .

سلطات على جهاز البوليس فى الإقليم الذى يحكمه . وهذا يعنى « عدم خضوع قيادات البوليس العليا فى الإقليم ، وبالتالى القوات التى تتبعها « للمدير» فى أعمال البوليس أو نظامه ، إذ كان « المفتش » وفقاً لقوانين ٣١ ديسمبر ١٨٨٤ هو الواسطة Intermediary بين البوليس والمدير .

ولقد دخل « جهاز البوليس المصرى » وفقاً لذلك النظام فى مرحلة « الازدواجية» La dualite dans Les Provinces [1] ذلك الإصطلاح الذى قُصِدَ به « عدم تعيين المسؤول عن صيانة الأمن العام فعلاً » . « فالمدير » التابع لنظارة الداخلية هو المسؤول الوحيد بحكم القوانين واللوائح عن الأمن العام من ناحية ، « والبوليس » بحكم كونه «الجهاز الذى يتولى حفظ الأمن العام ومنع الجريمة » يتبع مفتش عموم البوليس ، ويدير الأعمال المتعلقة بالأمن العام ، دون ما تبعية « للمدير» وكل من الجانبين له رجاله . «فالمدير» يتبعه « نظار الأقسام » و « مأمورى المراكز » باعتبارهم حكام الوحدات الإدارية التى تنقسم إليها المديرية « والبوليس » له مفتشوه ومساعدى مفتشوه وكونستابلاته وهيدكونستابلاته وتقسيماته المختلفة ، ويخضعون جميعاً لنائب «مفتش العموم » الذى لا صلة له إلا « بمفتش العموم » ، الذى كان يتبع ناظر الداخلية شكلاً ، بينما يقبع «كليفورد لويد » فوق قمة الجهاز الإدارى والبوليس ، يدبر العمل كيف يشاء ووفقاً لإرادته دون اعتبار لأى إرادة سوى إرادته التى تفوق أى إرادة مصرية ، ومن خلفه قوة مسلحة غازية ، ودولة عظمى تشد من ازره .

وعلى هذه الشاكلة بدأ «النظام الازدواجى» منذ سنة ١٨٨٤ يحكم جهازى « البوليس والادارة » ولمدة عشرة سنوات متصلة ، وكان لابد والأمر كذلك أن يحدث الاحتكاك بين الطرفين «فالأمن العام » هو العلاقة المشتركة بين الجهازين ، وهو « المحك» الذى يصطرع حوله الجهازان .

(1) Cromer, the Earl of, op. cit., Vol.11 p., 483 .

كان وجه شكاية « نوبار» هو أن حرمان المديرين من إشرافهم على «البوليس الجديد» ، وبالتالى حرمان أعوانهم « نظار الأقسام ومأمورى المراكز» من سلطاتهم ، سيؤدى إلى عدم قدرة الجهاز الإدارى على قمع الجريمة ، وهدد « نوبار » بالاستقالة من منصبه كرئيس للنظار إذا استمر نظام « لويد» .

وبدلاً من أن يعدِّل « كليفورد لويد» موقفه ويقدم نظاماً يرضى به « نوبار » ، فقد أخذته العزة وتقدم لحكومته فى أبريل سنة ١٨٨٤ مقترحاً أن الوقت قد حان لتعيين رئيس «انجليزى» لمجلس النظار المصرى ، أو أن تتحمل الحكومة البريطانية نتيجة فشل الإصلاحات التى بدأها (لويد) فى مصر [١] .

وقد وضع كل من « نوبار » و « لويد » بريطانيا أمام اختيار صعب ، فقد كان « نوبار » هو الشخصية التى هيأت لبريطانيا فى يناير سنة ١٨٨٤ تنفيذ سياستها الخاصة بإخلاء السودان ، تلك السياسة التى عارضها «شريف » والتى أدت إلى استقالة حكومته ، ولم يكن من الحكمة التخلص منه فى ذلك الوقت ، وفى نفس الوقت كان « لويد » مفتشها العام السابق للإصلاحات ، وهو بريطانى قبل كل شئ ، لكن « بريطانيا » رأت أن تتقبل صفعة « نوبار » فى هذه المرة ، وأن تضحى برجلها « لويد» ، فذهب إلى غير رجعة فى مايو سنة ١٨٨٤ على حد تعبير « كرومر » [٢] . على أن ذهاب « كليفورد لويد» فى صيف سنة ١٨٨٤ لم يكن يعنى إنهاء « سياسة الازدواجية» التى وضع أسسها فى بداية سنة ١٨٨٤ ، بل لقد بدأ فى هذه السنة تطبيق سياسة « الفصل بين الإدارة والبوليس » ، إذ أن سياسة بريطانيا فى «الحماية المقنعة » Veiled Protectorate لم تكن لتقبل بتحقيق « نوبار » لنصرين فى وقت واحد [٣] ، فاكتفت بإرضائه بإزاحة « لويد » من طريقه ، بينما لم تقبل بإلغاء التنظيمات التى وضعها الأخير .

---

(1) A.L. EL sayed, op. cit., pp, 70-71 .
(2) Cromer, The Earl of, Modern Egypt, Vol. 11 p., 485.
(3) A.L.EL sayed op. cit. pp,72-73.

البوليس المصرى فى ظل نظام الازدواجية :

لم يوضح الأمر العالى الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ الصلة بين «جهاز البوليس» وبين « الحكام المحليين » عندما أجاز فى مواده « استخدام قوات البوليس فى أعمال الضبط والربط » ، من خلال القيادات المسؤولة عنه ، رغم ما هو ثابت « للمديرين » من حق الإشراف والرقابة على كافة موظفى الحكومة فى المديرية بحكم كونهم ممثلى الحكومة الوحيدين ، كذلك الأمر بالنسبة للمأمور أو ناظر القسم فى منطقته .

وعندماأصدر «كليفورد لويد» لائحة نظام وترتيب وظائف البوليس ، التى جعل بمقتضاها المفتشون الثوانى Sub Inspectors يختصون بأعمال ضبط الوقائع والتحرى عن الجرائم ، مع مخاطبة رئاساتهم فى ذلك . . . إلخ ما جاء بهذه اللائحة ، لم تتعرض هذه اللائحة أيضاً لموقف « المديرين ونظار الأقسام » من هذه الاختصاصات الجديدة التى أعطيت « لجهاز البوليس» رغم ما كان ثابتاً للأولين (المديرين ونظار الأقسام ومأمورى المراكز ومعاونيهم) من سلطات قضائية وجنائية وبوليسية قبل تطبيق قواعد « لائحة نظام وترتيب وظائف البوليس » بحسبانهم الحكام المحليون .

وانطلاقاً من هذا الوضع ـ لم يتحدد بالدقة الإجابة على السؤال الذى سيتبادر إلى الأذهان وهو « من هو التابع ومن هو المتبوع ؟ »

وقد أجاب « نوبار» على هذا السؤال ـ من وجهة نظره ـ فى ١٨٨٤/٨/٢٥ عندما أصدر منشوراً إلى المديرين ، فسر فيه أحكام الأمر العالى الصادر فى ١٨٨٣/١٢/٣١ ، وأصدر تعليمات محددة للسير على هديها .

بدأ منشور أغسطس سنة ١٨٨٤ أولى مواده بإلغاء مسمى « إدارة عموم البوليس» وجعل تسمية جهاز الأمن « قسم الضبط والربط » ، وألحقه كقسم تابع لنظارة الداخلية ، حيث كانت الأقسام فى ذلك الوقت هى «الوحدات » التى تنقسم إليها النظارات ، وإن كان يبدو أن قصده من خلع هذه التسمية على الجهاز هو التقليل من شأنه ، واعتباره ـ شأنه فى ذلك شأن أى قسم من أقسام النظارة ـ مجرد قسم يتبعها ولا يستقل عنها .

ونصت المادة الثانية على « خضوع البوليس فى المديريات والمحافظات » لأوامر «المديرين والمحافظين مباشرة لأنهم هم المسؤولين عن الأمن العمومى » .

كذلك أخضعت المادة الثالثة « بوليس الأقسام والمراكز تحت أوامر نظار الأقسام ومأمورى المراكز مباشرة فإنهم بصفة مندوبين من طرف المدير» .

ثم سمى «نوبار » قائد البوليس فى المديرية باسم « مأمور البوليس» ، وذاك الذى فى القسم أو المركز باسم « معاون البوليس» (١) ثم حدد المنشور دور «معاونى البوليس» فى شأن التقارير المتعلقة بالجنايات والجنح . فنصت المادة الخامسة من المنشور على أن يقدم هؤلاء «المعاونون» هذه التقاير إلى« نظار الأقسام أو مأمورى المراكز » ومنهم (أى من مأمورى المراكز ونظار الاقسام) إلى المديرين ـ وهؤلاء (أى المديرين) يبلغونها إلى نظارة الداخلية .

وأخيراً نزعت المادة السابعة عن «جهاز البوليس» فى المديريات الحق فى « مباشرة أعمال التحقيقات القضائية ، بل يجب عليه عند حصول جناية أو جنحة أن يتوجه لمحل الواقعة فى أقرب وقت للوقوف على الحقيقة واتخاذ الاحتياطات الوقتية بدون انتظار أمر ما ، وأن يخبر ناظر القسم أو مأمور المركز حالاً ، حتى بمعرفته يجرى اللازم طبقاً للقانون» (٢) .

أفرغ « نوبار » فى منشوره هذا ، كل ما يكنه « لكليفورد لويد » ونظامه من كره ، وأفصح تماماً عن « أسلوب فى الإدارة » ـ وأعاد جهاز « البوليس المصرى » إلى ما كان عليه قبل قدوم « لويد » ، لكن شتان ما بين « الحقيقة والأمانى» ،لقد كان منشور أغسطس

---

(١) فيليب يوسف جلاد = مرجع سابق ـ م٢ « منشور نظارة الداخلية فى ١٨٨٤/٨/٢٥ » ـ ويلاحظ أن تسمية « معاون البوليس» كانت تطلق لأول مرة على المفتشين الثوانى Sub inspectors الذين كان « كليفورد لويد » قد جعل منهم مسؤولى البوليس فى أقسام المديريات ، أما « مأمورى البوليس» فكانوا « الحكمدارون » فيما بعد ولاصلة بينهم وبين « مأمورى المراكز » ، إذ أن « مأمورى البوليس» هؤلاء هم « قواد البوليس» police commandants الذين كانوا يقودون قوات الجندرمة « فى المديريات قبل الغاء كليفورد لويد» لنظامها وتحويل قوادها إلى « قواد بوليس » .

(٢) المرجع السابق .

سنة ١٨٨٤ هو مجرد « أمانى » تختلج بها مشاعر « الأرمنى» ،لكن الحقيقة كانت غير ما تمناه على خط مستقيم .

صحيح أن ما نص عليه المنشور كان يخالف تمام المخالفة لائحة « كليفورد لويد» ، غير أن « نوبار » بمنشوره هذا شارك فى « تعميق الهوة » بين جهتى « الإدارة » و « البوليس» فقد نسى أو تناسى ـ مدركاً حقيقة « القوة الاحتلالية» من جهة ، وحجمه أمامها من جهة أخرى ـ أن ينص فى منشوره على نسخ ما يخالف مواده . ومن ثم فقد اعتُبر هذا المنشور ـ من وجهة نظر الجهاز الآخر « تفتيش عموم البوليس » ، موجهاً «لتابعى نوبار » فقط من المديرين ونظار الأقسام . يؤكد ذلك ما أصدره « جونسون» الديبوتى انسبكتر جنرال » فى الثلاثين من أغسطس سنة ١٨٨٤ ، أى بعد خمسة ايام من إصدار « نوبار » لمنشوره إلى نواب مفتشى العموم فى المناطق الثلاثة (المحروسة ـ الاسكندرية ـ أسيوط) بضرورة إرسالهم فى الثالث والثانى عشر من كل شهر تقاريراً «بصفة قوايم يتوضح بها عدد الجنايات ذات الأهمية من كل جنس لوحده التى حدثت فى كل مديرية أو محافظة مختصة بالإقليم فى المدة التى مضت من بعد آخر تقرير » (١)

ولعل توافق تاريخ منشورى « نوبار » ناظر الداخلية ، و « جونسون» نائب مفتشى العموم يبين التناقض والتباين فى سياسة الجهتين «الإدارة » و «البوليس» .

وبمضى الزمن ـ كانت الهوة تزداد اتساعاً بين الجانبين ، خاصة بعد أن خُلِقَت وظيفة «معاون البوليس » الجديدة ووظيفة « مأمور البوليس » (٢) اللتان وضح من خلال الممارسة العملية أن علاقة « صاحبيهما » بالمديرين ونظار ومأمورى المراكز كانت معدومة ، بل إن رئيس النظار ذاته لم يكن يملك أن يتخذ فى شأنهما أمراً (٣) .

---

(١) دار الوثائق = محفظة جندرمة بدون رقم ـ منشور بتاريخ ١٨٨٤/٨/٣٠ لنواب مفتشى العموم ـ مرسل من اللفتنانت كولونيل « جونسون ديبوتى انسبكتر» جنرال بتفتيش عموم البوليس .

(٢) فيليب يوسف جلاد = مرجع سابق « منشور نظارة الداخلية» فى ١٨٨٤/٨/٢٥

(٣) المصدر السابق أن بعض مأمورى البوليس ومعاونى البوليس قد خالفوا التعليمات واستقلوا بالعمل لدى إجراء ضبط وقائع جنائية دون تلقى ما يلزم من تعليمات واوامر مأمورى المراكز ونظار الأقسام ـ وأشدد على المذكورين باجتناب ماسلف ذكره وتنفيذ ما نص عليه القانون من أن البوليس يكون تحت أوامر الحكام الملكية فى دائرة إدارتهم ، وإجراء البوليس للاستعدادات اللازمة لحضور الحاكم المحلى الذى بالقرب منه الواجب إحضاره سريعا وحال حضوره يكون البوليس خاضعاً لأوامره .

وهكذا كانت التقارير والمنشورات التى تصدر عن الجهتين تظهر بصدق مدى التباعد بين الطرفين ، وعدم قدرة النظارة والمديرين على التصدى « للبوليس» التابع « لمفتش العموم» الذى كان يدين له رجال البوليس بكافة مراتبهم بالولاء والطاعة والذى كانت خيوط الشبكة بأجمعها تنتهى بين أطراف أصابعه .

فى بداية الأمر لم يكن « نوبار » يلمح فى منشوراته العديدة الى أعضاء الجهاز من البريطانيين - بل كانت هذه المنشورات توجه إلى المديرين وتشجب تصرفات مأمورى البوليس ومعاونى البوليس الذين لم يكن البريطانيون من بينهم بطبيعة الحال ، ذلك أن البريطانيين كانوا يتقلدون المناصب العليا فقط ، باستثناء المدن التى كان بها بريطانيون من مختلف المراتب .

الا أنه مع بداية سنة ١٨٨٧ بدأت المنشورات تشير صراحة إلى « نواب قومندانية الأقاليم » أى نواب مفتشى العموم فى الأقاليم Divisional Deputy inspector Generals وتحاول تحديد اختصاصاتهم فى « أمور نظام عسكرية البوليس » و « فيما يتعلق بالسلاح والطوابير والمهمات والملبوسات والسروج وفى حركات العساكر أيضاً» ، مما يُفهم معه أن « نوبار» كان يحاول بدبلوماسية أن يقصر عمل هذه القيادات فى الشؤون العسكرية فقط ، بالتطبيق لسياسته التى تبناها منذ سنة ١٨٨٤ ، وهى إبعاد الانجليز عن الإدارة الداخلية للبلاد ، وقصرها على الجهاز الإدارى فقط .

لكن نوبار فى منشوراته هذه كان ينتهى إلى « لهجة ودية مخففة » ، كضرورة أن يكون هؤلاء « النواب » مرتبطين بإجراءات حبية مع حضرات المديرين والمحافظين فيما يختص بتأدية واجباتهم (١) .

ورغم أن مقر «مفتش العموم» كان فى العاصمة إلى جوار ناظر الداخلية ؛ إلا أن استقلال الأول بعمله ، وبالتالى بإدارة جهاز البوليس ، وعدم مقدرة «ناظر الداخلية » على محاسبة هذا « المفتش » الذى يجاوره فى مقر عمله ، كان يدعوه إلى رفع التقارير لرئيس

---

(١) المصدر السابق .

مجلس النظار عن تصرفات « مفتش العموم » مستفسراً عما ينبغى عمله فى بعض المسائل التى خاطب فيها « المفتش » « مديرى المديريات » [١] .

عودة فالنتين بيكر باشا :

عندما عاد « فالنتين بيكر باشا » إلى مصر فى النصف الأول من سنة ١٨٨٤ ، منحه « كليفورد لويد» أجازة حتى سبتمبر من نفس العام حتى يشفى من جراحه التى أصيب بها نفسياً وجسمانياً [٢] إثر هزيمته المروعة فى « الطيب » ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ليستأنف « لويد» إصلاحاته فى جهاز البوليس دون معوقات ، غير أن تدهور العلاقات بين الأخير « ونوبار » أدت إلى ترك « لويد » للخدمة فى صيف سنة ١٨٨٤ .

ومع أن الهزيمة العسكرية التى حاقت « ببيكر» كان المفترض فيها أن تثنيه عن اتجاهاته العسكرية فى الجهاز الذى كان يترأس عليه ؛ الا أنها أتت بنتائج عكسية تماماً ، فقد سخر نفسه وأجهزته المعاونة من جديد لإعادة إحياء الروح العسكرية فى الجهاز ، وفق أنماط جديدة ، و « بقوات سودانية» استجلبها من حاميات « مصوَّع » و « بربر » و « هرر » و«زيلع » ، حيث كانت هذه الحاميات قد تيسر إنقاذها عن طريق « البحر» .

---

(١) دار الوثائق = محفظة ٦٢ داخلية عربى « تقرير مرفوع من ناظر الداخلية إلى رئيس مجلس النظار» بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٨٨٥ عن طلب « تفتيش العموم » إرسال عساكر أتراك من مديرية الدقهلية . وقد تأشر من رئيس النظار على هذا التقرير :- « يحرر للداخلية بأنه كان يقتضى قبل طلب العساكر الترك من المديريات الاستفهام من مفتش عموم البوليس عن الأسباب الموجهة لذلك ، حتى مع الموافقة يصير الإقرار من الداخلية على الطلب أو عرض المسألة على مجلس النظار نظراً لأهميتها ، وأنه يطلب ذلك الآن من مفتش عموم البوليس توضيح أسباب الطلب حيث أن مثل هذه الإجراءات تتعلق رأساً بناظر الداخلية ومفتش عموم البوليس لاصفة له فيها .

(٢) دار المحفوظات : جزء أول مستخدمين عموم البوليس عسكرية وملكية سنة ١٨٨٤ ص ٥ « سعادة باكر باشا انسبكتر جنرال عموم البوليس ١٥ مارس سنة ١٨٨٤ ـ سعادته قد توجه أجازة لمدة ثلاثة شهور من أول مايو سنة ١٨٨٤ كإفادة نمرة ٢٧ « سعادته كان بسواكن وصرف إستحقاقاته لغاية ١٣ مارس ١٨٨٤ على حساب السودان ـ ووردت إفادة أفرنكى من سعادة وكيل الداخلية واضحاً بها أن سعادته تصرح له بامتداد الأجازة لغاية سبتمبر سنة ١٨٨٤ لعدم شفا الجرح المصاب به سعادته» .

كانت خطة « فالتنين بيكر » فى إعادة تنظيم البوليس المصرى بعد اختفاء « كليفورد لويد » ذات شقين : أحدهما عسكرى بحت ـ والآخر بوليسى .

ففى الجانب العسكرى ألغى« بيكر » مناصب « لويد» واستبدلها بالمناصب الآتية :-

مسميات « كليفورد لويـــــد»	مسميات « فالنتين بيكر»
المتفتشون Inspectors	قومندانات بوليس Commandants
المفتشون الثوانى Sup Inspectors	معاونون Moawins
هيد كونستابل Head Constable	ملاحظ Mulahiz
كونستابل درجة أولى Ist Class C- -onstable	باشجاويش Bash Gaweesh
كونستابل درجة ثانية 2-nd Class Constable	جاويش Gaweesh
مساعد كونستابل درجة أولى 1-st Class Sub Constable	أونباشى Onbashi
مساعد كونستابل درجة ثانية 2- nd Class Sub Constble	نفر Nafar

- وأعاد للوظائف رتبها العسكرية فكانت كالآتى :-

قومندان بوليس	صاغقول أغاسى أو بكباشى أوقائمقام بالتناسب مع سعة المديرية التى يرأس قوة البوليس بها .
معاون بوليس	يوزباشى
ملاحظ	ملازم ثانى Sup Lieutenant أو ملازم أول Lieutenant [(١)]

ثم أعاد إحياء « قوات الجندرمة » التى ألغاها « لويد » مستخدماً هذه المرة « القوات السودانية » التى أتى بها من حاميات مصوَّع وبربر وهرر وزيلع » بعد إخلائها عن طريق البحر[(٢)] ، فشكَّل بهم « أورطة » أسماها « أورطة الجندرمة البيادة السودانية » ، وأسند قيادتها إلى المأجور « رائد» جورج هارفى الذى أصبح حكمدار لبوليس القاهرة فيما بعد .

وشكَّل أورطة أخرى أسماها « أورطة الجندرمة البيادة الخيالة» Mounted infantry Gendarmerie وتكونت من المتطوعين الأتراك الذين كان « كليفورد لويد » قد تمكن من تجميعهم خلال فترة توليه « وكالة نظارة الداخلية » كنواة « لقوات البوليس الخطرى » ، كما ضمت هذه الأورطة بعض «البلوكات المصرية» التى كانت تسمى «بلوكات العرب » تمييزاً لهم عن الجسم العام للأورطتين الذى كان يتكون أساساً من السودانيين والأتراك [(٣)]

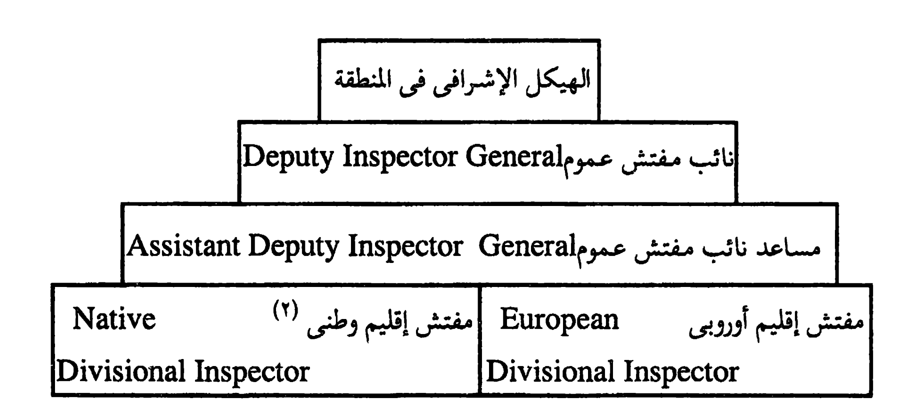
(١) دار المحفوظات = ملف خدمة جورج هارفى باشا = مسلسل ٢٧٤١٦ ـ دولاب ٢٥٧ ـ رف ١ ـ عين ٦٢ ـ ويلاحظ أن وظيفة « قومندان بوليس » هى وظيفة « مأمور البوليس » المشار اليها فى منشور نوبار بتاريخ ١٨٨٤/٨/٢٥ .

(2) Colvin, Aucland, The Making of Modern Egypt p., 210 .

(٣) دار الوثائق = محفظة جندرمة وبوليس بدون رقم استمارات تسليم مهمات من مخزن الجندرمة والبوليس إلى الباشبوزوق الترك بوليس الأساس ، و ٢ جى بلوك سوارى الترك بالأساس وأورطة السودانيين وبلوك العرب سنة ١٨٨٤ وسنة ١٨٨٥ .

وقد انحصرت واجبات هذه القوات فى الأعمال التى كانت تقوم بها « قوات الجندرمة » قبل إلغائها ، أى القيام بأعمال الحراسات والتعزيز فى أقاليم القطر - بطريقة مركزية هذه المرة ، وذلك بإرسال بعض مجموعات Datachments من الأساس Depot المتمركز فى القاهرة إلى هذه الأقاليم ، ثم العودة بعد انتهاء مهمتها إلى قيادتها فى العاصمة بدلاً من تواجد قوات فرعية فى حواضر الأقاليم كما كان العهد فى بدية تنظيم البوليس والجندرمة وفق تقرير دوفرين (١) .

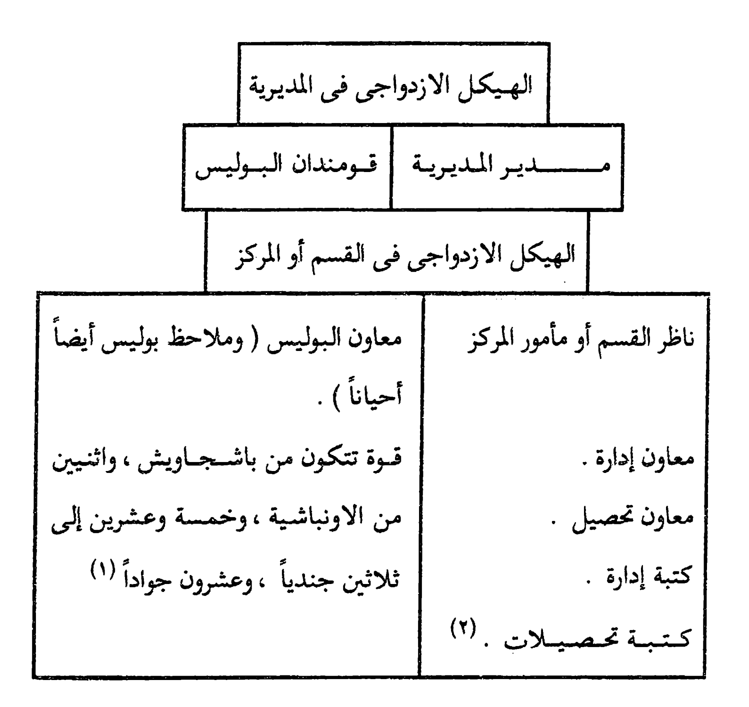
أما فى الجانب البوليسى ، فقد قُسِّم الجهاز لمستويين ، أولهما إشرافى ، وثانيهما تنفيذى - فى مقابلة التقسيم الإدارى الذى كان موجوداً بأقاليم القطر ، وقد فضَّلتُ أن أوضح ذلك على شكل جدول مقارن يتبعه الشرح التفصيلى كالآتى :-



---

(١) وقد استمر نظام « الجندرمة البيادة والخيالة » معمولاً به حتى تولى بعد « فالنتين بيكر باشا » من لم يجد حاجة إلى هذه القوات ، فأعيدوا إلى الجيش فى أول مايو سنة ١٨٨٨ - أما ضباط القوة فقد توزعوا بين الجيش والبوليس وادارة منع تجارة الرقيق ، وعين « هارفى بك » الذى كان قد أصبح أميرلاى «عميد» فى ذلك الوقت حكمدار بوليس الاسكندرية - راجع الأمر العمومى ٢٠١ فى ٢١ مارس سنة ١٨٨٨ من نظارة الداخلية وأول مايو سنة ١٨٨٨ .

(٢) دار المحفوظات = دفتر جزء ثانى سجل ضابطان البوليس عموماً عسكرية نمرة ٤٠٤ عين ١٠ مخزن ٤٣ .



ولتفسير هذا الجدول أقول أن « فالنتين بيكر» شرع فى تعيين « معاون بوليس» فى كل قسم أو مركز ، وفى بعض الاقسام أو المراكز الكبرى كان هناك « معاون وملاحظ معاً » يؤديان أعمال البوليس الجنائية والقضائية ، علاوة على قيادة القوة العسكرية التى ألحقها «بيكر » بالمراكز أو القسم ، والتى تتكون من باشجاويش واثنين من الأونباشية ومابين خمسة وعشرين إلى ثلاثين جندياً وعشرون جواداً ، بحيث يرأس «مأمور البوليس» أى «القومندان» بالمديرية جميع هذه القوات فى جميع الأقسام والمراكز ويتبعه المعاونون والملاحظون .

---

(١) دار الوثائق = «محفظة ٥٧ داخلية» مذكرة مقدمة من قسم الضبط والربط لدولتلو افندم ناظر الداخلية سنة ١٨٨٨ .

(٢) دار المحفوظات = دفتر جزء أول سجل ضابطان البوليس عموماً عسكرية نمرة ٤٠٣ عين ١٠ ـ مخزن ٤٣ ، ودار الوثائق محفظة ١١٣ داخلية أفرنكى تقرير باللغة الإنجليزية مقدم إلى مفتش عموم الضبط والربط من مفتش الضبط والربط بمصر العليا عن أحوال البوليس خلال عام ١٨٨٩ ـ الفصل الثالث ـ التنظيم .

وفى نفس الوقت الذى كان تركيب المركز أو القسم من الناحية البوليسية على هذه الشاكلة ، كان هذا القسم أو المركز يضم ناظر القسم أو مأمور المركز وهو الحاكم المحلى ويمثل السلطة فى دائرته ويتبعه مجموعة الموظفين المدنيين كمعاونى الإدارة ومعاونى التحصيل وكتبة الإدارة وكتبة التحصيلات ويقوم هذا الجهاز برئاسة الناظر أو مأمور المركز بتحصيل الأموال الأميرية وجمع الأنفار المطلوبة للجيش وأعمال السخرة اللازمة وعمليات جسور النيل .

ومع اجتماع جهازى « الإدارة » و « البوليس » فى مكان واحد هو « القسم » أو «المركز » وفقاً لتنظيم «بيكر » واشتراكهما برغم اختصاصات « الأول » الإدارية فى العمل فى « حقل الأمن العام» الذى تقع مسئوليته الكاملة على جهاز الإدارة بحكم تبعيته لنظارة الداخلية ، إلا أنهما كانا جهازين منفصلين تماماً ، فعلى مستوى المديرية هناك «المدير » الذى يتبع ناظر الداخلية ويرأس الجميع كرئيس أسمى Titular Chief ويباشر سلطة فعلية على أتباعه المدنيين من نظار الأقسام ومأمورى المراكز ومعاونى الإدارة والتحصيلات والكتَّاب . يقابله « القومندان » الذى يتبع « نائب مفتش العموم الإقليمى » وبالتالى مفتش عموم البوليس ، ويسيطر على معاونى البوليس والملاحظين والأفراد .

أما على مستوى القسم أو المركز فقد كان هناك ناظر القسم أو مأمور المركز ويتبع «المدير » ويمثله فى دائرته ويباشر سلطاته الإدارية والمالية والجنائية والقضائية ويتبعه مجموعة الموظفين الإداريين لأعمال الإدارة . وغيرها يقابله « معاون البوليس » الذى يسيطر على القوة العسكرية العاملة فى المركز ويتولى أعماله العسكرية والقضائية والجنائية مستقلاً عن « الناظر » أو « المأمور » ويتبع « قومندان البوليس فى المديرية مباشرة ـ Provincial Commandant(١)

ويلاحظ أن « فالنتين بيكر » قد أسهم فى ترسيخ « نظام الازدواجية » بجمعه بين جهازى « الإدارة » و « البوليس » فى مكان واحد ، هو « القسم أو المركز » وإخضاع

---

(١) دار الوثائق = محفظة ١٢٧ داخلية أفرنكى ، تقرير باللغة الانكليزية عن أعمال البوليس فى مصر العليا سنة ١٨٨٩ من كولس باشا إلى باشمفتش عموم الضبط والربط .

الأخيرين لسلطة « قومندان البوليس» فى المديرية ، بل ولقد بلغ تجاهله « للجانب الآخر » إلى حد إرساله منشورات باللغة الإنجليزية إلى « نوابه » فى الأقاليم طالباً منهم الحصول على تقارير الحوادث من « الضباط» الذين تحت إدارتهم ، وأن تكون التقارير التى يرسلها النواب « مؤسسة على معرفتهم بالحقائق وموجهة منهم مباشرة دون اطلاع أى جهات أخرى عليها » مبرراً هذا الأسلوب بأنه يحقق « الفائدة العظيمة المقصودة من النظام الاقليمى» (أى الثلاثى) ، الذى يتمثل فى تجميع خيوط السلطة فى النهاية بين يديه بعيداً عن إشراف المديرين ونظارة الداخلية ، وكان آخر ما فعله « بيكر » فى هذا الشأن هو إصدار أوامره لضباط الأقاليم بعدم الخلط بين المكاتبات العربية والإنجليزية والفرنسية ، وترجمة التقارير العربية التى ترفق بالتقارير الإنجليزية (١) .

البوليس المصرى بين « نوبار » و « إيفلين بارنج » :

فى يوم الخميس السابع عشر من نوفمبر سنة ١٨٨٧ توفى الجنرال « فالنتين بيكر باشا» ، وكانت هذه المناسبة هى الفرصة الذهبية التى ينتظرها « نوبار » ليستعيد « النظام الإدارى » للبلاد من يد « الانجليز» ، حيث كان ينتظر منذ رحيل « لويد » على مضض فرصة مواتية يسترد بها إدارته المفقودة للبلاد .

وكان لابد لينجح فى خطته أن يدعمها بأسانيد قوية تثبت فشل « نظام البوليس » بوضعه الذى كان سائداً وفق النظام الازدواجى . . .

طلب « نوبار » فى الايام التالية لوفاة « بيكر » من « المديرين إرسال مذكرات وتقارير عن ملاحظاتهم بشأن البوليس ، فوافاه « أحمد شكرى » مدير أسيوط بمذكرة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٧ « لدولتلو أفندم رئيس مجلس النظار عن الوقايع الحاصلة بإدارة البوليس» أوضح فيها ملاحظاته التى تلخصت فى أن التعليمات تصدر من عموم البوليس إلى تفاتيش الأقاليم ومنهم للحكمدارين (يقصد قومندان البوليس) وبالعكس بدون مخابرة

(١) دار الوثائق = «محفظة جندرمة بدون رقم » منشور صادر من سعادة قومندان عموم الجندرمة والبوليس محرر بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٨٨٥ .

المدير ، وأن هناك «دفاتر مخصوصة لذلك» ، وأن رفت وتنقلات ضباط وعساكر البوليس تتم بمعرفة « البوليس » مباشرة دون اطلاع المدير بصفة رسمية ، وأن ميزانية البوليس ومرتبات رجاله ولوازمه تحسب « بحسابات مخصوصة بالبوليس والمالية » دون اشتراك المدير فى «المحو والإثبات فيها» ولهذا ولد فى أذهان العموم أن « مصلحة البوليس منفصلة عن الإدارة» وكانت الملاحظة الرابعة التى أبداها « أحمد شكرى » هى ما تواتر من أن « رجال البوليس» مكلفين باقتفاء أثر أعمال المديرين بطريقة سرية أو غير سرية وهذا يؤدى لانحطاط قدر المديرين فى أعين ضباط ورجال البوليس والأهالى حالة كون المدير إما أن يكون مؤتمناً من لدن حكومته فيكون نافذ الكلمة وإلا فعلى الحكومة أن تعينه حفظاً لمقامه وحسماً للشقاق .

وانتهى هذا « المدير » فى مذكرته إلى أن « مأمورى البوليس بالمديريات (أى قومندانات البوليس) يخابرون بعضهم البعض ومنهم إلى « معاونى البوليس» بالأقسام فيما يختص بالضبط والربط وخلافه دون معلومية المدير ، وهذا بادى لتصور أولئك الضباط والعساكر والأهالى أن أعمال الضبط والربط هى قاصرة فى أيدى « البوليس» دون «الإدارة » ثم أورد ذلك « المدير» بعد ذلك عدة شواهد لتأييد ملاحظاته [١] .

أما « محمد فيضى » مدير المنوفية فقد تحدث فى تقريره المؤرخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٧ عن تجزؤ السلطة الإدارية إلى قسمين هما « قسم الإدارة» و « قسم البوليس» وأن هذا التجزؤ فى نظره « هو السبب الوحيد لانشقاق عصا الوحدة الإدارية التى ينتج عنها ما لابد من وقوع الفشل فى الإدارة والبوليس معاً وعدم اكتراث الأهالى بكلاهما فى كل الأمور» [٢]

وكان « ابراهيم توفيق » محافظ عموم القناة أكثر صراحة فى تقريره الذى رفعه « بناء على طلب دولتلو أفندم رئيس مجلس النظار لبدى (أى إبداء) ملحوظاتنا من جهة

---

(١) دار الوثائق = محفظة داخلية أفرنكى بدون رقم ، مذكرة مقدمة لدولتلو أفندم رئيس مجلس النظار عن الوقائع الحاصلة بإدارة البوليس ـ ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٧ .

(٢) دار الوثائق = محفظة داخلية ـ مجلس النظار « عن الملحوظات الضرورية المقتضى عرضها لهيئة مجلس النظار فيما يتعلق بأعمال البوليس للنظر فيها ١٨٨٧/١١/٢٧ .

البوليس » فقد هاجم النظام بأكمله واتهمه بالفشل ، وانتهى إلى طلب إعادة الحالة لأصلها «ومنع المشغوليات التى تتأتى بغير لزوم ، يكون كامل ما يتعلق بالضبط والربط متتبعاً للمحافظة دون خلافها ، أما ما يختص بالتعيينات والكساوى والأسلحة فهذه تكون بالتبعية للحربية وإن كان ممكن تعيين بعض رجال البوليس من أبناء الترك فيكون أوفق » [١] .

كانت « المواجهة » هذه المرة بين « نوبار » و « إيفلين بارنج » المعتمد البريطانى ورغم أن الخديو كان قد تم « تحييده » عن كل الصرعات منذ أن أعاد له البريطانيون عرشه فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، وكان طوال فترة الصراع حول « البوليس » يغدق الرتب والنياشين على كبار ضباط البوليس والانجليز دلالة على رضائه عن سياستهم فى الجهاز و التى كانت تخالف رغبات رئيس نظاره [٢] ، فإن « نوبار » معززاً بما سبق أن حققه من انتصار فى سنة ١٨٨٤ ، وباعتقاده أنه الشخصية الرئيسة التى يعتمد عليها الاحتلال الانجليزى فى تنفيذ سياسته فى « مصر » باعتباره منفذ سياسة « إخلاء السودان سنة ١٨٨٤ » ، بكل هذا الرصيد تقدم « نوبار » باقتراح بإعادة تنظيم للبوليس يدور على محور رئيس هو « إلغاء منصب مفتش عموم البوليس» ، ووضع « البوليس » تحت إشراف المديرين ، ولو لأغراض الأمن العام .

---

(١) دار الوثائق = محفظة داخلية بدون رقم » تقرير مقدم من ابراهيم توفيق محافظ عموم القنال إلى رئيس مجلس النظار بتاريخ ١٨٨٧/١١/٢٧ « على أن الأمر فى الواقع لم يكن قاصراً على شكوى «المديرين» لنظارة الداخلية ومجلس النظار من تصرفات « البوليس» ، بل إنه فى الجانب المقابل كان «نواب قومندان العموم » يرسلون بتقاريرهم إلى مفتش العموم عن مسلك « المديرين » و « نظار الأقسام» و «مأمورى المراكز » ـ إزاء رجال البوليس (دار الوثائق ـ محفظة ادارة محلية ـ داخلية أفرنكى بدون رقم « تقرير من كولس نائب مفتش العموم لمنطقة القاهرة باللغة الانجليزية فى ١٨٨٦/١٢/٦ إلى مفتش عموم البوليس عن تصرفات عبد الرحمن بك مديرالقليوبية ـ ومحفظة أوروبى ـ بوليس الوجه القبلى بدون رقم ، ترجمة إفادة انجليزية واردة إلى سعادة رئيس قسم الضبط والربط من سعادة باشمفتش الوجه القبلى رقم ٥٨٩ فى ١٨٨٩/٨/١١ عن تصرفات نظار الأقسام فى مديرية قنا .

(٢) الوقائع المصرية = ١٠ يونيو سنة ١٨٨٥ « الإنعام على سعادة جونسون باشا » وكيل قومندان عموم الجندرمة والبوليس برتبة «ميرلوا » وعلى سعادة « شارل بيكر باشا» نائب قومندان عموم الجندرمة والبوليس بإقليم اسكندرية برتبة « ميرلوا » (الوقائع المصرية ١٣ يونيو سنة ١٨٨٥ ، وبرتبة الميرميران المعتبرة « على سعادة جيمس جيبونس باشا » نائب قومندان عموم الجندرمة والبوليس بإقليم أسيوط . الوقائع المصرية : ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٥

لكن «بارنج » الذى كان واعياً لصفعة سنة ١٨٨٤ عندما نجح « نوبار » فى إزاحة «كليفورد لويد» ، والذى كان يتصور أنه أخطأ بترك « القضاء» وإدارته فى يد المصريين [١] ، كان مصراً على عدم تمكين « نوبار » من أن يعدّل شيئاً مما استقرت عليه السيطرة البريطانية فى البوليس سواء أكان ما استقرت عليه هذه السيطرة خطأً أم صواباً . وفى مواجهة اقتراح « نوبار » أصر « بارنج » على أنه مهما يكن التعديل المنتوى إحداثه فى جهاز « البوليس» ؛ فإن « القائد العام » لابد وأن يكون بريطانياً [٢] .

وتصاعدت « قضية البوليس المصرى» لتصبح محل بحث على مستوى السياسات الدولية والعلاقات الأنجلو ـ مصرية . فقد أرسل « نوبار » بعثة إلى انجلترا برئاسة « تيجران باشا » وكيل نظارة الخارجية المصرية ،لتشكو « بارنج » ، وفى نفس الوقت أرسل « بارنج» تقريراً إلى حكومته محذراً من أن « الإشراف الأوروبى» ضرورى ، وإلا فإن الأمور ستتحول من سئ إلى أسوأ ، وأن نجاح « نوبار » فى هذه الدورة علاوة على نجاحه فى طرد « كليفورد لويد » سنة ١٨٨٤ سيمثل ضربة بالغة القسوة للهيبة البريطانية ، ونصح بأن تؤخذ « قضية البوليس المصرى » بحزم ، كما هدد فى نهاية تقريره بأن هذه « الدورة » هى مرحلة اختبار ، وأن النظام الذى وضعته بريطانيا فى مصر على وشك الانهيار [٣] .

ومع أن تحذير « بارنج » كان بالغ الخطورة ؛ إلا أن الحكومة البريطانية لحسن حظ «نوبار» كانت على خلاف مع فرنسا فى ذلك الوقت ، بشأن تركيز الأخيرة لأسطولها البحرى فى « المتوسط » ، ولم يكن الوقت (سنة ١٨٨٨) مناسباً لإظهار المشاكل فى مصر ، لذلك فإن الحكومة البريطانية نصحت معتمدها فى مصر بتأجيل النزاع .

---

(1) Parliamentary papers (R eports on the Administration and Condition of Egypt and the progress of Reform dated march 29, 1891) Sir E. Baring to the Marquis of Salisbary .

(2)Milner, Alfred, op. cit,. pp.139- 140 .

(3)A.L. EL Sayed, op. cit,.pp.,72

وإزاء ذلك فقد اضطر «بارنج» إلى اللجوء « للخديو » للتخلص من « نوبار » حيث استطاع « بارنج » التأثير عليه مستغلاً موقفه السئ مع « تركيا » واحتمالات خلعه من منصبه ، وظروف وجود « إسماعيل » فى الآستانة ، واستجاب « توفيق» وأمر « نوبار» بالاستقالة ، غير أن الأخير رفض ذلك ، وطلب أن « يُطَرَدَ» ليبدو فى نظر المصريين « بطلاً» فطرده « توفيق» فعلاً بعد شهرين . وفى مسألة النزاع حول البوليس وبعد أن كان الموضوع قد أصبح فى طى النسيان فأقيل فى يونيو سنة ١٨٨٨ وحل « مصطفى رياض» محله (١)

ومنذ ذلك الوقت أصبح للانجليز السيطرة التامة على« جهاز البوليس » بصورة تمكنهم من إحداث التغييرات فيه كيفما شاءوا ، فكان النظام الجديد الذى أُدخِلَ سنة ١٨٨٨ فيما سُمِىَ « بالتقسيم الثنائى للبوليس المصرى» .

التقسيم الثنائى للبوليس :

لم يفشل « نوبار » فى إلغاء منصب مفتش عموم البوليس فقط ؛ بل وطُرِدَ من النظارة ، واستمر النظام الازدواجى البريطانى ليدخل مرحلة جديدة هى مرحلة « التقسيم الثنائى» .

فى ٨ مارس سنة ١٨٨٨ أصدر مجلس النظار قراراً بتعيين « الجنرال شارل بيكر باشا» رئيساً «لقلم الضبط والربط العموميين » والميرالاى مارتين فينيك وكيلاً للقلم المذكور (٢) .

كان « شارل بيكر » إلى ما قبل وفاة « فالنتين بيكر باشا » يعمل « نائباً لمفتش العموم» Deputy Inspector General لإقليم الاسكندرية الذى كان يشمل مديريات البحيرة والمنوفية والغربية ومحافظات رشيد ودمياط والإسكندرية وفقاً «للتقسيم الثلاثى » للبوليس الذى كان قد بدأ العمل به بمقتضى الأمر العالى رقم «٢» فى ١٨٨٣/١٢/٣١ .

بدأ « شارل بيكر» تعديلاته للجهاز ، بدمج إقليمى « المحروسة والإسكندرية » فى وحدة واحدة سُمِّيَت « تفتيش ضبط الوجه البحرى» ، ضمت محافظات دمياط ورشيد والعريش ، ومديريات البحيرة والشرقية والدقهلية والغربية والقليوبية والمنوفية والجيزة ، ويرأس هذه الوحدة نائب لمفتش العموم يسمى « باشمفتش ضبط الوجه البحرى» بتسمية

---

(1) Ibid.

(٢) الوقائع المصرية : ١٢ مارس سنة ١٨٨٨ .

الجليـزية جـديدة هى Inspector- in chief- lower Egypt police division ، بينما أصبح النصف الثانى من البلاد يشكل « وحدة بوليسية » أخرى تضم مديريات «الفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا » تسمى« تفتيش ضبط الوجه القبلى» ويرأسها «نائب مفتش عموم » يسمى باشمفتش ضبط الوجه القبلى Inspector -in - chief Upper Egypt police division وأصبح « المفتش المقيم » بكل مديرية Divisional Inspectar يسمى «حكمدار البوليس » بدلاً من تسميته « مأمور البوليس» ، « وقومندان البوليس» السابقة . وفى هذا التنظيم الجديد استقلت مدن « القاهرة » و « الإسكندرية » و«القنال» عن التبعية لأى من التفتيشين لتمثل نظاماً بوليسياً ذا طبيعة معينة (١) .

وقد ألغى « شارل بيكر » من بين ما ألغاه من التنظيمات السابقة للبوليس ، نظام «الجندرمة » الذى كان « فالنتين بيكر » قد أعاد إحيائه سنة ١٨٨٥ ، فأعاد « شارل بيكر » إلى الجيش أورطتى « الجندرمة البيادة السودانية » و « الجندرمة البيادة الخيالة» فى ١٨٨٨/٣/٢١ م ووزّع ضباطهما على الجيش والبوليس . وانتهى منذ سنة ١٨٨٨ ما يسمى « بالجندرمة» فى البوليس المصرى (٢) .

غير أن أهم ما يسجل لفترة قيادة « شارل بيكر » هو إنشائه « لمكتب البوليس السرى Bureau de la police secrete لأول مرة فى مصر ، وإسناد أعمال « الأمن السياسي» لنفسه نتيجة للظروف السياسية التى كانت تحيط بالبلاد فى ذلك الوقت التى استلزمت «وجود جهاز بوليس متخصص » (٣) .

وبإحالة « شارل بيكر » إلى المعاش فى ١٨٩١/٧/١ وحلول « سيركتشنر باشا » محله كمفتش لعموم البوليس ، دخل البوليس فى دور تنظيمى جديد فيما سمى « بالنظام المركزى للبوليس » .

---

(١) دار الوثائق = محفظة ١٦ داخلية أفرنكى ، تقرير مقدم من باشمفتش ضبط الوجه القبلى عن أعمال البوليس سنة ١٨٨٨ باللغة الإنجليزية .

(٢) نظارة الداخلية = الأمر العمومى رقم ٢٠١ فى ٢١ /١٨٨٨/٣ ، و ١٨٨٨/٥/١ .

(٣) دار الوثائق = محفظة ٥٥ سودان - مجلس الوزراء سنة ١٨٨٨ - وقد أفردت كتاباً مستقلاً «للأمن السياسى» ذكرت فيه كل ما يتصل بموضوع نشأة الأمن السياسى فى سنة ١٨٨٨ .

الفصل الثالث

الإدارة المركزية فى البوليس

- نظام « كتشنر» .
- انتهاء نظام الازدواجية وبدء نظام المستشارية .

نظام كتشنر :

فى يونيو سنة ١٨٩١ أحيل « الجنرال شارل بيكر باشا» إلى المعاش ، وحل محله «سير كتشنر باشا » مفتشاً لعموم البوليس ، مع بقائه « أدجوتانت جنرال » للجيش المصرى [(١)] .

بدأ « كتشنر » تنظيماته فى جهاز البوليس بإلغاء « التقسيمات الجغرافية » التى تعرضت لها البلاد لأغراض إدارة البوليس منذ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، فألغى « التقسيم الثنائى » الذى كان« شارل بيكر » قد وضعه سنة ١٨٨٨ ، وقد استتبع ذلك بالتالى الغاء منصبى « باشمفتش ضبط الوجه البحرى والقبلى» وبذلك أصبحت البلاد لأول مرة منذ سنة ١٨٨٣ وحدة بوليسية واحدة تتركز السلطة الإشرافية على جهاز البوليس فيها فى تفتيش عموم البوليس على النسق الآتى :

تفتيش العموم Quartier General ويرأسه مفتش عموم البوليس وفيه تتركز السلطة على جميع قطاعات البوليس بالبلاد ، وينقسم هذا التفتيش إلى :

أ - قسم الإدارة العمومية Departement Administratif ويرأسه نائب مفتش عموم ، يساعده مساعد نائب مفتش عموم Depute assistant de Linspecteur General وضابط أركان حرب Officier d'Etat Major ويتبع هذا القسم قلم للسكرتارية والترجمة ، وقلم للمالية ، وقلم للنظام والتنقلات ويرأسه ضابط أركان حرب ومعاون ومجموعة من الموظفين المدنيين .

ب - قسم تحقيق الجنايات Departement Pour L'invistions des Crimes

ويرأسه نائب مفتش عموم يعاونه مجموعة من الموظفين المدنيين ، وينبثق عن هذا القسم مكتب يسمى« مكتب قوميسيرات البوليس للمديريات»

---

(١)إسماعيل سرهنك : مرجع سابق ص ٤٣٩ وادجوتانت جنرال Adjutant general تعنى (رئيس إدارة الجيش) .

Commissonaires de police pour les provinces وهو نظام أُنشئَت بمقتضاه وظيفة جديدة فى البوليس سُميت « قوميسير البوليس » خص ثلاثة عشر مديرية من مديريات القطر «قوميسير» واحد لكل منها برتبة «صاغقول أغاسى» يقوم بأعمال «التحقيق الجنائى » « كقاضى تحقيق Juges d'instruction وتولى إقامة الدعوى على المتهمين وتقديمهم للمحاكمة مباشرة ، وإثبات التهمة عليهم أمام المحاكم ، وهو عمل مشترك بين أعمال البوليس والقضاء كان مؤداه استئثار جهاز البوليس فى عهد «كتشنر » باختصاصات قضائية ، واختصاصات تدخل فى صميم عمل« النيابة العامة» أيضاً . ويبدو أن هذا التنظيم كان محاولة من « كتشنر » لإعادة الأمن الذى كان قد تردى ؛ إلى وضعه السليم عن طريق تزويد جهاز الأمن بسلطات قضائية رادعة .

ويلاحظ أيضاً ، أن الطابع المركزى فى إدارة البوليس فى عهد كتشنر قد انسحب أيضاً على هذا المكتب . فرغم أن هؤلاء القوميسيرات كانوا يباشرون أعمالهم فى «المديريات» كقضاة تحقيق ؛ إلا أنهم كانوا يتبعون قسم تحقيق الجنايات فى تفتيش العموم .

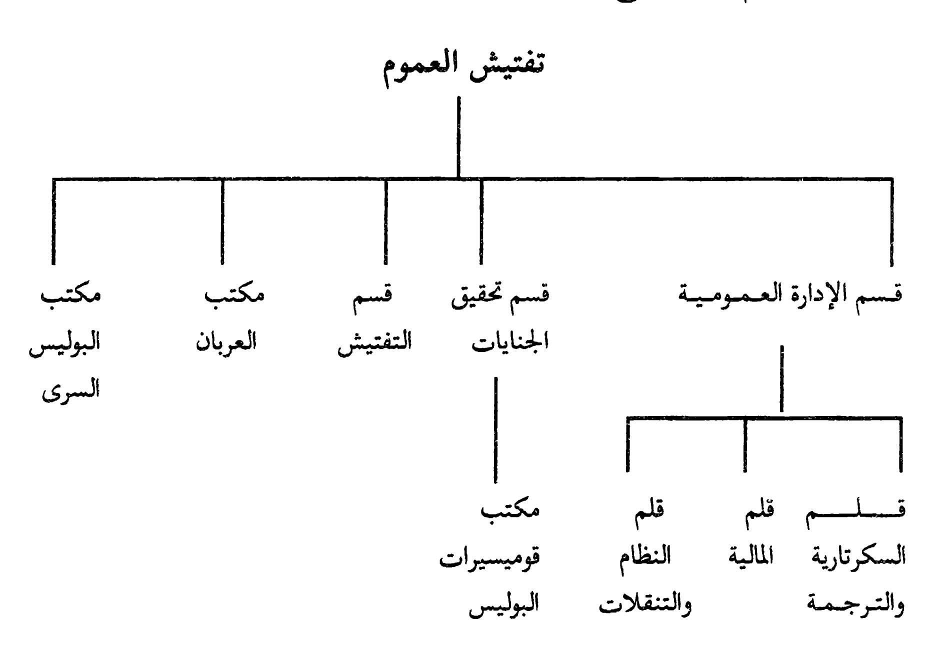
ج - قسم التفتيش : Inspectorat ويرأسه نائب مفتش عموم يعاونه ثلاثة من المفتشين ومجموعة من الموظفين المدنيين . وقد تولى هذا القسم الأعمال الإشرافية التى كانت تتولاها التنظيمات الإشرافية الإقليمية التى كان معمولاً بها وفقاً لنظام « التقسيمات الثلاثية » و «الثنائية » التى كانت تتمركز بالقاهرة والإسكندرية وأسيوط وقت التقسيم الثلاثى ، ثم فى القاهرة وأسيوط وقت التقسيم الثنائى .

- مكتب العربان Bureau Arabe ويتولى ملاحظة قبائل البدو فى القطر المصرى وتوطينهم فى أماكنهم ، وتنصيب مشايخ العربان ووكلائهم على القبائل البدوية المنتشرة ، ومتابعة أعمال العربان وتنقلاتهم . كما يتصل العربان بهذا المكتب فى كل ما يتصل بشؤون حياتهم فى كل مديريات القطر ، ويقوم على إدارة هذا المكتب موظف انجليزى ويتبعه مجموعة من الموظفين المدنيين .

- مكتب البوليس السرى Police secrete ويتولى هذا القسم أعمال التحريات فى الحوادث الجنائية وتقديم تقارير عن الحوادث السياسية اليومية ويعتمد فى معلوماته على مجموعات من الأشخاص الوطنيين والأجانب من مختلف الجنسيات فى مقابل مكافآت شهرية تُدفع لهم . وقد اقتصرت رئاسة هذا المكتب على مجموعة من «المتمصرين» الذين يجيدون عدة لغات أجنبية إلى جانب اللغة العربية (يوسف بك دوبريه) ، (عبد الله صفير) ويرأس هذا المكتب « مدير » يعاونه رئيس لجهاز البوليس السرى ومجموعة من الموظفين المدنيين .

كان هذا شكل « الإدارة المركزية لجهاز البوليس فى عهد كتشنر سنة ١٨٩١» [(١)]

والرسم الآتى يوضح الهيكل البنائى لقيادة جهاز البوليس :



(١) دار الوثائق = محفظة ١١٢ داخلية أفرنكى « ميزانية البوليس» عن سنة ١٨٩٢ ، ومركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة « البوليس المصرى» تقرير سنوى عن أعمال البوليس سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٢ ، ودار المحفوظات العمومية = جزء أول دفتر قيد ماهيات مستخدمى تفتيش عموم البوليس ٤١٥ ـ عين ١٠ ـ مخزن ٤٣ ، دار المحفوظات العمومية = ملف خدمة عبد الله صفير باشا (دوسيه ٢٧١٢١ ـ محفظة ١١٣٣ ـ عين ٤ ـ دولاب ٦٠) .

أما فى المديريات ، فقد أضاف «كتشنر» إلى جانب وظيفة « الحكمدار » وظيفة أخرى سميت «مساعد الحكمدار» وهو ضابط برتبة « صاغقول أغاسى» أو « يوزباشى» لمعاونة الحكمدار فى أعماله فيما عدا التفتيش على المراكز والأقسام [١] .

وقد استتبع إدخال التعديلات والاختصاصات الجنائية والقضائية فى جهاز البوليس نتيجة لإنشاء وظيفة « قوميسيرى » البوليس ـ أن قُسِّمَ جهاز البوليس « الناحية الوظيفية » إلى قسمين ـ كانت أولاهما تسمى « البوليس الإدارى » ويُعنَى بها هنا الأعمال الإدارية «للجهاز» كمنع الجريمة بتوجيه الداوريات واتخاذ الاحتياطيات المناسبة لذلك ، أما الثانية فكانت « البوليس القضائى » ، وكانت تَثبُتُ « للبوليس » من حيث تنتهى الوظيفة الأولى أى بعد وقوع الجريمة . إذ ينقلب عمل البوليس إلى «عمل قضائى» يقوم بواجباته « معاون البوليس » الذى يقوم بإجراء أعمال التحقيق بمقتضى أحد اختصاصين أولهما قيامه بعمله كأحد « رجال الضبطية القضائية» وكان هذا أمراً مكفولاً بمقتضى القوانين التى تعطى له هذا الحق فى حالات التلبس بالجريمة . أما الاختصاص الثانى فكان يَثبُتَ له بمقتضى انتدابه من قبل « قاضى التحقيق » لمباشرة تحقيق فى جريمة معينة ، حيث تثبت له بمقتضى هذا الانتداب سلطات قاضى التحقيق [٢] غير أن « كتشنر » اختص بعد ذلك «قوميسيرى البوليس» الثلاثة عشر بالقيام بأعمال قاضى التحقيق فى ثلاثة عشرة مديرية من مديريات القطر ، وكان هؤلاء بحكم وظيفتهم « كقضاة تحقيق» يملكون انتداب زملائهم «معاونى البوليس» لمباشرة تحقيق قضايا أو شكاوى ضد « رجال الإدارة» أى « مأمورى المراكز ومعاونيهم » بصفتهم « قضاة تحقيق» ، وقد زاد هذا الأمر من تحرج الوضع بين « رجال الإدارة» و « البوليس » من ناحية ، كما أن علاقات الضغينة والبغضاء بدأت تأخذ مكانها بين « سلطات النيابة » و «البوليس » نتيجة إحساس الأولين بتعدى « رجال البوليس» على اختصاصاتهم المكفولة لهم بمقتضى القوانين . وكان رد « سلطات النيابة » على هذه المواقف

---

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر = البوليس المصرى ـ تقرير سنوى عن عام ١٨٩١ ـ ودار الكتب المصرية = قانون البوليس المصرى سنة ١٨٩٣ (قوانين ١٩٤/٤٥٠)

(٢) دار الكتب المصرية = قانون البوليس المصرى سنة ١٨٩٣ - الباب الثانى (الواجبات ، التحقيق القضائى) .

هو الترصد « لرجال البوليس » فى أعمالهم البوليسية أو القضائية وتصيد الأخطاء لهم فيها وتوجيه العديد من تهم التزوير لهم وقبول الشكاوى الكيدية من الأهالى ضد « رجال البوليس » والتصرف فيها بالإحالة إلى المحاكمة وما إلى ذلك ، حتى أصبحت العلاقات بين النيابة والبوليس « يُفَردُ لها عنصر من عناصر التقارير الانجليزية عن جهاز البوليس دلالة خطورة هذا الوضع على أحوال الأمن [١] .

وبختم هذه الفترة - تعيين « اللواء ستل باشا » الذى كان سرفيور جنرال وكوارتر ماستر جنرال الجيش المصرى - مفتشاً لعموم البوليس بدلاً من « كتشنر » الذى عُيِّن سرداراً للجيش المصرى ورئيساً لأركان الحرب[٢] وذلك فى ١٥/٤/١٨٩٢ .

لم يفعل آخر« مفتش لعموم البوليس» شيئاً سوى تأسيسه « لبلوكى خفر» Guard Company لمدينتى القاهرة والإسكندرية للقيام بأعمال الحراسات ومرافقة المسجونين المرحلين من البلاد إلى السجون العمومية .

فكانت قوة بلوك خفر القاهرة ٢٢٢ ضابطاً وجندياً ، وكان بلوك خفر الإسكندرية يتألف من مائة ضابط وجندى . وقد استُجلِبتَ قوات هذين البلوكين من مجندى الجيش [٣]

كذلك يسجل عهد «ستل باشا » إنشاء حكمدارية لبوليس السكك الحديدية لحراسة القطارات والمحطات ، وحفظ الأمن فى أماكن وصول وقيام القطارات [٤] .

---

(١) دار الوثائق = تقرير من مفتش عموم البوليس عن العلاقات بين النيابة والبوليس سنة ١٨٩٣ - محفظة ١١٠ داخلية أفرنكى . ومما هو جدير بالذكر أن نظام « قوميسيرى البوليس » قد ثبت فشله فيما بعد ، إذ أفسد هؤلاء القوميسيرات أعمال التحقيق القضائى لقلة معارفهم القانونية ولتزويرهم فى محاضر التحقيق ، فطلبت نظارة الحقانية إلغاء هذه الوظيفة فألغيت سنة ١٨٩٣ وأعيد القوميسيرون إلى وظائفهم السابقة كمعاونى بوليس - انظر : مختصر عن تاريخ حياة المغفور له حضرة صاحب العزة مصطفى بك فهمى وكيل مديرية البحيرة - تأليف اليوزباشى محمد فهى مصطفى معاون بوليس قسم السيدة زينب سنة ١٩٢٣م .

(٢) الوقائع المصرية = ١١ أبريل سنة ١٨٩٢ و ٢٣ أبريل سنة ١٨٩٢ .

(٣) دار الوثائق = محفظة ١١٢ داخلية أفرنكى - ميزانية البوليس المصرى سنة ١٨٩٢ .

(٤) دار الوثائق = محفظة ١١٣ داخلية أفرنكى « مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الإسكندرية - قلم الإدارة - منشور نمرة ١١٥ فى ١٨٩٣/١٢/١٦ - وأمر البوليس رقم ١٦٥ أوامر البوليس - قسم الضبط والربط فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٤ بتعيين البكباشى اليسون مارتن حكمدار بوليس السكة الحديد لرآسة مجلس عسكرى مركزى .

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين « الإدارة » و «البوليس» والازدواج الذى صاحب حياة الجهاز منذ ديسمبر سنة ١٨٨٣ . فقد استولى جهاز البوليس فى عهد «ستل باشا » على آخر ما تبقى لجهاز «الادارة » من اختصاصات بإصدار « كولس باشا » أحد نواب مفتش العموم « منشوراً » للمديرين يأمر فيه بأن تكون « جميع المخاطبات التى تختص بأعمال الضبط ، وتعيين العمد والمشايخ والخفراء موجهة إلى « مفتش عموم البوليس » وليس إلى ناظر الداخلية وهو اتجاه جديد للنيل من سلطات « النظار » أيضاً بالإضافة إلى « المديرين» .

ولقد مثل هذا المنشور قمة التعسف البريطانى والسيطرة على أعمال الإدارة والفصل بين الجهازين ، بل وربما استيلاء « البوليس» بقيادة البريطانيين على اختصاصات أجهزة الحكم .

ولم يفت الصحافة المصرية أن تدلى بدلوها فى هذا الامر باعتبارها صوت الرأى العام ، ذلك الرأى الذى اعتبر هذه « الحادثة » تدخلاً جديداً فى أعمال واختصاص « ناظر الداخلية » كان « مصطفى باشا فهمى» وقتذاك .

وقد استغل «عباس حلمى» فرصة صدور هذا المنشور ليتخلص من « مصطفى فهمى» الذى كان أداة طيعة فى يد الانجليز ـ فأرسل له فى الخامس عشر من يناير سنة ١٨٩٣ «زكى باشا» ناظر الاشغال والمعارف ، يدعوه للاستقالة . إلا أن مصطفى فهمى رفض ذلك قبل أن يتشاور مع اللورد كرومر ، فأصدر « عباس » أمراً بفصله ، وعين « فخرى باشا» ناظر الحقانية الأسبق رئيساً للنظار .

وقد أعقب هذا الحادث أزمة بين « كرومر » و « عباس» انتهت بفصل « فخرى» بعد ثلاثة أيام من تعيينه ، وإسناد النظارة إلى « رياض » فى ١٩ يناير ١٨٩٣ [١] .

وهكذا كانت قضية البوليس والإدارة فى مصر ، سبباً من أسباب سقوط النظارات وقيامها فى تلك الحقبة .

تلك كانت « قصة البوليس المصرى» فى العشر سنوات الأولى من الاحتلال ـ والتى كانت « الازدواجية » بطلها الرئيس .

---

(١) دار الوثائق = مذكرات محمد فريد بك ـ كراسة ١٦ يناير ١٨٩٣ .

A.L. El Sayed,op.cit., pp., 106- 107 .

وأعتقد أن أسباب التغيير من نظام الثلاثى إلى النظام الثنائى ، ثم أخيراً إلى «النظام المركزى » فى عهد « كتشنر » ، ترجع إلى التطور الطبيعى للأمور .

فقد كانت الرؤية البريطانية للأوضاع الداخلية فى بداية عهد الاحتلال تتطلب تقسيم مسؤولية الأمن إلى قطاعات لا مركزية يشرف على كل منها ضابط بريطانى كبير فقسمت البلاد إلى ثلاثة أقسام لأغراض البوليس ، فلما تحسنت الرؤية ورسخت أقدام الاحتلال فى مصر سار بخطوات حثيثة نحو المركزية فأصبح التقسيم ثنائياً ، وأخيراً عندما أصبح الأمر للانجليز تماماً وأصبحت مصر خالصة لهم صار النظام « مركزياً » يديروه من عاصمة البلاد مطمئنين إلى القدرة على السيطرة التامة .

انتهاء الازدواجية وبدء نظام المستشارية :

لم يمكث « مصطفى باشا رياض » فى نظارته التى ألفها فى يناير سنة ١٨٩٣ كثيراً وسرعان ما خلفه نوبار فى أبريل سنة ١٨٩٤ .

وخلال الفترة من أبريل سنة ١٨٩٤ حتى نوفمبر من نفس العام كان « نوبار » يعد لجولة جديدة فى « البوليس » . . .

وما وافى الثالث من نوفمبر سنة ١٨٩٤ حتى تقدم « نوبار » بتقرير إلى « عباس » حدثه فيه عن سوء حالة الأمن فى البلاد ، ومجهوداته فى سبيل البحث عن الطرق الموصلة لإصلاح تلك الحال ، واكتشافه منذ سنة ١٨٨٤ أن منشأ الخلل هو فى « وجود إدارة عمومية للبوليس فى نظارة الداخلية تعرقل أعمال المديرين وسلطتهم وليس للناظر يد عليها» .

وشرح « نوبار » «لعباس» قصد مبتكر نظام « البوليس » فى أعقاب الثورة العرابية ، وكيف أن ذلك كان «لإجراء المراقبة اللازمة لمنع الوقوع فى مثل تلك الأحوال » الا أنه انطلاقاً من هذا الفكر « مال» تفتيش عموم البوليس منذ البدء الى الاستحواذ على إدارتنا الداخلية برمتها ، أعنى على العناصر القائمة بها حياة البلاد فنشأ عن ذلك فى النظارة وفى داخلية البلاد تنازع فى الاختصاص غير محمود لم تكن نتيجة سوى الإضرار بالأمن العام» .

وقرر « نوبار » فى تقريره أن الشرط الذى لا مناص من الأخذ به لإعادة حالة الأمن إلى البلاد إلى ما كانت عليه هو « إلغاء نظام البوليس» برمته لمنع تنازع الاختصاص .

ثم انتقل « نوبار » إلى الحديث عن « المقابل» الذى اضطر أن يدفعه نظير «الإلغاء» ، فقرر أنه «ضمانة » اضطر أن يعطيها وفقاً لمقتضيات حالة البلاد ، وأن هذه « الضمانة » من حيث أنها مقرونة بإلغاء نظام البوليس الحالى وأنها ستوفق بين جميع الصوالح مع إعادة الهدوء والسكينة إلى البلاد فإنه يقبلها ويتقدم على أساسها بمشروع للإصلاح .

تلخص مشروع « نوبار » الإصلاحى فى النقاط المحددة الآتية :-

١ ـ الغاء تفتيش عموم البوليس مع نظامه الحالى (كذا) .

٢ ـ الغاء مفتشى البوليس المعينين فى المديريات وإيجاد وظائف « معاونين» بنظارة الداخلية يكلفون بالقيام بأعمال التحقيقات أو المهام التى ينتدبهم إليها « الناظر » .

٣ ـ تعيين مستشار بنظارة الداخلية «بصفة موظف مصرى لا يكون له أدنى اختصاص تنفيذى ولا يكون له علاقة إلا بالناظر وإليه يرجع فيما يريد الوقوف عليه من الاستعلامات» (١) .

وفى نفس اليوم الذى قدم فيه التقرير أصدر « عباس » أمراً عالياً « بإلغاء نظام البوليس الحالى » و « إلغاء وظيفة مفتش عموم البوليس» وتعيين مستر « ألدون جورست» ـ مستشار بنظارة الداخلية ـ وكلف ناظر الداخلية بإصدار قرار يحدد فيه النظام الجديد لمصالح حفظ الأمن العام والإجراءات الوقتية اللازمة (٢) .

كانت الملامح الرئيسة للترتيب الجديد تتمثل فى البدائل الآتية :-

١ ـ توزيع المهام والاختصاصات المتعددة التى تركزت فى ادارة «تفتيش عموم البوليس» على إدارات النظارة وتحت الإدارة المباشرة لناظر الداخلية .

(١) الوقائع المصرية = ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٤ .

(٢) المصدر السابق .

٢ ـ احلال مجموعة من « المفتشين الانجليز » المقيمين بنظارة الداخلية ، محل مفتشى البوليس الانجليز المقيمين فى المحافظات والمديريات على أن يتولى إثنان من هؤلاء المفتشين الجدد التفتيش على « النظام والإدارة الداخلية للبوليس » ، وتتولى مجموعة أخرى « التفتيش وكتابة التقارير عن الطريقة Manner التى يؤدى بها المديرون والموظفون المحليون الآخرون أعمالهم .

٣ ـ تعيين مستشار انجليزى English Adviser بنظارة الداخلية بدلاً عن مفتش عموم البوليس ، دون أن يكون له أى سلطات تنفيذية لكن له الحق فى الحصول على المعلومات الكاملة عن « أعمال النظارة » وأى معلومات أخرى يرى أنها ضرورية لتنفيذ مهام وظيفته (١) .

ويلاحظ أول ما يلاحظ أن هذه « البدائل » التى أحلها « نوبار » فى إصلاحاته «محل » النظام القديم ، لم تكن تعنى سوى تسليم جهازى «الإدارة والبوليس » للانجليز .

فقد حصل « نوبار » بمقتضى الأمر العالى الصادر فى نوفمبر سنة ١٨٩٤ على قرار «إلغاء نظام البوليس» واستبعاد مفتشى عموم البوليس و « إزاحة مفتشى البوليس المقيمين بالمديريات» وفوق ذلك أمكن له « وضع جهاز البوليس » فى المديريات عملياً ونظرياً تحت سيطرة السلطات المحلية ، مع مسؤوليته فقط عن حفظ الأمن العام .

لكن «البدائل» التى قدمها الانجليز فى مقابل التنازل « لنوبار » عن هذه «الامتيازات» كانت حقوقاً جديدة لم تكن مكفولة لهم من قبل .

فلقد كانت النظرية الأصلية التى أدير البوليس بمقتضاها تتمثل فى تنظيم قوة مسلحة تحت قيادة ضباط انجلترـ تعمل تحت تصرف المديرين من أجل حفظ الأمن العام لكن التطبيق فى الواقع حال دون فعالية النظرية .

---

(1) Egypt, No.1 .(1895) Report on the finances, Administration and Condition of Egypt and progress of Reforms .

فقد رأى البريطانيون أنه من المستحيل عليهم أن يروا الجهاز الذى خلقوه يساء استعماله ، ولم يكن لهؤلاء الضباط الانجليز أى سيطرة على المديرين ، وإن كان هناك ثمةسيطرة فهى قليلة أو ضعيفة ، وبالتدريج كان هناك الميل إلى دفع قوة البوليس جانباً وتشغيله مباشرة من قيادته العامة ، ثم أصبح البوليس بمضى الوقت قوة شبه مستقلة تجاه المديرين ، وأضعف هذا من شخصية المديرين وهيبتهم ، وقسم مسؤولية حفظ الأمن العام إلى ازدواجية Dualite كما قال «نوبار» تمثلت فى « هيئة وطنية » تستند إلى دعم قيادتها الانجليزية ، وأخرى «محلية» كان المفروض فيها أن تكون هى الرآسة المباشرة ، وكان هذا يؤدى إلى نتيجة حتمية هى الاحتكاك المتصل بين الجانبين [١] .

أما بعد تطبيق نظام « نوبار » فيكفى للتدليل على أن ما قدمه البريطانيون فى تعديلات نوفمبر سنة ١٨٩٤ لم تكن سوى امتيازات جديدة وحقوقاً لم تكن مكفولة لهم من قبل ، ما قرره « كرومر» بعد عام من تنفيذ التعديل .

فقد عقد « كرومر» مقارنة بين الإشراف على البوليس والإدارة قبل ١٨٩٤ وبين الواقع بعدها . فقرر أن « بوليس المديريات» كان يتكون من وطنيين ، « أسىء الظن بهم فى أنهم يعملون كمراقبين على المديرين بسبب أنهم كانوا تحت إشراف « المفتش العام للبوليس » فى القيادة العامة ، فى الوقت الذى لم يكن المديرين فيه خاضعين لهذا الإشراف . وقد كانت النتيجة فى رأى كرومر أنه بينما كان الإشراف البريطانى ذا فاعلية بالنسبة لضباط البوليس ؛ لم يكن ذا أثر فى مواجهة المديرين ، الأمر الذى أدى إلى النزاع الذى سبب الاحتكاك المتصل بين الجهتين ، كما أدى أيضاً إلى قلة الفاعلية المنتظرة من تطبيق نظام التفتيش على البوليس الذى كان يتولاه المفتشون البريطانيون . ثم انتقل « كرومر » إلى الحديث عن النظام الجديد الذى طُبِّقَ وفقاً لإصلاحات « نوبار » فقرر أن « الإشراف الانجليزى » قد وُزِّعَ بالتساوى على « كل الموظفين المحليين» ،بمعنى أن الإشراف أصبح «على المديرين تماماً كما هو على الضباط » ، وأن إدارتهم (المديرين) وفقاً لهذا النظام عرضة

(1) Ibid.

«لتفتيش شامل » فى كل فروعها بواسطة « موظفين انجليز » يتلقون الشكاوى عن الظلم والمعاملة الغاشمة التى تُفحَص فحصاً مستقلاً على أيدى هؤلاء المفتشين .

ثم انتقل إلى سلطات « المستشار الانجليزى » بالداخلية فقال : «إن وجود هذا المستشار لن يؤدى فقط إلى تأكيد أن الادارة ستعمل فى خطوط متسقة ، بل أن اهتماماً ملحوظاً أيضاً ، سيبُدَى نحو تقارير المفتشين بحسبان أن هؤلاء المفتشون سيقدمون تقاريرهم إلى هذا المستشار الانجليزى »(١) .

فاقتراحات نوبار الجديدة التى قدمها فى مقابل « وضع جهاز البوليس فى المديريات عملياً ونظرياً تحت سيطرة السلطات المحلية مع مسؤوليته فقط عن حفظ الأمن العام» كانت جملة وتفصيلاً « وضع جهازى الإدارة والبوليس» تحت إشراف انجليزى دقيق .

حقق النظام الجديد فى نوفمبر سنة ١٨٩٤ تبعية أجهزة « البوليس» فى « المديريات» للسلطات المحلية بمعنى أن خضوعه منذ ذلك الوقت كان « لسلطات المديرين ومأمورى المراكز » .

وقد استلزم هذا التعديل الجديد إصدار تعليمات وقواعد محددة ترسم صورة هذه العلاقة الجديدة . ولقد كانت أول بادرة لذلك ، هى المنشور الذى أرسلته نظارة الداخلية فى ١٨٩٥/٣/٢٥ إلى «مديرى مديريات الوجهين القبلى والبحرى» بطلب إرسال «المخاطبات» من المديريات إلى المراكز التابعة لها بعنوان « مأمورى المراكز » مباشرة ، مع مسؤولية هؤلاء «المأمورين» أمام المديرين عن تنفيذها وعن الأمن ، كل منهم فى مركزه ، وأمر المنشور «معاونى البوليس» بالمراكز أن ينفذوا أوامر « مأمورى المراكز » كما تصدر اليهم .

كانت هذه هى الخطوة الأولى نحو نزع الاختصاصات الاستقلالية للبوليس ، وجعله مجرد جهاز تابع لأجهزة الإدارة ، وكان تحقيق ذلك لا يتم إلا عن طريق جعل « معاونى البوليس» مرؤوسين « لمأمورى المراكز » ينفذون تعليماتهم المحددة باعتبار أن المأمورين

---

(1) Egypt no I (1896) Report on the finances, Administration of Egypt and the progress of Reforms.

مسئولين عن « الأمن» ، ولم يكن على معاونى البوليس إلا تنفيذ هذه الأوامر دون أدنى اعتراض وفقاً لمفهوم الجملة الواردة فى المنشور ، والتى تقضى بأن تنفيذ معاونى البوليس لأوامر مأمورى المراكز تكون « كما تصدر إليهم» ومؤدى هذا أن تنفيذ هذه الأوامر كان يتم دون مناقشة .

ثم كانت الخطوة الثانية ، وهى تحديد العلاقة بين « الحكمداريين» و« المديرين» فأوضح المنشور أن « حكمدار بوليس المديرية » « مُعِينٌ للمدير فى مراقبة كيفية قيام عمال الحكومة المحلية بواجباتهم فيما يختص بالمحافظة على الأمن العام ، وفى سبيل ذلك فإن «للمدير » أن يرسله فى غالب الأحيان لإجراء التفتيش ، وأن ينتدبه عند حصول وقائع جسيمة للذهاب إلى محل الواقعة» وبذلك أصبح « الحكمدار» مجرد تابع « للمدير » ، يرسله وينتدبه .

وقد انتهى المنشور إلى تقرير اختصاص المدير ومأمور المركز « بالأمن العام» وما يتفرع عنه . وتبقّى « للحكمداريين ومعاونى بوليس المراكز » مسائل النظام العسكرى المحضة والترتيب الداخلى « لقوة البوليس» .

أما الخطوة الثالثة والأخيرة التى أكدت رئاسة « جهاز الإدارة » على جهاز البوليس ، فقد كانت حق « المدير دون سواه » فى مجازاة الضباط ومستخدمى البوليس الملكيين (المدنيين) « بالإنذار» و « قطع المرتب » لمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً و « إيقافهم مؤقتاً من وظائفهم » مع إحالتهم على مجلس التأديب ، وحقه فى منح الضباط والصف ضباط والعساكر والمستخدمين الملكيين بالبوليس أجازات « اعتيادية» لمدة لاتتجاوز ١٥ يوماً ، كذلك مُنِحَ مأمور المركز « الحق فى منح» الصف ضباط والعساكر ومستخدمى البوليس الملكيين « أجازة لمدة لا تزيد عن ٢٤ ساعة» [١] .

وإذا كانت هذه التعديلات قد وُضِعَت بهدف إخضاع « جهاز البوليس» لإشراف الحكام المحليين فى أقاليم القطر ؛ فقد واكب هذه التعديلات تعديلات أخرى استهدفت

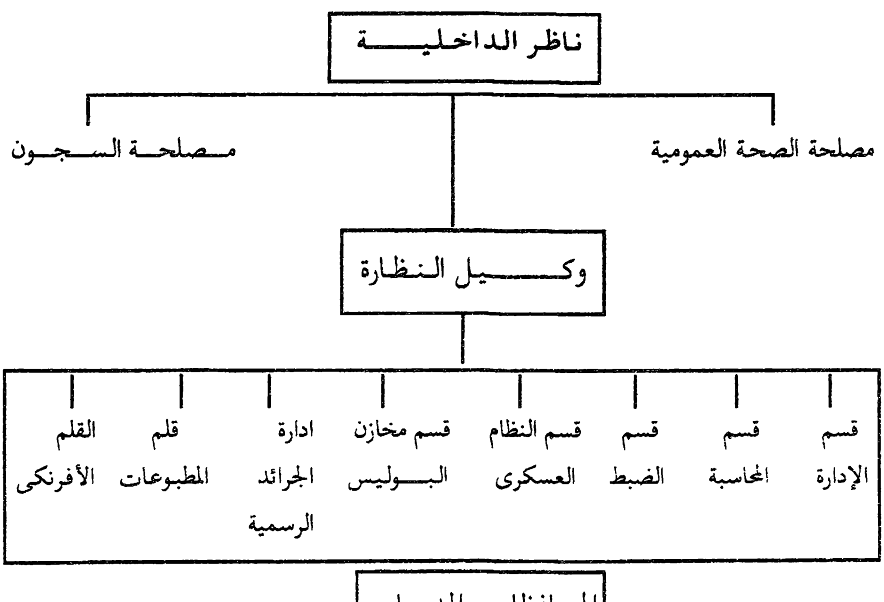
(١) « الوقائع المصرية = ٣ أبريل سنة ١٨٩٥ » منشور صادر من صاحب الدولة ناظر الداخلية الى حضرات مديرى الوجهين القبلى والبحرى .

كيان « نظارة الداخلية » ذاتها تهيئة لأجهزتها للتعامل مع الوضع الجديد سواء أكان هذا الوضع هو عودة « البوليس المصرى » إلى حظيرة النظارة أو قدوم « نظام المستشارية » إليها ، ذلك النظام الذى جعل منها ولأول مرة منذ الاحتلال البريطانى إحدى النظارات التى يشرف عليها مستشارون بريطانيون مثلها فى ذلك مثل نظارة المالية ونظارة الأشغال ونظارة الحقانية .

كان لابد وقد أخضع « نوبار» بإصلاحات سنة ١٨٩٤ جهازى « البوليس والإدارة » للإشراف البريطانى أن تجرى بنظارة الداخلية تنظيمات تكفل للوضع الجديد أن يسير فى طريقه المرسوم نحو تحقيق إشراف أكبر وسيطرة أكثر فاعلية .

وقد كان نصيب السلطة المصرية من «الاشراف هو ما أوجزه المنشور الذى أصدره «نوبار » فى مارس سنة ١٨٩٥ للمديرين منبئاً بإخضاع جهاز البوليس لإشرافهم المباشر وهو نصيب « هزيل » فى مقابل النصيب الأكبر الذى ناله البريطانيون فى ظل النظام الجديد .

وفقاً للمنشور الصادر فى ١٨٩٥/٣/٢٩ أعيد تنظيم نظارة الداخلية على النسق الآتى :-



وقد اختص قسم الإدارة بأعمال التحريرات العربية وشئون العمد والمشايخ والعربان والعزب والخفراء والمسائل الدينية والانتخابات .

واختص قسم المحاسبة بشئون الموظفين المدنيين ، والتأديب ، والحسابات ، والأعمال المالية ، والقيودات ، والمحفوظات .

وكان قسم المخازن يتولى إمداد « قوات البوليس » بالملبوسات والمهمات والأداوات والأسلحة والذخائر .

أما إدارة الجرائد الرسمية وقلم المطبوعات والقلم الأفرنكى ؛ فقد كانت مجرد أقلام فرعية يتولى كل منها اختصاصه وفق المسمى الذى سمى به .

وقد أسندت إدارة هذه الأقسام جميعاً إلى أوروبيين أو «شوام » ولم يكن لمصرى واحد أى عمل رئاسى فيها [1] .

مثَّل قسما الضبط ، والنظام العسكرى « جوهر الإشراف البريطانى المركزى» الذى أتت به إصلاحات نوبار سنة ١٨٩٤ [2] .

فقد كان هذان القسمان من بين ما انقسمت إليه النظارة وفقاً لمنشور ١٨٩٥/٣/٢٩ وقد رأيت أن أفرد لهما هذه الصفحات بالنظر لأنهما القسمان اللذان يشكلان وضع البوليس المصرى فى ظل النظام الجديد وفى تشكيلهما .

تجسدت فلسفة السيطرة البريطانية على جهازى البوليس والإدارة عن طريق إنشاء «جهازين » أحدهما يعنى بالإشراف على أعمال الأمن والإدارة اللذان يدخلان فى اختصاص « جهاز الإدارة » فى الأقاليم ، وبواسطته يتم الإشراف على كل ما يتصل بإدارة

(١) نظارة الداخلية = أوامر عمومية ٢٣ فى ١٩٠١/١/١٦ ، ٥١ فى ١٩٠١/٢/١ ، ١٧١ فى ١٩٠١/٣/٢٥ ، ٢٢٢ فى ١٩٠١/٥/١٨ ، ٣٥٦ فى ١٩٠١/٧/١٥ ، ونظارة الداخلية قسم الضبط والربط ، أوامر البوليس رقم ٢١٤ فى ١٨٩٤/١٢/١٩ (ماجور داوود تشابمن مدير قسم المستخدمين والمحاسبة ، كونت مونجواه دى فروبرج مساعداً له ، هنرى كافتيل وكيل إدارة ، بريان بيولى مدير قسم المخازن ، موريس يونيتو مدير قلم أفرنكى ـ ديلكرواه وكيلاً له) .

(٢) مجموعة القوانين الإدارية والجنائية ـ الطبعة الأولى سنة ١٨٩٥ الكتاب الأول « منشور نظارة الداخلية رقم «١» فى ١٩ مارس سنة ١٨٩٥ .

البلاد وأمور الأمن العام فيها ، أما الثانى فيتولى الرقابة والسيطرة على القوات والضباط العاملين فى جهاز البوليس .

كان الجهاز الأول هو (قسم الضبط) وقد اختص هذا القسم بإصدار التقارير عن الحوادث الجنائية وإعداد الإحصائيات عن الجرائم ولوائح الضبط وأعمال الأمن العام وحوادث قطارات ومحطات السكك الحديدية .

وكان قوام هذا القسم مجموعة من « البريطانيين » يسمون « مفتشين » وينحصر اختصاصهم فى المرور على مديريات القطر على شكل زيارات منتظمة ، يفحصون خلالها أعمال هذه المديريات بما فيها أداء مدير المديرية لعمله ، ومدى نجاحه فيه ، وصلته برجال البوليس والإدارة ، وسمعته ونزاهته ، ومقدرته على الحكم فى المديرية ، ومدى سيطرته على الموظفين ، وصحة الشكاوى التى تقدم ضده أو ضد جهاز الإدارة والبوليس إن كانت هناك ثمة شكاوى ، وكل ما يتصل بالإدارة المحلية فى المديرية ، ثم يعودون إلى مقارهم بقسم الضبط لعرض هذه التقارير على « المستشار » .

وقد روعى فى أفراد هاتين المجموعتين من المفتشين أن يكونوا من الجنسية البريطانية ، بالنظر لطبيعة أعمالهم وهى « التفتيش على المديرين» ، وكتابة التقارير عن أعمالهم ، وهى أعمال لم تكن تسمح « لمصرى » أن يؤديها فى ظل ظروف التسلسل الوظيفى القائم فى «الجهاز الادارى الحكومى » وقتئذ ، تلك الظروف التى كانت تجعل من « مدير المديرية » أعلى رتبة فى سلم التسلسل الإدارى ، ومن ثم فلم يكن يتيسر لأحد أن يجرى أعمال التفتيش عليه ، سوى الموظفين الانجليز المزودين بسلطة « مستشارى الداخلية » ومن ورائهم المعتمدية البريطانية ، ومن ورائها قوة الاحتلال [١] .

وقد قسمت مديريات القطر على هؤلاء المفتشين ، بحيث اختص كل منهم بمجموعة من المديريات يمارس اختصاصاته التفتيشية عليها ، فكانت محافظات القاهرة والإسكندرية ودمياط والعريش ومديريات الغربية والدقهلية والشرقية تحت الإشراف التفتيشى «للمستركارتر ولسن » يعاونه فى ذلك مستر «موريس مويرلى » .

(١) نظارة الداخلية = أوامر عمومية رقم ٣٤٩ فى ١٩٠١/٧/١٥ .

ومحافظتى القنال والسويس ومديريات أسوان وقنا وجرجا من اختصاص مستر «شوك» يعاونه فى ذلك مستر « هازل» .

وكانت مديريات بنى سويف والفيوم والجيزة والقليوبية والبحيرة تدخل فى اختصاص مستر « هورنبلور » ـ أما مديريات أسيوط والمنيا والمنوفية فكان مفتشسهم هو مستر « مونتت سميث »[(١)] .

وقد كانت تقارير هؤلاء «المفتشين» عن أعمال « المديرين والمديريات» ترسل مباشرة إلى « المستشار البريطانى» الذى كان يعتمد عليها فى تزويد « المعتمد البريطانى» بالمعلومات اللازمة عن سير الإدارة فى مصر ، كما أن هذه التقارير كانت المادة الأساسية للتقارير السنوية التى يرسلها المعتمد البريطانى لوزارة الخارجية البريطانية عن مصر[(٢)] .

كان هؤلاء المفتشون يُجلبون فى بداية الأمر من الفروع المختلفة بالنظارات المصرية والإدارات السودانية كنظارة المعارف وحكومة السودان ونظارة الحربية[(٣)] . لكن ازدياد الطلب على هؤلاء المفتشين من قبل سلطات الاحتلال للتوسع فى أعمال التفتيش استلزم إيجاد نظام تأهيلى لهم . فشُرع فى سنة ١٩٠٣ فى اختبار الأعداد اللازمة من هؤلاء المفتشين من طلاب السنوات النهائية فى « جامعة كمبردج » وعُقِدَت اختبارات لهم مع تدريس اللغة العربية ، ثم تعيينهم فى نهاية العام فى وظائف المفتشين المطلوبة[(٤)] .

---

(١) نظارة الداخلية = الأمر العمومى رقم « ١ » فى ٢ يناير سنة ١٩٠٢ .

(٢) تقرير مستر « نيشان » ومستر « راسل » عن شكوى مقدمة من ابراهيم الهلباوى المحامى ضد أحمد كامل باشا مدير الغربية سنة ١٩١٠ -F.O 407 - 178

(٣) نظارة الداخلية = الأوامر العمومية ٣٢٣ فى ١٩٠١/٧/٣ تعيين أ .و . هازل الموظف بنظارة المعارف مساعد مفتش ، ٢٣٥ فى ١٩٠١/٥/٢٣ تعيين جننجس براملى بحكومة السودان مفتشا ، ٥٣٨ فى ١٩٠٣/١٠/١ تعيين الماجور ب .ج . إلجود بنظارة الحربية مفتشاً .

(4)Egypt, no. I(1904) Report by His majestys Agent and Consul General on the Finances, administration and Condition of Egypt and Soudan in1903 .

وعن طريق هذا الجهاز الإشرافى ، «أمكن » لمستشار الداخلية البريطانى أن يصبح هو المهيمن الوحيد على كل الجهاز الإدارى فى مصر ، ومن خلاله تيسر للمعتمد البريطانى أن يشير على الحكومة المصرية بما يراه لازماً نحو إدارة البلاد (١) .

أما « الجهاز الثانى» الذى مثَّل الجناح الآخر من الإشراف والسيطرة البريطانية فكان قسم « النظام العسكرى» ، وهو أحد الأقسام التى انقسمت إليها النظارة سنة ١٨٩٤ بمقتضى إصلاحات « نوبار » .

وقد اختص هذا القسم بالمسائل العسكرية وإدارة المستخدمين العسكريين فى جهاز البوليس وتولى أعماله مجموعة من« الضباط البريطانيين» الذين كانوا يعملون فى « تفتيش عموم البوليس» قبل إلغائه ، إلى جانب مجموعة أخرى من المدنيين البريطانيين العاملين فى قسم الضبط للتفتيش على الأعمال الإدارية ثم يُمنحون رتباً عسكرية من قبل «الخديو» لينتقلوا إلى قسم النظام العسكرى (٢) .

وكما كان نظام عمل « المفتشين » بقسم الضبط على أعمال الإدارة مركزياً ؛ فقد كان عمل هؤلاء «المفتشين العسكريين » مركزياً أيضاً ،أى أنهم كانوا ينتقلون من «مركز النظارة » إلى المديريات للتفتيش على الأعمال النظامية « للمراكز والنقط » فى دوائر المديريات ويعودون ليسجلوا ملاحظاتهم فى تقارير تسمى « تقارير تفتيش » تحتوى على عناصر التفتيش الذى أجروه كانتظام القوات وإعدادها وحالة أفرادها الصحية ، والملابس العسكرية والخيول والسروج ، والأسلحة والمهمات ، والواجبات والسجلات ، وأى ملاحظات أخرى يراها « مفتش النظام » جديرة بالتسجيل (٣) .

(1) P.R.O.- F.O. 407/178. Report by the adviser to the ministry of the interior for arded to his Majestys Agent and consul general on the Results inspection tours made by the British inspectors in the Ministry of the Interior during the year 1902 .

(٢) نظارة الداخلية = الأوامر العمومية ٦٥١ فى ١٩٠١/١٢/٣١«لإنعام برتبة الميرالاى على مستر «هوبكنسون » المفتش بنظارة الداخلية .

(٣) دار الوثائق = محفظة ١ داخلية افرنكى Police form no - 62 Inspection Report of Zagazig station- June 1898

وبمقتضى هذا «النظام المزدوج » للإشراف ، اكتملت للسلطة البريطانية حلقات إخضاع الجهاز الإدارى والبوليس للرقابة المحكمة (١) .

كانت فكرة « نوبار» المحددة ، عندما بدأت محاولاته لاستبعاد السيطرة البريطانية على الإدارة الداخلية للبلاد ؛ هى أن « الإدارة الداخلية» للبلاد الشئ الوحيد الذى لا ينبغى أن يمسه الاحتلال البريطانى ، الذى كان يرى فيه الادارة التى تمكنه من تنفيذ إصلاحاته فى البلاد وفقاً لوجهات نظره .

وعندما تعارضت وجهات النظر بينه وبين الاحتلال ؛ انتهى فى سنة ١٨٩٤ إلى الموافقة على تسليم « الداخلية والبوليس » إلى الانجليز ، وهو الذى طُرِدَ من منصبه سنة ١٨٨٨ لرفضه مجرد التسليم بحق الانجليز فى حرمان « الإدارة» من الإشراف على البوليس .

ولقد كانت التعديلات التى أُدخلت على الإدارة والبوليس فى مصر سنة ١٨٩٤ ، هى مقترحات « نوبار » ذاته وهى ما ارتضاه «نوبار» كحل للخلل الذى كان يراه فى النظام السابق . فهل كانت تعديلات سنة ١٨٩٤ وابتلاع بريطانيا « للجهازين » معاً « هى ما كان يرتضيه نوبار للإدارة الداخلية حقاً »؟!

---

(١) وقد تعرضت تقسيمات النظارة بعد ذلك لعدة تعديلات غير جوهرية أوجزها فيما يلى = فى ١٨٩٨/١/١ فصلت إدارة الجرائد الرسمية عن نظارة الداخلية وضمت إلى المطبعة الأميرية التابعة لنظارة المالية ، وفى ١٩٠٠/١/١ ضم قلم المطبوعات إلى قسم الضبط ، وفى ١٩٠١/١/١ أُدمِجَ قسما «النظام العسكرى» و « المحاسبة » فى قسم واحد أطلق عليه « قسم المستخدمين والمحاسبة» ثم سمى «قسم المستخدمين واللوازمات» عندما فصلت منه أعمال الحسابات وضمت الى نظارة المالية فى ١٢ مارس سنة ١٩١٠ ، وفى ١٩٠٩/١/١ أدمج « القلم الافرنكى » فى « قسم الإدارة » . وفى ١٣ فبراير سنة ١٩٠٩ أنشئ قسم جديد للتفتيش على النواحى النظامية فى البوليس ، أطلق عليه تفتيش « النظام» يرأسه أوروبى بوظيفة « باشمفتش النظام» تتبعه مجموعة من المفتشين الذين تتبع كل منهم مجموعة من المديريات وكان جميعهم من الضباط البريطانيين ، وفى ١٩٠٩/٥/٢١ ضم هذا القسم إلى تبعية « مدير قسم المستخدمين واللوازمات » ، وفى ٩ يونيو سنة ١٩٠٩ (فصل قلم المطبوعات) عن (قسم الضبط) - وتكون قسم جديد يسمى « قسم المطبوعات » ضم إليه قلم الرخص واللوائح الذى كان أنشئ فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٩ وضم وقتها إلى « قسم الضبط» .

الباب الثالث

أسلوب حفظ الأمن فى مصر بعد الاحتلال البريطانى

الفصل الأول

حفظ الأمن فى المدينة بعد الاحتلال البريطانى

- الشكل العام لنظام الأمن فى المدينة .
- أثر نمو الجاليات الأجنبية على أسلوب حفظ الأمن فى المدينة .
- الإشراف الأوروبى على جهاز البوليس فى المدينة .
- القيادة العليا لبوليس المدينة .
- المسلك الشخصى لرجال البوليس الأجانب فى جهاز البوليس المصرى .
- ولاء العناصر الأوروبية فى البوليس المصرى .

الشكل العام لنظام الأمن فى المدينة :

حددت أحداث ما يسمى « بمذبحة الإسكندرية » فى ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ ، وأتهام «قوات المستحفظين والبوليس » الوطنية فى المدينة ، بارتكاب هذه الأحداث وتحميلها مسؤولية الخسائر التى ألمت بالجالية الأوروبية المقيمة بتلك المدينة ، حددت هذه المسائل ، «السياسة » التى اختطها البريطانيون لحفظ الأمن فى المدينة المصرية طوال فترة الاحتلال البريطانى وحتى سنة ١٩٤٦م تاريخ انتهاء السيطرة البريطانية على البوليس المصرى .

وقد صدرت هذه «السياسة» عن « إحساس راسخ» بعدم الثقة من جانب الجاليات الأوروبية فى المدن تجاه « البوليس الوطنى » شاركهم فيه الاحتلال [١] .

ومن هذا المنطلق ، نظم البريطانيون جهاز البوليس فى المدن Town Police [٢] بصورة تكفل لهم السيطرة على الجهاز وكل ما يتعلق به ، لإرضاء الجاليات الأوروبية فى المدن المصرية من جانب ، ولضمان أمن سلطات الاحتلال ، طوال فترة وجوده فى مصر من جانب آخر .

تركزت فى المدن بصفة عامة ، وفى مدينتى القاهرة والإسكندرية بصفة خاصة طوال الفترة موضوع هذا البحث كافة إدارات الحكومة ومصالحها ، واكتسبت المدينة من خلال هذا الواقع وضعاً متميزاً عن وضع باقى أنحاء البلاد ، جعلها قبلة الوافدين ومستقر الشخصيات الهامة ، فضلاً عن أن القاهرة بصفة خاصة ، كانت ولم تزل مقر الهيئة الحاكمة فى البلاد أياً كانت هذه الهيئة .

---

(1)Egypt No-2(1883) further correspondence respecting Reorgani Zation in Egypt No- 1,The Earl of Dufferin to Earl Granville, Cairo, January I, 1883 .

(٢) كان مصطلح « بوليس المدن » فى عهد الاحتلال البريطانى هو Town police أما بوليس المديريات فكان يسمى Provincial Police وقد قصدت بهذا الإيضاح أن أستبعد اللبس بين مصطلحى Province والذى يستعمل الآن كمحافظة ، وبين Town بمعنى المدينة ، حيث لم يكن فى عهد الاحتلال البريطانى يطلق مصطلح Town إلا على مدن القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والإسماعيلية والسويس ، أما المديريات فكانت تسمى Provinces .

والى جانب ذلك فقد كانت طوائف الجاليات الأجنبية تتخذ على مدى السنين من «القاهرة» مقراً لها ، تتجمع بها ويتركز نشاطها التجارى والمالى والصناعى فى أحيائها الهامة ، وإلى جانب هذا التجمع الأجنبى للأنشطة المختلفة ، فقد كان يلازمه تجمع سكانى للاجانب من مناطق معينة فى المدن ، يصحبه نوع من الحياة الاجتماعية يختلف فى مظهره وسماته عن الحياة الاجتماعية لأهل المدن الوطنيين .

وكان وقوع بعض المدن المصرية على سواحل البحر المتوسط ، سبباً لازدياد إقبال مواطنى « الليفانت» على الهجرة من بلادهم والنزوج إلى هذه المدن واتخاذها مستقراً للعيش ، وتكوينهم بالتالى مجتمعات خاصة تميزت بها هذه المدن .

فإذا اتخذنا من الإحصائيات مؤيداً لما نقول ؛ كان علينا أن نبدأ بأول إحصاء تحليلى أُجرِىَ للبلاد ، وأعنى به إحصاء سنة ١٨٨٢ ، ذلك أن هناك إحصائيات أُجرِيَت سنة ١٨٠٠ وأُخِذَت المعلومات بشأنها من أوراق الحملة الفرنسية ، كما أن « محمد على » كان قد أجرى إحصاء لسكان مصر من واقع كشوف الضرائب ، وأُجرِىَ تعداد آخر سنة ١٨٤٦ اعتمد فيه على تعداد المساكن [١] .

ووفقاً لاحصاء سنة ١٨٨٢ كان مجموع سكان « مدن القاهرة» والإسكندرية وقناة السويس « ٦٣٨,٧٠٥ فرداً منهم ٥٥٩,١٦٢ من الوطنيين ، و ٧٩,٥٤٣ من الأجانب ، كان نصيب القاهرة منهم ٢١,٦٥٠ ، والإسكندرية ٤٩,٦٩٣ ، ومدن قناة السويس ٨,٢٠٠ أجنبى ، بينما كان يقابلهم من الوطنيين على التوالى ٣٥٣,١٨٨ ، ١٨١,٧٠٣ ، ٢٤,٢٧١ مواطناً .

وبينما كان مجموع الأجانب فى المدن هو ٧٩٥٤٣ أجنبياً ، كان مجموعهم فى باقى أنحاء القطر ١١,٣٤٣ أجنبياً كالآتى :

* ١٧٠١ أجنبياً فقط فى الوجه القبلى كله = ٤١٤ الفيوم ، ١٤٩ بنى سويف ، ٣٣٩ المنيا ، ٤٠٥ أسيوط ، ١٣٠ جرجا ، ٢١٤ قنا .

(١) المطبعة الاميرية = قلم النشر تقويم سنة ١٩٣٣ ـ ص ٧٦ .

*٩٦٤٢ أجنبياً فى الوجه البحرى = ١٧٠٤ البحيرة ، ٢٥٤٧ الغربية ، ٨٩٢ المنوفية ، ١٦٧٦ الدقهلية ، ١٨٠٤ الشرقية ، ٥٩٧ القليوبية ، ١٩٤ الجيزة ، ١١٤ دمياط ، ١١١ رشيد ، ٣ العريش .

وكان المجموع العام للأجانب فى مصر ٩٠٨٨٦ [١] .

فإذا تتبعنا توزيع سكان مدينة القاهرة قبل إحصاء سنة ١٨٩٧ [٢] على أقسامها نجد أن :

دائرة القسم	عدد السكان	وطنى	أجنبى
الازبكية	٦٠٠٠٠	٥١١٠٠	٨٩٠٠
عابدين	٣٧٫٨٣٤	٣٣٤٤٤	٤٣٩٠
الموسكى	١٩٣٦٣	١٢٦٨٦	٦٦٧٧
السيدة زينب	٤٩٥٦٩	٤٩٣٤٤	٢٢٥
الدرب الأحمر	٢٨٢٧٠	٢٧٨٤٩	٤٢١
الجمالية	٢٩٥٩٩	٢٨٩٨٠	٦١٩
الخليفة	٣٨٤٦٦	٣٧٤٧٤	٩٩٢
باب الشعرية	٣٨٣٦٤	٣٧٠٦٤	١٣٠٠
بولاق	٤٨٢١١	٤٧٥٦٨	٦٤٣
مصر القديمة	١٧١٢٨	١٧٠٥٦	٧٢
الوايلى	١٥٢٨٧	١٤٥٩٠	٦٩٧ [٣]

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة = تقرير سنوى عن البوليس سنة ١٨٩١ .

(٢) لم يعمل أى إحصاء بعد سنة ١٨٨٢ إلا سنة ١٨٩٧ وبعدها صار يجرى الإحصاء كل عشرة سنوات (١٩٠٧ - ١٩١٧ - ١٩٢٧) وكانت التقديرات العددية والنسب الإحصائية حتى ما قبل سنة ١٨٩٧ تعمل وفقاً لإحصاء سنة ١٨٨٢ .

(٣) دار الوثائق = محفظة ٩٨ داخلية أفرنكى = تقرير الميرلاى آرثر هارنجتون حكمدار بوليس القاهرة عن أعمال البوليس فى المدينة سنة ١٨٩١ باللغة الانجليزية .

ويتضح من هذا التوزيع أن ترتيب عدد السكان فى أقسام المدينة يتركز فى الأزبكية ثم «السيدة زينب» « فبولاق» «فالخليفة» ، «فعابدين» «فباب الشعرية » «فالدرب الأحمر» ، أما الأجانب فكانوا يتركزون فى الأزبكية « فالموسكى» « فعابدين» « فباب الشعرية» ووفقاً للتقسيم الجغرافى للمدينة فإن هذه الأقسام الأربعة كانت تمثل «مركز العاصمة» (Down Town)

فإذا تتبعنا النشاط المتصل بالحياة اليومية للمواطنين نجد أن هذه الأنشطة كانت على الشكل الآتى :-

دائرة القسم	مقهى	محل لبيع الأنبذة والخمور	محلات لبيع الجعة	مطعم	مسرح	بقالة أفرنجية
الأزبكية	٦٦	٩٧	٦	٢٦	٢	١٨
عابدين	٢٢	١٨	١	٢٠	١	٧
الموسكى	٤٦	٢٥	١٦	١٤	١	–

ولم يناقش أى قسم من أقسام المدينة هذه الأقسام الثلاثة فى هذه الأنواع من النشاط باستثناء قسم بولاق الذى كان مجموع محال هذه الأنواع فيه ٧٣ محلاً ، أما مجموع هذه المحال المبينة بالنسبة للأقسام الثلاثة سالفة الذكر فكانت على التوالى :

- الأزبكية ٢٣٢ محلاً .
- الموسكى ١٠٨ محلاً .
- عابدين ٧٣ محلاً .

ويلاحظ أن الأنشطة التى تميزت بها أقسام عابدين والموسكى والأزبكية كانت من ذلك النوع من الأنشطة الذى يُقبل عليه الأجانب دون الوطنيين من أهالى البلاد [1] .

(١) المصدر السابق = محفظة ٧١ داخلية أفرنكى = تقرير الميرالاى آرثر هارنجتون حكمدار بوليس القاهرة سنة ١٨٩١ .

بلغ عدد السكان فى إحصاء سنة ١٨٩٧ـ ٩٫٧٣٤٤٠٥ منهم ٩٫٦٢١٨٧٩ مواطن ، ١١٢٥٢٦ أجنبياً . وبينما بلغ عدد سكان القاهرة فى هذا الإحصاء ٥٧٠٠٦٢ ؛ زاد عدد السكان الأجانب عن تعداد سنة ١٨٨٢ فبلغ ٢٢٨١٤ وتركزت أعدادهم فى نفس أقسام المدينة حسب توزيعهم قبل سنة ١٨٩٧ .

وفى إحصاء سنة ١٩٠٧ كان العدد الإجمالى للسكان ١١٫٢٨٧٣٥٩ منهم ٢٤٨٫٧٩٥ أجنبياً ، وكان عدد سكان القاهرة ٦٥٤٫٤٦٧ منهم ٢٤٫٨١٦ أجنبياً .

أما فى إحصاء سنة ١٩١٧ فقد كان المجموع العام للسكان ١٢٫٧١٨٫٢٥٢ وعدد الأجانب ٢٠٦٫٢٥٥ . وبلغ عدد سكان القاهرة ٧٩٠٩٣٩ منهم ٢٤٣٨٢ أجنبياً .

وكانت النسبة الغالبة بين الجنسيات الاجنبية بصفة عامة فى الإحصائيات الثلاث لليونانيين ، يليهم الإيطاليين فالانجليز ،ثم الفرنسيين فالنمساويين ثم الروس وأخيراً الألمان .

فكان ترتيب الأجانب وفقاً لإحصاء سنة ١٨٩٧ حسب الأعداد كالآتى :-

يونان	٣٨١٧٥
إيطاليين	٢٤٤٦٧
بريطانيين « بما فيهم جيش الاحتلال»	١٩٥٥٧
فرنسيين	١٤١٥٥
نمساويين	٧١١٧
روس	٣١٩٣
ألمان	١٢٧٧
جنسيات أخرى	٤٥٨٥
المجموع العام	١١٢٥٢٦ [١]

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : تحليل نتائج التعداد فى مصر ـ بحث الدكتور السيد صبرى ، وزارة المالية : مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، سنة ١٩٧٥ .

على هذا النسق ، تميزت المدينة عن الريف المصرى باختلاط الجنسيات فيها ، وتنوع الأنشطة والحياة الاجتماعية ، وتركز أجهزة الإدارة والحكم ، وتجمع الأجانب فيها .

وقد أتخذ أسلوب حفظ الأمن العام ـ وفقاً لذلك ـ فى هذه المدن طابعاً متميزاً يخالف اسلوب حفظ الأمن فى الريف .

بينما لم يطبق الاحتلال نظاماً معيناً مستنداً إلى أصول أو قواعد أجنبية عن البلاد فيما يتعلق بحفظ الأمن العام فى الريف . فإنه عمد فى شأن حفظ الأمن فى المدينة إلى أسلوب مختلف .

فمن ناحية ،لم ينبذ النظام القديم الذى كان عليه حفظ الأمن فى المدينة قبل سنة ١٨٨٢ بل أضاف إضافات أخرى للنظام استوحاها من بعض أساليب حفظ الأمن فى الخارج .

انقسم جهاز حفظ الأمن فى المدينة إلى هيئتين رئيستين هما :

القيادة العامة Head Quarters والاقسام Districts ـ وقد تشكلت هيئة القيادة لبوليس مدينة القاهرة منذ عهد الاحتلال من ضابط أوروبى (الحكمدار) يعاونه (وكيل الحكمدار) ويتبع الأخير خمسة نواب يُسمون «نائب وكيل حكمدار بوليس مصر المحروسة »
وانقسمت هيئة القيادة داخلياً إلى أربعة أقسام هى :-

١- قسم الإدارة :
٢- قسم الشؤون المالية :
ويرأسهما مدير مدنى يتولى بمعاونة طاقم من الموظفين تسجيل المكاتبات وأعمال القيودات والصادر والوارد والشؤون المالية والأعمال الإدارية .

٣- قسم جرائم الوطنيين : ويتولى النظر فى كل ما يتصل بالجرائم التى يرتكبها الوطنيين من سكان المدينة ، كمكاتبة النيابة وجهات القضاء

٤- قسم جرائم الأوروبيين : ويختص بالحوادث التى تصدر عن الأوروبيين فى المدينة أو التى تقع عليهم ، ومكاتبة القناصل وجيش الاحتلال .

ولمديرى القسمين المذكورين الاتصال بمحافظ المدينة فيما يتصل بأمور الأمن العام . ويشرف على أعمال هذه الأقسام « حكمدار بوليس المدينة » .

ويتبع القيادة العامة مباشرة قسم التصاريح Permits الذى يختص بإصدار التصاريح لإدارة المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة أو تلك التى تستلزم القوانين صدور تصريح مسبق من جهات الأمن لإدارتها .

وكان هناك قسم البسبورتات Passports الذى يتولى فحص تذاكر الإقامة وجوازات السفر للأجانب والتأشير عليها ومخاطبة القنصليات فى شأن الوافدين والراحلين من الأجانب .

وفى شأن حفظ الأمن ، فقد تواجدت بالقيادة العامة لبوليس المدينة قوة احتياطية من البوليس الأوروبى المشاة ، وقوة مثلها من الوطنيين ،كذلك قوتان راكبتان إحداهما أوروبية والأخرى وطنية ، وقوة خامسة للمشاركة فى حوادث الحريق . وتتلقى هذه القوات تعليماتها فى التحرك من « الحكمدار أو وكيله » مباشرة . ولا تؤدى الأعمال المطلوبة منها إلا فى حالات الاحتياج لتعزيز قوات البوليس فى أى جهة من جهات المدينة (أقسام البوليس) حيث يربط هذه الاقسام بالقيادة نظام اتصال تليفونى .

ويبقى بالقيادة العامة « طبيب» وأحد معاونى الأقسام بالمناوبة بعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية لتلقى البلاغات عن الحوادث من الأقسام والشكاوى . كذلك فإن طاقماً من المدربين على أعمال تلقى المكالمات التليفونية يبقى بهذه القيادة على مدى ساعات اليوم .

وفى شأن القسم الثانى من جهاز حفظ الأمن ، وأعنى به « الأقسام» Districts فقد انقسمت المدينة منذ ما قبل الاحتلال البريطانى إلى ثمان أقسام ، علاوة على قسمى بولاق ومصر العتيقة [1] وفى عهد الاحتلال البريطانى كانت أقسام البوليس فى القاهرة هى « الأزبكية ـ عابدين ـ الموسكى ـ السيدة زينب ـ الدرب الاحمر ـ الجمالية ـ الخليفة ـ باب الشعرية ـ بولاق ـ مصر القديمة ـ الوايلى» .

وقد سُميت هذه الأقسام فى المكاتبات البريطانية فى عهد الاحتلال « قرة قولات» حيث كان يرأس كل « قرة قول » منها ضابط يسمى « معاون القرة القول » يعاونه ضابط أقل منه رتبة ويسمى « ملاحظ القرة القول » ، ويتلقى هذان الضابطان شكاوى المواطنين ويقومان بتحقيقها وإحالتها إلى جهات الاختصاص .

كما كانت هناك بعض « نقاط البوليس Police Outposts فى شبرا والمطرية والزيتون وحلوان لتولى أعمال « البوليس» فى هذه الأماكن التى كانت تُعد ريفية ومتطرفة فى ذلك الوقت .

اعتمدت « أقسام البوليس » أو « القرة القولات» فى «حفظ الأمن العام » على نظام «الأطواف » و « النقط الثابتة» ويعنى بالأطواف قيام مجموعة من رجال البوليس تتكون من ثلاثة رجال أو أربعة بالطواف حول منطقة معينة لحراستها والتأكد من يقظة الأفراد المعينين للحراسة بداخلها ، أما النقط الثابتة Fixed Points فهى أماكن محددة تختارها رئاسة البوليس لأهميتها ليتواجد بها نفر من الأفراد لملاحظتها وما يجاورها ـ كمواقف العربات ، والأسواق ، والأضرحة والمساجد .

وقد كان يغطى أعمال الأمن العام فى مدينة القاهرة سنة ١٨٩١ : ١٤٧ طوف و٤٣ نقطة ثابتة وفق التقسيم الآتى :

---

(١) اندرية ريمون : القاهرة ، تاريخ حاضرة « ترجمة لطيف فرج» دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ـ القاهرة ١٩٩٢ ، مواضع متفرقة .

القسم	عدد الأطواف	عدد النقط الثابتة
عابدين	٢٠	٥
الأزبكية	٢٢	٣
الموسكى	٢١	٥
السيدة زينب	١٣	٣
قسم بولاق	٧	٢
قسم الخليفة	١٠	٥
باب الشعرية	١١	١
الوايلى	١٣	٤
مصر القديمة	٧	٣
الدرب الاحمر	١١	٢
الجمالية	١٢	١

وكانت كل نقطة ثابتة أو طوف تحتاج إلى ثلاثة رجال يؤدى كل منهم ثمان ساعات فى عمله خلال ساعات اليوم على شكل « نوبات» [١] .

وفى خلال فترة وجود أفراد الأطواف والنقط الثابتة فى المواقع المحددة لهم يطوف بهم «ملاحظ القرة قول » كل أربع ساعات ليتأكد من انتظامهم فى عملهم ، ويقوم « احد نواب وكيل الحكمدار» بعد منتصف الليل فى كل يوم بدورة فى مناطق متفرقة من المدينة للتأكد من ملازمة رجال البوليس لمواقعهم .

وفى مناسبات متفرقة يندس بعض رجال الشرطة السرية فى شوارع وحارات المدينة للبحث عن المسروقات فى الأسواق والتحرى عن المشتبه فى أمرهم .

(١) يقضى الجندى فى نوبته أربع ساعات متصلة ، يعقبها أربع ساعات راحة ، ثم أربع ساعات تحت الطلب فى القرة قول .

وإلى جانب هذه الأطواف والنقط الثابتة ، كانت تخرج من مقر قيادة البوليس Police Headquarters فى المدينة « داوريات راكبة» تطوف بأنحاء المدينة لتفقد أحوال الأمن العام .

وقد أدخل « الميرالاى آرثر هارنجتون » حكمدار بوليس المدينة على نظام حفظ الأمن بها سنة ١٨٩١ ـ بعض التعديلات المقتبسة من نظام البوليس الانجليزى فى مدينة لندن Metropolitan Police فقسمت قوة بوليس المدينة وفقاً لهذا النظام إلى ثلاثة أقسام قسم للعمل بالنهار ، وقسم للعمل بالليل ، وقسم للخدمات العامة ، وترك تحديد عدد الأطواف اللازمة لكل قسم للقسم ذاته وفقاً لظروفه على ألا يقل عدد أفراد كل طوف عن رجلين نهاراً ومثلهما ليلاً . وكان موعد قيام أفراد الطوف النهارى لواجباتهم الساعة السادسة صباحاً صيفاً وفى الثامنة صباحاً شتاءً ، على أن ينتهى عمل الرجال فى الساعة العاشرة مساء صيفاً وشتاءً ، أما موعد الطوف الليلى فكان يبدأ فى العاشرة مساء صيفاً وشتاء على أن ينتهى العمل فى السادسة صباحاً صيفاً وفى الثامنة صباحاً شتاءً ، وبذلك لا تخلو المدينة من أطواف الأمن فى أى ساعة من ساعات النهار والليل .

كما قضى نظام حفظ الأمن هذا ـ المقتبس عن النظام الانجليزى ، بإبقاء أفراد الأطواف فى الأماكن التى يؤدون فيها واجبات الحراسة بصفة دائمة بحيث يصبح الفرد وكأنه أحد أفراد المنطقة لتأكيد تعرفه على المنطقة وسكانها وملاحظة الأجانب عنها ، بحكم إمكانه إقامة علاقات مع الأهالى والتعرف على ظروفهم ومشاكلهم ، وبذلك يتسنى له أن يؤدى واجباته فى ظروف عمل مناسبة ومريحة .

ولضمان قيام أفراد الأطواف بواجباتهم فى أعمال حفظ الأمن العام كان يعين أحد «الكونستابلات» للمرور على الأفراد كل ساعة لملاحظة انتظامهم .

كان هذا ملخص نظام الـ Metropololitan Police الذى أدخله « الميرالاى آرثر هارنجتون » على نظام حفظ الأمن بالمدينة منذ سنة ١٨٩١ والذى استمر مطبقاً حتى نهاية الفترة موضوع البحث .

أما بالنسبة لتطبيق أساليب النظام القديم السائد قبل الاحتلال فقد أخذت « سلطات البوليس المصرى » بعد تولى الانجليز مقاليد أموره بنظام « خفر البنادر» ،« ونظام مشايخ الحارات» فكان فى مدينة القاهرة سنة ١٨٩١ (١٤١٨) خفيراً يرأسهم جميعاً شيخ خفراء المدينة ومقره الرئيس فى قسم « الأزبكية» وكان هناك علاوة على شيخ خفراء المدينة هذا ، مشايخ مناطق ، وعهد ، وخفراء وفق التقسيم الآتى :

القسم	مشايخ المناطق	مشايخ الأطواف	الخفراء
الأزبكية	١٩	٣	٣٣٢
عابدين	٨	-	٨٧
الموسكى	٤	-	٥٩
السيدة زينب	٧	-	١٠٤
الجمالية	٩	-	٧٦
الدرب الاحمر	٩	-	٧٩
الخليفة	٦	-	٧٤
باب الشعرية	٥	-	٧٣
بولاق	٩	-	١٨٣
مصر العتيقة	٥	-	٥٠
الوايلى	٥	٤	١٩٠

وقد انقسم هؤلاء الخفراء إلى نوعيات ثلاث : خفراء برابرة Berberin Gaffirs وكان الفرد منهم يتقاضى (٨٠) قرشاً شهرياً ،خفراء بدو Bedouine Gaffirs وكان الفرد منهم يتقاضى (٧٠) قرشاً شهرياً ، وخفراء فلاحون Fellah Gaffirs وهؤلاء لم يكن يقرر لهم أى رواتب واعتبروا أقل شأناً من باقى الخفراء .

وقد طبق البريطانيون فى شأن استخدام « البدو » كخفراء فى جهاز الأمن نظاماً استوحوه من واقع خبراتهم فى« الهند البريطانية » يسمى « شوكيدار» - chowkeedar وهو نظام يتم بمقتضاه معالجة أساليب اللصوص بتعيين أفراد يمتهنون نفس مهنتهم لتعقبهم وكشف أسرارهم وضبطهم ، ولما كان البريطانيون قد كونوا عن البدو فكرة مسبقة بأنهم «أهل سلب ونهب» ؛ فقد تصوروا أنهم بتعيينهم هؤلاء البدو لمطاردة اللصوص سيقضون على جزء من الجرائم التى تُرتكب [١] .

كانت مهمة هؤلاء « الخفراء » هى الحراسة ليلاً فى الشوارع والحارات الخلفية ، بينما يقتصر عمل « رجال البوليس» على الشوارع الرئيسة [٢] أما الجانب الآخر من النظام القديم الذى أخذ به البريطانيون بعد توليهم مقاليد الأمور فى جهاز البوليس ؛ فكان نظام مشايخ الحارات .

(١) دار الوثائق ـ محفظة ٧١ داخلية أفرنكى « تقرير الميرالاى آرثر هارنجتون» حكمدار بوليس القاهرة عن أعمال بوليس المدينة ١٨٩١ .

(2) P.R.O.F. O - Part LxxxII 407/II75, enclosure in no. 89, Lawther to Grey, July, 1910

من تقرير عزمى بك (مدير البوليس فى الأستأنة ـ عن نظام البوليس المصرى سنة ١٩١٠ « فى الشوارع الرئيسة يوجد رجال بوليس فى أماكن متلاحقة تسمى «مواقف » لكن فى الشوارع الخلفية لا يوجد شئ من هذا القبيل ، ومن الجهة الأخرى فإنه فى الليل ينتشر حراس يسمون « خفراء» حتى فى أضيق الشوارع فى المدينة ، وعلى هذا فإنه إذا كانت هناك نيَّة لفعل شئ فإنه يجب أن يُفعَل فى «وقت النهار » كذلك أوضح « قانون البوليس » الصادر فى سنة ١٩٠٦ التعليمات المنظمة لخدمة الخفر فى الأقسام بان ألزمهم بالاصطفاف هم والعهد ومشايخ الخفر كطابور كل مساء عند غروب الشمس بالقسم التابعين له . ثم يتوجه « العهد » صحبة الخفراء لترتيبهم فى دركاتهم بعد أن يكون الضابط المنوب قد أجرى التفتيش عليهم . كما أوضح القانون مسؤولية العهد لدى الشيخ ، ومسؤولية الأخير لدى مأمور القسم عن انتظام الخفراء بطابور التفتيش . كما ألزم القانون العهد بالتفتيش على الخفراء فى دائرة اختصاصهم ثلاث مرات كل ليلة على الأقل . كما فرض على المشايخ أن يمروا على جميع خفراء القسم مرة واحدة كل ليلة على الأقل . وقد كان زى الخفراء فى المدن معطف كاكى اللون ، وطاسة معدنية عليها أرقامهم المميزة وصفارة .

كان هذا النظام قائماً منذ ما قبل الاحتلال البريطانى ، حيث كان لكل قسم من أقسام المدينة شيخ يسمى « شيخ الثُمن» باعتبار أن المدينة كانت فى ذلك الوقت مقسمة إلى ثمان أقسام فقط باستثناء قسمى بولاق ومصر القديمة ، ويتبع هذا الشيخ مشايخ لأحياء الثُمن كانوا يسمون مشايخ الحارات .

وفى عهد الاحتلال الانجليزى ، أُبقِى على نظام مشايخ الحارات ، فكانوا يقومون بإبلاغ « معاون القسم» عن المخالفات الصحية فى دائرة الأحياء التى يعملون بها ، أو لوائح الأمن العام ، والتحرى عن الأشخاص المشتبه فى أمرهم ، والإرشاد عن المطلوبين للبوليس أو النيابة ، وإجراء التحريات اللازمة للبوليس فى دائرة كل منهم .

ولم يكن شيخ الحارة يتقاضى أجراً أو مرتباً نظير عمله هذا من الدولة ، بل كان يعتمد على نفوذه فى الحى الذى يعمل به فى الحصول على « مبالغ » فى مقابل الخدمات التى يؤديها للمواطنين ،كضمانهم فى الأقسام أو التعريف بهم لدى ضابط القسم ، أو التصديق على الشهادات الإدارية اللازمة لإنجاز أعمال المواطنين بجهات الإدارة [1] .

أثر نمو الجاليات الأجنبية فى أسلوب حفظ الأمن فى المدينة :

لعل أبرز علامة ميزت أسلوب حفظ الأمن فى المدينة فى عهد الاحتلال البريطانى هى وجود «العنصر الأجنبى» مع « العنصر المصرى » فى الجهاز جنباً الى جنب . فقد كان هذا الطابع المميز لنظام حفظ الأمن فى المدينة المصرية هو صلب النظام بصفة أساسية لدرجة تُعد معها أى معالم للنظام مجرد إشارات هامشية إلى جانب هذه العلامة المميزة . فلا مبالغة إذا وُصِفَ نظام حفظ الأمن فى المدينة بأنه أمن الأجانب بالدرجة الأولى .

حدد « اللورد دوفرين» فى رسالته التى بعث بها إلى« إيرل جرانفيل » فى الأول من يناير سنة ١٨٨٣ عدد رجال البوليس الأوروبيين فى البوليس المصرى فى مدينة الاسكندرية بـ ٣٦٦ رجلاً من مجموع قوة بوليس المدينة التى قدرها ٨٢٣ رجلاً ، أما فى القاهرة فقد

---

(١) دار الوثائق = محفظة ٩١ داخلية أفرنكى = تقرير الميرالاى آرثر هارنجتون حكمدار بوليس المحروسة عن أعمال البوليس بالمدينة سنة ١٨٩١ .

حددهم بـ ٢٢٠ رجلاً من مجموع القوة البالغ عددها ٧٩٧ رجلاً ، وفى القنال كانت القوة الأوروبية ١١٠ رجلاً من مجموع القوة البالغ عددها ٢٢٠ رجلاً أى النصف تماماً .

توزعت القوة الاوروبية فى القاهرة بين « جماعة راكبة » ، وجماعة راجلة توزعت على أقسام البوليس فى المدينة ، وكانت الجماعة الراكبة خليطاً من ١٣ جنسية لا يوجد بينها وطنى واحد ، فقد تكونت على النسق الآتى :

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
تركى	٣	شامى	٢	أرمنى	١
فارسى	١	بريطانى	٢	ألمانى	٤
نمساوى	١٧	إيطالى	٥١	فرنسى	١
روسى	١	سويسرى	١	يونانى	٥
صربى	١				

أما الأقسام «القرة قولات » فقد ضمت خليطاً من الأتراك والإيطاليين والشوام والبريطانيين والجراكسة واليونانيين كالآتى :

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
تركى	١٥	إيطاليين	٥
شامى	٤	بريطانى	١
چركسى	٣	يونانى	١

أما باقى القوة الأوروبية فقد وُزِّعَت بين قوة احتياطية وبين عاملين بهيئة التفتيش حيث ضمت الأخيرة ٤ شوام ـ ٦ بريطانيين ـ ١ ألمانى ـ ٢ إيطاليين ـ ١ يونانى (١) .

(١) دار الوثائق = محفظة إدارة محلية ـ الوحدة الأرشيفية = ديوان الداخلية بدون رقم « جنسيات البوليس فى مدينة المحروسة سنة ١٨٨٣ » .

ويلاحظ فى هذا التوزيع الذى ظل ثابتاً فى سنوات ١٨٨٤ حتى سنة ١٨٨٦ أن أعداد رجال البوليس الأوروبيين حسب الجنسيات كانت وفق الجدول الآتى :

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
إيطاليين	٥٨	أتراك	١٨	نمساويين	١٧
شوام	١٠	بريطانيين	٩	يونانيين	٩
ألمان	٥	أرمن	١	فرس	١
فرنسيين	١	روس	١	سويسريين	١
صربيين	١				

ولم يحدث لأعداد الجنسيات فى سنوات ١٨٨٦ و ١٨٨٧ أى تغيير يذكر[1] .

ومع تكوين قوات « الجندرمة البيادة السودانية» التى جلبها « بيكر باشا » معه من السودان بعد هزيمته فى معركة « الطيب» ؛ انضمت إلى « البوليس المصرى » قوة من السودانيين قوامها ١٣٠٠ رجل و ٥٠ تركياً وعشرة جراكسة وخمسة سوريين وسبعة بريطانيين شكلوا قوة البوليس الاحتياطية المعسكرة فى القاهرة ، ويلاحظ أن البريطانيين كانوا يضعون « المصريين والأتراك والجراكسة والسوريين والأرمن » فى جداول الجنسيات فى البوليس تحت عنوان «رعايا عثمانيين» Ottoman Subject بينما يذكرون السودانيين تحت عنوان Soudaneese رغم تبعية السودان لمصر فى ذلك الوقت وبالرغم من قيام الثورة المهدية منذ عام ١٨٨٢ وعدم عودة السودان إلى السيادة المصرية البريطانية إلا فى عام ١٨٩٨ .

---

(١) دار الوثائق = محفظة ١١٩ داخلية أفرنكى Return showing Notionalities of the Police Force 1886 - 1887 .

فكانت الأعداد سنة ١٨٨٦ : ١٨ تركى ـ ٣ جركس ـ ١٢ سورى ـ ١ أرمنى ـ ١ فارسى ـ ١٠ بريطانيين ـ ٥ ألمان ـ ١٧ نمساويين ـ ٥٧ إيطالى ـ ١ فرنسى ـ ١ روسى ـ ١ سويسرى ـ ٧ يونانيين ـ ١ صربى ـ أما فى سنة ١٨٨٧ فقد انخفض عدد الأتراك إلى ١٤ والسوريين إلى ١١ والبريطانيين إلى ٧ والألمان إلى ٣ والنمساويين إلى ١٥ بينما بقيت باقى الجنسيات كما هى فى السنوات السابقة .

وفى سنة ١٨٨٩ كانت الجنسيات فى البوليس المصرى كالآتى :

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
إيطاليين	٣٨	أتراك	١١	نمساويين	٣
شوام	–	بريطانيين	–	يونانيين	–
ألمان	–	أرمن	–	فرس	–
فرنسيين	–	روس	–	صرب	–[١]

أما فى ١٨٩٣ فقد كانت الجنسيات على النسق الآتى :

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
أتراك	٣	جراكسة	٢
بريطانيين	١٢	نمساويين	٤
إيطاليين	٣٤	سويسريين	١

بينما اختفت باقى الجنسيات الأخرى [٢]

وقد استمر توزيع الجنسيات طوال التسعينيات فى القرن التاسع عشر بين صعود وهبوط ، ومماثلاً لتوزيع سنة ١٨٩٣ وما سبقها من السنين مع فوارق طفيفة فى الأعداد ، لكن الغالبية فى الجنسيات الأجنبية كانت للإيطاليين على الدوام [٣] .

(١) دار الوثائق = محفظة ٩١ داخلية أفرنكى Return showing Nationlities of the police force 1889

(٢) المصدر السابق = محفظة ٨١ داخلية أفرنكى Cairo city police Annual Report 1893 .

(٣) المصدر السابق = محفظة إدارة محلية بدون رقم Recapitulation of nationalities in Cairo city police from 1894 - 1905.

سجلت السنوات من سنة ١٨٩٤ حتى سنة ١٩٠٥ ازدياد العناصر الأوروبية فى الجهاز بصورة ملحوظة ، غير أن الفترة من سنة ١٩٠٦ إلى سنة ١٩١٣ سجلت تدفق العناصر الإيطالية على الجهاز بأعداد ضخمة . ففى ١٥ يناير سنة ١٩٠٦ كان عدد من أُلحِقَ ببوليس مدينة القاهرة من الاوروبيين ١٠٩ ، كان الإيطاليون من بينهم ١٠٢ ، وكان البريطانيين سبعة (١) . وفى ١٦ مارس سنة ١٩١٣ أُلحِقَ ٢١٦ أوروبياً ببوليس هذه المدينة والإسكندرية ومدن القنال ، شكّل الإيطاليون منهم ١٩١ والبريطانيون خمسة وعشرون (٢) .

وفى سنة ١٩٢٠ بلغت أعداد الإيطاليين فى الجهاز قمة ذروتها ، فقد كانت قوة بوليس مدينة القاهرة فى ذلك العام تتألف من ٢٩ ضابطاً أوروبياً و ١٣٣ رجل بوليس أوروبى منهم ١٢٢ إيطالياً ، والباقون موزعون ما بين الجنسيات الأخرى(٣) .

وتسجيل سنة ١٩٢١ تراجع أعداد الإيطاليين فى جهاز البوليس المصرى بصورة ملفته للنظر ـ والجدول الآتى يبين أعداد رجال البوليس الأوروبيين فى جهاز البوليس بمدينة القاهرة :

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
بريطانيون	١٢٣	يونانيون	٩
إيطاليون	٧	فرنسيون	٤
سوريون	٣	يوغوسلاف	٢
أتراك	٢	سويسريون	١(٤)

(١) نظارة الداخلية = الأمر العمومى ٣١ فى ١٥ يناير سنة ١٩٠٦

(٢) المصدر السابق = الأمر العمومى ١٦٢ فى ١٦ مارس ١٩١٣ .

(3) Egypt no-2, (1912) Reports for the year 1920 .

(٤) المصدر السابق Cairo city police, for the year 1922

ويستفاد من هذه الإحصائيات أن الجنسية الغالبة للأوروبيين فى جهاز البوليس بالمدينة كانت للإيطاليين على مدى الفترة موضوع البحث ، حتى كانت سنة ١٩٢٢ عندما حل البريطانيون فى الأغلبية محل الإيطاليون الذين تقلص عددهم من ١٢٢ رجلاً سنة ١٩٢٠ إلى سبعة فقط سنة ١٩٢١ ، بينما كان عدد رجال البوليس البريطانيين فى تلك السنة ١٢٣ رجلاً ، وهو رقم لم يسبق للبريطانيين أن سجلوه فى إحصاء البريطانيين العاملين كأفراد فى بوليس المدينة [١] ـ أما باقى الجنسيات الأخرى كالسويسريون والأتراك والألمان واليونانيين والفرنسيين ، فلم تكن أعداد رجال البوليس منهم فى الجهاز تتجاوز العشرة أو أقل من ذلك . وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن العلامة المميزة لجهاز البوليس فى المدينة كانت تفشى الجنسية الإيطالية ثم البريطانية فى الأوروبيين من أفراده .

وعند الربط بين أعداد الجنسيات فى الجهاز ، والإحصائيات التى أجريت فى سنوات ١٨٨٢ ـ ١٨٩٧ ـ ١٩٠٧ ـ ١٩١٧ فإننا نجد أن أعداد الجنسيات الاوروبية فى الجهاز لاتتناسب مع المقارنة الإحصائية للأوروبيين فى هذه الإحصاءات .

ففى تعداد سنة ١٨٨٢ كان توزيع الجنسيات الأوروبية كالآتى :

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
يونانيين	٣٧٣٠١	إيطاليين	١٨٦٦٥	بريطانيين	٦١١٨
فرنسيين	١٥٧١٦	نمساويين	٨٠٢٢	روس	٥٣٣
ألمان	٩٤٨	جنسيات أخرى	٣٥٨٣		

وفى سنة ١٨٩٧ كالآتى :

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
يونانيين	٣٨١٧٥	إيطاليين	٢٤٤٦٧	بريطانيين	١٩٥٥٧
فرنسيين	١٤١٥٥	نمساويين	٧١١٧	روس	٣١٩٣
ألمان	١٢٧٧	جنسيات أخرى	٤٥٨٥		

(١) يلاحظ أن إحصائيات الأوروبيين تقتصر على أفراد القاعدة فقط دون الضباط .

وفى سنة ١٩٠٧ كالآتى :

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
بريطانيين	٢٠٦٥٣	فرنسيين	١٤٥٩١	أروام	٦٢٩٧٣
إيطاليين	٣٤٩٢٦	نمساويين	٧٧٠٤	ألمان	١٨٤٧
روس	٢٤١٠	سويسريين	٦٣٧	بلجيك	٣٤٠
هولنديين	١٨٥	أسبان	٧٩٧	أمريكان	٥٠٠

وفى سنة ١٩١٧ كالآتى :

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
يونانيين	٥٦٧٣١	إيطاليين	٤٠١٩٨	بريطانيين	٢٤٣٥٤
فرنسيين	٢١٢٧٠	روس	٤٢٣٥	نمساويين	٢٧٨٩
أسبان	١٦٩٣	هولنديين	٧٠٦	سويسريين	٦٢٢
بلچيك	٥١٨	أمريكان	٥١٤	ألمان	١٥٧ (١)

وبمقتضى هذا - لو أن توزيع الجنسيات فى جهاز البوليس كان يجرى وفق تعداد الجنسيات فى البلاد - أن كانت الغلبة فى سنة ١٨٨٢ لليونانيين ثم الإيطاليين ثم الفرنسيين ، وفى سنة ١٨٩٧ لليونانيين أيضاً يليهم الإيطاليين ثم الانجليز وأخيراً الفرنسيين ، ونفس الأمر ينطبق على إحصاء سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩١٧ .

إلا أن الإحصائيات تشير إلى أن الجنسية التى ظلت لها الأغلبية بين الأجانب فى جهاز البوليس كانت هى الإيطالية ، ثم البريطانية فى العشرينات من هذا القرن .

---

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر Peridical 235 = Egypt No. I (1898) Reports on the finances, administration condition of Egypt and progress of reforms.

وفى اعتقادى أن عامل «العدد » فى الجنسيات بجهاز البوليس المصرى كانت تحكمه العلاقات البريطانية ـ الأوروبية عى مدى الفترة موضوع البحث .

فبالنسبة للعلاقات البريطانية ـ الفرنسية ،كانت فرنسا أكبر مناوئ لبريطانية فى احتلالها لمصر منذ بدء الاحتلال البريطانى ، وكثيراً ما كانت تطالبها بتحديد موعد لجلائها عن البلاد ، وتأزمت العلاقات بين البلدين حتى وصلت إلى درجة الاستعداد الحربى عندما حدثت حادثة « فاشوده» سنة ١٨٩٨ واحتل « مارشان Marchand » هذه المنطقة ، وكادت أن تحدث مواجهة عسكرية بين الدولتين ، ولم تهدأ الأمور بينهما إلا بتوقيع «الوفاق الودى» بينهما فى سنة ١٩٠٤ واعتراف فرنسا بوضع « انجلترا » فى مصر فى مقابل اعتراف الأخيرة بوضع «فرنسا » فى «مراكش » .

وتعرضت العلاقات البريطانية ـ الألمانية لهزات كثيرة طوال الفترة موضوع البحث . فقد كان موقف « ألمانيا » منذ سنة ١٨٨٢ هو « الحياد» الدقيق فيما يتعلق « بالمسألة المصرية» وعدم التدخل فى المصالح الخاصة « بانجلترا وفرنسا» فى « مصر » غير أنه ومنذ بداية تبنى « وليم الثانى » امبراطور المانيا ١٨٨٨ ـ ١٩١٨ سياسة « السباق البحرى » مع «بريطانيا » منذ سنة ١٨٩٥ بدأت العلاقات البريطانية الالمانية يشوبها سوء النية [(١)] .

وكانت محاولة « ألمانيا » اختبار متانة « الوفاق الودى » فى سنة ١٩٠٥ والذى لم يكن قد مضى على توقيعه عام ، تعنى مضيها فى سياستها العدائية تجاه انجلترا [(٢)] ، ومنذ

---

(١) .هـ . أ . ل . فيشر : تاريخ أوروبا فى العصر الحديث ١٧٨٩ ـ ١٩٥٠ ـ ط ٦ ـ دار المعارف ، ص ٣٨٤ وما بعدها .

« فقد كانت بريطانيا تنظر لاتجاه المانيا نحو بناء الأساطيل نظرة خطيرة تهدد سيادتها البحرية كما أن موقف«المانيا » من « حرب البوير » وتهنئتها « للرئيس كورجر » بفشل المخطط البريطانى الذى قام به الدكتور « چيمسن » فى ديسمبر سنة ١٨٩٥ للقضاء على « جمهورية الترنسفال » ووضعها تحت العلم البريطانى ؛ جعل انجلترا تحنق على ألمانيا هذا الموقف فضلاً عن مضى ألمانيا قدما فى سياستها نحو بناء أسطول قوى يلزم أعتى الدول فى العالم البحرى باحترامه .

(٢) زار « وليم الثانى » امبراطور المانيا مراكش فى سنة ١٩٠٥ وأعلن للسلطان نياته الطيبة ورغبته فى مؤازرته وكان هذا الإجراء هو « نقطة الهجوم » فى اختبار متانة « الوفاق الودى » المعقود بين «انجلترا وفرنسا » سنة ١٩٠٤ . وقد انتهت هذه الأزمة بعقد« مؤتمر الجزيرة » سنة ١٩٠٦ ، غير أن النتيجة المباشرة « لحادث مراكش » كانت إحكام أواصر « الوفاق الودى » بدلاً من تفككه ، وتشاور القيادتان العسكريتان لانجلترا وفرنسا بشأن الخطط الحربية ، تحسباً من قيام الحرب بين الأخيرة وألمانيا ـ المرجع نفسه ، ص ٤٢٣ ، ٤٣٦ .

سنة ١٩٠٦ كان السباق فى التسلح البحرى بين « انجلترا وألمانيا » على قدم وساق ، ومضت انجلترا فى بناء السفن المدرعة الثقيلة لمناضلة غريمتها فى بحر الشمال ، كما كان الاتفاق «الروسى ـ البريطانى » سنة ١٩٠٧ والخاص بتسوية خلافات هاتين الدولتين حول مناطق نفوذها ومصالحهما فى « ايران ووسط أسيا » ، قرينة لدى « ألمانيا » على أن «انجلترا» » تحاول تطويقها بحلقة من الأعداء ، ومنذ احتلال «النمسا » للبوسنة والهوسك فى أكتوبر سنة ١٩٠٨ لم تتحسن العلاقات بين الدولتين حتى قامت الحرب العالمية الأولى [١] .

وبالنسبة « للدولة العثمانية» فقد كانت ممثلة فى جهاز « البوليس المصرى » بصورة لم يستطع البريطانيون التنكر لها طوال فترة احتلالهم لمصر ، حتى وضعها تحت « الحماية » غداة إعلان الحرب العالمية الاولى ، وليس أصدق على ذلك من أن « جداول إحصاء الجنسيات » فى جهاز البوليس فى المدن كانت تضع « المصريين والأتراك والسوريون والأرمن والشراكسة » تحت طائفة واحدة تسمى « الرعايا العثمانيين Ottoman subjects » ولم يستطع البريطانيون حتى سنة ١٩١٤ أن ينكروا على « الدولة العثمانية » حقوقها السيادية على مصر ، فكانت الرتب العسكرية والعلامات ونياشين الافتخار والتعليمات العسكرية والنداءات وما إلى ذلك « عثمانية بحتة » على أن هذا لا يعنى أن الرعايا العثمانيين كانوا يعملون فى الجهاز وفقاً لعلاقات رسمية بينهم ودولتهم ـ إذ لا يستبعد أن يكونوا مجرد «رعايا من أصول عثمانية Ottoman Origin جاءوا للرزق فأفسح لهم البريطانيون مكاناً للعمل فى « الجهاز » الذى كان تحت إشرافهم .

وفى يقينى أنه اذا كانت هناك أى تأثيرات «للسياسة الدولية» فى أعداد الأجانب فى جهاز البوليس المصرى ، فإن ذلك إنما ينطبق على « الإيطاليين » دون غيرهم .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٣٨٤ وما بعدها .

فقد كان استخدام الإيطاليين فى الجهاز بأعداد كبيرة نسبياً يتمشى تماماً مع السياسة الدولية البريطانية فى استخدام « إيطاليا » كمخلب قط لمنع « فرنسا » من مزاحمة «بريطانيا» ، خاصة فى شرف أفريقيا والصومال وشرق السودان .

كما أن الحلف الفرنسى ـ الروسى ، وإن كان موجهاً ضد ألمانيا والنمسا مثلما كان موجهاً ضد بريطانيا ، فإن ارتباط إيطاليا بالحلف النمساوى ـ الألمانى كان ضعيفاً فضلاً عن أن «إيطاليا » كانت تقدر دور « بريطانيا » فى مساعدتها على « الاستعمار » فى مواجهة «المقاومة الفرنسية» .

وقد كانت إيطاليا أصلح البلاد لأن تزود « البوليس المصرى » بأفراد أجانب من وجهة النظر البريطانية ، بالنظر لضعف إيطاليا عن مواجهة بريطانيا من جهة ، ومن جهة أخرى لأن « الإيطاليين» بطبيعتهم يجدون فى العمل فى البوليس المصرى متنفساً لهم بعكس غيرهم من الجنسيات الأخرى (اليونانيين مثلاً لتمرسهم على العمل البحرى والتجارة) .

واذا كان ما فات ـ ينطبق على حالة العلاقات « الإيطالية ـ البريطانية » ، وتأثيرها فى عدد الإيطاليين فى جهاز البوليس المصرى ؛ فإن تعليل انهيار أعداد « رجال البوليس الإيطاليين » فى البوليس المصرى ابتداء من سنة ١٩٢١ ، إنما يرجع إلى خروج « إيطاليا» مهضومة الحق ، من وجهة نظرها فى « مؤتمر فرساى » ، وحنقها على بريطانيا وفرنسا ، وازدياد نشاط الإيطاليين كجالية فى مصر فى مجالات الإضرابات العمالية والخلايا اليسارية ، كما أن بريطانيا بدأت تشعر بعدم الثقة « بالإيطاليين» منذ أن استولى «موسولينى» على الحكم فى «إيطاليا » وبدأ ينادى بسياسة Marenostrum أى البحر المتوسط لنا (١)

لقد كان « الوجود الأوروبى » فى جهاز البوليس المصرى على مدى الفترة موضوع البحث هو أحد العناصر الرئيسة لنظام حفظ الأمن فى المدينة ، ذلك النظام الذى حددت

---

(١) فى شأن العلاقات البريطانية ـ الإيطالية بصفة عامة ـ راجع عبد العزيز سليمان نوار « أوروبا ـ التاريخ المعاصر » سنة ١٨٧١ ـ ١٩٤٥ ـ القاهرة ـ ١٩٧٧ ، ص ٢٤٥ .

أسس بنائه اعتبارات « أمن الاحتلال البريطانى من جهة » ، و « إرضاء الجاليات الأوروبية فى المدن المصرية من جانب آخر ، تلك الجاليات التى كانت لا تولى ثقتها فى « البوليس الوطنى» نتيجة للدور النشط الذى قام به هذا الجهاز خلال أحداث الإسكندرية سنة ١٨٨٢

ومن هذا المنطلق تحددت واجبات « رجال البوليس الأوروبى » فى المدن المصرية منذ بدء الاحتلال البريطانى فكانت :-

أ ــ أداء الخدمات البوليسية فى الأحياء الأفرنجية Frank Quarters حيث يقطن آلاف المالطيين واليونانيين الرعايا الأجانب الآخرين ، الذين توجد صعوبة على الدوام فى التعامل معهم بواسطة « البوليس الوطنى » الذى فقد هؤلاء الأوروبيين ثقتهم فيه نتيجة أحداث الاسكندرية .

ب ـ منع تكرار حدوث أحداث مشابهة لحوادث سنة ١٨٨٢ وذلك بالتداخل بين الأوروبيين من الأهالى ورجال البوليس الوطنيين وإيقاف أى احتكاك بين الطرفين .

ج ـ مراقبة المعاملات الأوروبية الوطنية على مستوى الاتصالات اليومية ومنع ما قد يؤدى إلى حدوث مشاجرات .

د ـ تنفيذ اللوائح الإدارية والصحية والجنائية المعمول بها فى البلاد بالنسبة للأوروبيين ، عن طريق الجهات القنصلية وجهات البوليس المصرى .

هـ ـ مراقبة رجال البوليس المصرى والتأكد من عدم تجاوزهم أو إساءة استخدامهم لسلطاتهم فى العلاقاتهم مع الأوروبيين خارج منازلهم Supressing any abuse of power by the Egyptian police in the ir relations with Europeans out side their houses. (١)

---

(1) P.R . O , F. O 371 Political Egypt, files 4365 - 9398- 1907 “247 The Earl of Cromer to sir E. Grey “

وتحقيقاً لهذا الهدف ؛ كان وجود « قوات البوليس الأوروبية » داخل جهاز البوليس المصرى على مستويات تشمل كافة كادرات الجهاز « فالقاعدة » مشتركة بين العنصرين «الوطنى والأوروبى » ، يمارسان معاً أعمال البوليس اليومية ،كل فى مجاله . أعنى أن الأوروبيين يتصدون لما له اتصال بالأوروبيين من السكان ، والوطنيين يمارسون هذا العمل بالنسبة للوطنيين [1] غير أن تحقيق هذا « الهدف » عن طريق وجود « قاعدة أوروبية » فى الجهاز كان يستتبع بالتالى وجود مستوى إشرافى ثان «ينظم أعمال » القاعدة بعنصريها الأوروبى والوطنى ويشرف على أعمالها تأكيداً لفلسفة الوجود الأوروبى فى جهاز البوليس ، وهو ما سنتناوله تباعاً .

الإشراف الاوروبى على جهاز البوليس فى المدينة :

كان « الشكل الأول » الذى ميَّز التنظيم البريطانى لأسلوب حفظ الأمن فى المدينة هو وجود « العنصر الأوروبى » فى جهاز البوليس على مستوى القاعدة ، أما «الشكل الثانى» فقد كان إسناد مناصب إدارة أعمال البوليس اليومية « وأعنى بذلك « أقسام البوليس » أو «القرة قولات » إلى ضباط أجانب إلى جانب الضباط المصريين .

فقد كان واضحاً لدى المخططين لسياسة حفظ الأمن فى المدينة ، منذ البداية ، مدى أهمية السيطرة التامة على عناصر القاعدة « الوطنية والأجنبية » ، وبالتالى ضرورة وضع هذه « السيطرة » فى أيد تطمئن إليها سلطات الاحتلال ، والجاليات الأوروبية .

وكانت الوظائف الإشرافية فى « جهاز البوليس » هى وظيفة « مأمور القسم » و«معاون البوليس » .

---

(١) غير أن هذا فى الواقع كان نظرياً فقط أما فى التطبيق فقد كان العكس هو الصحيح وكانت المشاكل والحوادث اليومية تبرز مدى فشل نظام مزدوج كهذا فى حفظ الأمن العام فى المدينة وقد بدأ أثرها هذا واضحاً عندما أصبحت المشاكل السياسية تحيط بمصر ـ كالحركة الوطنية المصرية واشتداد ساعدها والعلاقات التركية ـ المصرية ـ الإيطالية عندما هاجمت إيطاليا طرابلس ونشبت الحرب الإيطالية ـ الطرابلسية كما سيتضح فى الصفحات القادمة .

ففى ثغر الإسكندرية الذى انقسمت نواحية إلى أقسام « محرم بك» ، « العطارين» « المنشية » ،« المارين » ، « اللبان» ، « مينا البصل» ، « الرمل» ، ظلت رئاسة هذه الأقسام منذ سنة ١٨٨٥ وحتى سنة ١٨٩٣ معهودة إلى المذكورين على التوالى :-

- مسيو إميل تريفس - قسم محرم بك
- مسيو أنطونيو بباجينى - قسم العطارين .
- مسيو لويس دنا - قسم المنشية
- مسيو جان باتستاكانتى - قسم المارين
- مسيو جالى جونى - قسم اللبان .

ولم يكن نصيب الوطنيين فى رئاسة أقسام المدينة يتجاوز قسمى مينا البصل وقسم الرمل [1] .

وإذا كان المصريون الذين يرأسون أقسام البوليس فى مدينة الإسكندرية إثنان فقط من بين سبعة أقسام انقسمت إليها المدينة ؛ فقد كان المعاونون وهم المرتبة التالية للمأمورين فى هذه الفترة هم :-

- أحمد راشد	- على حيدر	- أحمد سلامة
- لطيف فكاك	- أوجينيو فابوتشى	- جوزيه لامبرانى
- اوجينيو نيكوليتشى	- لويجى أورتبانو	- محمد نامى
- فيليب روفى	- كورتيلا بوزتى	- عزوز فرانشيسكو
- أسعد حيدر	- جوزيبى منهام	- أرنست تيموثى
- محمد أمين شكرى	- محمد عصمت	- هنزى بطرس
- مايرجورج أدولف	- أوجستوا ستراودى	- ميشيل فكاك
- ايليا مدينا	- لود فيكو لاوندوسكى	

(١) دار الوثائق = محفظة ٩٣ داخلية افرنكى Distribution of Nationalities in the Alex. City Police 1893 .

ودار المحفوظات = جزء ثانى استحقاقات عموم البوليس عسكرى وملكية نمرة ٣٨٨ عين ١٠ مخزن ٤٣ وأرقام ٣٤٠و٣٤١و ٣٨٥ و٣٨٦ و٣٨٧ و٣٨٩ .

أى أن نصيب المصريين من هذه المناصب كان سبعة أفراد فقط من بين ثلاثة وعشرين منصباً كان نصيب الأوروبيين منها سبعة عشر [١] .

أما فى الإسماعيلية فقد كانت مناصب رآسة أقسام البوليس فى تلك الفترة «لمعاونى البوليس» نقولا فرانكل ، وجونى جاسبرينى ومحمد أفندى طاهر - أى أن نسبة المصريين إلى الأجانب كانت ١ :٣ بصرف النظر عن النسبة العددية بين الوطنيين والأوروبيين من سكان المدينة [٢] - كذلك كان الملاحظان بيلوكا زيبروشيسى ميشيل واحمد حمدى يمثلون قوة الإشراف على جهاز البوليس فى مدينة بورسعيد [٣] ، وهو توزيع يماثل التوزيع فى مدينة الإسماعيلية .

وقد انخفضت نسبة رؤساء أقسام البوليس الأجانب إلى المصريين فى مدينة القاهرة عن مثيلتها فى مدينة الإسكندرية ، فقد كانت قوة المستوى الإشرافى فى تلك المدينة من ١٨٨٣ حتى ١٩٠١ أربعون معاوناً وملاحظاً للبوليس ، كان الأجانب منهم هم :-

- مسيو لويجى بونشيا - معاون قسم الأزبكية .
- مسيو جاستو ماستروباتى - معاون قسم عابدين .
- مسيو بركليس . - معاون قسم الموسكى .
- مسيو فوروتو ناتو نيروتى . - ملاحظ بقسم الأزبكية .
- مسيو ميكيل كليمنتى - ملاحظ بقسم عابدين .
- مسيو أرتور فوجى - ملاحظ بقسم الموسكى [٤]

---

(١) دار المحفوظات = جزء ثانى استحقاقات عموم البوليس عسكرية وملكية نمرة ٣٤٥ عين ١٠ مخزن ٤٣

(٢) كان عدد سكان مدن القنال فى إحصاء سنة ١٨٨٢ الذى ظل معمولاً به حتى سنة ١٨٩٧ هو ٢٧١ ر٢٤ وطنياً و ١٨٢٠٠ أجنبى .

(٣) دار المحفوظات = دفتر جزء ثانى ، سجل ضابطان البوليس عموماً عسكرية نمرة ٤٠٤ عين ١٠ مخزن ٤٣ .

(٤) المصدر نفسه = دفتر جزء ثانى سجل ضابطان البوليس عموماً عسكرية نمرة ٤٠٥ عين ١٠ مخزن ٤٣ .

غير أنه مع انخفاض نسبة المستوى الإشرافى الأوروبى فى القاهرة عنه فى الإسكندرية ؛ فإنه يلاحظ أن أقسام الأزبكية وعابدين والموسكى كانت هى الأقسام التى تتركز فيها الجاليات الأوروبية فى القاهرة [١] - وقد كانت هذه الأقسام على وجه التحديد هى التى يشرف عليها «ضباط أجانب» بل ويلاحظ أيضاً أن «المعاونين والملاحظين» فى هذه الأقسام كانوا أجانب وليس المعاونين فقط . مما يتأكد معه الحكمة من إخضاع مراكز تجمع الأجانب للإشراف الأوروبى وليس المصرى .

ولعل كثرة عدد رؤساء الأقسام الأجانب فى الإسكندرية عن نظرائهم فى القاهرة تفسر بأن « أجانب الإسكندرية » فى إحصاء سنة ١٨٨٢ والذى ظل معمولاً به حتى ١٨٩٧ كانوا ٤٩٦٩٣ ، بينما كان أجانب القاهرة فى نفس الإحصاء ٢١٦٥٠ ، وأن تجمع هؤلاء الأجانب فى الإسكندرية كان فى مناطق محرم بك والعطارين والمنشية والمارين واللبان ، بينما كانت الكثافة الوطنية تزيد فى منطقتى مينا البصل والرمل .

وقد عمدت السلطات المنظمة لأمن المدن إلى إبقاء أفراد « المستوى الإشرافى الأوروبى» فى جهاز البوليس مدداً طويلة فى أماكنهم دون نقل أو تغيير . فاليوزباشى « بول لانجرمان » ظل يعمل مأموراً بمدينة الإسكندرية من ١٩٠١/١/١٠ حتى ١٩١٠/٣/٣ ، ومسيو «لوسكبافو فرانشيسكو» ظل فى منصبه كمأمور بمدينة السويس منذ ١٩٠١/٣/١٤ حتى ١٩١٥/٥/٣ ، وظل « نقولا فرنكل» معاوناً لقسم بوليس الاسماعيلية ثم مأموراً بالإسكندرية منذ سنة ١٨٨٥حتى سنة ١٩٠٧ ، وكان الصاغ قول أغاسى إدوارد مأموراً بالإسكندرية منذ ٦/٢٧/ ١٩٠١ حتى ١٩١٧/٣/١ [٢] .

---

(١) كان سكان الأزبكية من الأوروبيين ٨٩٠٠ - وعابدين ٤٣٩٠ والموسكى ٦٦٧٧ بعكس السيدة زينب التى كان عدد الأجانب فيها ٢٢٥ والدرب الاحمر ٤٢١ والجمالية ٦١٩ والخليفة ٩٩٢ ومصر القديمة ٧٢ فقط .

(٢) نظارة الداخلية = الأوامر العمومية ١٢ فى ١٩٠١/١/١٠ - ١٢٧ فى ١٩١٠/٣/٣ - ١٠٨ فى ١٩٠١/٣/١٤ - ١٧٢ فى ١٩١٥/٥/٣ - ٥٨ فى ١٩٠٧/١/٢٢ - ١١٣ فى ١٩١٧/٣/١ ، وقد ظل الاجانب يتولون مناصب المستوى الإشرافى كمأمورى أقسام ومعاونى بوليس فى مدن القطر (القاهرة - الاسكندرية - القنال) حتى ٢٤ يونيو سنة ١٩١٧ حين استبدل نظام الإشراف الأوروبى الى نظام المفتشين لمن هم فى رتبه البكباشى ، والمفتشين درجة ثانية لمن هم فى رتبه الصاغ قول أغاسى ، والمفتسين درجة ثالثة لمن هم فى رتبة اليوزباشى ، ومساعدى المفتشين لمن هم فى رتبة الملازم أول - ليشرفوا على المأمورين المعاونين والملاحظين المصريين الذين تسلموا هذه الوظائف منهم . والجدير بالذكر أن وظيفة « مأمور قسم » لم تستخدم فى المدن بالقطر المصرى قبل ١ يناير ١٩٠١ - أما أعلى وظيفة فى أقسام البوليس قبل ذلك فكانت « المعاون » تليها وظيفة « الملاحظ » .

القيادة العليا لبوليس المدينة :

وإذا كـان « الشكل الأول » الذى ميَّـز التنظيم البـريطانى لأسلوب حـفظ الأمـن فى المدينة ـ شركـة بين الأوروبيين والوطنيين ، وكـان الأمر كـذلك بـالنسبـة للشكـل الثـانى ولو بصورة نسبية ؛ فإن الشئ الذى لـم يسمح به المخططون لسياسة حفظ النظام فى المدينة ، هو أن يشاركهم فى قيادة جهاز البوليس العليا فى المدينة أحد طوال الفترة موضوع البحث على الإطلاق .

كـان « الشكل الثـالث » الذى يكمل الصـورة النهـائية لجهـاز البـوليس فى المدينة هو قيادة الجهاز العليا أو ما سُمِىَ بوظيفة « حكمدار » ، هذه الوظيفة أو هذا المستوى القيادى هو الذى لـم يسمح البـريطانيـون حتى للاوروبيين من العناصـر العـاملة فى جـهـاز البـوليس المصرى أن تصل إليه اطلاقاً .

فإذا أخذنا « القـاهرة » كـمـثـال ، فإن الكابتن « مـارتين فـينيك » عـمـل كـحكمـدار لبـوليس هذه المدينة منذ بداية الاحـتـلال البـريطانى حـتـى سنة ١٨٨٨ عنـدمـا تسلم هذا المنصب منه كولونيل «شارل موكلن » حتى سنة ١٨٩١ ، وأعقبة ميرالاى « آرثر هارنجتون » حتى سنة ١٨٩٤ ثم مـيرمـيـران « شـارلس كـولس » مـن سنة ١٨٩٤ حتى سنة ١٨٩٧ ثم ميرميـران « جورج هارفى » حـتى سنة ١٩٠١ ، وتولى مـيـرالاى « أليس مـانسـفيلد» هذا المنصب حتى سنة ١٩٠٩ حينما أُعيد ميرميران « جورج هارفى» إليه حتى سنة ١٩١٧ .

ومنذ ٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ تولى ميرالاى (اللواء فيمابعد) «توماس ونتورث رسل» منصب حكمـدار بوليس مـدينة القـاهرة حتى ١٩٤٦/٩/١ ، ويوافق هذا اليـوم تاريخ تولى أول مصرى لمنصب حكمدار بوليس القاهرة منذسنة ١٨٨٢ [1] .

---

(١) دار المحفوظات = جزء أول مستخـدمين عمـوم البـوليس عسكرية وملكية أرقام ٣٤٨ ـ ١٠ - ٤٣ الى ٤٠٦ - ١٠ - ٤٣ وملف خدمة جورج هارفى باشا ٢٧٤١٦ / ٦٢/١/١٢٥٧ ، وملف خدمة سليم زكى باشا ٥٨٩٨ / ٥٩٠٣٧ / ٣٧ / ٢٧٦ ـ وملف خـدمـة تومـاس وينتـورث رسل باشـا ٣٦٣ / ٥٣٤٥/٢/١٠٦/٥٥٤٤٧ .

وفى الإسكندرية كان أول حكمدار للبوليس بها هو ماجور « فيس درى » منذ سنة ١٨٨٣ ، وتلاه ميرالاى «جورج هارفى » من سنة ١٨٨٧ حتى سنة ١٨٩٧ ثم ميرالاى «آرثر هارنجتون » حتى سنة ١٩٠٢ ثم « هوبكنسون باشا» حتى سنة ١٩١٧ ، ومنذ ١٩١٧/١٢/٩ كان ميرالاى « ج . جارفس » هو حكمدار هذه المدينة(١) .

وقد عُيِّنَ لمدن القناة منذ سنة ١٨٨٥ كولونيل «شارل موكلن» مفتشاً ، وكان حكمدار بوليس بورسعيد «جوزيبى شيبولا ورا » ، السويس «چيمس كروفورد» ، وتولى كونت «مونجواه دى فروبرج» حكمدارية المدن الثلاث (الإسماعيلية ـ بور سعيد ـ السويس) حتى سنة ١٨٩٦ ، وتلاه بكباشى «باكستون» حتى سنة ١٩٠٢ ثم ميرالاى «ملفيل بك» حتى سنة ١٩٠٤ ثم ميرالاى «شوك» حتى سنة ١٩١١ ثم ميرالاى « آرشر جرانت» حتى سنة ١٩٢٣ (٢) .

وقد كشفت المباحثات «البريطانية ـ المصرية» حول الاتفاق مع مصر فى العشرينيات من هذا القرن السر وراء إصرار السلطات البريطانية على إسناد قيادة البوليس فى المدينة لحكمدار بريطانى .

كانت انجلترا قد أرسلت «لجنة ملنر» إلى مصر فى شهر ديسمبر سنة ١٩١٩ لتحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت فى البلاد فى شهر مارس سنة ١٩١٩ على أثر اعتقال السلطة البريطانية لسعد زغلول باشا ورفاقه (٣) ، وقد انتهت هذه اللجنة من أعمالها فى

---

(١) دار المحفوظات = جزء أول مستخدمين عموم البوليس عسكرية وملكية أرقام ٣٨٤ حتى ٤٠٦ / ٤٣/١٠ ونظارة الداخلية = الأوامر العمومية من ١٩٠١ حتى ١٩١٧ .

(٢) دار المحفوظات = جزء أول مستخدمين عموم البوليس أرقام ٣٨٤ حتى ٤٠٦ / ١٠/ ٤٣ ، نظارة الداخلية = الأوامر العمومية سنوات ١٩٠١ حتى سنة ١٩٢٢ ، ومركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة = جدول أقدمية ضباط البوليس سنوات ١٩٠٦ ـ ١٩٠٧ ـ ١٩١٠ ـ ١٩١٥ .

(٣) تشكلت هذه اللجنة التى وصلت مصر فى ١٩١٩/١٢/٧ من فيكونت « ملنر » الوزير الأكبر لمستعمرات ملك انجلترا رئيساً وعضوية سير « رنل رود» وجنرال سير«جون مكسويل» ، وبريجادير جنرال سير «أوين توماس» العضو فى البرلمان البريطانى ، وسير «سيسل ج .ب . هرست » من موظفى وزارة الخارجية البريطانية ، ومستر« ج . أ . سبندر » ومستر «أ . ت . لويد» ومستر «ب . إنجرام» من موظفى الخارجية البريطانية ـ راجع القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ ـ المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٥ = تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، ص ٣٠ ـ ٩٢ .

نهاية سنة ١٩٢٠ وقدمت تقريرها إلى « إيرل كيرزون أوف كدلستون » وزير الخارجية البريطانية - ثم غادرت مصر فى مارس سنة ١٩٢٠ حيث التقت بالزعيم «سعد زغلول» ورفاقه فى يونيو سنة ١٩٢٠ ، وانتهى هذا اللقاء بصدور اتفاق « ملنر - زغلول » فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ ، وهو اتفاق رسم القواعد التى يمكن أن يُبنى عليها اتفاق بين مصر وبريطانيا ، غير أن المباحثات بين الطرفين والتى جرت بعد ذلك فى أكتوبر سنة ١٩٢٠ وما بعده لم تنته الى اتفاق ما [١] .

وفى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ وجّه فيكونت« اللنبى» المعتمد البريطانى فى مصر كتاباً للسلطان « فؤاد » بموافقة بريطانيا على « الشروع فى تبادل الآراء» فى اقتراحات لورد «ملنر» مع وفد يعيِّنه « السلطان» للوصول إلى « إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا وتمكِّنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشرقة لمصر والشعب المصرى[٢] .

وقد بدأت المفاوضات بين الوفدين المصرى والبريطانى فى ١٢ يوليو سنة ١٩٢١ حتى ١٩ نوفبر سنة ١٩٢١ واستمرت ٢٤ جلسة متتالية .

ومنذ الجلسة الثانية برزت «قضية حفظ الأمن العام » واختصاص كل من الطرفين بها وتمثل الخلاف بينهما فى تفسير وجود القوة العسكرية البريطانية التى يُتفَق على وجودها فى مصر ، وهل هى لحماية المواصلات الإمبراطورية؟! وهو الأمر الذى كان المفاوضون المصريون يوافقون عليه ، أم لحفظ الأمن العام فى مصر وهو الأمر الذى أصرَّ عليه المفاوضون البريطانيون ورفضه المفاوضون المصريون بشدة [٣] .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر نفسه مفاوضات ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ (عدلى ـ كيرزن) ص ٩٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ص ١٠١ ، ١٠٢ ـ وقد كان هؤلاء المفاوضون هم « عدلى يكن باشا » رئيساً ـ «حسين رشدى باشا » و « إسماعيل صدقى » أعضاء ـ « وعبد الحميد بدوى » سكرتيراً .

تمثلت وجهة النظر البريطانية فى شأن الأغراض التى تحرتها بوجود القوات البريطانية فى مصر فى ثلاثة عناصر :-

أ ـ حماية المواصلات الإمبراطورية باعتبار أن مصر هى نقطة متوسطة فى طريق إلى الهند وباقى الممتلكات البريطانية .

ب ـ الدفاع عن حدود مصر ضد الهجوم من الغرب أو الجنوب أو الشرق موضوعاً فى الاعتبار تجارب الحرب العالمية الأولى ، ومحاولة « أحمد جمال باشا » قائد الجيش الرابع التركى غزو مصر عن طريق قناة السويس .

ج ـ حماية المصالح الأجنبية .

كان جوهر الموضوع بالنسبة « للقضية الأخيرة » هو ما اعتزمته بريطانيا من وضع «اتفاقات معينة» فى المستقبل تجعل بمقتضاها ضمانة « المصالح الأجنبية » بيد انجلترا .

وقد اختلف المتفاوضون فى تفسير مفهوم « ضمانة المصالح الأجنبية» ، فقد فسرتها بريطانيا بأنها « كل ما يتصل بأمن الأجانب فى مصر» وأصرت تبعاً لذلك على أن تكون وظيفة الجيش البريطانى فى البلاد قمع الاضطرابات وحفظ الأمن العام منعاً من تعرض المصالح الأجنبية للخطر نتيجة للاضطربات والحوادث ، مبررة ذلك بأن « الدول الأجنبية قد تتدخل فى مصر» إذا لم تتدخل القوات البريطانية لفض الاضطربات ، وانتهى« اللورد كيرزن» إلى أن مسألة الأمن العام والجيش البريطانى فى مصر «مسألة كلية فى الاتفاق» ، وأنه لا بُد تأسيساً على ذلك من ملاحظة أن وجود الجيش البريطانى فى مصر هو « تأكيد أغراض الصالح الاجنبى » ، واستند « كيرزن» فى مطالبه هذه بحوادث سنة ١٨٨٢ وحوادث دنشواى سنة ١٩٠٦ وثورة سنة ١٩١٩ ، وأخيراً اشتراك رجال البوليس فى صف الأهالى فى حوادث الإسكندرية سنة ١٩٢١ وتعرض الجاليات الأوروبية للاعتداء [١] .

---

(١) المصدر السابق = مفاوضات ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ (عدلى ـ كيرزن) ص ١٠٢ وما بعدها .

وقد سلَّم «عدلى باشا يكن» رئيس وفد المفاوضين المصريين بوجود القوة البريطانية فى مصر مع ما فى هذا الوجود من مساس بالسادة المصرية دليلاً على حُسن المقاصد المصرية واتفاقاً منه مع البريطانيين على حماية المواصلات الإمبراطورية ، على أن يكون وجود هذه القوة فى زمن الحرب فقط ، ورفض أن يكون وجود الجيش البريطانى لغير هذه الأسباب ، وإلا فإن فى ذلك مساس بسيادة البلاد .

ولدفع الغرض من وجود القوة البريطانية بعيداً عن هدف المحافظة على الأمن ؛ عُرِضَ حلين :-

أ- أن يلاحظ فى تنظيم البلاد أن يكون « البوليس والجيش » صالحين للقيام بواجباتهما .

ب - أن يُستَبقَى «الحكمدارون الانجليز » فى المدن التى يكثر بها العنصر الأجنبى ؛ تسكيناً لروع الأجانب وطمأنتهم .

وقد قبل الانجليز هذا العرض باعتباره ضمانة للاجانب فى مصر ، لكنهم عقَّبوا على ذلك بأن تعدد الحكمدارين الانجليز فى المدن الثلاثة (القاهرة - الإسكندرية - قناة السويس) من شأنه أن يدعو إلى النظر فى إيجاد صلة تربط بينهم لوضع القواعد العامة التى يلتزمونها فى أداء أعمالهم ، وأن هذا الوضع قد يستلزم تعيين موظف فى وزارة الداخلية بريطانى الجنسية ليوحِّد أعمالهم وينسق الاتصالات بينهم .

ولما كان هذا العرض البريطانى الجديد ، يعنى توسع البريطانيين فى مفهوم « ضمانات الأجانب» بطلبهم تعيين موظف بريطانى جديد فى الوزارة ؛ فقد «رفض عدلى يكن» أن يبت برأى فى هذا الأمر بما فى ذلك « مسألة اقتراح استبقاء الحكمدارين الانجليز» حتى يتباحث مع زملائه .

وقد تعثرت هذه المفاوضات بعد ذلك ، عندماطلب « عدلى يكن» أن تكون فترة وجود « الحكمدارين الانجليز » فى المدن الثلاث « خمس سنوات فقط » من تاريخ إبرام الاتفاق ، وكان ذلك مثار اعتراض من البريطانيين على أساس أن مدة الخمس سنوات غير كافية لتأمين الأجانب ، وأوجدوا مجالاً للاعتراض على الاقتصار على الحكمدارين فى

المدن الثلاث فقط على اعتبار أن الأجانب فى غير هذه المدن وفى الريف المصرى لن يجدوا ما يؤمن أرواحهم وأموالهم [١] .

وقد نجح البريطانيون بعد ذلك أثر إعلانهم « تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢» ليس فقط فى تعيين موظف بريطانى فى وزارة الداخلية لوضع القواعد العامة التى يلتزمها الحكمداريون الانجليز فى أداء أعمالهم ، وإنما فى إنشاء «إدارة أوروبية» فى وزارة الداخلية تختص بأمن الأجانب وكل ما يتصل بهم وبالحِكِمْدَارِيْنِ الانجليز ـ كبديل عن وظيفة مستشار الداخلية [٢] .

فقد كان من بين ما قضت به مواد الأمر الإدارى الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بإنشاء « الإدارة الأوروبية» فى نظارة الداخلية أن تكون من اختصاص « مستر مونتيت سميث » المدير العام لهذه الإدارة :-

١ ـ تولى جميع ما يقع من الرعايا الأجانب أو عليهم من الجنايات أو الجنح وتبليغها إليه فى إدارة الأمن العام فى الحال ، وعليه فى الأحوال العامة أن يحضر التحقيقات الإدارية التى تُعَمل عن ذلك أو إنابة أحد موظفى الوزارة . كذلك أن تبلغ إليه فوراً جميع الحوادث الهامة التى يمكن أن يترتب عليها تعريض حياة الأجانب أو أموالهم للخطر ، ويشترك مع المدير العام لإدارة عموم الأمن العام فى اقتراح التدابير الواجب اتخاذها بشأن تلك الحوادث .

٢ ـ بحث جميع ما يُقدم من الأجانب أو عليهم من الشكاوى المتعلقة بالأمن العام .

٣ ـ إبداء رأيه فى شأن إعطاء أو رفض الرخص التى يطلبها الأجانب من قسم الرخص بإدارة الأمن العام .

٤ ـ إبداء رأيه فيما تعرضه إدارة الأمن العام من اللوائح والمنشورات المتعلقة بالأجانب .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) وزارة الداخلية = الأوامر العمومية ٤٦٣ فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢ « الأمر الإدارى رقم ١٢ فى ١٩٢٢/١١/٢٢ » .

٥ ـ إبداء رأيه فى جميع طلبات إبعاد الأجانب لأسباب تتعلق بالأمن العام أو الآداب العمومية .

٦ ـ الاشتراك مع المدير العام بإدارة الأمن العام فى درس الاقتراحات المهمة المتعلقة « بنظام البوليس » فى محافظات « القاهرة والإسكندرية والقنال » أو « بموظفى البوليس فى تلك المدن أو بالسلطة المخولة لحكمدارى البوليس فيها » .

٧ ـ الاشتراك مع المدير العام لإدارة الأمن العام فى درس المقترحات الخاصة بالتعيينات فى الوظائف الآتية .

أ – فى إدارة الأمن العام : مدير قسم الرخص والمطبوعات .

ب – فى بوليس مدن القاهرة والإسكندرية والقنال : الحكمدار ـ مساعد الحكمدار ـ المفتشون ـ المأمورون ومأمورو الضبط ـ رؤساء أقلام الضبط .

٨ ـ الاشراف على القسم المخصوص (القلم السياسى) مؤقتاً ـ فيما يتعلق بالأجانب [١] .

ويستفاد من الاختصاصات التى أُعطِيَت للإدارة الأوروبية فى سنة ١٩٢٢ أن نظام «حفظ الأمن العام» فى المدن قد انتقل منذ تلك السنة إلى «شكل رابع» ، أو ما يسمى «بعهد الإدارة الأوروبية » ـ ذلك أن المادة السادسة من الأمر الادارى الصادر بإنشاء هذه الادارة قد خولت مديرها ـ بالاشتراك مع مدير إدارة الأمن العام ـ درس المقترحات الخاصة بنظام البوليس فى مدن القطر وهى « القاهرة والإسكندرية والقنال » ـ كما أعطت الفقرة «ب » من المادة السابعة لهذا المدير الحق فى درس المقترحات الخاصة بالتعيينات فى الوظائف القيادية فى جهاز البوليس بهذه المدن وهى وظائف الحكمدار و مساعد الحكمدار و المفتشون و المأمورون و مأمورو الضبط ورؤساء أقلام الضبط .

فإذا كانت شكاوى الأجانب أو الشكاوى ضدهم واللوائح والمنشورات المتعلقة بهم وإبعادهم لأسباب الأمن العام أو الآداب العمومية ، وجميع ما يقع منهم أو عليهم من

---

(١) المصدر السابق .

جنايات أو جنح ، وما يتسبب عنه تعريض حياتهم أو أموالهم للخطر ، والتدابير الواجب اتخاذها حيال ذلك ، والأمن السياسى الخاص بالأجانب ، وإذا كان الثابت أن « مدير الإدارة الأوروبية » انجليزى ، والحكمدارين ومساعديهم والمفتشين [1] من الانجليز ؛ فلا مبالغة هنا إذن فى أن « نظام حفظ الأمن فى المدينة » كان هو « أمن الأجانب » .

وقد استمر هذا الوضع قائماً حتى أُمضَيت معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ونُصَ فى المادة «١٢» منها على أن « تعطى المسؤولية عن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر للحكومة المصرية» وقد أرسل « مصطفى النحاس باشا » رئيس الوفد المصرى المفاوض أثر ذلك خطاباً إلى مستر « أنتونى أيدن » رئيس الوفد البريطانى المفاوض يخطره فيه بأن الحكومة المصرية ستستبقى لمدة خمس سنوات من نفاذ المعاهدة « عنصراً أوروبياً معيناً » فى بوليس المدن تحت إمرة ضباط بريطانيين [2] وكان المفروض وفقاً لهذا التبليغ أن يتولى المصريون مناصب الحكمدارين فى « المدن » فى سنة ١٩٤١ ، لكن الحكومة المصرية أبرمت مع حكمدارى هذه المدن ومساعدى الحكمدارين وبعض المفتشين عقوداً أخرى ، أتيح بمقتضاها للبريطانيين أن يستمروا فى قيادة جهاز البوليس فى المدن الثلاث حتى سنة ١٩٤٦ وهو أمر لا يمكن تفسيره إلا بأنه صورة من صور تخاذل الوزارات المصرية وخضوعها لسيطرة السفير البريطانى « كيلرن » خلال الحرب العالمية الثانية [3] .

وإذا كان البريطانيون قد أصروا على أن يكون جهاز الأمن فى المدينة أوروبياً بحتاً تحقيقاً لأهداف « الصالح البريطانى» التى تمثلت فى أمن الاحتلال من جهة ، وأمن الجاليات الأجنبية من جهة أخرى ، وإذا كانوا قد أصروا على أن تكون القيادة العليا للجهاز فى المدينة فى أيد بريطانية بحتة ، متمثلة فى الحكمدارين فى بداية الأمر ثم مدعمة بنفوذ

---

(١)كانت وظيفة المفتش وهى من الوظائف الإشرافية التى تولاها الأوروبيين بدءً من سنة ١٩١٧ ، تنقسم إلى ثلاث درجات » مفتش = بكباشى ـ مفتش درجة ٢ = صاغقول أغاسى ـ مفتش درجة ٣ = يوزباشى ـ مساعد مفتش = ملازم أول .

(٢) القضية المصرية = مصدر سابق « التبليغ الصادر من مصطفى النحاس باشا إلى مسترأنتونى إيدن فى ١٩٣٦/٨/٢٦ » .

(٣) دار المحفوظات = ملف خدمة توماس وينتثورث رسل ٣٦٣ / ٥٥٤٤٧ / ١٠٦/ ٢/ ٥٣٤٥ .

وسلطان الإدارة الأوروبيـة فى سنة ١٩٢٢ ؛ فـإنهـم أصـروا أيضـاً على أن تكون القـبـضـة البـريطانيـة التى بيدها قيادة جهاز الأمن فى المدينة قـوية ،لدرجـة تجعل من هذه القيادة سلطة منفصلة تماماً عن أى إشراف رئاسى مـصرى . وكانت وسيلة البريطانيين فى ذلك هى منح « الحكمدارين » فى المدن المصرية ، سلطات وصلاحيات تجعل منهم العين التى ترى بها سلطات الاحتلال ، والأُذُن التى بها تسمع .

لقد منح « قانون البوليس الصادر فى سنة ١٨٩٥ للحكمدارين فى مدن القطر الثلاث (القـاهرة ـ الإسكندرية ـ قناة السويس) وحدهم سلطة تعيين رجال البوليس الأوروبيين حتى رتبة « هيد كونستابل» [١] ، ولم يضع القانون على هذه «الرخصة» أى قيد « سوى مـجـرد إخطار نظارة الداخليـة بهـذا التـعـيين» ، فى الوقت الذى لم يكن يملك المديرون المصريون أن يعينوا رجل بوليس مصرى إلا بعد مصادقة النظارة .

كـانت هذه « الرخـصـة» هى المنفـذ الذى مـلأ به الحكمـدراين البـريطانيين وظائف البوليس المصرى بالأجانب .

كان الحكمدارون البريطانيون يعينون الأوروبيون حتى رتبة « هيد كونستابل» ظاهرياً ، لكنهم فى الحقيقة كانوا يتمتعون بسلطة منح هؤلاء « الهيد كونستابلات» رتب الضباط مباشرة ، وخاصة لذوى الجنسية البريطانية تمييزاً لهم عن غيرهم من الجنسيات الأخرى . ذلك أن « الرتب المحلية » [٢] لم تكن تعد رتباً تستوجب تصديق الخديو حسبما يوجبه القانون ، فالخديو هو حقيقة صاحب الحق الوحيد فى منح الرتب للضباط بمقتضى الفرمانات

---

(١) نظارة الداخلية = قوانين ولوائح البوليس المصرى ـ المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٨٩٥ أفرنجية ، والقوانين الإدارية والجنائية (مجموعة القوانين واللوائح الجارى العمل بها فيما يتعلق بنظارة الداخلية ـ بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٨٩٧ أفرنجية ، قانون البوليس سنة ١٨٩٧ ، سنة ١٩٠١ ، سنة ١٩٠٦ ، سنة ١٩١٤ .

(٢) الرتب المحلية هى رتبة تمنح لصاحبها دون أن يتقاضى عنها راتباً سوى راتب الرتبة الأصلية الممنوحة له ـ أى أنها تعد رتبة من قبيل التشريف ويعد صاحبها من الناحية القانونية كما لو كان فى رتبته الأصلية .

الصادرة من الدولة العثمانية حتى رتبة الأميرالاى [(١)] ، لكن « الرتب المحلية» لا تستلزم صدور « وثيقة الانعام بالرتبة » والتى لا يصبح الضابط حائزاً لرتبته إلا بمقتضاها [(٢)]

وعلى ذلك فقد استعمل الحكمدارون البريطانيون هذه « الرخصة » وعيَّنوا الأجانب فى وظائف البوليس الأوروبية ، متخذين من حيلة« الرتبة المحلية» وسيلة لتخطى قواعد التسلسل الوظيفى فى الرتب العسكرية .

كانت رتب رجال البوليس الأجانب تبدأ كالآتى :

كونستابل درجة ٣ - كونستابل درجة ٢ ، كونستابل درجة ١ - هيد كونستابل .

ثم رتب الضباط بعد ذلك ، إلا أن العادة جرت على أن يُعيَّن بعض الأجانب وخاصة البريطانيين منهم فى رتبة « هيد كونستابل» مع منحهم رتبة الملازم أول المحلية ، بحيث «يصبح البريطانى المعيَّن حديثاً فى البوليس المصرى ضابطاً برتبة ملازم أول مباشرة» دون المرور بالرتب المتدرجة التى تسبق هذه الرتبة ، وهى ميزة لم يكن ينفرد بها كما سبق القول سوى الحكمدارين البريطانيين[(٣)] .

بذلك كان يمكن للحكمدارين البريطانيين أن يصلوا بالأجانب من بنى جلدتهم إلى أعلى المناصب فى فترة وجيزة . وكمثال لذلك فقد عُيِّن « ألكسندر جوردن إنجرام» بوظيفة كونستابل درجة ثانية فى ١٩٠٣/٣/٥ ، وفى ١٩٠٥/٢/٢١ عُيِّن ملاحظاً للبوليس بالإسكندرية ومنح رتبة الملازم أول « المحلية» ، وفى ١٩٠٥/٥/٢٣ مُنحَ «عريضة رتبة الملازم أول» ، وفى ١٩٠٧/١/٢٢ مُنحَ رتبة اليوزباشى « المحلية» ، وفى ١٩٠٧/٢/٤مُنحَ «عريضة»

---

(١) فيليب يوسف جلاد = مرجع سابق ـ المجلد السادس ص ٧١١ وما بعدها ، الوفاق المبرم فى ١٥ يونيو سنة ١٨٤٠ فيما بين الباب العالى من جهة « و دول بريتانيا العظمى واوستريا وبروسيا وروسيا من جهة أخرى متعلقاً بإعادة السلم فى الشرق ، والخط الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وفرمان يونيو سنة ١٨٤١ وفرمان ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦هـ وفرمان ٢٧ شعبان سنة ١٣٠٩ .

(٢) تسمى هذه الوثيقة «بالعريضة » وهى عبارة عن خطاب صادر من الخديوى إلى الضابط بمنحه الرتبة وتماثل « براءة » النيشان التى يصبح الممنوح للنيشان حائزاً له بمقتضاها .

(٣) نظارة الداخلية = الأوامر العمومية سنوات ١٨٩٤ حتى سنة ١٩٢٢ .

هذه الرتبة ، وفى ١٩٠٩/٩/٢٢ مُنحَ رتبة الصاغ « المحلية» وعُيِّن مأموراً لقسم محرم بك بالإسكندرية وفى ١٩١٠/٢/٣ رُقِّى إلى وظيفة مفتش بوليس لمدينة الإسكندرية ، وفى ١٩١٠/٣/٣ مُنحَ « عريضة » رتبة الصاغ ، وفى ١٩١٢/١/١ مُنحَ رتبة البكباشى . أى أن «إنجرام » هذا ـ وصل من مجرد « مدنى» فى ١٩٠٣/٣/٥ إلى بكباشى فى خلال تسعة سنوات تنقص شهرين فى وقت لم تكن أعلى رتبة فى جهاز البوليس بأكمله تزيد عن رتبة « القائمقام» بالنسبة للمصريين ، أما رتبتى الميرالاى واللواء فقد كانت لعدد محدود جداً وقاصرة على الأوروبيين [١] .

وقد تمتع الحكمدارون البريطانيون فى المدن المصرية ، فضلاً عن الحق فى تعيين رجال البوليس الأجانب فى رتب الضباط ، بالحق فى الاتصال والتخابر مع المستويات العليا المصرية والبريطانية والأوروبية ، بل والكتابة مباشرة إلى هذه الجهات متخطين سلطات الدولة الرسمية مما يعنى أنهم كانوا بمثابة من يعملون فى جهاز غير تابع للدولة ـ وهو فى يقينى وصف يصدُقُ على حالة البوليس المصرى فى الفترة موضوع البحث .

ويتضح من التقارير البريطانية خلال الحرب الإيطالية ـ الطرابلسية سنة ١٩١١ أن الحكمدارين البريطانيين كان لهم من السلطات السياسية ما يفوق تلك السلطات التى لدى أجهزة الأمن السياسى ، ففى خلال سنة ١٩١٢ شكى القنصل الإيطالى فى مصر إلى «اللواء هوبكنسون باشا » حكمدار بوليس الاسكندرية من عمليات تهريب للأسلحة من «مصر » إلى المجاهدين الطرابلسيين عبر « السلوم» بواسطة قطارات السكة الحديد المتوجهة من الإسكندرية إلى مطروح ، فقام « الحكمدار البريطانى» مع « القنصل الإيطالى» إلى

---

(١) نظارة الداخلية = الأوامر العمومية ١١٨ فى ١٩٠٣/٣/٥ ـ ١٣٩ فى ١٩٠٥/٢/٢١ ـ ٣٨٤ فى ١٩٠٥/٥/٢٣ ـ ٥٦ فى ١٩٠٧/١/٢٢ ـ ٨٥ فى ١٩٠٧/٢/٢٤ ـ ٤٧٩ فى ١٩٠٩/٩/٢ ـ ٧٠ فى ١٩١٠/٢/٣ ، ومركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر = جدول أقدمية ضباط البوليس سنوات ١٩٠٦ ـ ١٩٠٧ ـ ١٩١٠ ـ ١٩١٥ ، وكلية الشرطة = جدول بأسماء موظفى الإدارة وضباط البوليس ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ مصحح لغاية الأمر العمومى ٢٩٠ فى سنة ١٩٢٤ ، والأمر العمومى ١٣٩ فى ١٩٢٥/٤/١٥ وألكسندر جوردن إنجرام هذا هو حكمدار بوليس مدينة الإسكندرية سنة ١٩٢٥

القطار المدعى بتهريب أسلحة فيه وأجرى تفتيشه ، ثم هدأ روع القنصل وحرر تقريراً بنتيجة جهوده إلى «سكرتير القنصلية البريطانية» مباشرة دون أن يخطر نظارة الداخلية التى يتبعها وأبلغه فيه أنه قد عُيِّن قوات من «الهجانة» فى الطريق بين الإسكندرية ـ السلوم ، لضبط عمليات تهريب الأسلحة ، مؤكداً فى تقريره على ضرورة «حياد مصر » فى هذه الحرب [١] .

وفى ١٩١٤/٢/٢١ أرسل « هوبكنسون باشا» هذا خطاباً سرياً إلى « رونالد ستورز » السكرتير الشرقى بالقنصلية البريطانية عن نتيجة مجهودات أحد عملائه المدعو « الشيخ مصراتى عيسى» فى شأن المهمة التى كلفة بها الخديو لدى « سيدى احمد الشريف» السنوسى الكبير . ويستفاد من « التقرير» أن « مصراتى عيسى» هذا كان « عيناً » لحكمدار بوليس الإسكندرية على « الخديو » وتحركاته واتصالاته ، وأن تصرفات وأعمال الخديو فى ذلك الوقت كانت تُرسَل إلى « السكرتير الشرقى للقنصلية البريطانية» عن طريق «حكمدار بوليس مدينة الإسكندرية » [٢] .

كما لم يكن الحكمدارون البريطانيون يتبعون فى أعمالهم حدوداً للاختصاص المكانى ، ذلك الاختصاص الذى تتحدد بمقتضاه سلطات جهة ما بالنطاق الجغرافى الذى تمتد إليه حدود سلطاته ، بل كان عملهم يتجاوز هذا الاختصاص إلى أماكن أخرى . وكمثال لذلك فقد كان « ألكسندر جوردن إنجرام» حكمدار بوليس الإسكندرية سنة ١٩٢٥ يقوم بأعمال البحث والتحريات والتحقيق فى القضايا السياسية بمدينة القاهرة ويتلقى

---

(١) من هوبكنسون باشا حكمدار الإسكندرية إلى القنصلية البريطانية .

F.O - 407 - 177 “Enclosure in no-632.

(2)F.O-407-182 "Enclosure 2 in No- 14, Private Communication from Major Hopkinson (Confidential) .

والتقرير يحوى أسراراً خطيرة عن صلة الخديو بحركة المقاومة السنوسية ضد الإيطاليين والتصالح معهم ومن اتصالات السنوسى بالوكيل السياسى الألمانى فى القاهرة للتأكد من إمكان مساعدة الالمان له بالسلاح والذخيرة إذا وجد أن مهاجمة الفرنسيين فى « واداى » ضرورية ، وقد وافق الألمان على ذلك فى مقابل إنهاء خلافاته مع الإيطاليين .

اعترافات المتهمين ويَعِدُ البعض منهم بالحصول على « العفو» كما كان يصدر التعليمات إلى الضباط العاملين فى هذه القضايا ممن يتبعون بوليس مدينة القاهرة (١) .

ووفقاً لتعليمات « مستشار الداخلية» البريطانى السرية الشخصية لحكمدارى بوليس مدن القاهرة والإسكندرية وقناة السويس ،كان من واجبات هؤلاء الحكمدرين السرية أن يرسلوا تقريراً يومياً سياسياً Daily Intelligence Report عن المدينة لقائد القوة العسكرية البريطانية بها للاستعانة به فى أعماله عندما تستوجب الأحوال تدخل القوات البريطانية لقمع الحركات الوطنية والانتفاضات الشعبية فى هذه المدنِ الثلاث (٢) .

المسلك الشخصى لرجال البوليس الاجانب فى البوليس المصرى :

تتعرض هذه السطور للحالة الاخلاقية والسلوكية للعناصر الأوروبية التى اختص البريطانيون بها فى مدن مصر الثلاث ،كنظام لحفظ الأمن فيها .

وقد وجدت ـ وأرجو أن أكون مصيباً ـ أن معالجة « نظام حفظ الأمن » فى جزء من البلاد دون التعرض لنوعية هؤلاء الرجال الذين أوكلت إليهم هذه المهمة قد يعيبه شبهة القصور . فقدمت نماذج لخُلُق رجال البوليس الأوروبى أثناء أداءهم لواجبات وظائفهم فى القاهرة ، والإسكندرية ومدن القناة .

لم يصطلِ الشعب المصرى خلال الفترة موضوع البحث برذائل الجاليات الأجنبية التى فرضت نفسها عليه محتمية بالامتيازات الأجنبية فحسب ؛ بل إن جهاز البوليس ذاته ومواطنى البلاد ، ابتلوا بعناصر أجنبية من رجال البوليس فى المدن كانوا مثالاً سيئاً

---

(١) المتحف القضائى = القضية ١٠٤ كلى لسنة ١٩٢٦ مصر ـ أقوال« ألكسندر جوردن إنجرام» حكمدار بوليس الاسكندرية ص ١٤٨ وما بعدها .

(2)F.O 407- 190, No 77, Mr. Scott to the Marquess Curzon of Kedlestone(No-776) Ramleh, sept. 13, 1921- Enclosure 5 in No-77" sir Gilbert Clayton to the Commandants" Cairo -Alexandria - port said (secret and Personal) .

لسوء الخلق وشراسة الطباع والإجرام طوال سنى خدمتهم فى هذا الجهاز ، ولست أجزم بأن السلطة الفعلية فى البلاد وأعنى بها الاحتلال البريطانى ، قد تعمدت ذلك بسكوتها على مسلك هؤلاء الرجال تجاه الأهلين ،لكن الوقائع التى ستتعرض لها هذه الأسطر من تاريخ حياة هؤلاء الأجانب فى جهاز البوليس تتحدث عن نفسها دون حاجة إلى تفسير .

ولست أدعى أن رجال البوليس المصريين كانوا فى عمومهم مثالاً حسناً يحتذى ، فكل فئة لابد وأن توجد بها حالات تخالف فى مسلكها الأنماط السوية من السلوك ،لكن الأوروبيون من رجال البوليس كانوا فى هذا المضمار نسيج وحدهم رغم قلة أعدادهم بالجهاز

وقد مارس رجال البوليس الأوروبيين فى الجهاز كافة أنواع السلوك التى تدخل تحت عنوان « الجرائم » سواء تلك المتصلة بالعمل أو غير المتصلة به فصدرت منهم جرائم السلوك المغاير للترتيب الحسن ونظام البوليس ، واستعمال القسوة والتعسف ، والإهمال فى الخدمة ، والكذب ، والسلوك غير اللائق فى الخدمة ، والرشوة والنصب ، ومخالطة المومسات ،وتهريب الممنوعات ، والسُكر ، والأعمال المخلة بالكرامة ، والسرقة والتحريض عليها والاتفاق على ارتكابها .

أما أخطر ما فى الأمر ؛ فقد كان ما يصدر عن هؤلاء الرجال من « التعاطف مع بنى جلدتهم من المجرمين» وعدم تمكين يد العدالة من أن تُمتد إليهم ، واستغلال ظروف البلاد فى أوقات معينة للإثراء ، وتهريب الحشيش ، وأخيراً القتل والشروع فيه .

فبالنسبة لجرائم السلوك المغاير للترتيب الحسن ونظام البوليس ،حوكم الكونستابل درجة /٣ « بيتر چوليانو سانتو » من بوليس مدينة القاهرة فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٧ , كما حوكم الكونستابل درجة / ٢ «سلفاتورى فرانشسكو » من بوليس مدينة الإسكندرية فى ١٨٩٨/١/١٤ عن نفس التهمة ، وكذلك الكونستابل «ديمانجو دومينيكو» من بوليس الإسكندرية [١] .

---

(١) الوقائع المصرية = ١٨٩٨/٢/٩ .

وعن التعسف فى معاملة الوطنيين ، حوكم الهيد كونستابل « ابرتوڤينا » فى ١٨٩٨/٤/٢٦ لضرب أحد الأهالى وتكبيله أحدهم بالقيود الحديدية ، وحبسه آخر . كما حوكم الكونستابل درجة /١ «رودلف بيكونى» من بوليس مدينة الإسكندرية فى ١٩٠٤/١٠/١٧ نظير دخوله منازل أشخاص دون وجه حق وإلقاء القبض على أشخاص دون سند قانونى ، واستعماله القسوة مع آخرين [١] وحوكم الكونستابل درجة/ ٣ «جون كراكى» : والكونستابل درجة / ٣ «چوزيف نيكولاس » فى ١٩١٠/١/١٠ للتعدى بالضرب على أحد المواطنين [٢] .

وعن الإهمال فى الخدمة ، فقد حوكم اليوزباشى « رافايللو فلوريو» معاون البوليس بمدينة الاسكندرية فى ١٩٠٣/٦/١١ عن هذه التهمة [٣] . كذلك كان الأمر بالنسبة للكونستابل درجة/ ١ «رودلف بيكونى» من بوليس مدينة الإسكندرية فى ١٩٠٤/١٠/١٧ [٤]

وحوكم الملازم أول « وليم ماكنيير » ملاحظ البوليس فى مدينة القاهرة عن « اهماله فى واجباته ومخالفة الأوامر» فى ١٩١١/١٢/٢١ [٥] .

وكان « الكذب » هو التهمة التى حوكم من أجلها « اليوزباشى رافايللو فلوريد» معاون البوليس بمدينة الاسكندرية فى ١٩٠٣/٥/١١ [٦] .

وبالنسبة « للسلوك غير اللائق بالخدمة » فقد حوكم الملازم أول « توماس هينز» ملاحظ البوليس بمدينة الإسكندرية عنه فى ١٩٠٦/٧/١١ [٧] ، كذلك الملازم أول « وليم ماكينز» ملاحظ البوليس بمدينة مصر فى ١٩١١/١٢/٢١ [٨] .

---

(١) المرجع السابق = ١٨٩٨/٥/٢١ ، ونظارة الداخلية = الأمر العمومى ٦٤٧ فى ١٩٠٤/١٠/٢٥ ـ حكم تأديبى .
(٢) نظارة الداخلية = الأمر العمومى ٩٠ فى ١٩١٠/٢/١٤ ـ أحكام تأديبية .
(٣) المصدر السابق = الأمر العمومى ٣٨٧ فى ١٩٠٣/٧/٩ ـ أحكام تأديبية
(٤) نفســـــه = الأمر العمومى ٦٤٧ فى ١٩٠٤/١٠/٢٥ـ حكم تأديبى
(٥) نفســـــه = الأمر العمومى ٤٧ فى ١٩١١/١/١٨ .
(٦) نفســـــه = الأمر العمومى ٣٨٧ فى ١٩٠٣/٧/٩ ـ أحكام تأديبية
(٧) نفســـــه = الأمر العمومى ٥٦١ فى ١٩٠٦/٧/٢٢ ـ أحكام تأديبية
(٨) نفســـــه = الأمر العمومى٤٧ فى ١٩١٢/١/١٨ـ أحكام تأديبية

وإذا كانت الجرائم التى اخترت نماذج لها فى السطور السابقة هى مما يمكن أن توصف بأنها « جرائم متصلة بالخدمة» وليست بالجسامة التى يمكن الحكم بمقتضاها على مرتكبها بترديه إلى هاوية الرزيلة ؛ فإن رجال البوليس الأوروبيين أثبتوا خلال سنى خدمتهم أنهم لا يترفعون عن ارتكاب أقبح الأفعال .

فقد حوكم الهيدكونستابل « ابرتوفينا » فى ٢٦ أبريل سنة ١٨٩٨ لأخذه نقوداً من أحد الأهالى وعدم ردها إليه [(١)] وحوكم « الصاغ محلى » «جوزيف كاروسيللو» مأمور قسم بمدينة الاسكندرية « لقبوله رشوة فى مقابل التغاضى عن الجرائم التى يرتكبها الأوروبيون فى ١٩٠٧/٢/١٨ كذلك كانت هذه تهمة الصاغ المحلى « انطونيو جانس» المأمور بهذه المدينة فى ١٩٠٧/١/٣ . ويلاحظ هنا أن المتهمين يشغلان وظيفة « مأمور قسم » فى مدينة هامة « الإسكندرية » ويقبلان الرشاوى للتغاضى عن جرائم يرتكبها أوروبيون وهو ما يمكن اعتباره قمة الخلل فى جهاز وظيفته حفظ الأمن .

وفى القاهرة حوكم الكونستابل درجة/ ٢ « نقولا بابو لتش» عن قبوله الرشوة فى ١٩٠٧/١/١٠ ،كذلك حوكم الكونستابل درجة/ ٣ « جون كراكس» لنفس السبب فى نفس التاريخ ، وكان الكونستابل درجة / ٣ « جوزيف نيكولاس» و ثالث الثلاثة فى هذه التهمة [(٢)] .

وحتى النصب وهو أخطر الجرائم ،لم يتورع الكونستابل درجة / ١ « ألكسندر جرسون» من بوليس مدينة مصر عن ارتكابها ، فحوكم عنها فى ١٩١٢/٩/١٠ [(٣)] .

وكانت جريمة الكونستابل درجة/ ٢ «أنطون فيتالى» مما يدخل تحت عداد الجرائم المخلة بالشرف والاعتبار ، حيث اتُهِمَ فى ١٩١٣/١/١٩ « باعتياده على مخالطة المومسات ومجالستهن فى المحلات العمومية بغير اكثرات ولا احترام لوظيفته ، والسلوك المغاير للنظام الواجب وذلك باعتياده مخالطة الحشاشين وتركهم يتعاطون الحشيش فى المحلات العمومية

---

(١) الوقائع المصرية = ١٨٩٨/٥/٢١ .

(٢) نظارة الداخلية = الأمر العمومى ٩٠ فى ١٩١٠/٢/١٤ ـ حكم تأديبى .

(٣) المصدر السابق = الأمر العمومى ٥٢ فى ١٩١٣/١/٢٣ .

بحضور بدون أن يبلغ عن ذلك ، هذا فضلاً عن أنه ضُبِطَ فى بيت مومسة مع آخرين يتعاطون الحشيش أمامه» [١] .

وفى مجال حرمان الدولة من حقها فى مراقبة مداخلها وتهريب الممنوعات ، حوكم الكونستابل درجة أولى « ألفريد جورج ساندهام» فى ١٩١٣/١١/٤ خلال عمله بمحافظة القنال [٢] .

وكان السُكر أثناء الخدمة والتعدى على الناس هو تهمة الهيد كونستابل « وليم استيفنس» من بوليس الإسكندرية حيث ضُبِطَ « مخموراً» فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٣ واستقل عربة أشبع سائقها ضرباً عندما طالبه بأجره ، معيداً للاذهان حادثة «المالطى والسكارى » فى ١١ يونيو سنة١٨٨٢ والتى انتهت « بمذبحة الإسكندرية الشهيرة » غير أن الجانى هذه المرة كان رجل البوليس الأوروبى الذى أتت به السلطة البريطانية ليحول دون الأهالى وتكرار حدوث مثل هذه المذابح [٣] .

وقد اتُهِمَ الملازم أول « آرثر هربرت جونس» الضابط ببوليس الإسكندرية فى ١٩١٥/٦/١٥ « بتمكنه بطرق غير شريفة من الحصول على بضائع من تجار وعدم سداد أثمانها ، وهو ما يشكل جريمة استغلال النفوذ ، فضلاً عن مخالفته أوامر ضابطه الأعلى وحضوره إلى عمله وتأثير الكحول ظاهر عليه » [٤] .

وكان ما حكمت به المحكمة الابتدائية على الكونستابل درجة/ ٣ « جان نقولا موريس» ببوليس مدينة مصر وأيدته المحكمة الاستئنافية بالحبس سنة مع الأشغال الشاقة هو مقابل ما اتُهِمَ به المذكور من أعمال مخلة بالكرامة والشرف حيث « ارتكب جرائم السرقة والتحريض عليها والاتفاق على ارتكابها» فى ١٩١٧/٩/١٠ [٥] . كذلك كانت

---

(١) نظارة الداخلية = الأمر العمومى ٢٧٥ فى ١٩١٣/٥/٨ .

(٢) نفســــه = الأمر العمومى ٦٣٧ فى ١٩١٣/١١/١٨ .

(٣) نفســــه = الأمر العمومى ٧١١ فى ١٩١٣/١٢/٢١

(٤) نفســــه =الأمر العمومى ٤١٢ فى ١٩١٥/٩/٢

(٥) نفســــه = الأمر العمومى ٥٧٩ فى ١٩١٧/١١/٢٢

تلك هى تهمة البكباشى « إدوارد ألبرت » مأمور بوليس السويس فى ٢١ و١٩١٦/١٢/٢٢[١] .

أما « الحكمة » من وجود رجال البوليس الأجانب فى جهاز البوليس المصرى ، وهى التى أشرت إليها فى الصفحات السابقة ، والتى تدور فى مجملها حول « تطبيق القوانين» على الأجانب فى البلاد ، بالنظر لصعوبة التعامل معهم بمعرفة البوليس الوطنى[٢] ، فقد انتهكها هؤلاء ، وحوّلوها إلى عكس ما تهدف إليه . فقد «خانوا ما أؤتمنوا عليه وتغاضوا عن جرائم بنى جلدتهم » وهو الأمر الذى تنتفى معه صفة « الواجب البوليسى» فى هؤلاء الرجال . والحق أن هذه الجريمة كانت من الجرائم الظاهرة فى مجال خدمة رجال البوليس الأجانب ، ففى ٩ مايو سنة ١٩١٤ حوكم الصاغقول أغاسى « فرانشكو لوسكياڤو» مأمور قسم ببوليس مدينة السويس عن عدم مراقبته « بسكوالى آراجيونى» من رعايا دولة إيطاليا مع أنه مكلف بملاحظة سيئى السير من رعايا الدولة المذكورة ، وكان يعرف أنه «نشال» و « قواد » وقد ساعده مع علمه بسوء سمعته حتى أنه مزق مذكرة أرسلها رئيس فرقة البوليس السرى بمحافظة مصر لعماله بالمحطة ليلاحظوا حضور « بسكوالى » المذكور «فاطلعوا الصاغ عليها فمزقها » .

ولم يكتف هذا « الضابط الإيطالى الجنسية » بحماية ابن جنسه والتغاضى عن جرائمه ، وتمكينه من الهرب من وجه العدالة ؛ بل إنه اقترض من « بسكوالى » هذا ١١٢ جنيه بغير كمبيالة ولا ضمانة ولم يسدد شيئاً من المبلغ الى وقت محاكمته ، واقتراضه من رفيقة « بسكوالى » مبلغ ٣٤٫٤٠ جنيه بغير فوائد مع علمه بسلوكها وسماحه لها ولرفيقها بالنزول بمنزله السويس[٢] .

ولم يفت « رجال البوليس الأوروبى» فى الجهاز أن يفيدوا من الظروف السائدة فى المدن المصرية كنتيجة للحرب العالمية الأولى وما فرضته السلطات البريطانية من قيود وتعليمات فى هذه المدن ليثروا من وراء الإتجار بهذه القوانين واللوائح . ففى ١٩١٧/٨/٢٩

---

(١) نفســـــــه = الأمر العمومى ١١٣ فى ١٩١٧/٣/١

(٢) نفســـــــه = الأمر العمومية ٣٨٢ فى ١٩١٤/٧/٢١ .

حوكم اليوزباشى « لويجى فرابولو» مساعد مفتش بوليس القنال لقبوله من أحد أصحاب المقاهى فى بورسعيد خمسة جنيهات على سبيل الرشوة كى يوصى بالتصريح له بساعة زيادة عن الموعد المقرر لغلق هذا المقهى ، وكان ذلك بصفته موظفاً عمومياً ومأموراً لقسم الأفرنج «بمحافظة القنال» كما أُتِهَم بقبول مبلغ عشرة جنيهات شهرياً من أصحاب محال «حرق الحشيش» « الغرز » فى بورسعيد كى يمتنع عن «ضبط ذلك المحل» واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لإغلاقه . كذلك قبوله هدايا ونقوداً من أشخاص مقابل القيام لهم بخدمات بصفته مأموراً لقسم الأفرنج وانتهازه الحالة الاستثنائية فى بورسعيد فرصة لأخذ النقود من الأهالى حتى لا يوصى بإبعادهم [١] .

وأخيراً كانت هناك جرائم القتل والشروع فيه ، التى لم تستثن من بين الجرائم التى أسهم فيها هؤلاء الأوروبيين أثناء عملهم ، ففى ١٩١٠/٦/٢٢ حوكم الكونستابل درجة /٣ « يوليوس جولدشتين» من بوليس مدينة القاهرة بتهمة الشروع فى قتل سعادة « الميرالاى هارفى باشا » حكمدار بوليس مدينة مصر يوم ١٩١٠/٤/٣ [٢] .

لقد كان نظام حفظ الأمن فى المدينة والمؤسس على الزج بعنصر أوروبى مسيطر على مقدرات الجهاز ، عوناً لحثالات المجتمع من أرازل الأوروبيين الذى وفدوا إلى البلاد فرادى وجماعات ، على ارتكاب جرائمهم ، بل ومشاركتهم فيها والتعاطف معهم ، وعبثهم بالأمن العام الذى عُيِّنوا للحفاظ عليه .

ومن عجب أن العقوبات التى كانت توقع على هؤلاء الأجانب فى مقابل الجرائم التى اتُهِموا بها كانت طفيفة للغاية بالمقارنة بجسامة الجرائم التى ارتكبوها .

ففى جرائم التعسف فى معاملة الوطنيين وضربهم ووضع الحديد فى أقدامهم وحبسهم وأخذ النقود ،كان الجزاء هو خصم عشرة أيام فقط من الراتب [٣] .

---

(١) نظارة الداخلية = الأمر العمومى ٣٧٢ فى ١٩١٨/٧/٢٥ .
(٢) نفســـــه = الأمر العمومى ٤٢٨ فى ١٩١٠/٧/٢٤ .
(٣) الوقائع المصرية = ١٨٩٨/٥/٢١ .

وعن الإهمال الجسيم فى الخدمة وإبداء الأقوال الكاذبة ، كان الجزاء هو التنزيل لوظيفة ملاحظ بوليس براتب ٩٦ جنيه سنوياً [١] .

وعن دخول المنازل بدون وجه حق والقبض على المواطنين والتعدى بالضرب واستعمال القسوة كان الجزاء هو الإيقاف لمدة شهرين بدون راتب [٢] .

وعن السلوك غير الحسن ومخالفة الأوامر والإهمال فى الواجبات كان الجزاء هو الإيقاف لمدة ثلاثة أشهر بدون راتب [٣] .

وعن السلوك غير اللائق كان الجزاء هو الإيقاف لمدة ١٥ يوماً [٤] .

وعن قبول المكافآت غير القانونية والرشوة كان الجزاء الرفت مع الحرمان من نصف المعاش فى حالتين ، والحرمان من الراتب فقط لمدة ثلاثة أشهر فى حالة ثالثة [٥] وعن تهريب الممنوعات كانت العقوبة هى التنزيل إلى كونستابل درجة/٢ [٦] . وعن السُكر والتعدى على المواطنين كانت العقوبة هى الخصم ١٥ يوماً من الراتب [٧] .

أما عدم حضور الطوابير والسلوك المضر ومخالفة الأوامر والعمل الضار بالترتيب الحسن والحصول على بضائع بطريقة غير شريفة ، فكان المقابل لكل ذلك هو الرفت غير أن المجلس الاستئنافى عدَّل الحكم إلى الإيقاف لمدة ثلاثة أشهر فقط [٨] .

وكانت عقوبة المتستر على بنى جنسه من النشالين والقوادين وآوى الساقطات فى منزله وآخذ النقود بصفة رشوة ـ هى مجرد الإيقاف عن العمل لمدة ٣شهور فقط [٩] .

---

(١) نظارة الداخلية = الأمر العمومى ٣٨٧ فى ١٩٠٣/٧/٩ .
(٢) المصدر السابق = الأمر العمومى ٦٤٧ فى ١٩٠٤/١٠/٢٥ .
(٣) نفســــــه = الأمر العمومى ٤٧ فى ١٩١٢/١/١٨ .
(٤) نفســــــه = الأمر العمومى ٥٦١ فى ١٩٠٦/٧/٢٢ .
(٥) نفســــــه = الأوامر العمومية ١٥٥ فى ١٩٠٧/٢/٢٤ ـ و ٩٠ فى ١٩١٠/٢/١٤ ـ و٥٢ فى ١٩١٣/١/٢٣ .
(٦) نفســــــه = الأمر العمومى ٦٣٧ فى ١٩١٣/١١/١٨ .
(٧) نفســــــه = الأمر العمومى ٧١١ فى ١٩١٣/١٢/٢١ .
(٨) نفســــــه = الأمر العمومى ٤١٢ فى ١٩١٥/٩/٢
(٩) نفســــــه = الأمر العمومى ٣٨٢ فى ١٩١٤/٧/٢١

أما هذا الذى أفاد من الظروف الاستثنائية السائدة فى البلاد خلال الحرب العالمية الاولى ، وقبل الرشوة من أصحاب المقاهى ليوصى بالتصريح لهم بالعمل بعد المواعيد المقررة والمتستر على تدخين الحشيش ، وقابل الهدايا والنقود مقابل القيام بخدمات بصفته مأموراً للقسم فقد تقرر رفته ابتدائياً ، لكنه بُرِّئَ فى المحاكمة الاستئنافية وعاد لممارسة عمله فى الجهاز (١) .

ولم يُرفَت أحد من وظيفته من هؤلاء الأجانب سوى من اتُهِموا بالشروع فى القتل والسرقة ومخالطى المومسات (٢) .

وفى المقابل فإن الوطنيين العاملين فى جهاز البوليس فى المدن لم يتعرضوا لمحاكمات تأديبية تماثل كماً ما تعرض له الأوروبيين من زملائهم ، ويبدو وأن هذا راجع إلى شدة بطش القيادات وسطوتها على المصريين من العاملين فى جهاز البوليس الأمر الذى كان له أثره فى قلة عدد المحاكمات التى تعرَّض لها هؤلاء . فخلال الفترة من سنة ١٨٩٨ وحتى ١٩٢٢ لم أعثر سوى على خمس محاكمات تأديبية لخمسة ضباط من المصريين العاملين فى جهاز البوليس فى المدن .

فقد كانت التهمة التى عوقب من أجلها « جرجس دميان » أحد مأمورى الأقسام فى مدينة القاهرة فى ١٩٠٤/٣/٣١ هى « الإهمال الجسيم فى الخدمة» وكانت عقوبته فى مقابل ذلك هى تنزيله لدرجة « معاون إدارة » وهى وظيفة خارجة عن العمل العسكرى ، والبوليس بصفة عامة ، ثم نقله بعد ذلك لأسيوط (٣) .

وحوكم الصاغ « محمود محمد » مأمور القسم بمدينة القاهرة فى ١٩٠٧/٦/٢٩ عن تهمة ضرب أوروبيين ومعاملتهم معاملة سيئة ، فأُنزِلَ إلى درجة مأمور قسم درجة/ ٣ براتب قدره ١٦٨ سنوياً (٤) .

(١) نظارة الداخلية = الأمر العمومى ٣٧٢ فى ١٩١٨/٧/٢٥
(٢) نفســـــه = الأوامر العمومية ٤٢٨ فى ١٩١٠/٧/٢٤- ٥٧٩ فى ١٩١٧/١١/٢٢ - ٢٧٥ فى ١٩١٣/٥/٨ .
(٣) نفســـــه = الأمر العمومى ٢٥٥ فى ١٩٠٤/٤/٢٨ - حكم تأديبى .
(٤) نفســـــه = الأمر العمومى ٥٠٤ فى ١٩٠٧/٦/٢٩ - حكم تأديبى .

اما الملازم أول « محمد حبيب » الملاحظ ببوليس مدينة القاهرة فقد كان جزاؤه الرفت من الخدمة لجرد « تدوينه مذكرات غير مفهومة ولا تُقرأ بدفتر الأحوال اليومية» (١) وذلك فى ١٩١١/٦/١٨ .

ولإهمال الملازم أول « الأمير على والى » ملاحظ البوليس بمدينة القاهرة ـ فى أحد المحاضر وإثباته مذكرة غير صحيحة بدفتر الأحوال كان عقابه « الرفت من الخدمة » (٢) ، أما البكباشى « محمود محمد » والبكباشى « محمد شكيب» فقد رُفِتَا من الخدمة سنة ١٩١٧ لمسلكهما المعيب وتوسطهما فى رشوة (٣) .

ولاء العناصر الأوروبية فى البوليس المصرى :

كان طبيعياً أن يكون ولاء البريطانيين العاملين فى « جهاز البوليس المصرى » متجهاً نحو بلادهم بحكم وضعهم فى البلاد كقوة جاءت لترسيخ أقدام الاحتلال وتأكيد السياسة البريطانية فى إدارة البلاد ، ومن ثم لم يكن غريباً أن يكون عمل هؤلاء البريطانيين بالجهاز وأنشطته صادراً من منطقة « الأمن البريطانى» .

إذا كان هذا هو موقف البريطانيين ، فماذا كان موقف الجنسيات الأخرى فى الجهاز ؟ .

على مدى الفترة موضوع البحث لم يتعرض « ولاء » أى من الجنسيات العاملة فى جهاز البوليس المصرى للاختبار باستثناء أصحاب الجنسية الإيطالية . ذلك أن العلاقات المصرية ـ الأوروبية لم تتعرض لأى من التيارات التى تثير التساؤل نحو مسلك أفرادها العاملين فى خدمة الحكومة المصرية .

(١) نظارة الداخلية = الامر العمومى ٣٧٩ فى ١٩١١/٦/١٨ ـ (عدل الحكم إلى حرمانه من راتبه لمدة شهر عند محاكمته استئنافياً) .

(٢) نفســــــه = الأمر العمومى ٧٦ فى ١٩١٣/٢/٤ ـ حكم تأديبى

(٣) نفســــــه = الأمر العمومى ٥٠٤ فى ١٩١٧/١/١٤ ـ (وقد حُرِمَ الأول حقه فى المعاش ، اما الثانى فقد مُنِحَ نصف معاشه فقط) .

كانت الحرب الإيطالية ـ الطرابلسية بين إيطاليا والدولة العثمانية سنة ١٩١١ ، نتيجة لسياسة توسعية استعمارية ظهرت بدايتها فى إيطاليا فى أعقاب الوحدة الإيطالية ، رغبة منها فى المشاركة فى « الغنائم» التى كانت الدول الاوروبية تتسابق إلى ضمها لممتلكاتها فيما وراء البحار .

ولقد دعمت إيطاليا رغبتها هذه بعقد مجموعة من الاتفاقيات السرية الثنائية بينها وبين « فرنسا » فى أعوام ١٩٠٠ ـ ١٩٠٢ ، مقتضاها ألا تتعرض « إيطاليا » « لفرنسا » فى المناطق التى تهم الأخيرة (أى فى مراكش) فى مقابل ألا تتعرض « فرنسا» لايطاليا فى طرابلس الغرب [١] كما حصلت إيطاليا من زميلتيها فى التحالف الثلاثى« ألمانيا والنمسا» على موافقتهما بأن تكون « طرابلس الغرب» من نصيبها .

وعندما أرسلت إيطاليا جيوشها فى سبتمبر سنة ١٩١١ إلى « طرابلس الغرب» لاحتلالها ، اتجهت مشاعر العالم الإسلامى ـ ومن بينه « مصر » ـ إلى مساعدة الدولة العلية « مادياً ومعنوياً لمواجهة هذا الخطر الأجنبى وكانت مصر أكثر أجزاء هذا العالم تحمساً لذلك فجمعت التبرعات وأرسلت المتطوعون وفرق الإسعاف والهلال الاحمر لمساعدة « الدولة العثمانية » فى حربها مع « الإيطاليين » [٢] .

وكانت أنباء المعارك الحربية بين الطرفين تثير مشاعر رجل الشارع الذى كان يتلقفها بفارغ صبر ، وكانت المظاهرات الحماسية تخترق شوارع المدن المصرية إزاء ما يتردد عن انتصارات عثمانية على الإيطاليين .

ولقد عبأت هذه الحرب المشاعر العدائية عند المصريين تجاه الجاليات الأجنبية فى مصر بصفة عامة وتجاه الإيطاليين بصفة خاصة ، وغير خاف أن هذه المشاعر العدائية كانت

---

(١) محمد خير فارس « المسألة المغربية ١٩٠٠ ـ ١٩١٢ » ـ القاهرة ١٩٦١ ـ ص ٩١ .

(٢) توفيق على برو = العرب والترك فى العهد الدستورى العثمانى سنة ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ ـ ماجستير غير منشورة القاهرة ١٩٦٠ ، ص ٢٢٨ وما بعدها .

موجودة لدى المصريين تجاه الأجانب منذ ما قبل الاحتلال البريطانى [1] . فأدى هذا كله فى النهاية إلى وقوع الصدام بين الشعب وعناصر من البوليس الإيطالى .

ففى التاسع من نوفمبر سنة ١٩١١ استجوب « مستر م . سايكس» M. Sykes عضو مجلس العموم البريطانى الحكومة البريطانية عن اضطرابات حدثت فى مدينة الإسكندرية فى ١٩١١/١٠/٣١ ، أثر مهاجمة الصحف الأوروبية وجريدة «الديلى تلجراف» البريطانية للمصريين ، ومبالغتها فى وصف هذه الاضطرابات ، وفى مواجهة هذا الاستجواب أرسل سير « إدوارد جراى» وزير الخارجية البريطانية ، إلى « الفيسكونت كتشنر » المعتمد البريطانى فى مصر طالباً موافاته بالمعلومات التفصيلية عن الحادث ، وقد كشفت الوثيقة المرسلة من « كتشنر » فى ٢٥ /١٩١١/١١ إلى «جراى » عن العلاقات «الأوروبية ـ المصرية » فى نطاق « جهاز البوليس المصرى » بكل جلاء ، ونطقت بكل مايغنى عن النقد والتفسير لنظام بوليس يقوم عليه أوروبيين يؤدون أعمالهم فى بلاد ، هم أجانب عنها ، ويتبادلون ومواطنيها كل مشاعر الحقد والكراهية .

فقد أوضحت الوثيقة أنه أثر توارد أنباء من « القسطنطينية» عن انتصارات تركية مبالغ فيها ، بعد مضى فترة طويلة من القلق على نتائج المعارك التركية ـ الإيطالية ، وُزِّعَ منشور فى الإسكندرية على أهالى البلدة يدعوهم للتجمع عند الميناء للاحتفال بانتصار «إخوتهم فى الدين» .

التأم جمع من المواطنين فى مكان المحدد ، وفى يوم ١٩١١/١٠/٣١ تسودهم روح طيبة وبدأوا فى الاحتفال فى هدوء تام يتقدمهم « مصرى » يحمل «علماً مصرياً » يلوِّح به ، وما أن مضت لحظات حتى فوجئ المحتفلون « برجل بوليس إيطالى» يهجم على حامل العلم وينتزعه منه ويلقيه على الأرض .

---

(1)F.O. 371, Political " Egypt files 4365- 9395(8788) The Earl of Cromer to sir Edward Grey (Received March 18 , 1909).

وسرعان ما انقض المتظاهرون على رجل البوليس الايطالى ، وكادوا أن يفتكوا به ، لولا تدخل زملائه من رجال البوليس « البريطانيين» الذين سارعوا باستنقاذه من بين أيدى الوطنيين ، حيث نقلوه إلى مكان آمن .

وما لبثت الأعيرة النارية أن انطلقت من شرفات المنازل المحيطة بمكان التجمع الذى تسكن غالبيته الإيطاليين واليونانيين لتقتل مصرياً وتصيب ثلاثة عشر آخرين من أبناء البلدة بجراح نُقِلوا بسببها إلى المستشفى .

تحول الحادث بعد ذلك إلى مظاهرة وطنية شملت المدينة بأسرها مما اضطر معه «كتشنر» الذى كان موجوداً وقت هذه الأحداث بالإسكندرية إلى إنزال بحارة السفينة الحربية البريطانية « لانكاستر » التى كانت وقتئذ فى الميناء ، إلى البر للقيام بأعمال البوليس بالاشتراك مع « وحدة مصرية» من الجيش المصرى .

وقد أسفر الحادث عن تقديم ١٠٦ شخصاً إلى المحاكمة بتهم الاعتداء على الأجانب ومهاجمتهم ، ومقاومة البوليس ، والإتلاف المتعمد للمبانى وإهانة الأديان والهتاف المعادى للأجانب . وقد أُدين خمسون مصرياً فى الحادث عوقب ٣٧ منهم بالحبس مدداً تراوحت بين ثلاثة أشهر ، وعشرة أيام . وحُكِمَ على ثلاثة أشخاص بالغرامة وجلد عشرة ، أما أحكام السجن جميعها فكانت مع الأشغال الشاقة والتنفيذ الفورى استثناء من أحكام القانون التى تقضى بالحق فى الاستئناف من الأحكام القضائية .

وُقدِّم يونانيان إلى القنصلية اليونانية بتهمة إطلاق النيران على المتظاهرين ، لكن قنصلهما أطلق سراحهما مدعياً عدم ثبوت تهمة كافية ضدهما (١) .

هكذا كان نظام حفظ الأمن فى المدينة فى « عهد الاحتلال الانجليزى» ، هو نظام لا يستهدف « صالح الأمن العام » فى البلاد بمفهومه الحقيقى ،بقدر ما يستهدف تعزيز

(1) F.R.O = F.O 407- 177 No-563 Viscount kitchner to sir EGrey Received Nov. 25 (No- 120) Cairo Nov.19, 1911 .

السيطرة البريطانية على بلاد احتُلَّت ، ويرغب محتلوها فى البقاء بها دون التعرض لمتاعب ، إلى جانب إرضاء الجاليات الأجنبية فى البلاد وبالتالى إرضاء الدول الأوروبية التى يتبعها مواطنو هذه الجاليات وتهيئة السبل لهم للعيش فى بلاد تمقت وجودهم كل ذلك عن طريق خلق «جهاز أمن » قوامه مجموعات من الأوروبيين المرتزقة الذين يدينون بالولاء للبلاد التى أنجبتهم ، ويشاطرون بنى جنسهم من النازحين إلى البلاد مشاعرهم وعواطفهم تجاه شعب يشعرون بالعداء نحوه ، وعدم الثقة نحو رجال البوليس من بنيه فهم (أعنى رجال البوليس الأوروبيين والجاليات الأوروبية) يعيشون فى كنف بلاد ، منعزلين عن مواطنيها ، معادين لهم ، وفوق هذا يعيشون رغماً عنهم فيها ، مستندين إلى قوة الجيش المحتل ، وتعاطف البوليس الأوروبى الذى ما وُجِدَ إلا ليكفل لهم الجو الذى يعيشون فيه على هواهم .

وكان طبيعياً أن يعيث «رجال البوليس الأوروبى » ـ وقد شعروا أنهم إنما قدموا لتأمين بنى جنسهم من شعب معاد ـ فى البلاد فساداً ، غير مبالين بشئ ، فجالياتهم كبيرة ومعززة بسلطة « القناصل » ومن ورائهم دولهم ، وفوق هذا وذلك احتلال بريطانى لا يعنيه من الأمر شيئاً سوى ارتياح الجاليات الأوروبية ورضاها عن « الأمن الأوروبى» الذى يحققه لها وجود هذا الاحتلال فى البلاد .

الفصل الثانى

حفظ الأمن فى الريف المصرى بعد الاحتلال البريطانى

- نظام الخفر والمسؤولية الجماعية .
- تطور مسئولية الحكومة إزاء الأمن ونظامه فى الريف .
- محاولات عسكرة نظام الأمن فى الريف .
- اصطدام إصلاحات نظام الأمن فى الريف بالصالح البريطانى .

نظام الخفر والمسؤولية الجماعية :

خضع نظام حفظ الأمن فى الريف المصرى بعد الاحتلال البريطانى لمواد القانون الصادر فى العاشر من نوفمبر سنة ١٨٨٤ بشأن « الخفر » والأوامر العالية المعدلة لبعض مواده [١] سنة ١٨٨٥ و ١٨٨٧ و ١٨٩٦ .

فقد أسند هذا القانون مهمة اختيار الخفراء والطوافة [٢] ومشايخهم إلى «مجلس» يرأسه عمدة البلدة ويشترك فى عضويته مشايخها ومأذونها وما بين ٤ إلى ٨ من مزارعيها .

أما الطرق والدروب والجزائر والتلال الخارجة عن زمام النواحى ، فقد أسند القانون أمر خفرها إلى قبائل « العربان » كما كان حادثاً فى العهود السابقة على الاحتلال ، بيد أن القانون أحال فى هذه المرة أمر خفر هذه المواقع على هذه القبائل دون مقابل . كما ألزم كل قبيلة أن تقدم « للمديرية » التابعة لها « دفتر بأسماء من تنتخبهم القبيلة لخفارة هذه المواقع» .

كان على « مجلس البلدة » المشار إليه أن يختار شيخاً أو أكثر للخفراء ، من أقارب المشايخ أو من ذوى اليسار أو من العائلات ذات الاعتبار ، وأن يكون سنه ما بين ٣٠ إلى ٥٠ عاماً سليم الجسم محمود السيرة ، ولا يجوز لمن وقع عليه « الاختيار » أن يعتذر عن قبول المنصب . فإذا ما تم ذلك الاختيار انضم هذا المُختار إلى « المجلس » الذى يقوم بتعيين القوة اللازمة من « الطوافة » ونقط الحراسة اللازمة داخل سكن البلدة وخارجها وفى الأماكن التى يرى « المجلس » أنها تحتاج لحراسة .

ومتى تم تحديد العدد اللازم من أهالى البلدة لأعمال « الخفارة » ؛ يجرى توزيع هذا «العدد » على المشايخ ، بحيث يلتزم كل «شيخ حصة» بتقديم العدد الذى خصه من التوزيع من أهالى حصته ، ولا يحق لمن وقع عليه الاختيار للعمل « كخفير » أن يعتذر عن هذا

---

(١) نظارة الداخلية = قوانين ولوائح البوليس المصرى ، مجموعة تشتمل على قوانين ولوائح وأوامر البوليس الصادرة من الحكومة المصرية ـ الطبعة الأولى سنة ١٨٩٥ (قوانين الخفر) .

(٢) الطوافة = نوع من الخفراء يتولى أعمال الداوريات خارج البلدة وليس داخلها .

العمل [١] وكان سن المرشح ما بين ٢٦ و ٤٥ سنة سليم الجسم وحسن السيرة ومن العائلات المعتبرة فى البلدة ، بحيث لا يقل عدد خفراء البلدة عن ٥٪ من تعداد الذكور فيها .

ألزم القانون عمدة البلدة ومشايخها بأن يقدموا « ضمانة » مصدق عليها من مأذون البلدة «يضمنون » فيها من عُيِّن شيخاً للخفراء ، كذلك أُلزِمَ «والد » كل من أختير خفيراً أو طوافاً أن يقدم ضمانة عن « ابنه » ان كانت أطيانه مكلفة باسمه ، فإن كانت الأرض «مشتركة» بينه وبين إخوته فإن « الضمانة » تقدَّم من جميع الإخوة ، فإذا كان « الخفير» هو المالك فإن الضمانة تقدَّم من أى شخص آخر يكون حائزاً لأملاك وأطيان فى البلدة . وُسمِّيت هذه الضمانة بالنسبة لشيخ الخفراء والطواف والخفير « ضمانة حضور وغروم » ونص القانون على أن يُصدِّقَ على هذه « الضمانة » شيخ المضمون ومأذون الناحية ، أى أن نظام « المسؤولية الجماعية» استمر سارياً فى عهد الاحتلال أيضاً بالنسبة لحفظ الأمن فى الريف حيث أن هذه « الضمانات» كانت تعنى « تضامن الضامنين والمضمون » بدفع المبالغ التى تتقرر على البلدة فى حالة وقوع حادث سرقة أو اعتداء على النفس .

وقد استحدث القانون التزاماً جديداً على مشايخ البلاد بالنسبة لحفظ الأمن ، فقد نصت المادة الرابعة عشر من الفصل الرابع على قيام المشايخ فى البلدة بالمرور مع شيخ الخفراء والطوافة على « أربطة ودركات الناحية» [٢] بالتناوب ولمدة لا تنقص عن ٨ أيام فى الشهر لملاحظة وتفقد حالة الخفراء . كما كان شيخ الخفراء يُكلِّف بالمرور على هذه «الأربطة والدركات» داخل البلدة وخارجها ومعه قوة من الطوافة لا يقلون عن ثلاثة ولا يزيدون عن عشرين .

---

(١) « كل شخص وقع عليه الاختيار يكون مكلفاً بالانقياد ولا تُقبل منه أعذاره» .

(٢) الاربطة ومفردها « رباط » هى مكان تربص الحارس إستعداداً لأى مفاجأة والانتظار فى « الرباط » هو المرابطة ، أما الدركات ومفردها « درك » ، فهو الجزء من المنطقة الذى يُعيَّن الحارس لملاحظته ومراقبته وإدراك المستغيث فيه .

وقد تحددت واجبات مشايخ الخفراء والطوافة والخفراء فى حفظ الأمن بالمرور على «نقط الحراسة» والإقامة بها قبل الغروب بنصف ساعة وتقسيم « أعمال الخفر » إلى أعمال خفارة السكن ، والطواف ، والأربطة . أى أن بعض الخفراء يتولون حراسة الدركات داخل البلدة ، بينما يتولى البعض الآخر الطواف مع شيخ الخفر « وشيخ النوبة» أى شيخ البلد المعيَّن للمناوبة الشهرية ، ويتولى القسم الأخير الإقامة فى « نقط الحراسة » خارج البلدة والتى تسمى « بالأربطة» .

وقد وصفت المادة « ٣٥ » من هذا القانون نظام « التكافل فى الحراسة » بين مشايخ النوبة ومشايخ الخفراء وجميع الطوافة وخفراء السكن فقالت بأنه « ضمانة ما يحدث من الوقائع فى أى نقطة من نقط خفر السكن بالسرية بينهم عند عدم ظهور الفاعل إذا كانت الحادثه داخل البلدة ولم يحصل الإسدلال على وصول الفاعل إليها من أى جهة » أى عدم الاستدلال على معرفة الطريق الذى سلكه الفاعل لارتكاب الحادثة ويُعنىَ بذلك ما يسمى فى القانون الجنائى « بشيوع المسؤولية» كذلك ضربت هذه المادة مثلاً « للتكافل» بحالة حدوث حادثة بأى نقطة واستغاثة خفرائها وإغاثتهم وعدم التمكن مع هذا من ضبط الفاعل ورده . وقد كان تنفيذ « الضمانة » فى تلك الظروف يتم عن طريق إلزام خفير الدرك الذى وقعت الواقعة بدركه بتعويض ما فُقِد ، فإن لم يفِ ما يمتلكه الخفير بتعويض المفقود ؛ فإنه يستوفى من الضُمَّان ، فإن لم يفِ ما يملكه الأخيرون ؛ فإن مشايخ النوبة وشيخ الخفراء والطوافة يلتزمون بتعويض ما يتبقى من قيمة المفقود .

وفى مقابل قيام الخفراء والطوافة ومشايخ الخفراء بواجبات حفظ الأمن العام قرر القانون إعفائهم من «الأشغال الأميرية » [1] كما تقرر منحهم ماهيات شهرية قدرها ٣٠

(١) كانت الأشغال الأميرية فى ذلك الوقت هى ما يسمى بالسخرة أو العونة ، والعمليات وهى تكليف الحكومة للأهالى بحفر الترع وتطهير المصارف وتسوية الجسور وكافة الأعمال الهندسية المتصلة بالنيل جبراً وقد عُدِّلَت فى سنة ١٨٨٩ واستُبدِلَت بتقرير ضريبة خصوصية على الأطيان العشورية والخراجية قدرها ٥و٤ قرش على كل فدان ، ثم أُلْغِيَت فى سنة ١٨٩٢ تماماً . الوقائع المصرية فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٩ و ٣٠ يناير سنة ١٨٩٢ .

قرشاً للخفير ، وخمسة وأربعون قرشاً للطواف ، وخمسة وسبعون قرشاً لشيخ الخفراء . غير أن هذه المرتبات أحيل مصرفها المالى على أهالى البلدة بحيث خص كل منزل من منازلها قدر معلوم كل شهر ، لا ينقص عن قرش واحد ، يتم تحصيله بمعرفة صراف البلدة على أربعة أقسام متساوية فى العام ويسرى على إجراءات هذا التحصيل ما يسرى على إجراءات تحصيل الأموال الأميرية . وكان هذا يعنى التزام أهالى الريف بصيانة قراهم ، وحفظ الأمن ، وتعويض المفقود بالغاً ما بلغ ، ودفع تكاليف وأعباء الأمن . وهكذا اختلف هذا النظام عن سابقه حيث جعل مرتبات محددة للخفر وإن أتبع ذلك بتكليف الأهالى بالإنفاق على هذا النظام .

وقد تمثلت « جبرية نظام الخفر » سواء على الخفراء أو الأهالى فى العناصر الثلاثة الآتية :-

أ ـ تجريم مشايخ النوبة إذا تخلفوا عن الخروج لنوبة خدمة الخفر من ١٠٠ إلى ٥٠٠ قرش فى المرة الأولى ـ ومن ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ قرش فى الحالة الثانية ـ والعزل من الوظيفة فى المرة الثالثة .

وكذلك كان الامر بالنسبة لمشايخ الخفر بالنسبة للمرتين الأوليين ، أما الثالثة فكانت السجن من شهر إلى ثلاثة أشهر مع انتخاب خلف له مؤقت حتى تنتهى مدة السجن .

أما بالنسبة للخفراء فقد كان عقاب « التهاون فى تأدية واجبات الوظيفة » هو التجريم ب ٥٠ قرشاً فى المرة الأولى ، فمائة قرش فى المرة الثانية ، فالسجن من ١٠ إلى ٣٠ يوماً فى المرة الثالثة « مع تعيين خلف مؤقت له حتى تنتهى مدة السجن » ويلاحظ أن العقوبة المالية كانت أكبر من الراتب الشهرى .

ب ـ استخدام العنف فى إلحاق « الخفراء » بالخدمة بالتجريم من ١٠٠ إلى٥٠٠ قرش « للممتنع » عن قبول العمل فى أى وظيفة من وظائف الخفارة إذا وقع الاختيار و «يُجبَر على القبول » على أن المادة الخامسة والستون التى تناولت هذا الأمر لم تبِّين كيفية هذا الإجبار ونوعيته ـ وإن كان المعتقد أن « الكرباج» كان هو الوسيلة لذلك .

ج ـ سريان إجراءات تحصيل الأموال الأميرية ومنها الحجز على الأملاك والسجن ، على إجراءات تحصيل أجور الخفر بعد تقريرها بمعرفة مجلس القرية فى نهاية كل عام وجعل معيار التقرير « حالة أصحابها وقت التقرير » وهو معيار جزافى وغير قابل للطعن فيه .

وقد كان البديل عن « مبالغ التجريم » التى يُجازَى بها أهالى البلاد والمشايخ ومشايخ الخفراء والخفراء والطوافة عند حدوث جرائم فى بلادهم ، هو الحبس «أربع وعشرون ساعة » عن كل عشرين قرشاً « كبدل للتجريم فى حالة ثبوت الإعسار» .

ولم يتخفف القانون فى أمر الخفارة إلا بالنسبة لبعض حالات أوجزها فيما يلى :-

١ ـ إحالة أمر حفظ الأمن فى العِزب الموجودة ضمن البلاد على أصحابها .

٢ ـ إعفاء مشايخ البلاد من دفع أجور الخفر « حيث أنهم مكلفون بالمناوبة فى ملاحظة الخفر بلا مقابل ومسؤولون وغارمون فيما يحدث» .

٣ ـ إعفاء عمد البلاد من النوبة على أن يوكِّلوا بدلاً عنهم آخرين ، بحيث يكون الوكيل فى التزاماته كالشيخ المناوب [١] .

٤ ـ إعفاء الحرفيين « المنقطعون لكاراتهم» الذين لا يشتغلون بزراعة الأرض والفقهاء ،وطلبة العلم ، وخدمة المساجد والأضرحة والكنائس والمعابد ، من الخدمة الجبرية فى الخفر [٢] .

٥ ـ ترك أمر حراسة العِزب المملوكة أطيانها للعربان وكذلك البلاد التى يكون جميع سكانها من العربان لهم ، على أن يكون « الخفر تحت ضمانة ومسؤولية عمدة ومشايخ فرق القبيلة المختصة . . . بتعهدات قوية يقدمها العمدة والمشايخ على أنفسهم للمديرية التابعة لها تلك القبيلة » .

---

(١) ولم يُعف العمد من دفع أجر « الخفر » عن مساكنهم .

(٢) لكنهم لم يعفوا من دفع أجور الخفر عن أملاكهم أسوة بباقى أهالى البلاد .

كان هذا هو نظام حفظ الأمن فى الريف المصرى حيث نفضت الحكومة يدها من مسؤولياته التى تعد واحدة من المهام الرئيسة للدولة الحديثة ، وحمّلت الأهالى أعباء تكاليفه ونظامه الداخلى (١) .

تطور مسؤولية الحكومة إزاء الأمن ونظامه فى الريف :

تبيّن فى عهد نظام « مجلس البلدة » السابق شرحه فى الصفحات السابقة أن الحكومة المصرية الخاضعة للاحتلال البريطانى قد أهملت أمر « الأمن» فى الجزء الأعظم من القطر المصرى الذى يشكل « الريف» الغلبة منه بتطبيقها أسلوباً بدائياً لحفظ الأمن فى هذا الجزء من البلاد .

ولقد أوضح « كولونيل جونسون » مساعد المفتش العام للجندرمة والبوليس فى ١٨٨٥/١/٣٠ أن «جريمة السطو » فى الريف المصرى لا تتفشى ولا يسهل حدوثها فى قطر كثيف السكان إلا فى حالات انعدام الكفاءة أو التستر من جانب سلطات القرية وبوليسها (الخفراء) ، كما أثبت أن انعدام تداخل الحكومة فى نظام الأمن فى الريف أدى فى حالات عديدة للسطو وإلى اشتراك الخفراء والمشايخ فى هذه الجرائم (٢) .

كما أوضح تقريران أحدهما للسير « إيفلين بارنج » سنة ١٨٩١ والآخر لقسم الضبط والربط سنة ١٨٩٠ أن نتائج تنفيذ نظام الخفر فيما يتعلق بالأجور والتسليح كانت صورية .

---

(١) فى ١٨٨٧/١٢/٢٢ صدر « أمر عال » بإحالة أمر تحصيل أجور الخفر على مجلس انتخاب الخفراء بالبلدة بدلاً عن الصرافين . كما أحال الأمر على هذا المجلس توزيع الأجور على الخفراء وأن يختار المجلس بكل بلد شخصاً للقيام بأعمال « الصرافة» يكون أجره مما يُحصَّل من أجور الخفراء على ألا يزيد مرتبه عن ٥٪ من أجور الخفراء . واخيراً أحال هذا « الأمر » سلطة توقيع العقاب على مشايخ الخفراء وخفراء النواحى والطوافة على هذا المجلس وكانت العقوبات التى يوقعها هذا المجلس هى الغرامة من خمسة قروش إلى ٥٠ قرشاً أو الحبس مدة لاتتجاوز خمسة عشر يوماً بحسب أهمية الذنب وظروفه .

(2)Reports on the finances, Administration and Condition of Egypt No.14. Crime Inclosure in No.8, Report by Colonel Johnson on brigandage, in Egypt (Egypt No.3) 1884.

إذ تبيَّن أن « مجلس البلدة » لم يقم بواجباته نحو دفع المرتبات المقررة للخفراء . كما ثبت أن الخفراء يتجنبون ملاقاة اللصوص فى الطرق التى يسير فيها الأخيرون بالنظر لانعدام كفاءة ما يتسلح به الخفراء وهو « النبابيت » فى مقابلة الأسلحة النارية ذات الأنواع الجيدة التى يحملها اللصوص[1] ، ودعا تقرير قسم الضبط والربط إلى وجوب تداخل الحكومة فى أمر الإصلاح .

كما اعترف كرومر فى تقريره عن مصر سنة ١٨٩٣ أن « أصحاب العِزب » يفضلون أن يدفعوا « الإتاوات » ليتمتعوا بحماية المجرمين « لعِزبهم » ، بدلاً من « الحماية » التى يكفلها لهم نظام الخفر ، وأن اقتناع هؤلاء الملاَّك بجدوى النظام الأخير لا يلقى استجابة منهم[2] .

والحق أن هذا الاتجاه من جانب ملاَّك الأراضى فى سنة ١٨٩٣ يبيِّن إلى أى مدى كان نظام حفظ الأمن فى الريف المصرى فاشلاً .

اتجهت محاولات الإصلاح الحكومى لنظام حفظ الأمن فى الريف المصرى منذ سنة ١٨٩٥ فى اتجاهين محددين ؛ صدر أولهما عن شيوع المسؤولية التى أدت الى اضطراب الأمن . بينما صدر ثانيهما عن عجز « المنظمات الأهلية» وأعنى بها « مجلس البلدة » عن تنظيم جهاز الأمن فى الريف .

---

(1)Reports on the Admin., finances, and condition of Egypt, and the progress of reforms-presented to both Houses of parliament by command of her majesty, march 1892 . sir E. Baring to the marquis of salisbury (received feb . 22)

ودار الوثائق = محفظة ١٥ داخلية عربى - نظارة الداخلية- قسم الضبط والربط مذكرة مرفوعة إلى مجلس النظار فى ١٨٩٠/٤/٢٢ .

(2) Egypt No.1, (1905) Report by his majestys Agent and Consul-General on the finances, administration and condition of Egypt and the Soudan in 1904 – inclosure in No.o1, memorandum on the Ghafir system, by Mr . P. Machell.

ففى شأن الاتجاه الأول أصدرت الحكومة فى أول يوليو سنة ١٨٩٥ « لائحة عمومية ببيان اختصاصات عمد ومشايخ البلاد» ،جُعِلَ عمد البلاد بمقتضاها « مسؤولين شخصياً » عن الأمن فى بلادهم وفى الكفور والنجوع والعِزب التابعة للبلاد ، وقد استتبع ذلك إلغاء نظام «شياخة النوبة » الذى كان مقرراً بمقتضى قانون نوفمبر سنة ١٨٨٤ بشأن نظام الخفر ، ووُضِعَ الخفراء ومشايخهم تحت إشراف ورقابة عمدة البلدة الذى عُدَّ مسئولاً عن سير أعمالهم وتأدية واجباتهم وملاحظة مطابقة عددهم للقواعد [١] المقررة ، واختيارهم من حسنى السيرة ، وتحصيل مرتباتهم ، وتوزيع أجور الخفراء على الأهالى بالعدل [٢] ، كما أصبح للعمدة بوصفه المسؤول الوحيد عن الأمن فى البلدة حق « مجازاة الخفراء » عند التقصير فى واجباتهم بغرامة لا تتجاوز خمسة عشر قرشاً أو بالحبس لمدة ٢٤ ساعة .

انحصرت المسؤولية عن الأمن العام وحفظه بمقتضى هذه الإصلاحات فى «عمدة البلدة » وحده مع إشرافه إشرافاً كاملاً على الخفراء ومشايخهم .

أما الاتجاه الثانى وأعنى به حلول الحكومة محل « المنظمات الأهلية » فى شأن حفظ الأمن فى الريف فكان إحالة أمر « تقرير عدد خفراء كل بلدة ، للمديرية بعد الاتفاق مع

---

(١) كانت الحكومة قد أصدرت قراراً فى فبراير سنة ١٨٩١ بتحديد مدة الخدمة فى جهاز « الخفر » بأربعة أشهر إجبارية » مدت فى سنة ١٨٩٢ إلى سنة إجبارية كاملة لكن ذلك لم يُعمل به الواقع ـ راجع
Egypt No. 1,(1905) Report by his majestys Agent and Consul General on the finances, Admin. and condition of Egypt and the Soudan in 1904 inclosure in No.1, memorandum on the Ghafir system, by Mr. P. Machell.

(٢) نظارة الداخلية = القوانين الإدارية والجنائية ـ مجموعة القوانين واللوائح الجارى العمل بها فيما يتعلق بنظارة الداخلية ـ الباب الرابع ـ فى «عمد ومشايخ البلاد » . وقد رُفِعَت مرتبات مشايخ الخفراء فى ١٥ مارس سنة ١٨٩٦ بمقتضى « لائحة خفر النواحى» فصارت ١٠٠ الى ١٥٠ قرش لمشايخ الخفراء و٧٥ قرشاً لوكلاء مشايخ الخفراء ، وستون قرشاً للخفراء فى الشهر ، وحُدِدَ قيمة ما يقرر على منازل البلدة كأجر للخفر بما لا يزيد عن ١٠ قروش شهرياً ، وتحصيل ماهيات الخفراء بمعرفة صرافى الناحية كل ٣ أشهر سلفاً مع مسؤولية أصحاب المنازل ومستأجريها بوجه التضامن عن دفع ما يخص كل منزل من أجور الخفر . وتطبيق إجراءات تحصيل الأموال الأميرية على إجراءات تحصيل أجور الخفر .

عمدتها بصفته نائباً عن « مجلس البلدة » المشكَّل وفق مواد « قانون نوفمبر سنة ١٨٨٤ » . وبذلك استُبعِدَت قاعدة ال ٥٪ التى كان عدد خفراء البلدة يُقدَّر على أساسها . كما رفعت يد « مجلس البلدة من أعمال اختيار الخفراء اعتباراً من تاريخ تطبيق هذا النظام الصادر ضمن مواد لائحة خفر النواحى الصادرة فى ١٥مارس سنة ١٨٩٦» [١] كما أجيز للمديرية بمقتضى هذه اللائحة «عزل الخفراء» بصفة عامة ، وأجيز لمأمورى المراكز « رفتهم» فى البلاد التابعة لمراكزهم دون الرجوع إلى المديرية مقدماً على أن تراقب المديرية مسلك المأمورين فى هذا الصدد [٢] .

لكن لائحة خفراء النواحى هذه لم تتناول بالتعديل جبرية العمل فى « الخفر» وعلى هذا فقد بقيت مساوئ النظام كما هى ، ولم تزد محاولات الإصلاح عن جوانب غير أساسية ، لا تمس الشكل الأساسى للنظام ، أو الجوانب التى ينبع منها الخلل المؤدى لسوء حالة الأمن . فالملاحظ أن الإصلاحات لم تتناول سوى مسائل تمس أعداد الخفراء أو زيادة مرتباتهم ، متجاهلة باقى العناصر الأخرى « كتسخير الأهالى فى عمل يرغبون عنه ، أو إدخال هذا العنصر من أجهزة الأمن فى الدولاب الحكومى وإعطائه صفة رسمية تجعله جهازاً صالحاً لحفظ الأمن فى ربوع البلاد .

ومع اكتشاف الحكومة لخطأ إسناد أمر اختيار مشايخ الخفراء والطوافة لعمد البلاد واحتمالات انفراد هؤلاء العمد برأيهم وإساءتهم لهذا الحق برغم التنسيق مع المديرية الذى نصت عليه لائحة خفر النواحى ، فقد أحيل فى سنة ١٨٩٧ أمر اختيار مشايخ الخفراء

---

(١) نظارة الداخلية = القوانين الإدارية والجنائية = لائحة خفراء النواحى .

(٢) المصدر السابق = لائحة خفراء النواحى . ومع بداية إخضاع الخفراء لنظم الحكومة المحلية ، استحدثت لائحة خفر النواحى ملبساً خاصاً لرجال الخفر فألزمت مشايخهم ووكلائهم والخفر كذلك بارتداء «جلباباً أزرق يصل إلى ما فوق الركبة . وأن يضع الأولون على عمائمهم شريطاً من لون أحمر وأخضر والثانون شريطاً من لون أخضر . أما الخفر فكانوا يضعون شريطاً أحمر اللون . وميز المشايخ ووكلائهم بارتداء حزام حول الوسط وحافظة جلدية لحفظ الذخيرة . وكانت تكاليف هذه الملابس يدفعها هؤلاء الرجال دون تحمل الحكومة أى مصاريف .

والطوافة لمأمورى المراكز ،كما سُلِّح هؤلاء الرجال لأول مرة بأسلحة حكومية يدفعون عنها تأميناً للحكومة [١] .

ومع ازدياد سوء حالة الأمن رغم تعديلات الحكومة لنظام حفظ الأمن ؛ شكَّلت الحكومة فى سنة ١٩٠٣م لجنة لبحث نظام الخفر من جديد ، وانتهت أعمالها فى سنة ١٩٠٤ إلى اقتراح نظام جديد للأمن فى الريف عناصره كالآتى :-

١ـ مشاركة الحكومة فى الأعباء المالية لحفظ الأمن فى الريف المصرى ، حيث تبيَّن أن الأهالى يدفعون ما يقرب من نصف مليون من الجنيهات كتكاليف لأجور الخفر ، وكانت المساعدة المالية التى قدمتها الحكومة وفقاً لهذا الاقتراح ٠٠٠ ر٥٠جنيه .

٢ ـ دعم « نظام الخفر » بعناصر من «مستودعى ضباط الجيش أو البوليس» ليعملوا «كملاحظى خفر » فى نطاق نظام أمن جديد تقسَّم بمقتضاه المراكز إلى مجموعات من المناطق لا تتجاوز مساحة كل منطقة منها ٥٠٠٠ فدان ، ويتولى هذا « الملاحظ » ، يصاحبه مجموعة من الخفراء يختارون من كل بلد داخل دائرة المنطقة بالتناوب ، المرور فى هذه المنطقة ليلاً لملاحظة حالة الأمن وتقديم التقارير عن نتائج المرور إلى عمدة البلدة [٢] .

---

(١) نظارة الداخلية = قانون البوليس سنة ١٨٩٧ ـ طبع بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٨٩٧ ميلادية ـ الباب الثالث ـ الفصل الحادى عشر ـ الأسلحة وجبه خانة الخفر « سلح الخفراء ببنادق من طراز رامنجتون ، وشاسبو ، وشنيدر ـ وقد صممت هذه البنادق لتطلق مقذوفات محشوة بمكعبات الرش Slug وذات مدى مؤثر قصير وكان التأمين الذى يدفعه الخفير عن البندقية الرامنجتون ١ جنيه ـ والشاسبو ٥٠٠ مليم ـ والشنيدر ٢٠٠ مليم وكانت كمية الذخيرة المنصرفة مع كل بندقية عشرة طلقات من الخراطيش Cartridges

(2)Egypt No.1, (1905) Report by his Majestys agent and Consul-General on the finances and administration and condition of Egypt and the Soudan -in 1904 Inclosre 7 in no. I . memorandum on the Ghafir system, by Mr. P. Machell .

وقد كان راتب ملاحظ الخفر ما بين ٣ إلى ٥ جنيهات شهرياً كما زيدت رواتب الخفراء بمقتضى تعديلات سنة ١٩٠٤ الى ٢ جنية لشيخ الخفراء ، ١٥٠ قرشاً لوكيل شيخ الخفراء ، و ١٢٠ قرشاً للخفراء وتقسيم نوعية العمل بالنسبة للخفراء إلى ليلية ونهارية فأصبح هناك خفراء لليل وخفراء للنهار ويؤدى الأولون خدمات الخفراء أما الأخيرون فيؤدون الخدمات الإدارية التى بين عمد البلاد والمراكز كتوصيل المكاتبات والأوامر .

وتنبع أهمية نظام « ملاحظى الخفر » فى التعديل الجديد لأسلوب حفظ الأمن فى الريف من أنه حوى أسلوبين جديدين ؛ كان أولهما إدخال « نظام القيادة سابقة التدريب» فى جهاز الأمن بالريف لأول مرة [١] ،بعد أن كان النظام يعتمد فقط على الأهالى غير الملمين بأى خلفية عسكرية .

أما ثانى هذين الأسلوبين ، فكان أسلوب « الداوريات المكثفة » وهو ما أدخله التعديل فى نظام حفظ الأمن بتقسيم كل مركز إلى دوائر بقدر عدد « ملاحظى الخفر » ، يطوف فيها الملاحظ ليلاً «بداورية » تتألف من ٣ إلى ٤ رجال من الخفراء الليليين يؤخذون بالمناوبة من خفراء البلاد الواقعة ضمن دائرته . كما كان على الداورية أن تسير فى الطرق غير المطروقة وعلى جسور الترع وتستوقف المشتبه فى أمرهم وتلقى القبض عليهم وتسلمهم إلى أقرب عمدة [٢] .

لم يكد يمضى عام على تنفيذ نظام الأمن الجديد ، حتى كانت نتائجه مخيبة للآمال فقد أوضح «مستر ماشل » Machell مستشار الداخلية فى تقرير له للمعتمد البريطانى سنة ١٩٠٥ أنه رغم ازدياد حجم ميزانية الخفر ؛ فإن الرواتب التى تُدفع لهؤلاء الرجال ليست مغرية لجذب الرجال اللائقين للخدمة ،كما نعى على الخفر اهتمامهم بسلامتهم الشخصية أكثر من الاهتمام بقمع الجريمة ، واستخدامهم لأسلحتهم بهدف حماية أنفسهم وليس لحماية الأمن الذى سُلِّحوا لحفظه كما هاجم نظام « الداوريات المكثفة » برئاسة ملاحظى الخفر بسبب سوء اختيار هؤلاء الملاحظين الذين قال عنهم إنهم لايقلون حرصاً على أنفسهم من مرؤوسيهم [٣] .

---

(١) إذ كان يشترط فى هؤلاء الملاحظين أن يكونوا من أصحاب البنية الصحيحة الملمين بالقراءة والكتابة وحسن السيرة . ومن ضباط وصف ضباط الجيش أو البوليس الخالين من الخدمة .

(٢) وقد سلح هؤلاء الملاحظين برفولفرات لاستخدامها فى أعمال حفظ الأمن العام من نوع « سميث ويسون » smith & wesson

(3)Egypt no.I. (1906) Reports by his majestys Agent and Consul General on the finances- administration-and condition of Egypt and Soudan in 1905. III Administration Ghafirs (Village Watchmen) .

والواقع أن هذه النتيجة التى تحدث عنها « ماشل» مستشار الداخلية كانت متوقعة بالنسبة لنظام أُسنِدَت فيه أعمال حفظ الأمن العام إلى مواطنين لا علم لديهم بأى قاعدة من قواعد النظام العسكرى ، ولم يتلقوا أى تدريب على استعمال الأسلحة النارية أو إطلاق النيران ، فضلاً عن أن دخول هؤلاء المواطنين إلى تلك الخدمة كان حتى ذلك الوقت «كرها» » ودون قواعد محددة للخدمة فيه ، أضعف ما يقال فيها إنها (أى هذه الخدمة) لم تبين ماهية هؤلاء « الخفراء » ، وهل هم موظفون حكوميون أم حكمهم كحكم الأهالى ؟ .

محاولات عسكرة نظام الأمن فى الريف :

وكما تتبيَّن الأخطاء من واقع التجارب ، فقد أثبتت التجارب الإصلاحية التى تطبق على نظام حفظ الأمن فى الريف ، أن تشكيل جهاز للأمن من رجال غير مدربين وإدخال نظام ملاحظى الخفر «سابقى التدريب» لم يفِ بمتطلبات الأمن .

فكان ما خطت إليه الحكومة فى العقد الأول من القرن العشرين هو العلاج فى ذلك الوقت ، وأعنى به « تعميم التدريب للخفراء » وهكذا أخطأت الحكومة فى الوسيلة . حيث كان الأجدى أن لا يجنَّد «الخفراء » إلا بعد تدريبهم ، لكن الأمر كان على العكس .

بدأت أولى محاولات التدريب فى سنة ١٩٠٦ ، عندما سُمِحَ بتدريب « خفراء الليل» مرة واحدة فى الشهر تحت ملاحظة أحد ضباط البوليس لإسباغ الطابع النظامى على أفراد الجهاز ،ككيفية الوقوف فى الصفوف ، وارتداء الملابس ، وأداء التحية ، والانصراف ، وتعليم القواعد الأولية للتصويب ، مع عدم السماح بتعليمهم « إطلاق النيران» (١) .

كانت برامج التدريب بدائية للغاية ، ومع قدوم سنة ١٩٠٨ وتطبيق الحكومة نظام «التطوع » فى الخفر عن طريق إعفاء بعض المطلوبين للخدمة العسكرية من الخدمة فى

---

(١) نظارة الداخلية = قانون البوليس سنة ١٩٠٦ ـ الباب الخامس ـ الخفراء الفصل الرابع ـ التعليم ـ المطبعة الأميرية بمصر سنة ١٩٠٦ .

الجيش فى مقابل أن يخدموا كخفراء فى قراهم لمدة ٣ سنوات ، أمست الحاجة مُلِّحة إلى تطبيق نظام للتدريب أكثر جدية من ذلك الذى كان يُعمل به سنة ١٩٠٦ خاصة وقد أصبحت قوة خفراء البلاد تتألف من الفائضين عن حاجة الجيش ممن حل عليهم الدور (للقرعة العسكرية) ، ومن الخفراء القدامى العاملين فى الجهاز ، ومن الذين يقبلون الخدمة به وفقاً للشروط الجديدة ومن أنهوا الخدمة فى الجيش وقبلوا العمل كخفراء فى قراهم ، بمعنى أن غالبية خفراء البلاد كانوا غير ملمين بالمسائل العسكرية [1] .

بدأت فى ربيع سنة ١٩١٠ إجراءات تحويل الجهاز إلى جهاز «شبه عسكرى » فكانت الخطوة الأولى فى « مديرية القليوبية» حيث حُوِّل خفراء الليل بها الى قوة تخضع «للنظام العسكرى » فوُضعَ خفراء هذه المديرية فى معسكر للتدريب لمدة شهرين ونصف ، تحت إشراف عدد من ضباط الجيش وصف ضباطه ، ثم سُلِّحوا ببنادق « رامنجتون » معدّلة لتطلق مقذوفات من مكعبات الرش Slugs ، ووُزِّعوا على قراهم ، ثم مالبث أن عمَّ هذا النظام فى باقى أنحاء القطر .

قضى هذا النظام باستدعاء هؤلاء الخفراء مرتين فى الشهر للتدريب تحت إشراف الضباط المنتدبين من الجيش ، وكان برنامج التدريب يقضى بتدريبهم على :-

١- تدريبات تعليم السرية بالسلاح Squad drill

٢- تدريبات استعمال السلاح يدوياً Short manual exercise

٣-تعليم إطلاق النيران فى اتجاه معين insturction in firing In a given direction

٤- تدريبات رياضية .

وللمرة الثانية منذ سنة ١٩٠٦ لم يكن يُسمَح بتدريب هؤلاء الأفراد على إطلاق النيران Musketry .

---

(1) Egypt No.I, (1909) Report by his majestys agent and consul General on the finances, admin . and condition of Egypt and the Soudan, do. Egypt No.I, (1910)

وقد عُدِّلت مدة التدريب فى سنة ١٩١١ بحيث أصبحت إثنان وأربعون يوماً فقط للخفراء العاملين فى الخدمة الليلية ، وواحد وعشرون يوماً للاحتياطى [١] .

اصطدام إصلاحات نظام الأمن فى الريف بالصالح البريطانى :

كان مجموع القوة العاملة من الخفراء فى البلاد لدى تطبيق نظام التدريب السابق « ٤٥٠٠٠ خفير » استلزم تدريبهم عسكرياً استدعاء خمسة وخمسون ضابطاً من الجيش ، ومائة وثلاثة وتسعون صف ضابط . حيث وُزِّع الضباط على مناطق ، بحيث اختص كل منهم بمنطقة تجمع ما بين خمسمائة إلى ستمائة خفير ، لتدريبهم والتفتيش عليهم شهرياً والتأكد من انتظام حالتهم بعد تنفيذ النظام الجديد[٢] .

كان من الممكن وفقاً لنظام التدريب الجديد أن يتحسن حال جهاز الأمن فى الريف نتيجة حصول أفراده على تدريب جيد على يد ضباط وصف ضباط من الجيش ، لولا أن نظام الإعداد هذا اصطدم بالصالح البريطانى . وكان « الصالح البريطانى » هذه المرة هو «أمن الاحتلال» .

فالهدف الأساسى من المشروع كان هو تحسين حالة الأمن العام فى الريف المصرى عن طريق تطبيق نظام « تطوعى » يخدم بمقتضاه المتطوعون فى قراهم ، وفق القواعد والنظم المطبقة فى جهاز « البوليس» ، على أن يُعفوا فى مقابل ذلك من الخدمة كمجندين فى الجيش المصرى .

ولقد كشف السؤال الذى أثاره « جورست » E.Gorst فى تقرير له فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٠ عن مخاوف البريطانيين ،كما كشفت الوثائق المتبادلة حول هذا الموضوع عن

---

(1) Egypt No. I ,(1912) Report by his majestys agent and consul General on the finances, admin . and condition of Egypt and the Soudan, in 1911.

(2) Egypt No. I, (1911) Report by his majestys agent and consul General on the finances, admin . and condition of Egypt and the Soudan, do. Egypt No.I, (1912)

إمكانية تضحية السلطة البريطانية « بالأمن العام» فى مصر بأكملها إذا تعارض هذا «الأمن » مع «أمن الاحتلال» .

كان سؤال « جورست» معتمد بريطانيا فى مصر فى تقريره الى سير « إدوارد جراى» E .Grey وزير الخارجية البريطانية هو ما إذا كانت قوة تبلغ ٤٥٠٠٠ رجل مدرب وتحت النظام العسكرى ، مع كونه بدائى الى حد ما ، قد تشكل خطورة تحت ظروف معينة فى مصر ؟ .

وقد أحال «جورست » سؤاله هذا إلى كل من « رونالد جراهام» Graham مستشار الداخلية فى ذلك الوقت ، و «سيرجون ماكسويل » القائد العام لجيش الاحتلال فى مصر [١] .

قام «رونالد جراهام » بتخفيض عدد قوات الخفر فى البلاد من ٤٥٠٠٠ رجل إلى ٢٣٥٠٨ ، ثم قام بزيارة لمعسكر التدريب فى « القليوبية » وألغى التدريبات العسكرية البحتة ، وأعطى تعليمات خاصة للمشرفين بأن « الرغبة لا تتجه إلى خلق قوة كفؤ من وجهة النظر الحربية [٢] » . وبناء على ذلك فقد عُدِّلَت كافة البرامج لتتفق مع رغبات المستشار ، كما أُلغِيَت تدريبات إصابة الهدف بالبنادق قصيرة المدى miniature Rifles واكتفى بالمبادئ الأولية فى التصويب دون استخدام الذخيرة [٣] .

---

(1) F.O. 407 /174 (No.155) Confidential, E.Gorst to sir E.Grey (Received, December 28, 1910) .

(2) F.O. 407-174, enclosure I in No. 154, note from the adviser of the ministry of the Interior on the reoganization of the Ghafir force (Confidential) Private orders were issued that it was not desired to create a force which would be in any sence efficient from a military point of view ".

(3) Ibid.

وفى تقريره إلى المعتمد البريطانى عن هذا الأمر أشار « جراهام » إلى أن التدريب البسيط الذى يتلقاه هؤلاء الخفراء لا يجعل منهم على الإطلاق قوة عسكرية ذات فاعلية ، كما أن تناثرهم فى جميع أنحاء البلاد ضمان قوى لاستحالة تجمع أكثر من عدد معين منهم فى أى بقعة معينة ، مما يجعل من الصعب الاستفادة منهم كقوة كبيرة مؤثرة كما أنهم سوف يُسلَّحون ببنادق بَطُلَ استعمالها ، obsolete weopans وبذخيرة من الرش لا يتجاوز مداها ٥٠ ياردة .

ومن الطريف أن « جراهام » أمل فى أنه إذا تحسن الأمن العام وفقاً لهذا النظام فإنه سيشرع فى إنجاز مشروع بنزع السلاح من جميع مواطنى البلاد . ووفقاً لهذا المشروع فإنه سيسلح الخفراء « بالنبابيت» بدلاً من البنادق [١] .

أما الماجور جنرال سير جون ماكسويل J. Maxwell فقد كان فى تقريره إلى سير «الدون جورست» أكثر وضوحاً ، مبيناً وجهة النظر البريطانية فيما يتعلق بأمن الاحتلال ، على شكل دراسة مستفيضة (للفلسفة البريطانية تجاه الأمن العام فى مصر) .

قال «ماكسويل» إن جيش الاحتلال فى « مصر » يتكون من ٥٠٠٠ رجل ، يؤمن القاهرة منهم ٣٤٠٠ رجل ، بينما يؤدى نفس هذه الواجبات فى الإسكندرية ٩٥٠ ، وإن تعداد سكان مصر يبلغ حوالى ١١٫٠٠٠٫٠٠٠ نسمة ، وإن القوة الفعالة للجيش المصرى هى تقريباً ١٦٫٠٠٠ رجل منهم ٣٠٠٠ رجل فى الوجه البحرى ، أما القوة الباقية فهى مبعثرة فى أقاصى السودان . أما البوليس وخفر السواحل وقوة الخفر فهى موزعة فى أنحاء القطر كله ، وإن القوة البريطانية الموجودة فى مصر تستطيع مواجهة الموقف فيما لو حاولت هذه القوات الثورة ، حتى تأتيها النجدات ، وإنه من الصعب على الجيش المصرى المبعثر هكذا فى السودان وبعيداً عن أى مؤثرات سياسية أن يكون ذا خطورة .

(1)F.O. 407-174 enclosure I in No. 154, note from the adviser of the Interior on the reoganization of the Ghafir force (Confidential).

ويكشف « سيرجون مكسويل » فى هذه الوثيقة عن أهداف سلطة الاحتلال من تنويع الجنسيات من القوة المتسلحة فى مصر . وكيف أن القصد من ذلك هو « تأمين السلطة البريطانية » ، فيقول :« وهناك عامل آخر للأمان فى تكوين الجيش ، حيث أن حوالى نصفه مصريون ونصفه الآخر سودانيون . أما خفر السواحل فهم سودانيون جميعاً» .

ثم يكشف أيضاً عن الحكمة من وضع « جهاز البوليس المصرى » تحت قيادة بريطانية مباشرة فيقول « أما البوليس المصرى فهو تحت قدر كاف من السيطرة » .

ولا ينكر « مكسويل» أن خلق قوة منظمة من ٢٤٫٠٠٠ رجل مسلح « يقصد قوة الخفر فى مصر » ، تحت أوامر نظارة الداخلية هو أمر عديم الخطر . ومن هذا المنطق يقرر أن وجود الجيش المحتل فى مصر كضمان للأمن العام يجب أن ينظر إليه من زاوية أنه (أى الجيش المحتل) لا يستطيع أن يحمى أرواح وممتلكات الأوروبيين المقيمين خارج القاهرة والإسكندرية حيث يعسكر هذا الجيش ، وأن أى انفجار للأحداث قد يؤدى إلى انتشاره بحدة فى المديريات ما لم يُعامل بعنف فى بادئ الامر .

وتأسيساً على ذلك ؛ فقد طالب « مكسويل» بصفته قائداً لجيش الاحتلال بأن تكون أى إجراءات أو تنظيم بهدف فعالية خدمة الأمن العام أو قمع الجريمة فى المديريات ، منظور إليها من زاوية مصالح ومقاصد حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ومن الهدف من تواجد القوات البريطانية فى مصر .

وفى النهاية ، عرج « مكسويل » على « قوة الخفر » والاحتياطات الواجب إجرائها حيال هذا النظام فى ضوء الصالح البريطانى فاشترط :-

١ ـ أن تكون قوة الخفراء وفق النظام الجديد تحت إشراف نظارة الداخلية ، أى تحت سيطرة « المفتش العام للنظام» وتحت إدارة المديرين والعمد .

٢ ـ أن يخضع ضباط الجيش المختارون لهذا العمل لإشراف « المفتش العام للنظام » وأن يشكلوا «هيئة التفتيش على الجهاز » وليس « قيادته» وفى هذا تخوف واضح من

احتمالات قيادة « ضباط الجيش» «لقوات الخفر » التى يدربونها فى عمليات عسكرية ضد القوات البريطانية . ولهذا فقد ركّز « مكسويل » على أن تكون هذه القوات دون قيادة ، وفضّل أن تكون تحت ادارة « العمد » المدنيون ـ والمكبلين بقيود المسؤولية عن الأمن العام .

٣ ـ أن لا يُسنَد منصب «المفتش العام للنظام » لمصرى على الاطلاق خشية أن يشكل هذا الوضع قيادة «خطيرة على أمن الاحتلال » ، يرأسها ضابط مصرى ويتبعه جهاز من ضباط الجيش وقاعدة من الوطنيين المدربين على حمل السلاح .

٤ ـ أن يُسنَد « منصب مساعد المفتش العام للنظام » لبريطانى ككبير للمفتشين . وعدم الإصرار على إسناد منصب « المفتش العام » لبريطانى فيه حكمة مرتبطة بفلسفة الأمن الاحتلالى ـ « فمساعد المفتش العام » هو « كبير المفتشين » المشرف على « هيئة التفتيش على الجهاز » المكون من ضباط الجيش . وبهذه الصورة ، فإن هؤلاء المفتشين ، وبالتبعية قوات الخفر ، تحت إشرافه المباشر ، بعكس « المفتش العام » الذى يمكن مع كونه أوروبياً ، أن يكون مجرد رمز للجهاز الإشرافى أو رئيس إسمى Titular chief أو مجرد رأس على الجهاز فقط (١) Figure head

٥ ـ أن يراقب المفتشون البريطانيون عن قرب أعمال الخفراء ، وأن يبلّغوا عن أى اتجاهات لهذه القوات نحو الميول العسكرية .

٦ ـ أن يبلغ مستشار الداخلية إلى وكيل صاحب الجلالة البريطانية ،أى تغييرات أساسية فى التسليح والإمداد والذخيرة والإعداد والتدريب لهذه القوات ، بهدف أن تكون القيادة العامة البريطانية على علم بما هو حادث .

٧ ـ أن يكون تسليح هذه القوات ببنادق « رامنجتون » المعدلة بحيث لا تطلق إلا مقذوفات « الرش » .

---

(١) كان جناب أ . د ومريكر بك الموظف بمصلحة خفر السواحل ، الألمانى الجنسية قد عُيِّنَ باشمفتشاً بقسم تفتيش النظام بالنظارة فى ١٩١٠/١/١ ـ فلما نُفِّذَت توصيات الجنرال مكسويل عُيِّنَ القائمقام ش . هـ . وتنجهام المفتش بمصلحة منع تجارة الرقيق مساعد باشمفتش النظام فى ١٩١١/١/١ ـ الأوامر العمومية ٧٠٣ فى ١٩٠٩/١٢/٣٠ و ١٩٧ فى ٢ ابريل سنة ١٩١١ .

٨ ـ أن لا يُحفَظ فى البلاد أى ذخيرة لهذه القوات تزيد عن عشرين طلقة لكل بندقية .

٩ ـ أن تبلغ القيادة العامة البريطانية تفصيلا عن الآتى :

أ ـ عدد البنادق المقررة للقوة .

ب ـ عدد البنادق الاحتياطية ومكان حفظها .

ج ـ عدد الطلقات التى يحملها كل خفير .

د – عدد الطلقات الاحتياطية ومكان حفظها [(١)] .

وهكذا تبيِّن الوثائق البريطانية أن البريطانيين فى سبيل تأمين أنفسهم كقوة محتلة ، أهملوا جانب حفظ « الأمن العام » فى الشطر الأعظم من البلاد ، وهو الريف المصرى ، وخلقوا قوة هزيلة مسلحة ببنادق الرش التى لا يصل مداها لأكثر من خمسين ياردة ، دُرِّبَت على التدريبات البدنية والاصطفاف وأداء التحية . . . إلخ تلك التدريبات التى لا تؤتى بنتائج فعالة فى حفظ الأمن العام ، وهو أسلوب يتصل بالشكل دون الجوهر ، ولا يمت لمدرسة هندية أو أيرلندية ، وأن القول الصحيح فيه إنه يتصل بالصالح البريطانى وأعنى به «تأمين الاحتلال » وهو هدف بريطانى بالدرجة الاولى .

---

(1) P.R.O.F.O 407- 175 " Enclosure in No. 154, Major General sir j. Maxwell to sir E. Gorst (Confidential) H.Q Cairo December 29, 1910 .

الباب الرابع

الأمن العام فى مصر فى ظل الاحتلال البريطانى

الفصل الأول

ارتفاع معدلات الجريمة فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى وأسبـــابـــه

- الإحصائيات الجنائية ومدلولاتها .
- أسباب اختلال الأمن العام فى مصر .
- اقتصاديات البوليس وصلتها بحالة الأمن العام .
- سوء نسب التوزيع لقوات البوليس .
- الإمتيازات الأجنبية وصلتها بحالة الأمن العام .

الاحصائيات الجنائية ومدلولاتها :

فى ١٨٨٤/١١/٢١ أرسل إيرل « نورثبروك» [١] Earl of Northbrook تقريراً إلى «ايرل جرانفيل» Earl Granville وزير الخارجية البريطانية عن الجريمة فى مصر . أشار فيه إلى الزيادة الملحوظة فى «حوادث السطو المسلح» فى مصر السفلى ، ونسب ذلك إلى توقف الأسلوب التعسفى الذى كان متفشياً فى مصر فى مجال مكافحة الجريمة ، والمتمثل فى إرسال سيئى السلوك إلى السودان دون محاكمة عادلة ، وإلى إلغاء استخدام الكرباج كوسيلة للحصول على الاعترافات ، وأن إلغاء هذه الأساليب قد أدى إلى إضعاف سلطة المديرين والحكام المحليين ، وبالتالى إلى زيادة الجريمة [٢] .

وفى ١٨٨٥/١/٣٠ رفع كولونيل « جونسون » Johnson مساعد المفتش العام للجندرمة والبوليس تقريراً إلى المفتش العام عن ظاهرة السطو المسلح « Brigandage» ذكر فيه إن الجرائم المذكورة تُرتَكب بواسطة عصابات من سيئى السلوك التى تتجمع فى أماكن معينة للسطو على العِزب أو المساكن المتطرفة . وعزا « جونسون » هذه الحوادث إلى تستر مشايخ البلاد ، وضعف بوليس القرى ، واتهم « جونسون» هؤلاء المشايخ والخفراء بالمشاركة فى ارتكاب هذه الجرائم أو التستر عليها ، ونفى أن هذا النوع من الجرائم جديد على البلاد معززا رأيه «بافتقار نظام البوليس قبل الاحتلال إلى إحصائيات عن الجرائم » [٣] .

كان تقريرا «نورثبروك » و « جونسون» ، أول إشارة إلى حالة الأمن فى البلاد بعد الاحتلال البريطانى مباشرة ، وكانا يسجلان انزعاج السلطات البريطانية من هذه الحالة ومحاولة نسبتها إلى أسباب اختلف كل منهما فيها . فبينما عزاها « نورثبروك » إلى إلغاء

---

(١) Thomas, George de, Northbrook» توماس جورج دى نورثبروك - درس فى أوكسفورد - نال الإجازة ومرتبة الشرف سنة ١٨٤٦ - وفد إلى مصر فى سبتمبر سنة ١٨٨٤ للنظر فى المسألة المالية وأحوال الإدارة الداخلية - راجع سليم خليل النقاش « مصر للمصريين» - ج٥ ص٢٤٥ .

(2)Parliamentary Papers (Egypt No.3) Extracts From Earl of Northbrook to Granville No.V. 21/1884

(3)Parliamentary Papers (Egypt No.3) Inclosure in No.8, Report by-colonel Johnson on Brigandage .

أساليب القهر السابقة على الاحتلال وما نتج عنه من إضعاف سلطة القوة الحاكمة فى الريف ، فإن جونسون عزاها إلى تستر المشايخ ورجال الخفر ومشاركتهم فى هذه الجرائم .

غير أن الواقع ـ ويصرف النظر عن أسبابه ، كان يشير إلى أن معدلات الجريمة فى مصر فى ارتفاع متزايد .

فقد كانت «الجنايات» التى نظرتها المحاكم الأهلية فى الفترة منذ سنة ١٨٨٤ حتى سنة ١٨٨٩ كالآتى على التوالى :

١٨٨٤	٢٨٥
١٨٨٥	٥٢٩
١٨٨٦	٥٥٠
١٨٨٧	٧٦٠
١٨٨٨	١١٤٤
١٨٨٩	١٢٠٥

(١)

كان تزايد معدل هذه الجنايات حسبما هو واضح فى الجدول السابق يخص الوجه البحرى فقط . ذلك أن المحاكم الأهلية منذ نشأتها فى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ وحتى سنة ١٨٨٩ لم تعمل إلا فى الوجه البحرى فقط .

(١) القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار والنظارات سنة ١٨٩٧ ـ تقرير جناب مسترج . سكوت المستشار القضائى عن أعمال المحاكم الأهلية منذ نشأتها حتى سنة ١٨٩٧ ـ وقد أنشئت المحاكم الأهلية فى مصر فى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ بادئة أعمالها فى الوجه البحرى فقط . وعن النظام القضائى فى مصر فى الفترة ١٨٨٣ ـ ١٩١٤ راجع لطيفة محمد سالم (النظام القضائى المصرى الحديث ١٨٧٥ ـ ١٩١٤) ج ١ ـ الهيئة المصرية للكتاب ـ القاهرة ـ ٢٠٠٠ .

غير أن أول إحصاء عام للجرائم فى القطر بأكمله كان ذلك الذى أجراه سير «إيفلين بارنج » E. Baring فى تقريره عن مصر سنة ١٨٩١ حيث عقد مقارنة إحصائية لعدد «الجرائم الخطرة Serious Crimes فى القطر المصرى فى عامى ١٨٨٦ و ١٨٨٩ تبين منها أن عدد هذه الجرائم فى سنة ١٨٨٦ كان ١٢٨٤ جناية خطيرة ، قفزت فى سنة ١٨٨٩ الى ٢٤٠٥ جناية بزيادة توازى ١٠٠٪ (١) .

فاذا انتقلنا إلى إحصائيات الجرائم من واقع التقارير الداخلية الصادرة عن المسؤولين البريطانيين العاملين فى جهاز الأمن العام ، نجد أن « جونسون باشا » باشمفتش الضبط للوجه القبلى يذكر فى تقريره عن « الحالة التى وصلت إليها الطمأنينة العامة » الإحصائيات الجنائية الآتية :

الجهة	السنة	عدد الجرائم	نوعها
الوجه القبلى	١٨٨٧	٧٨٠	قتل - سرقات بالإكراه سطو - سرقات مواشى
الوجه القبلى	١٨٨٨	٨٨٦	قتل - سرقات بالإكراه سطو - سرقات مواشى
الوجه القبلى	١٨٨٩	١٥٢٨	قتل - سرقات بالإكراه سطو - سرقات مواشى

(٢)

(1)Parliamentary papers = Reports on the Administration and Condition of Egypt and the progress of Reforms Dated march 29, 1891 " sir E. Baring to the Marquis of salisbury "

(٢) دار الوثائق = محفظة ٧٨ داخلية أفرنكى = تقرير مقدم من جونسون باشا باشمفتش الضبط للوجه القبلى عن الحالة التى وصلت إليها الطمأننية فى الوجه القبلى عام ١٩٨٩ .

ويوزع التقرير هذه الجرائم على مديريات الوجه القبلى وفقاً للسنوات على الوجه الآتى :

الجهــــــة	سنـــة ١٨٨٧	ســـنــة ١٨٨٨	ســـنــة ١٨٨٩
الفيوم	٤٠	٦٣	٢٦٨
بنى سويف	٥١	١٠٥	١٧٤
المنيا	٨١	١٦٣	١٨٨
أسيوط	٢٦٢	٢٦٨	٤٤٠
جرجا	١٥٤	١٧٨	٣٢٣
قنـــا	١٩٢	٩١	١٣٥

وتوضح الجداول ، أن الجريمة فى الوجه القبلى كانت تتزايد معدلاتها على المستوى العام وفق ما هو واضح فى الجدول الأول ، وعلى مستوى المديريات وفق الجدول الثانى ، وأن التزايد كان يقفز بخطوات واسعة سنة بعد أخرى . كحالة الفيوم التى قفزت فيها الجريمة فى ١٨٨٨ من ٦٣ جريمة إلى ٢٦٨ فى سنة ١٨٨٩ ، والمنيا التى كانت الجريمة فيها ٨١ حالة فى سنة ١٨٨٧ لتقفز إلى ما فوق الضعف فى سنة ١٨٨٨ وبنى سويف التى كانت ٥١ جريمة فى ١٨٨٧ فقفزت إلى ما فوق الضعف سنة ١٨٨٨ لتصل إلى ١٠٥ جريمة . ولم يشذ عن ذلك سوى قنا التى بدأت بقفزة عالية سنة ١٨٨٧ فكانت جرائمها ١٩٢ ، انخفضت سنة ١٨٨٨ إلى ٩١ ثم ارتفعت ببطء فى سنة ١٨٨٩ لتصل إلى ١٣٥ جريمة غير أن هذه الزيادات كانت تعطى مؤشراً خطرًا فى حالة الأمن العام لأنها تسجل أعداد أنواع معينة من الجرائم التى تشير إلى اهتزاز حالة الأمن بصورة خطيرة ، وأعنى بها جرائم القتل والسرقة بالإكراه والسطو وسرقة المواشى وجميعها مما يطلق عليها اصطلاحاً «جرائم الأمن العام» [١] .

---

(١) المصدر السابق .

وقد قدم « كولس باشا « باشمفتش الضبط للوجه البحرى فى تقريره عن حالة الأمن العام فى هذا الجزء من البلاد عن نفس الفترة (٨٧ ـ ٨٨ ـ ١٨٨٩) ما يكمل الصورة التى قدمها « جونسون باشا » عن الوجه القبلى ، فقد كان مجموع الجرائم الخطيرة فى الوجه البحرى كالآتى :-

السنة	عدد الجرائم	نوعها
١٨٨٧	٢٥٠٢	قتل ـ سرقات بالإكراه ـ سطو ـ سرقات مواشى
١٨٨٨	٧٦٧٥	قتل ـ سرقات بالإكراه ـ سطو ـ سرقات مواشى

ويلاحظ أن معدل الجريمة فى الوجه البحرى مقارناً بالوجه القبلى فى نفس المدة كان عاليا للغاية . فبينما بدأ بـ ٢٥٠٢ جريمة فى سنة ١٨٨٧ ، إذا به يرتفع إلى ما يزيد على ثلاثة أضعاف هذا الرقم فى السنة التالية ، فبلغ ٧٦٧٥ جريمة . بينما نجد أن تزايد الجريمة فى الوجه القبلى يتدرج بنسبة مقبولة [١] . ويلاحظ أن هذه الجرائم هى من ذات نوعية الجرائم المرصودة فى إحصاء الجريمة فى الوجه القبلى وأعنى بها جرائم الأمن العام .

فإذا انتقلنا إلى توزيع « الجريمة » على مديريات الوجه البحرى ، نجد أنها كانت كالآتى :-

---

(١) دار الوثائق = محفظة ٧٨ داخلية افرنكى = تقرير باللغة الإنجليزية مقدم من « كولس» باشا باشمفتش الضبط للوجه البحرى عن حالة الأمن سنة ١٨٨٨ .

الجـــهــــة	ســنــة ١٨٨٧	ســنــة ١٨٨٨
الغربية	١٣٤	٨٤٥
المنوفية	٢٠٢	١٥٩٤
الدقهلية	٤٠٤	٦١٩
الشرقية	٥١٢	٥٩٩
القليوبية	٧٩٢	١٠٤٤
الجيزة	٢٤٧	٣٩٠
رشيد	٢	٧٩
دمياط	٩	٨٠
العريش	٣	٤
البحيرة	٩٥	٢٤١٨

ويلاحظ أن ارتفاع معدلات الجريمة فى هذا الجدول قد تجاوز كل التقديرات ، فرشيد على سبيل المثال بلغت الزيادة فيها سنة ١٨٨٨ حوالى أربعين ضعفاً ، ودمياط تسعة أضعاف ، والمنوفية حوالى ثمانية أضعاف .

هكذا كان حجم الجريمة فى تزايد فى الوجهين القبلى والبحرى فى العقد الأول من الاحتلال البريطانى [١] .

(١) المصدر السابق .

وفى مقابل الزيادة فى عدد الجرائم الخطيرة ؛ كانت مجهودات « البوليس » إزائها محدودة للغاية ، ففى مقابل ٢١ جريمة قتل فى مديرية الغربية سنة ١٨٨٧ ، ٤٣ جريمة قتل فى نفس المديرية سنة ١٨٨٨ لم يضبط من الفاعلين فى جرائم سنة ١٨٨٨ سوى فاعل واحد . ولم يُضبط الفاعلين فى ٤٢ جريمة .

وكان مجموع جرائم السرقة بالإكراه سنة ١٨٨٨ (٢٤٦) جريمة ، ضُبطَ الفاعلون فى ٣٧ منها فقط بينما لم يُضبَط الفاعلين فى ١٠١ جريمة ، وفى سرقات المواشى كان مجموع الجرائم فى عام ١٨٨٨ (٤٦٣) جريمة ، ضُبِطَ الفاعلون فى ١٥٧ جريمة فقط ولم يُضبطَ ٣٠٦ مجرماً ، أما السرقات العادية التى كانت ١٦١٧ جريمة فى سنة ١٨٨٨ فقد ضُبِطَ ٢٥١ فاعلاً فقط ، بينما بقيت ٥٨٧ جريمة دون فاعل (١) .

وفى بداية العقد الثانى للاحتلال البريطانى لمصر كانت معدلات الجريمة كالآتى :-

السنة	جنايات	جُنح	مخالفات	المجموع
١٨٩١ - ١٨٩٢	٣٦١٩	٢٥٦٤٣	٥١٠٢٥	٨٠٢٨٧
١٨٩١ - ١٨٩٣	٦٦٥٠	٢٣٥٤٧	٥٦١٨٩	٨٨٣٨٦

(٢)

أما بالنسبة « للوجه القبلى» فى سنة ١٨٨٩ وسنة ١٨٩٠ ، فقد تزايد حجم الجرائم الخطرة فكانت كالآتى :-

(١) المصدر نفسه .

(٢) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر = تقرير سنوى عن البوليس المصرى سنة ١٨٩٢ .

الســـــنـــة	نوع الجــــريمة	العـــــدد
١٨٨٩	قتل	١٥٨
١٨٩٠	قتل	١٩٨

الســـــنـــة	نوع الجــــريمة	العـــــدد
١٨٨٩	سرقة بالإكراه	٣٩١
١٨٩٠	سرقة بالإكراه	٥٦٩

وكان هذا يعنى أن جريمة القتل زادت فى سنة ١٨٩٠ (٤٠) جريمة عن سنة ١٨٨٩ ، وزادت جريمة السرقة بالإكراه ١٧٨ جريمة عن سنة ١٨٨٩ ، وهما جريمتان من الجرائم الخطيرة التى توضح سوء حالة الأمن العام فى الوجه القبلى [١] .

وقد أيد « بارنج » ذلك فى تقريره عن مصر سنة ١٨٩٢ حين تحدث عن مجهودات جهاز البوليس فى قمع الجريمة . فقرر أنه من بين ٦٦٥٠ جناية أرتكبت سنة ١٨٩٢ لم يستطع البوليس أن يقوم بواجبه سوى إزاء الرُبع منها فقط ، بينما حُفِظَت القضايا الباقية لانعدام الأدلة وعدم ضبط المتهمين ، وأن من بين ٢٣٥٤٧ جنحة لم يستطع البوليس أن يثبت التهمة على أكثر من ١٠٢٢٤ بينما تُرِكَ الفاعلون فى ١٣٣٢٣ جنحة طلقاء [٢] .

---

(١)دار الوثائق = محفظة ١٠ داخلية ـ مجلس الوزراء ـ تقرير سرى مرفوع من باشمفتش ضبط الوجه القبلى إلى رئيس قسم الضبط والربط فى ١٦ مارس سنة ١٨٩١ .

(2)Parliamentary Papers = Reports on the Administration & Conditions of Egypt and the progress of Reforms dated march 1892, Sir E. Baring to the marquis of salisbury

ويبدو من مراجعة تقارير المعتمدين السياسيين الذين خلفوا « كرومر » أن ظاهرة تفشى الجريمة فى عهده كانت تدعوه إلى إخفاء حقيقة الإحصائيات عن الجرائم . بالإضافة إلى الاكتفاء بذكر الجرائم الخطيرة فقط دون التعرض لباقى الجرائم التى تعد من قبيل الجنايات ، فقد ذكر « كرومر » فى تقريره السنوى عن مصر سنة ١٨٩٤ أن عدد الجرائم الخطيرة التى ارتكبت فى مصر عام ١٨٩٣ ـ ١٨٩٤ كان ١٥٣٦ جريمة منها ٣٥٣جريمة قتل ، و٣٥ جريمة سطو ، و ٤٢٨جريمة سرقة بالإكراه (١) بينما ناقضه « رونالد جراهام» مستشار الداخلية فى تقريره إلى سير « إدوارد جراى » فى ١٩٠٩/٢/٥ (٢) . فقد ذكر أن عدد الجرائم الخطيرة فى مصر سنة ١٨٩٣ كان ٢٦٢٩ جريمة ، بينما كان تقرير « كرومر » يخفى ١٣٩٠ جريمة عن الرقم الصحيح مما يؤكد أن حالة الأمن فى عهده كانت تزعجه وتشغل تفكيره .

وقد سجلت الجريمة فى الفترة الباقية من العقد الثانى وحتى نهاية القرن التاسع عشر (١٨٩٩) التطورات الآتية :-

السنة	عدد الجرائم	السنة	عدد الجرائم
١٨٩٣	٢٦٢٩	١٨٩٨	١٣٤٢
١٨٩٤	٢٥٠٦	١٨٩٩	١٢٥١
١٨٩٥	٢٥٢٤		
١٨٩٦	١٨٦٦		
١٨٩٧	١٤٢٤		

(٣)

(1)Egypt No.1,(1894) Report on the finances, Administration, and Condition of Egypt And the progress reforms - 16 police .

(٢)من جراهام إلى سير إدوارد جراى (٦ سبتمبر سنة ١٩٠٩ رقم ١٠٢)
F.O. 407 - 174 - 33681 No. - 133.

(٣) المصدر السابق

ويلاحظ أن عدد الجرائم قد انخفض فى القطر سنة ١٨٩٤ ثم ارتفع سنة ١٨٩٥ ثم انخفض بالتدريج فى السنوات ١٨٩٦ ،١٨٩٧ ، ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ ، وسجلت السنة الأخيرة من القرن أدنى رقم للجريمة فى تاريخ البلاد منذ سنة ١٨٨٣ .

غير أن حجم الجريمة مع ابتداء القرن العشرين أخذ فى التصاعد ثانية فكان كالآتى :-

السنة	عدد الجرائم	السنة	عدد الجرائم
١٩٠٠	١٢٩٠	١٩٠٤	٢٨٧٧
١٩٠١	١٥٤٨	١٩٠٥	٣٠١١
١٩٠٢	١٧٤٥	١٩٠٦	٣٥٨٦
١٩٠٣	٢١٢١		

(١)

وفى السنة الاخيرة لكرومر فى مصر صَنَّفَ فى تقريره الجرائم التى حدثت بالقطر سنة ١٩٠٦ . فكانت ٣٢٠١ جريمة منها ٧٤١ جريمة قتل ، و ٣٩٢ جريمة شروع فى قتل ، ٤٩٧٢ جريمة سرقة بالإكراه ، ٥٢١ جريمة حريق عمد . بينما كان عدد الجنح ٦٣٨٥٣ جنحة منها ١٦٥٧٩ جنحة سرقة (٢) . ويلاحظ هنا أن كرومر قد أخفى أمر ٣٨٥ جناية هى الفارق بين عدد الجرائم فى تقريره وتقرير «جراهام» (٣) .

(١) من جراهام إلى سير إدوارد جراى ـ الرمل فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٠٩

F.O. 407 / 174 - 34675 - No. 140.

(٢) تيودور روتشين = مرجع سابق-ص ٣١٢ .

(٣) راجع الجدول السابق عن عدد الجرائم سنة ١٩٠٦ .

وبإجراء دراسة مقارنة عن الجرائم المرتكبة فى مصر فى النصف الأول من سنوات ١٩٠٧ - ١٩٠٨ - ١٩٠٩ بالنسبة لثلاثة أنواع من الجرائم تبين أنها كالآتى :-

نوع الجريمة	سنة ١٩٠٧	سنة ١٩٠٨	سنة ١٩٠٩
سرقة بالإكراه	١٨٢١	٢٠١٠	٢٣٥٣

نوع الجريمة	سنة ١٩٠٧	سنة ١٩٠٨	سنة ١٩٠٩
قتل بالإكراه	٣٧٢	٤٣١	٥٣٦

نوع الجريمة	سنة ١٩٠٧	سنة ١٩٠٨	سنة ١٩٠٩
شروع فى قتل	٢٢٦	٢٩٠	٣٨٧

ويتضح من هذا الجدول المقارن أن « الإحصاء النوعى» يؤكد أن الجريمة لم تكن تتزايد فى مصر كماً فقط ، وإنما « كيفاً » أيضاً [١] .

---

(١) من جراهام إلى سير إدوارد جراى ، الرمل فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٩ رقم ١٠٢٠
F.O. 407/174 - 38861 - No. 133 .

والإحصاء النوعى هو نوع من الإحصائيات يُقصد به معرفة اتجاه معدلات الزيادة من حيث النوع فى مدة محددة مقارنة بمعدلات الزيادة فى نوع آخر فى نفس المدة أيضاً عن عدد محدد من السنوات .

أما مجموع الجرائم المرتكبة فى مصر عن هذه السنوات كاملة بنصفيها فقد كانت على التوالى ٣٢٨٨ - ٣٦٥٥ - ٣٧١٧ جريمة[١] .

ويوضح الجدول الآتى عدد الجرائم المرتكبة فى السنوات التى تبدأ من سنة ١٩٠٩ وحتى نهاية الفترة موضوع البحث - مقرونة بالتصنيف النوعى الذى يوضح التزايد فى أنواع الجرائم بالإضافة للزيادة العامة فيها :

السنة	قتل	شروع فى قتل	سطو	شروع فى سطو	جرائم أخرى	المجموع
١٩٠٩	٨٦٩	٦٦١	٤٧٢	٥٠	١٦٦٥	٣٧١٧
١٩١٠	٧٣٢	٥٧٩	٣٠٨	٢٧	١٦٨٢	٣٣٢٨
١٩١١	٧٦٢	٦٣٦	٣٤٨	٣٨	١٨٨٩	٣٦٧٣
١٩١٢	٨١٦	٦٠٥	٣٦١	٥٠	١٩٥٢	٣٤٨٤
١٩١٣	٨١٣	٦٠١	٤٢٨	٤٠	٢٢١٤	٤٠٩٦
١٩١٨	٨٣٥	٨٢٣	٨٨٥	١٤٦	١٩٦٥	٤٦٣٤
١٩١٩	١٣٠٢	١٤٢٣	١٨٧٥	٢٩٦	٢٧٢٤	٧٦٢٠
١٩٢٠	١٢٩٩	١٣٦٨	١٦٦٢	٢٤٦	٣٠٥٥	٧٦٣٠

(٢)

(1)F.O 407- 174 - 33861 - No. 133 Do .
Egypt No.1, (1911) Reports... 1910 .

(2) Egypt No. I, (1911) Reports by his majestys Agent& Consul General in 1911 Do. 1912 - 1913, Do (1920) Reports by his majestys High Commissioner for the period 1914 - 1920.

ويلاحظ أن الفترة من ١٩١٤ حتى سنة ١٩٢٠ قد شملها تقرير واحد إذ أنه لا توجد تقارير من المعتمد البريطانى عن هذه الفترة بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى .

ويلفت النظر ـ دون التعرض إلى الزيادة فى الجرائم بأنواعها بصفة عامة والنقص الطفيف فى بعضها فى بعض السنوات أو النقص فى المجموع العام حتى سنة ١٩١٢ ـ أن الجرائم سواء فى مجموعها العام أو نوعياتها قد ارتفعت بصورة كبيرة للغاية ابتداء من سنة ١٩١٣ وحتى سنة ١٩٢٠ فهى ٤٠٩٦ فى سنة ١٩١٣ ثم ٤٦٣٤ فى سنة ١٩١٨ ، وفجاة تقفز إلى ٧٦٢٠ فى سنة ١٩١٩ ثم ٧٦٣٠ فى سنة ١٩٢٠ .

أما بالنسبة لنوعيات الجرائم الخطيرة التى تشير إلى اهتزاز الأمن العام فى البلاد فيلاحظ أن جريمة القتل بدأت منذ سنة ١٩١١ فى التزايد تدريجياً من ٧٦٢ إلى ٨١٦ فى سنة ١٩١٢ الى ٨٣٥ سنة ١٩١٨ إلى ١٣٠٢ فى سنة ١٩١٩ . وإذا كان لتأرجح جريمة القتل بين الزيادة والنقصان فى سنوات ١٩١٢ و ١٩١٣ و ١٩١٩ و ١٩٢٠ مبرر فى أن هذه الجريمة قد لا تبيِّن اتجاه حالة الأمن العام بالنظر لأن هذا النوع من الجرائم يدخل فيه أنواع كالثأر والقتل سفاحاً وما إلى ذلك ، فإن الجريمة التى تفسير حالة الأمن العام بوضوح دون إمكانية إعطاء مبررات لها ، هى جريمة « السطو » أو «السرقة بالاكراه» . فقد ارتفعت معدلات هذه الجريمة منذ سنة ١٩١١ ارتفاعاً كبيراً تجاوزت به كل الزيادات فى أى تصنيفات لجرائم أخرى ، فقد كانت فى سنة ١٩١٣ وقبل الحرب ٤٢٨ جريمة ، بلغت بعد الحرب ٨٨٥ أى أكثر من الضعف عن الإحصاء السابق ، ثم تضاعفت فى سنة ١٩١٩ . .

وهكذا فإن الإحصائيات تتحدث عن نفسها دون تفسير عن ارتفاع معدل الجريمة فى مصر طوال فترة الاحتلال البريطانى وحتى نهاية الفترة موضوع البحث بما لا يدع مجالاً للشك فى أن الأمن العام فى البلاد طوال هذه الفترة كان مختلاً بصورة خطيرة . . . فما هى الأسباب ؟ .

أسباب اختلال الأمن العام فى مصر :

مع اعتراف البريطانيين طوال الفترة موضوع البحث باختلال الأمن فى مصر ، فقد أعطوا تبريرات متعددة لهذا الوضع . وقد تناقضت هذه التبريرات باختلاف مصدرها . فكانت تبريرات أهل السياسة منهم (كالمعتمد البريطانى مثلاً) تتناول أسباباً ، بينما تناولت أسباب العاملين منهم فى الجهاز مبررات أخرى .

فقد نسب « اللورد نورثبروك » الزيادة الملحوظة فى عدد « حوادث السطو المسلح» فى مصر السفلى Lower Egypt إلى « توقف الأسلوب التعسفى» الذى كان يستخدمه الحكام المصريين فى مكافحة الجريمة ، وإلغاء الكرباج كوسيلة للحصول على الإعترافات ، الأمر الذى أدى إلى إضعاف سلطة الحكام المصريين .

كان ذلك سنة ١٨٨٤ ، أى وقت بداية الاحتلال ، وكان هذا التبرير مقبولاً وقتئذ إلى حد ما ، فلما أتت سنة ١٨٨٥ كان المبرر لزيادة هذا النوع من الحوادث راجعاً عند «جونسون » مساعد المفتش العام للجندرمة والبوليس إلى تستر مشايخ البلاد ، وضعف بوليس القرى Village Police أى الخفراء ، ومشاركة هؤلاء وهؤلاء فى ارتكاب هذه الجرائم .

وعن ازدياد معدل الجرائم بصفة عامة فى مصر يقول « سير أوكلاند كولفن» Aucland Colvin المراقب المالى لمصر - وكان حديثه عن الفترة من سنة ١٨٨٤ إلى ١٨٨٩ - « أن جرائم السطو المسلح كانت نتيجة وثمرة النزاع فى الفكر بين الموظفين المصريين والبريطانيين حول الأسلوب الصحيح فى إدارة البوليس ، كما أنها كانت بنسبة ما راجعة إلى انعدام الخبرة لدى المحاكم الأهلية التى أنشئت حديثاً (١) .

أما « جونسون باشا » باشمفتش ضبط الوجه القبلى ، فقد قدم لأسباب ازدياد معدل الجريمة فى الوجه القبلى الذى كان يشرف عليه سنة ١٨٨١ عندما كانت البلاد خاضعة للتقسيم الثنائى لأغراض البوليس - المبررات الآتية :

---

(1) Sir Aucland Colvin, Op.cit .

أ ـ سوء نظام الرى فى الوجه القبلى وتركها « شراقى » قد ترتب عليه زيادة نسبة الفقر بين الفلاحين مما نتج عنه لجوئهم لارتكاب الجريمة لسد حاجتهم إلى القوت ، بمعنى أن الفقر كان سبباً مباشراً لازدياد الجريمة فى مصر فى عهد الاحتلال .

ب ـ الضغط المستمر من جانب الحكومة على السلطات المحلية لبذل « النشاط » فى جمع الضرائب تحقيقاً لسياسة بريطانيا فى ذلك الوقت والتى تمثلت فى الإسراع بتحقيق قدرة مصر على الوفاء بديونها Solvency للقوى الأجنبية الأخرى بهدف إبعاد الأنظار عن حقيقة احتلال بريطانيا لمصر وما مثله ذلك « النشاط » من ضغط اقتصادى على الفلاح لاعتصار آخر قطرة مما يملكه تنفيذاً لهدف بريطانيا . كل هذا أدى إلى تحول الفلاح إلى « مجرم » يبحث عن الرزق ولو بارتكاب الجريمة .

ج – سحب السلطات من العمد والمشايخ والمديرين وافتقادهم للهيبة بين الناس أدى إلى استهتار الأخيرين وازدياد الجريمة كنتيجة لذلك .

د – تسخير الخفراء فى النظام المعمول فى أعمال الحراسة ، وعدم دفع مرتباتهم إليهم قبل استيفاء الحكومة لضرائبها العديدة وفرض القانون الذى يقضى بجعل نسبة الخفراء ٥٪ من عدد سكان كل بلدة ، والذى يزيد (أى هذا القانون) من عبء الضريبة المفروضة على السكان ويستميل السلطات المحلية إلى غض النظر عن بذل الجهود فى سبيل تخفيف أعباء الحراسة والضرائب .

هـ – الخلاف الحاد بين السلطات الإدارية والبوليس ، وما ينتج عنه من عجز البوليس عن العمل بجد فى مواجهة المقاومة السلبية Passiveresisitance التى يبديها رؤسائه الإسميين Titularchiefs « المديرين ونظار الاقسام» .

و – إنقاص قوات البوليس الذى بدأ سنة ١٨٨٧ بتخفيض قوة كل مديرية ٥٠ فرداً وإحلال عدد مماثل من القوات الاحتياطية التى تعمل تحت قيادة منفصلة ، ثم إلغاء قوات الاحتياطى سنة ١٨٨٨ وإعادتها للجيش دون أن يشغل أماكن هذه القوات قوة أخرى . كل هذا جعل القوات غير كافية لمقاومة الجريمة .

ز - حرمان المديرين من السلطات القضائية وإخلاء سبيل المجرمين لعدم توافر الأدلة القضائية .

ح - الإقلال من عقوبة الإعدام وعدم فرض نظام المسؤولية الجماعية Collective Reponsibility على القرى التى تحدث بدوائرها الجريمة ، وإلغاء عقوبة الكرباج كان له أثر فى ازدياد الجريمة فى الوجه القبلى [١] .

وقد عاد « باشمفتش ضبط الوجه القبلى» سنة ١٨٩١ فذكر فى تقريره الذى رفعه عن حالة الأمن العام أن خطورة الحالة تدفعه إلى عدم التفاؤل فى تحسن حالة الأمن بالنظر لقلة قوة البوليس وسوء أسلوب عملها ، والقوانين المعمول بها وسوء حالة نظام الخفر [٢] .

وقد انتهى « ستل باشا» مفتش عموم البوليس فى تقريره السنوى عن جهاز البوليس سنة ١٨٩٢ إلى أن سوء حالة الأ من يرجع الى عدم كفاءة البوليس لتأييد الامن العام فى المديريات وحده ، وأنه لابد من اعادة النظر فى القوات المكلفة بحفظ الأمن فى البلاد ، وكان يقصد بذلك « الخفر» [٣] - وكان « إيفلين بارنج » متفقاً مع مفتش عموم البوليس سنة ١٨٩٢ فى أن نتائج جهود البوليس فى ضبط الحوادث ترجع إلى «جهاز البوليس الضعيف» [٤] .

وتسجل بداية القرن العشرين تحولاً كبيراً فى تبريرات البريطانيين لازدياد الجريمة فى مصر ، فبينما كانوا يبررونها فى بداية الاحتلال «بالإلغاء التام للكرباج » و « الأساليب الوحشية لا نتزاع الاعترافات » ثم لضعف جهاز البوليس فى التسعينيات ؛ فإذا بهم يتحولون إلى أسباب أخرى فى بداية هذا القرن .

---

(١) دار الوثائق = محفظة ٧٨ داخلية أفرنكى = تقرير مقدم من «جونسون باشا » عن حالة الأمن العام فى الوجه القبلى سنة ١٨٨٩ .

(٢) المصدر السابق = محفظة ١٠ داخلية - مجلس الوزراء = تقرير سرى مرفوع من باشمفتش ضبط الوجه القبلى إلى رئيس قسم الضبط فى ١٦ مارس سنة ١٨٩١ .

(٣) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر = تقرير سنوى عن البوليس المصرى سنة ١٨٩٢ .

(4)Parliamentary papers Report on the Administration & Conditions of Egypt and the Progress of Reforms dated march 1892 -Sir E.Baring to the Marquis of Salisbury

ففى سنة ١٩٠٤ أعطى « كرومر» تفسيراً لازدياد الجريمة فقال « إن كثيرين ممن كانوا إلى عهد قريب مفلسين ، أصبحوا وقد أثروا ثراءً وسطاً ، فلما ذاقوا لذة الغنى رغبوا فى الاستكثار منه ، وفى رغبتهم هذه أصبحوا أكثر تعرضاً لأن يصطدموا بآخرين يسعون سعيهم » .

وبينما قال « كرومر » ذلك فى سنة ١٩٠٤ ؛ إذا به يفسر ازدياد الجريمة فى سنة ١٩٠٧ تفسيراً آخر فقال « كثيراً ما يكون ازدياد الفقر سبباً فى ازدياد الجرائم ، وإن من له أقل إلمام بأحوال البلاد يرى أن ازدياد الجرائم الحديث فى مصر لا يرجع إلى الفقر ، ولكنه يرجع فيما أظن إلى أن القانون لا يبعث فى نفوس الأشرار الرهبة الكافية» .

أما « ماشل » مستشار الداخلية سنة ١٩٠٤ فقال « إن الرخاء العجيب الذى أدركه الفلاحون قد أرهف شهواتهم ومد عيونهم إلى الكسب ، فكان من وراء ذلك التحاسد والتحاقد والتباغض ، ويمكن أن نرجع جل ما يقع فى زمننا هذا من الجرائم إلى هذه الأمور رأساً» [١] .

وكان لمن خلفوا « كرومر » من المعتمدين السياسيين تفسيرات أخرى لازدياد الجريمة فى مصر ، فمنهم من أرجعها الى زيادة عدد السكان ، أو سلوك البدو ، أو تفشى استخدام الأسلحة النارية ، أو احتراف القتل [٢] ، ومنهم من أرجع هذه الظاهرة إلى النقص فى عدد المفتشين البريطانيين فى إدارة الأمن العام بالنظر «لظهور الجريمة السياسية » فى مصر فيما بعد سنة ١٩١٠ [٣] وأخيراً فهناك من عزاها إلى الأعباء التى أُلقيَت على جهاز الأمن كنتيجة للحرب العالمية الأولى [٤] .

---

(١) تيودور روتشتين = مرجع سابق ، ص ٣١٣ و ٣١٤ .

(٢) من مستر جراهام إلى سير إدوارد جراى ـ الرمل فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٠٩

F.O - 407 / 174 - 34675 No. 140.

(3) Egypt No.2, (1921) Report for the year 1920

(4) Egypt No. 1, (1920) Reports by his Majestys high Commissioner for the period 1914 - 1919 .

وعلى ذلك فإن ظاهرة الزيادة فى حجم الجريمة منذ بدء الاحتلال وحتى سنة ١٩٢٢ - أُعطِيَت أربعة وعشرون تعليلاً هم :

١ - الغاء الأسلوب التعسفى للحكام وإلغاء استخدام الكرباج .

٢ - التستر على المجرمين ومشاركتهم من قبل المشايخ والخفراء .

٣ - التنازع بين المصريين والبريطانيين حول الأسلوب الصحيح لإدارة البوليس .

٤ - انعدام الخبرة لدى المحاكم الأهلية حديثة النشأة .

٥ - سوء الرى فى الوجه القبلى وأثره فى فقر الفلاح .

٦ - الضغط الحكومى لجباية الضرائب .

٧ - انقاص هيبة المشايخ والمديرين واستهتار الأهالى نتيجة ذلك .

٨ - سوء نظام الخفر .

٩ - الخلاف بين « الإدارة » و« البوليس » وعجز الأخير عن أداء عمله لسلبية المديرين

١٠ - نقص قوات البوليس .

١١ - سحب السلطات القضائية من المديرين وعدم توافر الأدلة القضائية .

١٢ - الإقلال من عقوبة الإعدام ، وعدم فرض نظام المسؤولية الجماعية ، وإلغاء استخدام الكرباج .

١٣ - عدم كفاية القوانين .

١٤ - زيادة السكان .

١٥ - عدم كفاءة البوليس وحده لحفظ الأمن .

١٦ - ضعف جهاز البوليس .

١٧ - سلوك البدو .

١٨ ـ تفشى الأسلحة النارية .

١٩ ـ احتراف القتل .

٢٠ ـ الثراء والسعى إلى الاستكثار منه والتصادم مع الساعين لذلك .

٢١ ـ استهانة الأشرار بالقانون وعدم رهبتهم منه .

٢٢ ـ التحاسد .

٢٣ ـ انتشار الجريمة السياسية .

٢٤ ـ زيادة العبء على أجهزة الأمن نظراً لظروف الحرب الأولى .

ولم يتفق أياً من البريطانيين الذين تعرضوا لحالة الأمن العام طوال الفترة موضوع البحث على تحديد سبب معين لهذه الظاهرة ، فقد اجتهد كلٌ من جانبه فى إعطاء التفسير الذى يراه . وإن كان هذا التفسير فى بعض الأحيان قد يناقض العقل ، أو يناقض ما يأتى به صاحبه من تفسير فى تقرير آخر ، إذ لا يتصور العقل أن تكون أسباب ازدياد الجريمة فى سنة ١٩٠٩ راجعة فى مجموعها الذى قدره ٣٧١٧ جريمة إلى « احتراف القتل » وإن صح هذا فيما يتعلق بـ ٨٦٩ جريمة قتل التى حدثت فى تلك السنة ؛ فهل ينسحب هذا على ٥٤٧٢ حادث سطو و ٥٠ حادث شروع فى سطو و ١٦٦٥ جريمة أخرى ارُتكبَت فى تلك السنة لم يُقتل فى أى منها فرد واحد ؟ وهل يقبل تفسير « كرومر» سنة ١٩٠٤ بأن ازدياد الجريمة يرجع إلى رغبة الأثرياء فى الإثراء زيادة عما هم عليه ، وهل يُعمم هذا السبب على ٢٨٧٧ جريمة ارتكبت فى ذلك العام ؟ ثم هل يتفق تفسير « ماشل» فى تبرير زيادة الجريمة فى ذلك العام بأنه « الحقد والتحاسد» مع تفسير كرومر لزيادة الجريمة فى نفس العام ؟

وكان من بين من أسهموا بنصيب فى تفسير ظاهرة ازدياد الجريمة فى عهد الاحتلال البريطانى « نوبار الأرمنى» رئيس النظار السابق ، وتيودور روتشتين صاحب كتاب « تاريخ المسألة المصرية» .

فأما « نوبار » فقد أرجع سوء حالة الأمن فى البلاد إلى « وجود إدارة عمومية للبوليس فى نظارة الداخلية تعرقل أعمال المديرين وسلطتهم وليس للناظر يد عليها [(١)]» . وكان يقصد بذلك « نظام الازدواجية » الذى طبقه البريطانيون طوال الفترة من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٨٩٤ .

ولكنه لم يفسر تزايد الجريمة فى مصر بعد إخضاع البوليس للإدارة بعد نوفمبر سنة ١٨٩٤ .

وأرجع تيودور روتشتين ظاهرة ازدياد الجريمة فى مصر إلى « الخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى سبَّبه الحكم البريطانى ، وقضائه دفعة واحدة على سلطة الوطنيين كلها وإحلال سلطة أجانب محلها ،لا علم لهم بعادات المصريين ولغتهم [(٢)] ، فهو يعطى لازدياد الجريمة أسباباً اقتصادية وأسباباً تتصل بالإدارة .

وسواء أكان تدهور حالة الأمن العام التى عرضت لها بالإحصائيات وتقارير المفتشين والمعتمدين البريطانيين هى النتيجة المباشرة للنظام الازدواجى والاحتكاك ، أو لأسباب اقتصادية ، أو لنظم الأمن نفسها أو لأى سبب من الأسباب التى أوردتها الصفحات السابقة ؛ فإن القدر المتيقن يحيل نسبة ما فى اختلال الأمن إلى ما ستتعرض له الصفحات التالية .

---

(١) الوقائع المصرية = ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٤ .

(٢) تيودور روتشتين = مرجع سابق .

اقتصاديات البوليس وصلتها بحالة الأمن العام :

كان من بين أهداف بريطانيا بعد احتلالها لمصر سنة ١٨٨٢ أن تحتفظ بمركزها غير المشروع فى البلاد مع التأكيد للدول الاوروبية بأنها ترعى المصالح المالية والتجارية لرعاياها فى مصر ، بصورة تجعل هذه الدول تغض الطرف عن مركز انجلترا غير القانونى فى البلاد ، ولم يكن ذلك ليتم دون اطمئنان هذه الدول إلى نجاح « انجلترا » فى إعادة الحالة المالية للبلاد إلى الوضع الذى يتيح لرعاياها (أى الدول الاوروبية) الحصول على فوائد «كوبوناتهم» .

وكانت نتائج التدخل العسكرى البريطانى فى مصر ، وما استتبعه ذلك من مقاومة العدو ، وتحميل الخزانة المصرية ما أنفقه البريطانيون فى هذه الحرب ، وتعويضات حريق الإسكندرية التى بلغت ٣٫٩٥٠٫٠٠٠ جنيه وتحميلها لدافعى الضرائب المصريين ؛ كل ذلك كان عبئا سئ الأثر على الخزانة المصرية ، أدى فى النهاية إلى أن تختتم سنة ١٨٨٣ بعجز يتجاوز ٦٠٠٫٠٠٠ جنيه ، مع احتمالات عجز فى سنة ١٨٨٤ يبلغ ١٫٢٩٤٠٠٠ جنيه .

ومع مصاريف الحملة المصرية للسودان لقمع الثورة المهدية ، ونفقات جيش الاحتلال ، فقد كان تقرير «سير إيفلين بارنج» أنه بقدوم سنة ١٨٨٥ سيتجمع على «مصر» دين جديد يُقدَّر بحوالى ٨ ملايين من جنيهات [١] .

دفع هذا « انجلترا» إلى التفكير فى عقد قرض لمصر ، أو إنقاص فائدة الدين عليها ، إلا أن « فرنسا» التى كانت تقف لانجلترا بالمرصاد وقتئذ لحنقها عليها احتلالها لمصر ؛ رفضت أن توافق على أى من هذين الاقتراحين .

غير أن « انجلترا » نجحت فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ فى إقناع « الدول الكبرى » بتوقيع اتفاق يعطى بمقتضاه لمصر قرضاً من « بيت روتشيلد » بضمان « الدول» ، تكون قيمته الإسمية ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وفائدته ٣٫٥٪ ، إلى جانب شروط أخرى كان أهمها

(١) المصدر السابق ، ص ١٣٧ .

شرطان يقضى أولهما «بتحديد نفقات ادارة البلاد تحديداً دائماً بمبلغ ٥٫٢٣٧٠٠٠ جنيه ، أما الثانى فقد قضى بأنه إذا عجز « بارنج » عن إصلاح مالية البلاد فى مدة غايتها ثلاث سنوات ؛ حلت محله « لجنة دولية » تتولى إدارة هذه المالية . وكان هذا الشرط بناءً على طلب فرنسا [١] .

وهكذا كانت سنوات ١٨٨٥ - ١٨٨٦ - ١٨٨٧ من أحرج السنوات فى عمر «الاحتلال البريطانى مصر » ، كما أنها كانت من أعتم السنوات فى حياة « مصر » .

وكان على « بارنج» أن يستنزف مصر حتى آخر قطرة ليحول دون نجاح « فرنسا » فى تنفيذ شروطها فيما لو فشل . وقد نجح [٢] .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢٤٧ .

(٢) فى سبيل تحقيق أهداف بريطانيا فى هذا الشأن ، باع « بارنج» أراضى الدومين والدائرة السنية بما قيمته ٤٣٧٫٠٠٠ جنيه ، واخترع نظام « البدل النقدى» للإعفاء من الخدمة العسكرية فحصل فى سنة ١٨٨٦ على مبلغ ١٥٩٫٠٠٠ جنيه ، ورفع قيمة الضرائب المقررة من ٥٫٤٠٧٫٠٠٠ إلى ٥٫٤٦٨٫٠٠٠ جنية فيما بين سنة ١٨٨٤ وسنة ١٨٨٧ ، وأدى مرتبات الموظفين متأخرة شهراً عن الشهر الذى يفترض أن تؤدى فيه اليهم ، فأفاد بمبلغ ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه وفرض بدلاً للسخرة قدره ٣٠ جنيه فى الوجه القبلى و ٤٠ جنيه فى الوجه البحرى ، فأدخل إلى خزانة الحكومة سنة ١٨٨٨ مبلغ ٨٨٫٠٠٠ جنيه تقابلها ٦٫٠٠٠ جنيه فى العام السابق - ورفع الضريبة على الدخان فى سنة ١٨٨٨ من ٢٫٥ جنيه عن الفدان إلى ٣٠ جنيه فى العام فحصل على ربع صاف من الرسوم الجمركية قدره ٣٣٣٫٠٠٠ جنيه فى حين انحط دخل ضريبة الدخان إلى ١٠٫٠٠٠ جنيه ، ثم حدد مساحة الأراضى التى تُزرع دخاناً بما لا يزيد عن ١٥٠٠ فدان ، ثم حظر زراعته تماماً . ورفع الرسوم الجمركية على الدخان الوارد الى أكثر من ٤٠٪ فبلغت الرسوم على الدخان المستورد فى سنة ١٨٩٠ (١٫٢٠٠٫٠٠٠) جنيه وقد استطاع بارنج بذلك أن يختتم سنة ١٨٨٥ بزيادة قدرها ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه كما خفض النفقات سنة ١٨٨٧ من ٩٫٥٣١٫٠٠٠ جنيه الى ٩٫١٩١٫٠٠٠ محققاً زيادة فى الإيرادات قدرها ٤٥٠٫٠٠٠ جنيه وأنشأ سنة ١٨٨٨ صندوقاً احتياطياً لإيداع زيادات الميزانية التى نهض بها ، وقد بلغت هذه الزيادات الاحتياطية فى أول سنة ١٨٨٩ أكثر من ٦٠٠٫٠٠٠ جنيه أضيف إليها فى بحر تلك السنة ٢٣٧٫٠٠٠ جنيه ، وبلغت الرسوم الجمركية على الدخان الوارد فى تلك السنة ٤٤٢٫٠٠٠ جنيه ، وبدل السخرة ١٢٣٫٠٠٠ جنيه ، والبدل العسكرى ٩١٫٠٠٠ ، وأثمان الأراضى المبيعة ٤٢٫٠٠٠ جنيه وكان الدخل كله ٩٫٧١٩٫٠٠٠ جنيه مقابل مصروفات قدرها ٩٫٥٢٣٫٠٠٠ جنيه - وكانت زيادة الإيرادات على المصروفات فى سنة ١٨٩٢ (٩٥١٫٠٠٠) جنيه ، وإلى جانب ذلك اهتم « بارنج » =

غير أن نجاح « بارنج » هذا الذى كان ينحصر فى «سياسة تخفيض مصروفات الحكومة وزيادة إيرادات الخزينة» ،كان يقابله بالضرورة التضحية بسعادة مصر الأقتصادية ، وإتعاس الفلاح المصرى الذى عاش فى بؤس شديد .

ولقد كان لسياسة « بارنج » الاقتصادية أثر سئ على مرافق كثيرة فى البلاد كان «جهاز البوليس » أحدها .

فعندما انتهى اللورد « دوفرين» من تقريره فى سنة ١٨٨٣ كانت « قوات الجندرمة والبوليس» قد قُدِّرَت بـ ٧٤٩٠ ضابطاً وجندياً بتكاليف تصل إلى ٣١٩٫٧٤١ جنيه .

وعندما أُعِدَّت أول ميزانية للبلاد فى عهد « بارنج » خُفِّضَت التكاليف المنصرفة على قوات الجندرمة والبوليس فأصبحت ٢٢٧٫٤٦٠ جنيه مخفضة عدد القوات إلى ٦١٣٧ ضابطاً وجندياً بنقص ٩٢٢٨١ جنيه فى الميزانية و ١٣٥٣ ، فرداً فى القوى البشرية عن العام السابق .

وفى سنة ١٨٨٥ كانت تكاليف الجهاز ١٥٥٫٤٣٠ جنيه والقوة ٧١٥٥ فرداً بنقص قدره ٧٢٫٠٣٠ جنيه . ومع ذلك فإن عدد أفراد القوة زادوا ١٠١٨ فرداً مما يعنى أن خفضاً هائلاً فى رواتب الأفراد قد أُحدِثَ .

وفى سنة ١٨٨٦ كانت التكاليف ٢٣٨٫٠٠٠ جنيه وعدد القوة ٦٠١٠ بنقص فى الأفراد قدره ١١٤٥ ، وزيادة فى الميزانية ٧٢٫٥٧٠ جنيه عن العام السابق .

= بزراعة القطن باعتباره محصولاً مربحاً من الوجهة التجارية ، وصرف عنايته إلى ما يهيئ لهذا المحصول سبل الوفرة ، كمسائل الرى ، فزادت المساحة المنزرعة قطناً بين عامى ١٨٨٤ - ١٩٠٨ من ٨٠٠٫٠٠٠ فدان إلى ٦٫٦٤٠٫٠٠٠ فدان ، وزاد محصول القطن من ١٫٨١٨٫٠٠٠ قنطار إلى ٦٫٢٥٠٫٠٠٠ قنطار ، وزادت قيمة القطن الصادر من ٦٫٢٤٤٫٠٠٠ جنيه إلى ١٧٫٠٩١٫٠٠٠ جنيه ، غير أنه فى المقابل أهمل مزروعات أخرى كالقمح والحبوب والخضر ففى الفترة من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٩٠١ أزدادت قيمة الواردات من الماشية واللحوم والأسماك والزبد والجبن من ٣١٤٫٠٠٠ جنيه الى ١٫١٦٢٫٠٠٠ جنيه ، والحبوب والخضر والأغذية النشوية من ٥١٠ ألف جنيه إلى ٣٫٧٨٥٫٠٠٠ جنيه ، كما ازداد الوارد من القمح والدقيق والذرة من ٥٠٫٨٦٤ طناً سنة ١٨٩٩ إلى ٢٠٩٫٥٩٧ طناً سنة ١٩٠٨ . هذا كله يعنى أن النمو الزراعى فى مصر الذى ساعد عليه الجهد المبذول فى تحسين نظام الرى ،كان منصباً بالضرورة على زيادة زراعة القطن فقط . المرجع السابق ، ص ٣٠٢ وما بعدها .

وفى سنة ١٨٨٧ أصبحت القوة ٥٧٧٩ فرداً والتكاليف ٢١٠٫٠٠٠ جنيه بنقص فى الأفراد قدره ٢٣١ فرداً ونقص فى الميزانية قدره ٢٨٫٠٠٠ جنيه .

أما سنة ١٨٨٨ فقد كان تعداد القوة فيها ٥٦١٧ فرداً بميزانية قدرها ١٩٠٫٢٩١ ، أى أن القوة كانت تنقص ١٦٢ فرداً والميزانية ١٩٧٠٩ عن العام السابق .

السنة	الميزانية	عدد القوة
١٨٨٣	٣١٩٧٤١	٧٤٩٠
١٨٨٤	٢٢٧٤٦٠	٦١٣٧
١٨٨٥	١٥٥٤٣٠	٧١٥٥
١٨٨٦	٢٣٨٠٠٠	٦٠١٠
١٨٨٧	٢١٠٠٠٠	٥٧٧٩
١٨٨٨	١٩٠٢٩١	٥٦١٧

(١)

ويتضح من الجدول ، أن التكاليف التى أُنفِقَت على جهاز الأمن كانت تتناقص عاماً بعد عام ، حتى كادت بعد خمس سنوات من الاحتلال أن توازى نصف ما قُدِّرَ للجهاز فى ميزانية سنة ١٨٨٣ ، وقد واكب هذا الخفض فى المصاريف خفضاً فى أعداد القوات على مدى السنوات الخمس المذكورة ، باستثناء سنة ١٨٨٥ التى كانت أعداد القوة فيها كبيرة نوعاً ما برغم قلة التكاليف المقررة للإنفاق على الجهاز .

ووفقا لأعداد قوة جهاز الأمن فى السنوات ١٨٨٣ - ١٨٨٨ فإن نسبة رجال الأمن إلى تعداد السكان تبعاً لإحصاء سنة ١٨٨٢ الذى قُدِّر بـ ٦٫٨١٤٫٠٠٠ شخصاً تكون كالآتى :

---

(١) دار الوثائق = محفظة ١١٨ داخلية عربى و ١٣٢و٦٧و٥١ = ميزانيات البوليس سنة ١٨٨٣ ، ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ ، ١٨٨٦ ، ١٨٨٧ ، ١٨٨٨ .

السنة	نسبة رجال البوليس إلى السكان	السنة	نسبة رجال البوليس إلى السكان
١٨٨٣	١ : ٩١٠	١٨٨٦	١ : ١١٣٤
١٨٨٤	١ : ١١١٠	١٨٨٧	١ : ١١٨٠
١٨٨٥	١ : ٩٣٥	١٨٨٨	١ : ١٢١٣

وهنا يبدو أن عدد رجال البوليس إلى تعداد السكان يأخذ فى التناقص تدريجياً على مدى السنوات الخمس ليصل عدد ما يحرسهم رجل البوليس سنة ١٨٨٨ قريباً من ضِعف عدد من كان يحرسهم سنة ١٨٨٣ .

وعند الربط بين أعداد قوات البوليس فى تلك السنوات وأعداد الجرائم المرتكبة فيها يتبين من الجدول الآتى بجلاء وجود علاقة بين ارتفاع معدلات الجريمة وانخفاض عدد رجال البوليس وبالتالى زيادة عدد الافراد الذين يحرسهم رجال البوليس .

السنة	عدد الجرائم المرتكبة	عدد رجال الامن	نسبة رجال البوليس الى السكان
١٨٨٦	١٢٨٤	٦٠١٠	١ إلى ١١٣٤
١٨٨٧	٣٢٨٢	٥٧٧٩	١ إلى ١١٨٠
١٨٨٨	٨٥٦١	٥٦١٧	١ إلى ١٢١٣

فإذا انتقلنا إلى سنة ١٨٩١ التى قرر فيها « بارنج » أن « التوازن المالى فى مصر قد أصبح مضموناً» [(١)] ، نجد أن مجموع ما أُنفِقَ على جهاز الأمن كان ٢٠٧٥٤٧ جنيه ، وعدد رجال البوليس (٦٢٠٨) فرداً بنسبة قدرها رجل بوليس واحد إلى ١٠٧٥ نسمة . أى أنها لم تزد عن ميزانية سنة ١٨٨٨ وهى آخر سنة من سنوات « كفاح بارنج» للنجاح فى سياسته المالية إزاء شروط قرض سنة ١٨٨٥ ، سوى ١٧٢٥٦ جنيه وبزيادة قدرها ٥٩١ رجل بوليس عن سنة ١٨٨٨ .

وتقترب ميزانيات « جهاز البوليس » فى سنتى ١٨٩٢ و ١٨٩٣ من نفس نسب سنة ١٨٩١ مع فوارق بسيطة ، فقد بلغ عدد رجال البوليس فى سنة ١٨٩٢ (٦٤٤٢) رجل بميزانية قدرها ٢١٥٤٢٤ ، ونسبة رجل واحد إلى ١٠٥٨ نسمة وبلغ عدد رجال البوليس سنة ١٨٩٣(٦٨٠٠) رجل بميزانية ٢١٥٢١٩ جنيه ونسبة رجل واحد إلى ١٠٠٢ نسمة [(٢)] .

كانت ميزانية البلاد بين عامى ١٨٨٠ ـ ١٨٨٩ تدور حول رقم لا يتجاوز ٩ مليون جنيه ، غير أنه بعد أن حققت مصر توازنها المالى وقدرتها على السيولة Solvency تجاوز رقم ميزانيتها العشرة ملايين . فقد كانت الإيرادات فى سنة ١٨٩٠ (١٠٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه) فى مقابل مصروفات تبلغ ٩٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه [(٣)] ، واستمرت ميزانية البلاد فى التحسن وحول هذا الرقم حتى سنة ١٩٠٥ .

وبلغ عدد السكان فى إحصاء عام ١٨٩٧ : ٩٫٦٢١٫٠٠٠ نسمة .

وفى مقابل هذه الزيادة فى السكان والإيرادات كان عدد رجال البوليس فى ذلك العام ٦٥٢٤ رجلاً ، بمعنى أن نسبة رجال البوليس إلى السكان كانت ١ : ١٤٧٥ . أما ميزانية

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢٣٢ .

(٢) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر = تقرير سنوى عن البوليس المصرى سنوات ١٨٩١ ـ ١٨٩٢ـ ١٨٩٣ـ للواء هنرى ستل باشا مفتش عموم البوليس ويلاحظ أن عدد الجنايات والجنح والمخالفات فى عام ١٨٩١ ـ ١٨٩٢ ـ كان ٨٠٢٨٧ وفى عام ١٨٩٢ ـ ١٨٩٣ كان ٨٨٣٨٦ .

(3) Cromer, Modern Egypt , P 751.

الجهاز فكانت ٢٢٣٫٦١٠ جنيه [١] ويلاحظ أنه رغم الزيادة فى السكان البالغة ٢٫٨٠٧٫٠٠٠ نسمة والزيادة فى إيرادات الحكومة ، فإن نسبة رجال البوليس إلى عدد السكان ، وهو المعيار العالمى فى تقرير تناسب البوليس مع أعداد السكان كانت أسوأ النسب منذ أن احتل البريطانيون البلاد [٢] .

وفى إحصاء سنة ١٩٠٧ بلغ عدد السكان ١١٫٢٨٧٫٣٥٩ نسمة ، بينما كان عدد رجال البوليس فى تلك السنة ٧٠٨٥ بنسبة تبلغ رجل بوليس واحد إلى ١٥٩٣ [٣] . ويلاحظ أن نسبة رجال البوليس إلى أعداد السكان فى هذه المرة كانت أسوأ مما سبقها رغم الزيادة فى السكان بمقدار ٠١٫٦٦٦٣٥٩

أما فى إحصاء سنة ١٩١٧ فقد بلغ عدد السكان ١٢٫٧١٨٫٢٥٥ بينما كان عدد رجال البوليس فى تلك السنة ٨٥٥٥ رجلاً بنسبة تبلغ رجل بوليس واحد إلى ١٤٨٧ نسمة [٤]

ويبدو من تقديرات ميزانية البلاد أن مقدار ما كان يُنفق على جهاز الأمن كان ينخفض سنة بعد أخرى ، فبينما كانت إيرادات مصر سنة ١٨٨٣ هى ٨٫٩٥٣٫٠٠٠ من الجنيهات وكان مقدار ما أُنفق على جهاز الأمن فى تلك السنة هو ٣١٩٫٧٤١ جنيه لقوة تبلغ ٧٤٩٠ رجلاً ولتعداد سكان قدره ٦٫٨١٤٫٠٠٠ نسمة ، ونسبة بوليس تبلغ ١ رجل بوليس : ٩١٠ مواطناً ، وبينما كان الأمر كذلك فى بداية عهد الاحتلال ؛ كانت إيرادات البلاد سنة (١٩٠٦) ١٢٫٣٩٣٫٠٠٠ جنيه ، ومقدار ما أُنفقَ على البوليس ٣٢٨٫٥٠٠ جنيه لقوة تبلغ ٧٥٨٠ فرداً ولتعداد سكان قدره ٩٫٦٢١٫٠٠٠ ونسبة بوليس تبلغ ١ رجل بوليس :

(١) دار الوثائق = محفظة ١١٥ داخلية أفرنكى = ميزانية البوليس سنة ١٨٩٧ .

(٢) ويلاحظ أن تعداد السكان فى سنة ١٨٨٢ هو ٦٫٨١٤٫٠٠٠ نسمة .

(٣) دار الوثائق = محفظة ٦٧ داخلية أفرنكى = ميزانية البوليس سنة ١٩٠٧ .

(4)Egypt No.2 (1921) Report on the administration, and Condition of Egypt and the Progress of reforms for the year (1920)

١٢٦٩ ، أى أن نسب رجال البوليس إلى السكان ومقدار ما يُنفق على الجهاز فى بداية العهد بالاحتلال كانت أطيب من السنوات التى تلت ذلك (١) .

ومع ما كشفته الإحصائيات من أن نسب رجال البوليس إلى السكان على المستوى العام للبلاد كانت آخذة فى الإنخفاض بمضى السنوات بالاحتلال وحتى نهاية عهد «كرومر» وما بعده ، وصلة ذلك بحالة الأمن العام المتدهورة تماماً فى تلك السنوات باستثناء سنة ١٨٩٩ التى سجلت أدنى إنحسار للجريمة طوال فترة البحث ؛ فإن استقراء الإحصائيات على المستوى الإقليمى يعطى مؤشراً أكثر دلالة من الإحصائيات على المستوى العام .

كانت مساحة الأراضى المنزرعة فى الوجه البحرى سنة ١٨٨٨ تبلغ ١٤ر٤٧٩٠ ميلاً مربعاً بينما كان تعداد السكان ٤١٦ر٦٤٦ر٣ مواطناً ، وبلغت قوة البوليس لهذا القسم من البلاد بأكمله ١٩٨٢ فرداً (٢) .

وكان توزيع رجال البوليس وفقاً لهذه الاحصائيات كالآتى :-

رجل بوليس واحد لكل ٤ر٢ ميلاً مربعاً بالنسبة للأراضى ، ويخص رجل البوليس أيضاً حراسة ١٨٥٨ شخصاً أى أن النسبة ١ : ١٨٥٨ ويتضح هنا أن قلة أعداد رجال البوليس خطيرة للغاية . فالنسبة سيئة جداً بالمقارنة بالنسبة العامة للبلاد فيما يتعلق برجال البوليس إلى السكان .

فإذا انتقلنا إلى الوحدات الإدارية فى الوجة البحرى ، فإن الجدول الإحصائى الآتى يسجل مدى ما وصلت إليه نسب البوليس السكان والأراضى الزراعية فى تلك السنة :

---

(1) Cromer,op. cit., PP., 767.

(٢) دار الوثائق = محفظة ٩١ داخلية عربى = تقرير باللغة الإنجليزية عن أعمال البوليس فى منطقة الوجه البحرى سنة ١٨٨٨ ـ ويلاحظ أن هذه المنطقة كانت تضم (دمياط ـ رشيد ـ العريش ـ البحيرة ـ الشرقية ـ الدقهلية ـ الغربية ـ القليوبية ـ المنوفية ـ والجيزة) .

الجهة	تعداد السكان	عدد رجال البوليس	مساحة الارض المنزرعة	نسبة رجال البوليس إلى السكان	نسبة رجال البوليس إلى الارض المنزرعة
المنوفية	٦٤٦٠١٣	٢٤٠	٥٠٧ ميل مربع	١ : ٢٦٩١	١ : ١ر٢ميل مربع
الجيزة	٢٨٣٠٨٣	٢١٨	٢٩٤ ميل مربع	١ : ١٢٩٨	١ : ٣ر١ميل مربع
القليوبية	٢٧١٣٩١	١٧٦	٢٩٨ميل مربع	١ : ١٥١٤	١ : ٧ر١ميل مربع
الغربية	٩٢٩٤٨٨	٤١٨	١ر١٣٦٠ميل مربع	١ : ٢٢٢٣	١ : ٢ر٣ميل مربع
الشرقية	٤٦٤٦٥٥	٢٨٤	٩ر٧٠٨ميل مربع	١ : ١٦٣٩	١ : ٨ر٢ميل مربع (١)

وليس أدل على العلاقة الوثيقة بين نسبة رجال البوليس إلى السكان من جهة ، وازدياد حجم الجريمة من جهة أخرى ، أن مديرية المنوفية والتى يتضح من الجدول أنها كانت تقع تحت أسوأ نسبة من هذا النوع كانت ذات معدل عال من الجرائم فى سنة ١٨٨٨ . فقد كان عدد الجرائم الخطيرة التى ارتُكِبَت فى تلك المديرية سنة ١٨٨٨ (١٩٥٤) جريمة تليها القليوبية فالغربية .

(١) المصدر السابق = محفظة ٩١ داخلية عربى = تقرير باللغة الإنجليزية عن أعمال البوليس فى منطقة الوجه البحرى سنة ١٨٨٨ .

أما على المستوى العام فيلاحظ أن نسبة رجال البوليس إلى السكان فى الوجه البحرى والتى كانت ١ : ١٨٥٨ كانت نتيجتها سنة ١٨٨٨ (٧٦٧٥) جريمة وهو رقم كبير للغاية .

وفى مقابل الوجه البحرى كانت إحصائيات الوجه القبلى سنة ١٨٨٩ كالآتى :-

الجهة	تعداد السكان	عدد رجال البوليس	نسبة رجال البوليس إلى السكان
الفيوم	٢٢٨٧٠٩	١٦٥	١ : ١٣٨٧
بنى سويف	٢١٩٥٧٣	١٤٦	١ : ١٥٠٤
المنيا	٣١٤٨١٨	١٨٨	١ : ١٦٧٥
أسيوط	٥٨٣٣٩٦	٣٩١	١ : ١٤٩٣
جرجا	٥٢١٤١٣	٢٦٤	١ : ١٩٧٥
قنا	٥٢٥٨٣٨	٢٧٦	١ : ١٩٠٥

وقد كان عدد سكان الوجه القبلى سنة ١٨٨٩ (٢٫٣٩٣٫٨٤٧) وعدد رجال البوليس ١٤٣٠ ، أما النسبة العامة لرجال البوليس إلى السكان فى هذا الجزء من البلاد فقد كانت ١ : ١٦٧٤ (١) .

ولعل قلة عدد الجرائم فى الوجه القبلى عنها فى الوجه البحرى فى الفترة التاريخية لهاتين الإحصائيتين ترجع إلى الفارق فى الكثافة السكانية التى كانت ٣٫٦٤٦٫٤١٦ فى الوجه البحرى فى مقابل ٢٫٣٩٣٫٨٤٧ فى الوجه القبلى . ولهذا السبب يرجع الفارق بين نسبة رجال البوليس إلى السكان بصفة عامة فى الوجه البحرى عنه فى الوجه القبلى ، حيث كانت فى الوجه البحرى ١ : ١٨٥٨ .

---

(١) المصدر السابق = محفظة ٩١ داخلية أفرنكى = تقرير باللغة الإنجليزية عن أعمال البوليس فى منطقة مصر العليا سنة ١٨٨٩ .

ومع تحسن مركز مصر المالى ابتداء من سنة ١٨٩١ إلا أن ذلك لم يتبعه تحسن نسبة قوات البوليس إلى عدد السكان ، فقد كان عدد رجال البوليس فى البلاد فى ذلك العام ٦٢٠٨ رجلاً ، وعدد سكان البلاد وفقاً لتعداد سنة ١٨٨٢ (٦٫٨١٤٫٠٠٠ نسمة) - وهو إحصاء لا يماثل الواقع إذ لا بد وأن يكون عدد السكان قد تزايد منذ سنة ١٨٨٢ وحتى ١٨٩١ ، فكانت نسبة البوليس إلى السكان ١ : ١٠٧٥٫٥ .

وكان مجموع سكان الوجه القبلى ٢٫٣٩٣٫٨٤٧ يحرسهم ١٥٧٨ رجلاً بنسبة تبلغ ١ : ١٥١٧ مواطناً .

أما الوجه البحرى فكان مجموع سكانه ٣٫٦٤٦٫٤٣٦ مواطناً ، وقوة البوليس به ٢١٠٥ رجلاً بنسبة تبلغ ١ : ١٧٣٢٫٢ مواطناً[1] .

أما بالنسبة لمديريات القطر فقد كانت « جرجا » تعيش تحت أسوأ نسبة للبوليس إلى السكان فى الوجه القبلى ، إذ كان عدد سكانها ٥٢١٫٤١٣ مواطناً يحرسهم ٢٧١ رجل بوليس فقط بنسبة تبلغ رجل بوليس واحد : ١٩٢٤ مواطناً .

وفى الوجه البحرى كانت مديريات الغربية والمنوفية والدقهلية على التوالى تحوز أقل نسب لعدد رجال البوليس الى المواطنين ، فقد كانت كالآتى :

الجهـــة	تعداد السكان	عدد رجال البوليس	نسبة رجال البوليس إلى السكان
الغربية	٩٢٩٤٨٨	٤٠٣	١ : ٢٣٠٦٫٤
المنوفية	٦٤٦٠١٣	٢٢٩	١ : ٢٨٢١
الدقهلية	٥٨٦٠٣٣	٢٦٢	١ : ٢٢٣٦٫٧

(١) مركز وثائق وتايخ مصر المعاصر = تقرير سنوى عن أعمال البوليس المصرى سنة ١٨٩١ و ١٨٩٢ و١٨٩٣ للواء هنرى ستل باشا مفتش عموم البوليس .

وبصفة عامة فإن نسب رجال البوليس إلى السكان فيما بعد لم يطرأ عليها أى تحسن ، رغم تحسن المركز المالى للبلاد .

فقد كان عدد رجال البوليس فى القطرسنة ١٨٩٣ (٦٨٠٠) رجل أى أن نسبة البوليس إلى السكان كانت ١ : ١٠٠٢ [١] .

وفى سنة ١٩٠٩ كان عدد رجال البوليس ٧٤٦٤ فى مقابل مجموع من السكان يبلغ ١١٫٠٣٨٫٥٦٤ مواطن وفق إحصاء سنة ١٩٠٧ ، أي أن نسبة رجال البوليس إلى السكان كانت ١ : ١٤٧٩ [٢] .

وفى سنة ١٩١٠ كان عدد رجال البوليس ٨١٢٤ مع عدم تغير عدد السكان ، فكانت نسبة رجال البوليس إلى السكان ١ : ١٣٥٩ [٣] .

أما فى سنة ١٩٢٠ فقد كان عدد رجال البوليس ٨٥٥٥ رجلاً فى مقابل مجموع من السكان قدره ١٢٫٥١٢٫٠٠٠ مواطناً ـ فكانت نسبة رجال البوليس إلى السكان ١ : ١٤٦٢ مواطناً [٤] .

فإذا قارنا نسب البوليس إلى السكان فى بريطانيا والهند فى سنة ١٨٩٣ نجد أن هذه النسب كالآتى :-

** انجلترا ١ : ٧٦٩ نسمة .

**سكوتلندا ١ : ٩٤٤ نسمة .

** أيرلندا ١ : ٣٤٤ نسمة .

(١) دار الوثائق = محفظة ٩١ داخلية أفرنكى .

(2)Egypt No.1(1910) Reports

(3)DO. (1911)

(4)Egypt No.2, (1921) Reports by His Majestys High Commissioner.

ويلاحظ أن عدد السكان فى سنة ١٩٢٠ كان على أساس تعداد سنة ١٩١٧ الذى قدر فيه عدد أهالى البلاد بـ (١٢٫٥١٢٫٠٠٠) نسمة .

** لنـــــدن ١ : ٣٠٠ نسمة .

** دبلـــــن ١ : ٣٩٢ نسمة .

** مقاطعة بومباى ١ : ٨٦٩ نسمة [(١)] .

وعلى ذلك فإن نسبة رجال البوليس إلى السكان فى بداية عهد الإحتلال الإنجليزى كانت أجود بكثير مما كانت عليه فى نهايات الفترة موضوع البحث ، إذ كانت سنة (١٨٨٣) ١ : ٩١٠ مواطناً . ومع أن النسبة ساءت بعد الحقبة الأولى للإحتلال فأصبحت ١ : ١٠٠٢ مواطناً ، إلا أنها كانت أفضل من نسبة ١٩٢٠ .

ومن الواضح بعد هذه الإحصائيات ، أن سياسة الاحتلال الاقتصادية والمالية كان لها أثرها المباشر على أعداد قوات البوليس المكلفة بحفظ النظام والأمن فى البلاد . كما أن الأرقام تتحدث بنفسها عن قلة المبالغ المخصصة لدعم الأمن سواء بالتناسب مع عدد السكان الى رجال البوليس ، أو بالتناسب مع الحالة المالية للبلاد على مدى الفترة موضوع البحث[(٢)] .

وفى يقينى أن قلة الأعداد المكلفة لحفظ الأمن فى البلاد تُعد سبباً من أسباب تدهور حالة الأمن العام فى الفترة موضوع البحث ذلك التدهور الذى لم ينكره البريطانيون أنفسهم .

---

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر = تقرير سنوى عن أعمال البوليس المصرى سنوات ١٨٩١ - ١٨٩٢ - ١٨٩٣ للواء / هنرى ستل باشا مفتش عموم البوليس .

(٢) يلاحظ أنه رغم أن ميزانية البوليس سنة ١٨٨٣ كانت ٣١٩٧٤١ جنيه فإن هذه الميزانية سنة ١٩٠٥ كانت ٢٧٨,٠٠٠ جنيه فقط . وفى سنة ١٩٠٦ كانت ٣٢٨,٠٠٠ جنيه - دار الوثائق القومية = محفظة ١٥٨ داخلية أفرنكى = ميزانية البوليس سنة ١٩٠٥ - ١٩٠٦ .

سوء نسب التوزيع لقوات البوليس :

وأذا كانت الصفحات السابقة قد أكدت قلة قوات البوليس فى السواد الأعظم من بلاد القطر بالتناسب مع أعداد السكان وفقاً للإحصائيات المتعاقية ، وهو ما نتج عنه سوء حالة الأمن فى البلاد ، فقد اهتمت السلطة المحتلة « بالمدينة» اهتماماً كبيراً فى مقابل ذلك ولعل هذا يؤكد ما سبق القول به من أن « الصالح البريطانى » و «صالح الجاليات الأوروبية» كان موضع اهتمام « الإحتلال البريطانى» بصرف النظر عن نتائج ذلك ، حتى ولو كانت (انحدار الأمن العام فى البلاد)

ولقد ترتب على اعتناق هذه الفلسفة البريطانية اختلال نسب توزيع قوات البوليس بين المدينة والريف اختلالاً وجدت من الأنسب معه أن أقدم صورة له .

كان تعداد السكان لمنطقة المحروسة [(١)] سنة ١٨٨٥ (٢٫١٥٠٫٠٣٤) . وكانت قوة البوليس المخصصة لهذه المنطقة ١٧٣١ فرداً وكانت منطقة الإسكندرية تتكون من ٢٫٢٦٨٧٤٧ - وقوة البوليس بها ١٨٦٢ .

وكانت منطقة أسيوط تتألف من ١٫٩٤٥٫٥٦٥ ، وقوة البوليس بها ١٣٨٢ ، أما مدينة القاهرة التى كان تعدادها ٣٧٤٫٨٣٨ فكانت قوة البوليس بها تتألف من ١٢٢٧ فرداً [(٢)] .

---

(١) انقسمت البلاد لأغراض البوليس فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ إلى ثلاثة مناطق هى :

١ - منطقة المحروسة وتتبعها القاهرة والعريش وبورسعيد والإسماعيلية والسويس والشرقية والقليوبية والجيزة وبنى سويف والفيوم .

٢-منطقة الإسكندرية وتتبعها الإسكندرية ورشيد ودمياط والبحيرة والمنوفية والغربية والدقهلية .

٣- منطقة أسيوط وكانت تتبعها أسيوط والمنيا وجرجا وقنا وإسنا .

(٢) دار الوثائق = محفظة ٨٦ جندرمة وبوليس Return showing the distribution of the Egyptian police & Gerdarmerie during the year 1885 .

ووفقاً لذلك ، فإن نسب توزيع رجال البوليس إلى السكان سنة ١٨٨٥ كانت كالآتى :-

الجهة	عدد السكان	عدد رجال البوليس	نسبة رجال البوليس إلى السكان
منطقة المحروسة	٢،١٥٠،٠٣٤	١٧٣١	١ : ١٢٤٢ مواطناً
منطقة الإسكندرية	٢،٢٦٨،٧٤٧	١٨٦٢	١ : ١٢١٩ مواطناً
منطقة أسيوط	١،٩٤٥،٥٦٥	١٣٨٢	١ : ١٤٠٨ مواطناً
منطقة القاهرة	٣٧٤،٨٣٨	١٢٢٧	١ : ٣٠٥ مواطناً

ويلاحظ الفارق الهائل بين نسبة رجال البوليس إلى عدد السكان فى المدينة ، وبينه وبين نسبة رجال البوليس إلى عدد السكان فى باقى أنحاء البلاد ، فقد كان الفرق بين عدد القوات فى مدينة القاهرة فقط ، ومنطقة أسيوط التى تضم مديريات أسيوط والمنيا وجرجا وقنا وإسنا هو ١٥٥ فرداً فقط ، بينما كان الفرق بين عدد السكان هو ١،٥٧٠،٧٢٧ نسمة أما فى حالة التوزيع الصحيح لقوات البوليس إلى عدد السكان لو أخذت مدينة القاهرة كمعيار ؛ فإن عدد قوات البوليس فى منطقة أسيوط كان ينبغى أن يكون ٥،١٩ ضعفا لعدد قوات البوليس فى مدينة القاهرة بمعنى أنه كان ينبغى ليكون عدد قوات البوليس فى منطقة أسيوط هو ١ إلى ٣٠٥ مواطناً أن تكون قوة البوليس بها ٦٣٦٨ رجلاً ، فى حين أن قوة البوليس بهذه المنطقة كانت ١٣٨٢ رجلاً فقط .

ولو تركت المقارنة بين « مدينة القاهرة » «وإحدى المناطق الثلاثة » للقطر جانباً ، وأُخِذَت «مديريات القطر » بالمقارنة مع « أقسام بوليس المدينة » سنة ١٨٨٥ ، وأعنى بذلك إجراء مقارنة على مستوى أقل من المستوى السابق فإن النتائج الآتية هى التى تتضح :-

المديرية	عدد السكان	عدد رجال البوليس	نسبة رجال البوليس إلى السكان
الجيزة	٢٨٣٫٠٨٣	٢١٣	١ : ١٣٣٠
الفيوم	٢٢٨٫٧٠٩	١٦٥	١ : ١٣٨٦
بنى سويف	٢١٩٫٥٧٣	١٤٧	١ : ١٤٩٤
القليوبية	٢٧١٫٣٩١	١٧٥	١ : ١٥٥١
الشرقية	٤٦٤٫٦٥٥	٢٩٤	١ : ١٥٨٠

القسم	عدد السكان	عدد رجال البوليس	نسبة رجال البوليس إلى السكان
الأزبكية	٦٠٫٠٠٠	١٨٩	١ : ٣١٧
عابدين	٣٧٨٣٤	١٥٢	١ : ٢٤٨
الموسكى	١٩٣٦٣	٢٥٢	١ : ٧٦
السيدة	٤٩٥٦٩	٦٦	١ : ٧٥١
الجمالية	٢٩٥٩٩	٣٩	١ : ٧٥٨
الدرب الاحمر	٢٨٩٨٠	٤٣	١ : ٦٧٣
الخليفة	٣٨٤٦٦	٧٠	١ : ٥٤٩
باب الشعرية	٣٨٣٦٤	٧٠	١ : ٥٤٨
بولاق	٤٨٢١١	٧٨	١ : ٦١٨
مصر القديمة	١٧١٢٨	٣٩	١ : ٤٣٩
الوايلى	١٥٢٨٧	٧٧	١ : ١٩٨

ويتضح من هذه المقارنة الإحصائية أن عدد رجال البوليس المخصصين لقسم الموسكى سنة ١٨٥٥ على سبيل المثال كان يزيد عن نظرائهم المخصصين لمديرية الجيزة بأكملها بـ ٣٩ فرداً رغم الفارق الهائل فى عدد السكان الذى كان فى مديرية الجيزة ٢٨٣٫٠٨٣ مواطناً بينما كان فى قسم الموسكى ١٩٣٦٣ . كما كان هذا العدد فى قسم الموسكى يزيد عن العدد المخصص لمديرية الفيوم بـ ٨٧ فرداً وعن عدد الرجال المخصصين لمديرية بنى سويف بـ ١٠٥ فرداً .

أما نسبة رجال البوليس إلى عدد السكان يلاحظ أنه بينما كانت نسبة رجال البوليس إلى عدد السكان فى مديرية الشرقية ١ : ١٥٨٠ ، كانت فى قسم الموسكى ١ : ٧٦ فقط من السكان [١] . وهو فارق إن دل على شيء فإنما يدل على أن نسب توزيع القوات بين المدينة والريف كانت سيئة للغاية .

ومع دخول البلاد مرحلة التقسيم الثنائى[٢] سنة ١٨٨٨ وبداية التحسن المالى مالت نسبة التوزيع للقوات إلى جانب المدينة أكثر مما كانت عليه فى عصر التقسيم الثلاثى السابق ذكره .

فقد تألفت قوة بوليس مدينة القاهرة سنة ١٨٨٨ من ١٣٠٤ فرداً بحيث أصبحت نسبة رجال البوليس إلى السكان ١ : ٢٨٧ وهى نسبة أجود من النسبة المعمول بها سنة ١٨٨٥ .

---

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر = تحليل نتائج التعداد فى مصر ـ بحث الدكتور السيد صبرى ـ وزارة المالية ـ مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ـ القاهرة ـ المطبعة الأميرية سنة ١٩٣٥ ـ ودار الوثائق القومية : محفظة ٣٨ جندرمة وبوليس . Cadre Militaire de la Police 1885 ومحفظة داخلية بدون رقم = فترة تاريخية من ١٨٨٤ : ١٨٨٦ توزيع قوات البوليس فى منطقة المحروسة سنة ١٨٨٤ و ١٨٨٥ ـ ومحفظة إدارة محلية ـ الوحدة الأرشيفية ـ ديوان الداخلية بدون رقم = توزيع قوات البوليس فى المحروسة سنة ١٨٨٥ .

(٢) قسمت مصر فى سنة ١٨٨٨ لأغراض البوليس إلى قسمين هما تفتيش وجه قبلى ويضم مديريات الفيوم وبنى سويف المنيا وأسيوط وجرجا وقنا وإسنا ـ وتفتيش وجه بحرى وضم مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية والشرقية والقليوبية والجيزة ودمياط ورشيد والعريش ـ وأصبحت مدن مصر وإسكندرية وقناة السويس مستقلة عن هذا التقسيم .

أما تفتيش الوجه البحرى بأكمله فقد كانت قوة البوليس به ١٩٦٢ رجلاً ونسبة رجال البوليس إلى السكان ١ : ١٨٥٩ ، وفى تفتيش الوجه القبلى كانت القوة ١٤٣٠ رجلاً والنسبة ١ : ١٦٧٤ مواطناً[1] .

ويستلخص من هذا الإحصاء أن عدد رجال البوليس فى مدينة القاهرة لم يكن ينقص عن عدد رجال البوليس فى تفتيش الوجه القبلى بأكمله سوى ١٢٦ رجلاً ، مع الفارق الهائل بين تعداد سكان القاهرة الذى كان ٣٧٤٫٨٣٨ نسمة وتعداد الوجه القبلى البالغ قدره ٣٩٣٫٨٤٨ر٢ نسمة .

ومع ثبات تعداد السكان وفقاً لإحصاء سنة ١٨٨٢ ؛ فإن توزيع رجال البوليس على السكان فى القطر المصرى سنة ١٨٨٨ كان كالآتى :-

الجهة	عدد السكان	عدد رجال البوليس	نسبة رجال البوليس إلى السكان
الفيوم	٢٢٨٢٩٥	١٦٥	١ : ١٣٨٣
بنى سويف	٢١٩٤٢٤	١٤٦	١ : ١٥٠٣
المنيا	٣١٤٤٧٩	١٨٨	١ : ١٦٧٣
أسيوط	٥٨٣٠٤١	٣٩١	١ : ١٤٩١
جرجا	٥٢١٣٨٢	٢٦٤	١ : ١٩٧٤
قنا	٥٢٥٦٢٤	٢٧٦	١ : ١٩٠٤
الجيزة	٢٨٢٨٨٩	٢١٨	١ : ١٢٩٨

(١) دار الوثائق = محفظة إدارة محلية بدون رقم-Division de la securite publique Budget Base sur L,effectif -existant au Ier mars1888
-Working of the police in lower Egypt Division for the year1888
-Observations with regard to the work of the upper Egypt Divsion of police 1888 .

الجـــــهـــــة	عـدد السكان	عـدد رجـال البوليس	نسبة رجال البوليس إلى السكان
القليوبية	٢٧٠٧٩٤	١٧٦	١ : ١٥٣٥
الشرقية	٤٦٢٨٥١	٢٨٤	١ : ١٦٣٠
الدقهلية	٥٨٤٣٥٧	٢٦٣	١ : ٢٢٢٢
المنوفية	٦٤٥١٢١	٢٤٠	١ : ٢٦٨٨
الغربية	٩٢٦٩٤١	٤١٨	١ : ٢٢١٧
البحيرة	٣٩٧١٥٢	٢٤٦	١ : ١٦١٤
دمياط	٤٣٥٠٣	٤٦	١ : ٩٤٦
العريش	٣٩٢٠	٤٠	١ : ٩٨
رشيد	١٩٢٦٧	٣١	١ : ٦٢١

ويتضح تحسن نسب توزيع البوليس إلى السكان فى مرحلة التقسيم الثنائى فى اتجاه المدينة وفق ما جاء بالإحصاء ، حيث كانت هذه النسبة سنة ١٨٨٥ فى القاهرة ١ : ٣٠٥ بينما فى سنة ١٨٨٨ أصبحت ١ : ٢٨٧ .

كما يبدو أيضاً سوء توزيع القوات فى الريف عما كان عليه سنة ١٨٨٥ حيث كانت نسبة رجال البوليس إلى السكان فى تلك السنة بالنسبة لمنطقة المحروسة ١ : ١٢٤٢ وبالنسبة لمنطقة الإسكندرية ١ : ١٢١٩ وبالنسبة لمنطقة أسيوط ١ : ١٤٠٨ أما فى سنة ١٨٨٨ فقد كانت بالنسبة للوجه البحرى ١ : ١٨٥٩ وبالنسبة للوجه القبلى ١ : ١٦٧٤ .

ويتضح من مقارنة نسب رجال البوليس إلى السكان فى مديريات الجيزة والفيوم والشرقية وبنى سويف سنة ١٨٨٥ إلى مثيلتها فى سنة ١٨٨٨ أن تحسناً طفيفاً قد طرأ على

نسب التوزيع فيها :

المـــديـــريـــة	النسبـــة سنة ١٨٨٥	النسبـة سنة ١٨٨٨
الجيزة	١ : ١٣٣٠	١ : ١٢٩٨
الفيوم	١ : ١٣٨٦	١ : ١٣٨٣
الشرقية	١ : ١٥٨٠	١ : ١٦٣٠
بنى سويف	١ : ١٤٩٤	١ : ١٥٠٣[١]

وعلى مدى سنوات الفترة موضوع البحث كانت نسب التوزيع تميل إلى التحسن أكثر فأكثر نحو المدينة بينما تسوء بالنسبة للريف . وكمثال لذلك فإن قوة البوليس التى كانت تتولى حراسة دائرة قسم الموسكى سنة ١٨٩١ كانت تزيد عن قوة البوليس بأى مديرية من مديريات القطر ، باستثناء مديرتى أسيوط والغربية فقط حيث كان ينقص عن قوة المديرية الأولى بـ ٧٧ رجلاً وعن الثانية بـ ١٨ رجلاً مع ملاحظة الفارق العددى فى تعداد السكان ، حيث كان هذا القسم وفقاً لتعداد سنة ١٨٨٢ لا يزيد عدد سكانه عن ١٩٣٦٣ نسمة[٢]

وبينما كان عدد قوات البوليس المصرى بصفة عامة سنة ١٩٢٠ (٨٥٥٥) فرداً ، كانت قوة البوليس لمدينة القاهرة وحدها ٣٠٠ رجل[٣] .

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : تقرير سنوى عن أعمال البوليس سنة ١٨٩١ .

(٢) المصدر السابق ، وقد كانت قوة بوليس قسم الموسكى فى تلك السنة ٣٨٥ رجل بينما كانت قوات المديريات كالآتى :

بنى سويف ١٤٧ ـ المنيا ٢٣٤ ـ أسيوط ٤٢٦ ـ جرجا ٢١٧ ـ قنا ٢٣٥ ـ البحيرة ٢٤٤ ـ الغربية ٤٠٣ ـ المنوفية ٢٢٩ ـ الدقهلية ٢٦٢ ـ الشرقية ٢٩٤ ـ القليوبية ١٧٥ ـ الجيزة ٢١٢ ـ دمياط ٤٥ ـ رشيد ٣٠ ـ العريش ٤٠ ، أما أقسام مدينة القاهرة فكان عدد رجال البوليس بها سنة ١٨٩١ :-

الأزبكية ٢٠٠ ـ عابدين ٢٠٠ ـ السيدة زينب ١٢١ ـ الدرب الاحمر ٥٩ ـ الجمالية ٦٢ ـ الخليفة ١٠٧ ـ باب الشعرية ٦٠ ـ بولاق ١١٦ ـ مصر القديمة ٧٢ ـ الوايلى ١٢٠ .

(3) Egypt No. 2, (1921) Reports

ولست أعتقد أن هذه المقارنة الإحصائية التى سجلتها الصفحات السابقة تقود إلى ما يخالف القول بأن سوء التوزيع لقوات البوليس فى مصر كان سبباً هاماً للتدهور فى حالة الأمن العام فى البلاد ، إذا ما ربطنا بين هذا التوزيع والإحصائيات الجنائية التى أشارت إلى ازدياد معدل الجريمة يوماً بعد يوم .

كما أننى لا أتصور أن البريطانيين كانوا غافليين عن هذه الحقيقة الخاصة بسوء التوزيع للقوات ، لكنهم فى اعتقادى ما عمدوا إلى ذلك إلا لأن المدينة التى عنوا بأمنها ، وجعلوا من القوات بها ما يكفل لهم السيطرة على الأمن البريطانى وأمن الجاليات الأوروبية ،كانت هى المستقرة لهم ولمصالحهم ومصالح الأوروبيون فى البلاد . ومن ثم فإن «أمن المدينة » ـ إنطلاقاً من هذا الوضع ـ هو الأساس بالنسبة لهم ، ولا أهمية بعد ذلك لأمن باقى ربوع البلاد ، إذ أن « باقى البلاد »لا يمثل بالنسبة لسلطة الاحتلال من حيث أمنه شيئاً ذا أهمية كبيرة .

على أنه ، وإن كان البريطانيون قد ركزوا اهتمامهم بالأمن فى المدينة ، فقد كانت «الامتيازات الأجنبية » حجر عثرة فى سبيل تحقيق أمن حقيقى فيها .

الامتيازات الأجنبية وصلتها بحالة الأمن العام :

مع ازدياد تدفق الأوروبيين إلى مصر ، وتمتعهم بحماية قناصلهم ، ومجاملة الولاة المصريين لرعايا الدول الاوروبية الضامنة للتسوية المصرية ـ العثمانية سنة ١٨٤٠ ، ولحماية هذه الدول للولاة من محاولات السلطان للنيل من هذه « التسوية » مع هذا كله ،كان من الطبيعى أن يزداد رسوخ هؤلاء الأجانب فى مصر ، وأن تتسم معاملاتهم مع الأهالى أو رجال البوليس بطابع الاستهتار واللامبالاة ، وأن يعبثوا بقوانين البلاد .

وقد شهدت فترة حكم « محمد سعيد » حالات عديدة لعبث الأجانب بقوانين البلاد واستهتارهم بأعمال الأمن ، ومساعدة قناصلهم لهم على ذلك سواء بعدم الاستجابة لطلبات الحكومة فيما يتعلق باستدعاء المتهمين من رعاياهم لمساءلتهم عما

ارتكبوه من جرائم ، أو التعسف فى طلباتهم عند وقوع أى اعتداء من جانب الوطنيين على أحد هؤلاء الرعايا [١] .

وكان يمكن للحكومة المصرية أن تتمسك فى معاملتها للأجانب بنصوص المعاهدات المبرمة بين « الباب العالى والدول الأوروبية » والتى تُطبقَ فى مصر باعتبارها ولاية عثمانية حيث كانت نصوص هذه المعاهدات تقضى بخضوع الأجانب لقوانين البلاد الجنائية .

الا أن «رعونة» سعيد باشا وشدة ميله لمجاملة الأجانب على حساب البلاد وشعبها ؛ دفعته فى سنة ١٨٥٧ إلى أن يفوض قناصل الدول الأوروبية فى مصر فى إصدار « اتفاقية بشأن معاملة الأجانب » فى البلاد ، جعل لهؤلاء الأجانب بمقتضاها حق التحصُّن ضد القانون الجنائى المصرى ولوائح البوليس [٢] .

وقد اختلفت قواعد معاملة الأجانب جنائياً فى مصر بمقتضى هذه اللائحة عن قواعد معاملتهم فى باقى أجزاء الدولة العثمانية إذ جرى العمل فى الدولة العثمانية على تطبيق نصوص معاهدات الامتيازات الصريحة التى تقضى بمحاكمة الأجانب أمام المحاكم العثمانية فى منازعاتهم مع العثمانيين سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم بشرط حضور القنصل أو « الترجمان » وقت المحاكمة [٣] .

وبتمسك الدول الأوروبية صاحبة الامتيازات بهذه اللائحة واعتبارها اعتراف الحكومة بها مسوغاً لتعديل نصوص المعاهدات التى أبرمتها الدولة صاحبة السيادة على مصر ؛ نشأ نظام تعدد السلطات القضائية ، و «قيام المحاكم القنصلية» ، التى كان للقنصل أن يجرى أحكام بلاده وقوانينها عن طريق أحكامها ، وتصاعدت مشاكل التطبيق فى حالات ارتكاب الأجنبى لجريمة ضد وطنى عندما كان يضطر الأخير أن يخاصم الأجنبى فى مراحل مختلفة للنزاع ، منها ما كان فى مصر ومنها ما يحتاج للسفر إلى عاصمة دولة الأجنبى للإستئناف فيها .

---

(١) أمين سامى = مرجع سابق م٢ج٣ص٣٣٦ .

(٢) دار الوثائق = محفظة قوانين ولوائح تركية بدون رقم « ترجمة اللائحة العمومية» فيما يخص ترتيب وضبط الأهالى الأجنبية فى عهد سعادة ولى النعم أفندينا سعيد باشا والى مصر حالاً .

(٣) عمر لطفى = الإمتيازات الأجنبية ـ مطبعة الشعب سنة ١٣٢٢هـ .

غير أن أهم مايُغنَى به ، هو عجز الحكومة عن تأديب الأشقياء من الأجانب ، الذين احتموا بالإمتيازات الأجنبية ، وتواطؤ القناصل معهم ، بامتناعهم عن الحضور مع«البوليس» لدخول مسكن الأجنبى (١) الذى يُتهم بارتكاب جريمة تحتاج ظروفها لتفتيش منزله ، ففى مثل هذه الحالات كان القنصل الذى يتبعه الأجنبى المنسوب إليه ارتكاب الجريمة يعمد إلى أن يكون بعيداً حتى يتم إخفاء آثار الجريمة أو البضائع المسروقة ، حتى إذا ماتم التفتيش فإن المتهم الأجنبى يكون بريئاً عن لصق أى تهمة به .

وقد وجد الأشقياء من المصريين فى هذا « العبث» مرتعاً خصباً للتخلص من أحكام السلطة المحلية فسعوا للإنتماء إلى الدول الأجنبية للحصول على المعاملة الممتازة التى تكفلها لهم الحصانة ضد القوانين وإجراءات البوليس المصرى .

وبمضى الوقت بلائحة سنة ١٨٥٧ إزداد استهتار الأوروبيين بالأمن والقائمين عليه من رجال البوليس ، فتعددت حوادث القتل والجنح والضرب والاعتداء على « قرة قولات البوليس» (٢) .

وقد حاولت الحكومة المصرية بعد الإحتلال البريطانى أن تحث قناصل الدول « بعدم تأخير مساعدة البوليس عندما يلزم الدخول بمنازل الأجانب والتفتيش بها» دون جدوى (٣)

وعلى مستوى « جهات البوليس» فقد كانت الصورة قاتمة للغاية فقد أفرد الميرالاى «آرثر هارنجتون» حكمدار بوليس مدينة القاهرة فى تقريره عن سنة ١٨٩١ عن بوليس المدينة فصلاً تحت عنوان «القناصل والرعايا الأجانب» Consuls and Foreing Subjects

---

(1) Alfred Milner = op. cit .pp., 48- 49 .

وعن متاعب البوليس فى تطبيق القانون ضد الأجانب فى مصر خلال الفترة موضوع الدراسة راجع Russel, Sir Thomas, Egyptian service 1902 - 1946. Londan 1949, P. 182 .

(٢) أمين سامى = مرجع سابق ، م٢ج٣ ، ودار الوثائق محفظة ٨ داخلية تركى - وجزء أول صادر القناصل بقلم أفرنكى الضبطية بمصر سنة ١٢٨٨ نمرة ٣٢/١٠٧ مخزن ١٧ ص ٩٨ فرنسا ، ٧/٩٧ شعبان سنة ١٢٨٨ - إلى قنصل الانجليز ص ١٣٢٤ ب /٨٨ قنصل إيطاليا - ص ١٧٤ النمسا والمجر ص ١٠٣ قنصلية فرنسا - ص ٦٩ قنصل فرنسا - ودفتر قيد صادر بوليس مصر سنة ١٨٧٨ ١٩/٨٥ سجل نمرة ١٥٠ ص ٨٢ .

(٣) فيليب يوسف جلاد = مرجع سابق ص ٣٦٩ .

تحدث فيه عن صلة الجريمة بموقف « القناصل » والأجانب من تعليمات البوليس ولوائحه ، وعدم خضوع هؤلاء الأجانب للقوانين وللبوليس المصرى [١] .

وقد انتهى « هارنجتون» فى تقريره إلى أن أى إجراء يتخذه رجال البوليس المصريين نحو الأجانب ينتهى بتوجيه تهم مضادة لرجال البوليس « كاستعمال القسوة والتحقير» وأن عدداً كبيراً من الحالات تلقى فيها المجرمون من الأجانب مساعدة قناصلهم [٢] .

وقد ترتب على هذا « الوضع » الذى سببته الإمتيازات الأجنبية فى مصر وسلوك الأجانب فى المدن ، أن اتخذت الجريمة فى المدينة شكلاً ينذر بالخطورة ، خاصة وأن إمكانية ضبط الفاعلين ، أو بمعنى أصح جهود البوليس كادت أن تكون معدومة .

تخصص « الأوروبيون » فى المدينة فى جريمة « إخفاء الأشياء المسروقة» إذ كانت هذه الجريمة على وجه التحديد هى الجريمة التى يستطيعون ارتكابها متحصنين وراء الامتيازات الأجنبية التى تشكل عقبة أمام العدالة وحماية لهم .

فقد أثبتت إحصائيات الجرائم فى مدينة القاهرة [٣] سنة ١٨٩٠ أن الجناة فى هذا النوع من الجرائم ، قد استطاعوا أن يتخلصوا من ٣/٢ المسروقات دون أن يتمكن البوليس من ضبطها .

وعلى مستوى أقسام المدينة ، فقد سجلت الأقسام التى يقطن بها الأوروبيون ارتفاعاً ملحوظاً للجريمة فى سنة ١٨٩٠ ، فمن بين أقسام خمسة ارتفع معدل الجريمة فيها ،كان قسما الأزبكية وعابدين حيث يقطن الأجانب ـ يدخلان فى هذه المجموعة ، وكانت الأقسام الأخرى هى السيدة زينب ، وبولاق ، والوايلى . وكانت زيادة الجرائم فى هذين القسمين متميزة عن الزيادة فى الجرائم الحادثة فى باقى الأقسام ، إذ اقتصرت الزيادة على جرائم « إخفاء الأشياء المسروقة» .

وقد بيَّنت الإحصائيات عن الجريمة فى القاهرة أنه من ٧٢٥٥ جريمة ارتُكِبَت سنة ١٨٩٠ كان نصيب الأوروبيين فيها ٤٦٥ جريمة ، ولم تُعرف بالتالى نتائج فحص هذه الجرائم

---

(١) دار الوثائق : تقرير باللغة الإنجليزية للميرالاى آرثر هارنجتون حكمدار بوليس القاهرة سنة ١٨٩١ عن أعمال البوليس بالمدينة .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) دار الوثائق = محفظة ٧٨ داخلية افرنكى « تقرير باللغة الانجليزية عن بوليس مدينة القاهرة سنة ١٨٩١» .

نظراً لاختصاص القناصل بها ، حيث كانوا لا يعبأون بإخطار سلطات البوليس بنتائج تصرفهم فى القضايا المقامة ضد مواطنيهم .

وقد كان اليونانيون والإيطاليون هم أصحاب النصيب الأوفر من بين الأوروبيين والوطنيين فى المدينة فى « الجرائم الهامة » .

ويوضح الجدول الآتى نوعيات الجرائم المرتكبة سنة ١٨٩٠ فى مدينة القاهرة ليتضح منها دور الأوروبيين فى الجريمة :-

نوع الجريمة	عدد الجرائم المرتكبة	عدد الوطنيين المتهمين	عدد الأوروبيين المتهمين
قتل	١١	٣٣	٦
شروع فى قتل	١٢	١٢	٣
إصابات خطيرة	١٧	٢٢	٢
سطو	٨٤	٣٢	٢٠
إخفاء أشياء مسروقة	٩٥	١٢	٥٤
سرقات بسيطة	٢١٦٢	٣٧٥	٦٣٠
حريق عمد	٦	١	٥
جرائم أخرى	١٩٩	٣٠٣	٢٣٠
جنح	٤٥٨٥	٨٩٦٦	٣٥٦٠

ويتضح من هذا الجدول أن الأوروبيين رغم قلة عددهم بالنسبة للوطنيين فى مدينة القاهرة ـ إذ كانوا وفق إحصاء سنة ١٨٨٢ (٢١٦٥٠) بينما كان الوطنيون ١٨٨ر٣٥٣ مواطناً وتبلغ نسبتهم إلى الوطنيين ١ : ٣١ر١٦ ساهموا بنصب وافر فى الجرائم المرتكبة فى المدينة سنة ١٨٩٠ . كما يلاحظ أنهم تفوقوا على المصريين فى نوعيات من الجرائم « كإخفاء الأشياء المسروقة » و « السرقات البسيطة » و «الحريق العمد » [١] .

وفى مجال توزيع عدد المتهمين من الأوروبيين والمصريين على أقسام المدينة ـ كان تقسيمهم كالآتى :

القسم	عدد الحوادث المبلغة	عدد المصريين	عدد الاوروبيين
الأزبكية	١٩٧٤	٤٧٩٩	١٩٤٠
عابدين	١١٤٢	١٩١٣	٨٩٥
الموسكى	٣٩٧	٥٠٠	٤٧٠
الجمالية	٤٦٥	٤٠٧	٤
السيدة زينب	٦٥٦	١١٢٣	١
الدرب الأحمر	٥٩٩	٧٨٢	٤
الخليفة	٥٦٧	١٢١٣	٤
باب الشعرية	٣٧٣	٤٧١	٩
بولاق	٦٩٨	١٣٠٩	٨
مصر القديمة	٩٢	١٢٦	٤
الوايلى	٢٩٢	٥٥٤	٣٣

(١) المصدر السابق .

ومن هذا الجدول يتضح أن المتهمين الأوروبين كانوا يكثرون فى الأقسام التى تتميز بكثرة عدد الأوروبيين فيها نسبياً كالأزبكية وعابدين والموسكى .

ومع هذا فإنهم كانوا يمدون نشاطهم أيضاً إلى أقسام المدينة الأخرى بحيث غطى نشاطهم كل أجزاء المدينة .

أما فى مجال « الجرائم المهمة» ، فقد حدث فى مدينة القاهرة سنة ١٨٩١ سبعة وثلاثون جريمة ـ منها ١١ جريمة قتل ، ١٢ جريمة شروع فى قتل ، ٨ جرائم سطو ، ٦ جرائم حريق عمد كان المتهمين فيها من الأوروبيين كالآتى :

قتل	شروع فى قتل	سطو	حريق متعمد	نتيجة تصرف القنصلية
٣	٨	ـ	٢	لم يخطر البوليس عن نتيجة التصرف

كان مجموع الجرائم المهمة سنة ١٨٩١ « ٣٧» جريمة ارتكبها الأوروبيون منها ١٣ جريمة فى مقابل ٢٤ جريمة ارتكبها الوطنيون ، وهى نسبة عالية إذا رجعنا لإحصائيات مدينة القاهرة وفقاً لتعداد سنة ١٨٨٢ والذى كان عدد الأوروبيين فيه يمثل نسبة ١ : ١٦٫٣١ إلى الوطنيين [١] .

أما فى مجال مخالفة القوانين وعدم الإمتثال لتعليمات البوليس ، فقد كانت « تربية الخنازير داخل مناطق السكن » و «ذبح الحيوانات فى الأماكن العامة » و « فتح بيوت الدعارة » هى المسلك الذى تميز الأوروبيون به فى المدينة عن باقى سكانها ، وقد تخصص «الإيطاليون » فى هذا النوع الأخير من هذه الأعمال الثلاثة .

ولم تكن هناك أى قنصليات بصفة عامة ، عدا قنصليات انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وأمريكا تستجيب لطلبات البوليس المصرى بإمداده بمعلومات عن القضايا التى

---

(١)دار الوثائق = محفظة ٩١ داخلية أفرنكى ـ تقرير باللغة الإنجليزية للميرالاى «آرثر هارنجتون» حكمدار بوليس القاهرة عن أعمال البوليس سنة ١٨٩١ .

تُرسل إليها ، بذلك كان البوليس لا يستطيع أن يسجل فى أوراقه نتائج اتهام الأوروبيين فى أى نوع من أنواع الجرائم . وقد اعترفت السلطات البريطانية المهيمنة على البوليس المصرى بأن أكثر من ٢/٣ الجرائم المرتكبة بواسطة الأجانب ضد الوطنيين لا تلقى عملياً أى عقاب أو اتهام ،كنتيجة مباشرة للإمتيازات الأجنبية ومسلك القناصل نحو بنى جلدتهم وحمايتهم لهم من متابعة البوليس ، وإهمال تزويد البوليس بأى معلومات عن نتائج إحالة قضايا الأوروبيين عليهم (١) .

وقد سجل البوليس المصرى فى تقاريره سنة ١٨٩٣ أن توزيع « الجريمة » على الأوروبيين بلغ ١ : ٤٥ (٢) ، ويبين جدول الجرائم التى ارتكبها الأوروبيون سنة ١٨٩٣ عدد الجرائم التى ارتُكِبَت من كل نوع ، وجنسية مرتكبيها :

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق = محفظة ١١٥ داخلية أفرنكى - Cairo City police Annual Report- 1893 .

الجنسية	قتل	إصابة بسلاح	تهديد بسلاح	مقاومة رجال البوليس	سرقات خطيرة	تزييف عملة	سرقات بسيطة	جروح بسيطة	جرائم أخرى	المجموع
بريطانيا	—	—	٣	٧	—	—	٧	١	٦٧	٨٥
فرنسا	—	٣	٢	٢٠	—	٢	٦	—	١٤٨	١٨١
إيطاليا	—	١٠	١١	١٨	١	١	١٠	—	١٦٩	٢١٩
اليونان	—	٥	١١	١٣	—	١	١٣	—	١١٩	١٦٢
النمسا والمجر	—	—	—	٤	—	١	٤	—	٤٠	٤٩
ألمانيا	—	—	—	—	—	—	—	—	١٢	١٢
روسيا	—	—	—	١	—	—	٣	—	١٤	١٨
بلجيكا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
أسبانيا	—	١	—	—	—	—	—	—	٣	٤
هولندا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
البرتغال	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الدانمارك	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١
امريكا	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١
مجموع كلى	—	١٩	٢٧	٦٣	١	٥	٤٣	١	٥٧٤	٧٣٢

ومن ذلك الجدول يتبيَّن أن الإيطاليين كانوا أصحاب أكبر عدد من الجرائم بصفة عامة يليهم الفرنسيون فاليونانيون فالبريطانيون وأخيراً النمساويون ، وأن جرائم الاعتداء على رجال البوليس كانت أكثر الجرائم عدداً بالنسبة للجنسيات الأربعة وإن كان الفرنسيون أكثر الجنسيات اعتداء على رجال البوليس ، يليهم الإيطاليون فاليونانيون وأخيراً البريطانيون . وهذا يبيِّن بجلاء مدى الصعوبات التى كان يعانيها جهاز البوليس المصرى فى التعامل مع الأوروبيين .

ومما يؤكد زيادة حجم الجرائم التى تقع من الأوروبيين بمضى العهد بهم بالبلاد جدول الجرائم الذى أُعِدَ فى سنة ١٨٩٩ فقد تبيَّن منه ازدياد أعداد الجرائم التى ارتكبها هؤلاء الأوروبيون بصفة عامة وبصفة نوعية . ففى سنة ١٨٩٠كانت جرائمهم ٤٦٥ جريمة فقط ، ارتفعت فى سنة ١٨٩٣ إلى ٧٣٢ جريمة ثم فى سنة ١٨٩٩ أصبحت ١٦٨٤ جريمة (١) .

أما فى الزيادة النوعية ، فالجدول الآتى يوضح الفرق بين إحصاء سنة ١٨٩٣ و١٨٩٩ .

(١) المصدر السابق = تقرير عن أعمال البوليس المصرى سنة ١٨٩٩ .

الجنسية	قتل		إصابة بسلاح		تهديد بسلاح		مقاومة رجال البوليس		سرقات خطيرة		تزييف عملة		سرقات بسيطة		جروح بسيطة		جرائم أخرى	
	١٨٩٣	١٨٩٩	١٨٩٣	١٨٩٩	١٨٩٣	١٨٩٩	١٨٩٣	١٨٩٩	١٨٩٣	١٨٩٩	١٨٩٣	١٨٩٩	١٨٩٣	١٨٩٩	١٨٩٣	١٨٩٩	١٨٩٣	١٨٩٩
بريطانيا	—	—	—	١	٣	٩	٧	١٨	—	١٨	—	٥	٧	١١٥	١	٩٢	٦٧	١٥
فرنسا	—	١	٣	٥	٢	٦	٢٠	٩	—	٢١	٢	٣	٦	٦٩	—	١١١	١٤٨	٢٣
إيطاليا	—	٣	١٠	١٣	١١	١٦	١٨	٢٣	—	٢٦	١	٥	١٠	١٣٦	—	١٥٠	١٦٩	٣٢
اليونان	—	١	٥	٨	١١	٢٠	١٣	٣٣	—	٥٧	١	١٤	١٣	١٨٤	—	١٣٠	١١٩	٤٨
النمسا والمجر	—	—	—	٢	—	١	٤	١٣	—	٢	١	—	٤	٣٥	—	٦	٤٠	٧
ألمانيا	—	—	—	٢	—	١	—	٣	—	٢	—	—	—	٢٠	—	٢٤	١٢	—
بلجيكا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	١	—	—
أسبانيا	—	—	١	—	—	—	—	—	—	٢	—	—	—	٣	—	٣	٣	—
هولندا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	١	—	١	—	١
البرتغال	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	—	—	—

وفى هذا الإحصاء تفوق اليونانيون فى عدد الجرائم ، فتبعهم الإيطاليون فالبريطانيون فالفرنسيون . وكما زادت جريمة الاعتداء على رجال البوليس من ٦٢ سنة ١٨٩٣ إلى ٨٩ سنة ١٨٩٩ ؛ فقد كان اليونانيون أصحاب أكبر عدد من هذا النوع من الجرائم ، إذ بلغ ٣٣ جريمة . أما السرقات الخطيرة التى لم يثبت للأجانب سهم فيها سنة ١٨٩٣ فقد سجلت لهم إحصائيات سنة ١٨٩٩ قدراً كبيراً فيها . إذ ارتكب اليونانيون ٥٧ سرقة خطيرة ، والإيطاليون ٢٦ والفرنسيون ٢١ والبريطانيون ١٨ . كما تفوق اليونانيون فى جرائم تزييف العملة . فبعد أن كان لهم جريمة واحدة سنة ١٨٩٣ سجلوا ١٤ جريمة من هذا النوع ، كما كانوا أصحاب التفوق فى عدد جرائم السرقة العادية إذ سجلوا ١٨٤ حادثاً سنة ١٨٩٩ وكان عدد جرائمهم من هذا النوع ١٣ فى سنة ١٨٩٣ . وكان للإيطاليين ١٠ جرائم من هذا النوع فأصبحت فى سنة ١٨٩٩ ١٣٦ حادث . أما البريطانيون فقد ارتكبوا ١١٥ حادثاً فى ١٨٩٩ وكانت جرائمهم من هذا النوع فى سنة ١٨٩٣ سبعة فقط .

وفى شأن الحريق ـ فقد ثبت من تقرير فى سنة ١٩١١ أن سبب تزايدها فى ذلك العام يرجع إلى أن « بعض الأجانب عديمى الشرف والاعتبار كانوا يسجلون منازلهم وأثاثهم فى شركات التأمين ويقدرونها بقيمة تزيد كثيراً عن قيمتها الحقيقية ، ولأجل كسب المال يلوثون مفروشاتهم بزيت الكيروسين أو البترول ويشعلون فيها النار »[(١)] .

. . هكذا كانت الإمتيازات الأجنبية سبباً فى « ازدياد الجريمة» فى المدينة ، بسبب ما أسبغت على الأوروبيين من حصانة ضد القوانين ولوائح البوليس ، وتواطؤ القناصل وعرقلتهم لأعمال الأمن العام . فتمكن هؤلاء الأوروبيون من أن يرتكبوا كافة أنواع الجرائم فى المدينة دون خشية من عقاب أو مساءلة .

على أننى ، وإن كنت قد ذكرت « اقتصاديات البوليس» وعدم الإنفاق علية بالقدر الكافى ، « وسوء نسب توزيع القوات » و « الامتيازات الأجنبية » كأسباب لتدهور حالة

(١)المصدر السابق = محفظة ٨١ داخلية افرنكى ، تقرير اللواء هارفى باشا عن الحرائق بمدينة القاهرة سنة ١٩١١م .

الأمن فى مصر فى عهد الاحتلال ؛ فإننى مع هذا لا أنكر أن بعضاً مما ساقه البريطانيون كأسباب لهذا الوضع صحيح .

فقد كان « كولفين » مصيباً حين قرر أن النزاع بين المصريين والبريطانيين حول الأسلوب الصحيح لإدارة البوليس كان سبباً لازدياد الجريمة . كما أن حالة الفقر التى سببها سوء نظام الرى فى الوجه القبلى ، والضغط الحكومى على الفلاحين لجمع الضرائب وما سببه من ضغط اقتصادى على الفلاح ، أدى إلى زيادة الجريمة . كذلك فإن هذا النظام لحفظ الأمن الذى كان يُطبق فى الريف « الخفر» ،كان هزيلاً لدرجة أدت إلى تفشى الجريمة فى البلاد .

ولقد بُذِلَت خلال سنوات الاحتلال البريطانى محاولات عديدة لإصلاح أحوال الأمن العام فى البلاد بعد أن شملتها موجة الجريمة التى كان يتزايد مداها عاماً بعد عام .

وتسجل الصفحات التالية هذه المحاولات .

الفصل الثانى

محاولات إصلاح حالة الأمن العام

- قومسيونات الأشقياء .
- مقترحات المفتشين البريطانيين .
- قوميسيرات البوليس .
- النفى الإدارى وداوريات الهجانة .
- تنظيم جهاز الأمن العام .
- المباحث الجنائية .

قومسيونات الأشقياء :

كان من الجلى أن حالة الأمن فى البلاد تسوء يوماً بعد يوم . وقد أثبتت التقارير بأن جرائم السطو المسلح قد انتشرت بصورة غير طبيعية .

وكانت المحاكم الأهلية قد أنشِئَت فى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣م وبدأت ممارسة أعمالها فى الوجه البحرى ، ويبدو أن الحكومة قد جزعت لهذا الموقف الخطير ، فرأت أن خير وسيلة لاصلاح حالة الأمن هو تشكيل «قوميسيونات » لتحرى حالة الأمن واتخاذ ما تراه مناسباً لعلاج هذه الحالة .

وقد بدأت هذه الخطوة باصدار الخديو « أمراً عالياً» فى ٢٨ أبريل سنة ١٨٨٤ بتشكيل «قومسيون » أى لجنة ، فى كل مديرية من مديريات الوجه البحرى برآسة « المدير » وعضوية بعض العمد لفحص حالة الأشخاص المتصفين بسوء السلوك أو المشهور عنهم احتراف الإجرام أو عديمى الصفة والمأوى ، وقد شارك أحد أعضاء النيابة العمومية فى جلسات هذه « القومسيونات» .

اختصت هذه « القومسيونات» بتحقيق الاشتباه فى الأشخاص الذين كان العمد ومشايخ البلاد ورؤساء قبائل العربان ونظار العزب يخطرون « القومسيونات » عنهم بأنهم سيئو السلوك ، وكانت « القومسيونات» تملك سلطة إحالة أمر « المشتبه فى أمرهم » إلى المحاكم الأهلية ، فاذا لم يثبت من سياق التحقيق ما يدين «المتهم » أو ما يوجب معاقبته قانوناً ؛ كان للقومسيون أن يحكم بتحديد إقامته فى بلدته تحت مراقبة شيخ البلدة لمدة لا تتجاوز العام . وقد حددت عقوبة « رجال الإدارة» أى العمد والمشايخ الذين يتخلفون عن الإبلاغ عن الأشخاص سيئ السلوك ، بعقوبة مساوية لمن يُتَّهم بإخفاء « اللصوص » أو «الأشقياء » . كما ألزم هذا الأمر العالى « المحاكم الأهلية » بأن تحكم بلا تأخير فى كل قضية تُحال إليها من « القومسيونات » (١) .

غير أن هذه الخطوه المبدئية التى تلخصت فى«حصر الاشقياء وسيئ السلوك» فى أماكن إقامتهم ومراقبتهم كعلاج لتزايد الجريمة لم تُجدِ بشئ وازداد معدل الجريمة ، فكانت الخطوة التالية .

---

(١) فيليب يوسف جلاد : مرجع سابق ، ج ٣ .

ففى ١٨٨٤/١٠/١٤ صدر أمر عال آخر بتشكيل قومسيونات فى الوجه البحرى ، من رئيس يعيِّنه مجلس النظار ، وعضوية مدير المديرية ، ورئيس النيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية فى المديرية ، وقاضيين يعينهما مجلس النظار من المحاكم الابتدائية أو الاستئنافية وحدد اختصاص هذه القومسيونات بتحقيق الجنايات التى تقع فى دائرة المديرية من جملة أشخاص متسلحين ويكون من شأنها سلب الأمن العام أو المال ،كما انسحب سلطان هذه القومسيونات على « الوقائع التى حدثت قبل صدور الأمر العالى » ولم تصدر أحكام فيها بعد وأعفيت هذه القومسيونات من الالتزام بالأوضاع المقررة فى « قانون تحقيق الجنايات » كالمعارضة والطعن والمسائل الشكلية التى يقررها القانون كضمانات للمتهمين فى الأحوال العادية ، على أن ينتهى التحقيق ويتلى بحضور المتهم والدفاع ، ويصدر الحكم وفقاً للعقوبات المقررة فى قانون العقوبات دون التفات للمواد ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ من قانون تحقيق الجنايات [1] . فكانت أحكام هذه القومسيونات « نهائية » غير قابلة للطعن وتنفيذها «فورى» بعد ٢٤ ساعة من صدورها ، باستثناء أحكام « الإعدام » التى لم يكن يجرى تنفيذها قبل عرضها على « الخديو» وصدور أمره بالتنفيذ .

وقد امتد أثر هذه القومسيونات الاستثنائيه إلى الوجه القبلى فى ٢١ أبريل سنة ١٨٨٥ ، فانتقلت منذ ذلك التاريخ سلطات التحقيق والمحاكمة والتنفيذ إلى هذه «القومسيونات» ، وأصبحت هى المحاكم الرئيسة فى البلاد فيما يختص بالجنايات التى تؤثر فى الأمن العام « كالسطو المسلح والسرقة بالإكراه » [2] ، بينما انحصر نشاط المحاكم الأهلية فى الجنايات العادية والجنح والمخالفات .

---

(١) المواد ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ هى المواد التى تستوجب أخذ رأى « المفتى » قبل الحكم فى مواد الجنايات التى تصدر فيها الأحكام بالأعدام ، وقابلية الحكم للطعن فيه بالنقض أمام جهات القضاء ، وفوات مدد محددة قبل صيرورة الحكم نهائياً ، فيليب يوسف جلاد ، مرجع سابق ، ج ٣ « لجنة تحقيق الجنايات الواقعة من عصب متسلحة» .

(٢) المصدر السابق ، أجيز لمجلس النظار أن يستبدل أحد القاضيين المعينين بهذه القومسيونات « بمأمور من موظفى الحكومة » ومع نهاية سنة ١٨٨٥ كانت هذه «القومسيونات » مشكلة فى جميع أنحاء القطر برئاسة مديرى المديريات أو وكلائهم وأحد قضاة المحكمة التابع لها نطاق المديرية وعضوين من قلم النيابة العمومية واثنين من عمد المديرية كأعضاء كما أصبحت هذه القومسيونات منذ ١٨٨٥/١٢/٣١ كمحاكم أول درجة ، وتستأنف أحكامها أمام «قومسيون عال » بنظارة الداخلية برئاسة وكيل هذه النظارة ويشارك فيه رئيس قلم النيابة العمومية بمحكمة استئناف مصر وأحد قضاتها واثنين من موظفى الحكومة يعينهما مجلس النظار .

وقد استمرت هذه القومسيونات تمارس سلطة نظر جنايات السطو المسلح والسرقة بالإكراه حتى يوليو سنة ١٨٨٩ عندما تقدم « مسيو لوجريل » النائب العام لدى « المحاكم الأهلية » بتقرير « للسير إيفلين بارنج» عن إجراءات هذه « القومسيونات» والأساليب الوحشية التى تتبعها فى الحصول على اعترافات المتهمين فى القضايا التى نظرتها والتى بلغت حوالى ٢٠٠٠ قضية ، فطلب « بارنج » من الخديو إلغائها ، وتم ذلك فعلاً[١] .

ومن المؤكد أن هذه المحاولة الإصلاحية ، لم تؤد إلى تحسن حالة الأمن العام على الأطلاق . فإحصائيات الجرائم فى الفترة من سنة ١٨٨٦ إلى سنة ١٨٨٩ تؤكد أن الأمن العام كان يزداد سوءاً سنة بعد أخرى .

- مقترحات المفتشين البريطانيين :

وقد تخلل فترة تطبيق نظام المحاكم الاستئنافية هذه مقترحات ، قدمها المسؤولون البريطانيون لعلاج الخلل بالأمن العام ، فمنها تلك التى تقدم بها كل من « كولس باشا » و«جونسون باشا » نائبى مفتش عموم البوليس سنة ١٨٨٨ إلى نظارة الداخلية ، والتى اقترحا فيها إعادة «الجلد» عوضاً عن السجن عند ارتكاب بعض جرائم محددة ولا يصير تنفيذ الجلد إلا بعد مصادقة السلطة القضائية العليا بالاتفاق مع ناظر الداخلية . مبررين ذلك بأن هذه العقوبة قد أثمرت ثمارها فى كل من « انجلترا » و « الهند» وثبت نفعها بالنسبة لمرتكبى السرقات بظروف (يقصد السرقات باستعمال السلاح ، أو ليلاً ، أو بالاكراه) وأن العهد لم يمضى بمصر طويلاً فى إلغاء « الكرباج» كوسيلة لتثبيت قواعد الأمن العام وتحصيل الأموال الأميرية وأن «الكرباج» هو الجزاء المناسب لجنايات عديدة فى القطر المصرى[٢] .

---

(1)Parliamentary Papers Report on the administration and Condition of Egypt and the progress of reforms, dated march 29 , 1891 sir E. Baring to the Marquis of Solisbury.

(٢) دار الوثائق = «محفظة ٥٧ داخلية » مذكرة مقدمة من قسم الضبط والربط وما يجب إجراؤه لأجل تحسين الحالة الجنائية فى القطر المصرى .

أما « إيفلين بارنج » فقد أفاض فى تقريره عن « مصر » سنة ١٨٩٠ فى شرح ظروف انشاء « القومسيونات » ، التى حلّت محل « المحاكم الأهلية» التى لم تثق الحكومة وقتئذ فى قدرتها على ردع المجرمين ، وكيف أن هذه المحاكم الاستثنائية سيطرت على غالبية العمل الجنائى ، مستخدمة فى إجراءاتها أسوأ مظاهر العهد القديم [١] .

ويقول « بارنج» أن تقرير « لوجريل» المدعى العام البلجيكى للمحاكم الأهلية فى مصر عن هذه « القومسيونات » وما حواه من حقائق عن الإجراءات الغاشمة وغير القانونية للقومسيونات ، التى أدت إلى الزج بثمانمائة مواطن فى السجون بأدلة غير مقنعة ، واستخدام التعذيب للحصول على الاعترافات . كل هذا دعاه إلى اقتراح « إعلان الأحكام العرفية » وإحالة القضاء الجنائى فى مصر إلى محاكم عسكرية برئاسة ضباط بريطانيين [٢] .

ومن الواضح أن المقترحات البريطانية لإصلاح حالة الأمن العام فى مصر فى فترة الثمانينيات كانت تفتقر إلى الموضوعية ، فضلاً عن أنها كانت تتسم بالشدة والقسوة ، فالانجليز الذين كانوا يدعون أنهم ألغوا « الكرباج والتعذيب» ، وأزالوا السلطة الغاشمة للحكام فى المديريات ، هم الذين كانوا فى نفس الوقت ينادون بإعادة استخدام «الجلد» كوسيلة للحد من الجرائم ، كما أن هؤلاء الذين كانوا يدعون بأنهم أدخلوا النظم القضائية الحديثة فى البلاد ، كانوا أول من سارعوا باقتراح إلغائها وإحالة العدالة فى « مصر » إلى المحاكم العسكرية البريطانية [٣] .

---

(1)Reports on the administration and condition of Egypt and the progress of reforms dated march 29, 1891" Sir E. Baring to the Marquis of Saliebury"

(٢) المصدر السابق .

(٣) ومما يؤكد أن الاستعمار البريطانى فى مصر لم يغير أفكاره المتشددة نحو المصريين هو لجوئه بعد ذلك فى سنة ١٨٩٥ إلى تشكيل محكمة مخصوصة لتحكم فى الجنايات والجنح التى تقع من الأهالى على عساكر أو ضباط الجيش البريطانى ، لم تكن تتقيد فى أحكامها بأحكام قانون العقوبات « بل تحكم بمجازاة مرتكبى الجنايات والجنح بالعقوبات التى ترى لزوم الحكم بها بما فيها عقوبة القتل . فكان حكمها فى حادثة قليوب فى سبتمبر سنة ١٨٩٧ على «حسن جلجل» وآخرين بتشغيلهما فى أعمال الحملة السودانية مدة ثمانية أشهر ، كما كان حكمها فى دنشواى سنة ١٩٠٦ على بعض المتهمين بالجلد ـ الوقائع المصرية فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ ، و ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٧ .

قوميسيرات البوليس :

وكانت محاولة « كتشنر » فى سنة ١٨٩١ إسباغ بعض السلطات القضائية على جهاز البوليس ضمن محاولات إعادة الأمن فى مصر إلى وضعه الطبيعى ، فقد عمد إلى إنشاء «نظام قوميسيرات بوليس المحافظات» الذى صار لهؤلاء الرجال - وهم ضباط بوليس منتخبون بدقة - بمقتضاه حق التحقيق وإقامة الدعوى على المتهمين فى ثلاثة عشر مديرية من مديريات القطر ، وتقديم المتهمين للمحاكمة مباشرة والترافع أمام هيئات القضاء بصفة «مدعين » يماثل عملهم أعمال النيابة العامة ، إلا أن ثبوت انحراف هؤلاء القومسيرات وتزويرهم فى محاضر التحقيق أدى إلى إلغاء هذا النظام بعد سنتين من تطبيقه .

كذلك تقرر فى سنة ١٨٩٣ تحميل « حكمدارى البوليس » فى المديريات المسؤولية الشخصية عن اتخاذ الإجراءات الفعالة حالاً فى جميع أنحاء مديرياتهم لضبط العصبة ، فى حوادث السطو والسرقات بُعصَب « وإذا حدثت ولم يضبط فاعلوها فيطلب منهم« أى من الحكمدارين » تقديم أعذار كافية عن ذلك وإلا فيكونوا تحت المسئوولية العظيمة وربما كانت عاقبتها صعبة جداً عليهم شخصياً » (١) .

وفى نفس الوقت « رُبطَ » بين المستقبل الوظيفى لضباط البوليس وبين « نجاحهم بالطرق الصائبة فى قطع جرثومة الجنايات» .

فقد تقرر فى تلك السنة ١٨٩٣ جعل معيار لياقة (المعاونين) للبقاء فى الخدمة ، هو توفيقهم فى إقامة الدعوى ضد مرتكبى الحوادث الجنائية أمام المحاكم وإثبات التهمة ضدهم « ومن لم يوفق فى منع الجنايات واستكشافها فيعتبر غير لائق لخدمة البوليس» (٢) .

---

(١) قانون البوليس المصرى سنة ١٨٩٣ - الفصل الأول « فى الواجبات العمومية للضباط والعساكر والحكمدارون» .

(٢) المصدر نفسه (الفصل الأول - الوجبات العمومية للضباط والعساكر - والمعاونون) «إقامة الدعوى ضد مرتكبى الحوادث الجنائية أمام المحاكم وإثبات التهمة ضدهم والأمر الذى به تختبر لياقة المعاونين للبقاء بالخدمة هو نجاحهم بالطرق الصائبة فى قطع جرثومة الجنايات . . . فمن لم يكن متوفرة فيه الصفات الشخصية المذكورة والهمة والتيقظ اللازمين لحسن القيام بخدمات البوليس يصير رفته من خدمة البوليس . . . وإن لم ينجح فى منع الجنايات واستكشافها فيعتبر غير لائق لخدمة البوليس» وقدصارت هذه القضية دستوراً لجهاز الشرطة فى مصر فيما بعد ، وأصبحت مسألة (إثبات التهمة على المتهم) إحدى القضايا التى تثير النزاع بين الجهاز من جهة والمواطن وجمعيات حقوق الانسان من جهة أخرى ، حيث أصبح اتهام أجهزة الشرطة بارتكاب جرائم التعذيب لا نتزاع الاعتراف من المتهم بارتكابه للجريمة تهمة من التهم التى التصقت بالشرطة رغم إنكار السلطات الأمنية لها . عبد الوهاب بكر : أحوال الأمن فى مصر المعاصرة بعد ١٩٥٢ - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - القاهرة ٢٠٠٠ .

ولقد أفسد البريطانيون بعملهم هذا من حيث قصدوا الإصلاح ، إذ أنهم بربطهم بين «مصدر الرزق لضباط البوليس » وهى الوظيفة التى يشغلونها ، وبين توفيقهم فى ضبط الجناة وتقديمهم للمحاكمة وصولاً إلى قطع دابر الجريمة الآخذة فى التزايد ؛ دفعوا ضباط البوليس إلى التلفيق والتزوير إثباتاً للإتهامات على المتهمين ، وتعذيب المتهمين واستعمال القسوة البالغة معهم للحصول على اعترافات باطلة بارتكاب الجرائم ، ونقل آثار الجرائم التى تقع بدوائر عملهم إلى دوائر مجاورة تخلصاً من مسؤوليتها . كل هذا دفعاً للشر الذى يترصدهم فيما لو فشلوا فى ضبط الجناة ، أو وقعت الجرائم بدوائرهم ، وفى عملهم هذا كانت جهات النيابة لهم بالمرصاد ، تتعقب أعمالهم وتفحص تقاريرهم وتعيد التحقيق فتتكشف لها الحقائق ، ويقدم الضباط للمحاكمة بتهم التزوير والغش واستعمال القسوة والتعذيب [(١)] .

ويلاحظ فى الإصلاحات والمقترحات المتصلة بتحسين حالة الأمن العام فى مصر خلال الفترة التى تبدأ ببداية الاحتلال وتنتهى بنهاية القرن التاسع عشر ، اتسامها بالطابع

---

(١) نظارة الحقانية = تقرير مرفوع من النائب العمومى عن أعمال المحاكم الأهلية سنة ١٨٩٣ « تأديب البوليس» - ويفهم منه أنه قد حكم فى قضايا ٢٩ ضابطاً بالرفت فى حالتين - وبالتنزيل فى حالتين - وبالإيقاف فى ثلاث حالات - وقطع المرتب فى حالتين - وبالإنذار فى عشر حالات - وببراءة عشرة حالات .

* الوقائع المصرية ١٩٠٩/٣/١ جلسة مجلس شورى القوانين - حديث عبد اللطيف الصوفانى بك عن «فساد النظام واختلال الأمن» - واقتراحات محمد أحمد مدكور بك على هيئة الجمعية التشريعية «وعلل اختلال الأمن كثيرة يمكننى أن أبين أهمها لتكون الحكومة على بيِّنه منها فمن ذلك مثلاً تكليف المأمورين القضائيين بالبحث عن مرتكبى الجنايات وتوقف ترقيتهم على هذا الأمر . وحيث أنه فى علم العموم أن الموظف يضحى بكل عزيز إلا نفسه فى سبيل ترقيته ، فلذا هو يتمسك على الدوام بأسباب واهية ويعمل ما فى وسعه للتلفيق حيثما اتفق له ويأتى بأى شخص كان ويلصق به التهمة مهما كانت ليخلص من ذلك التكليف الثقيل ، فإذا ظهر للمحكمة بعد ذلك براءة هذا الذى كاد أن يلقى حتفه بسبب تلك التلفيقات التى دبرها له مدبروها تطلق سراحه فلا يلبث أن ينتقم من العمدة والشهود بأية جريمة يرتكبها ويعبث بالأمن العام ليكيد للمأمور أو الضابط أو غيرهما ممن كانوا سبباً فى اتهامه كذباً بغير حق ، ولا دواء لذلك إلا إفهام مأمورى الضبطية القضائية بأن وظيفتهم قاصرة على الوصول إلى الحقائق والحصول على المجرم الحقيقى ، وأن الترقى لا يكون إلا بالكفاءة والاستقامة وطهارة اليد وشرف الضمير ، وأن الحكومة لا ترغب فى تسديد خانات كما يفهمون وإلصاق التهمة بأى شخص كما يتوهمون» .

القضائى والعقابى والشخصى ، أكثر من اتصالها مباشرة بعلاج مباشر للمشكلة ، فقومسيونات الجنايات لم تزد عن كونها نوع من الإصلاح القضائى المتميز بالشدة والعنف ، والجلد كان يتصل بالجانب العقابى والتعذيب البدنى للأشخاص الذين يتهموم بارتكاب جرائم مخلة بالأمن العام ، كما أن الصلاحيات التى مُنِحَت لضباط البوليس كانت نوعاً من الاصلاحات القضائية القاصرة على نطاق محدد من البلاد دون باقى الأجزاء . أما تحميل ضباط البوليس بصفاتهم الشخصية مسؤولية الجرائم فقد كان نوعاً من إحالة الأمن على المواطنين وتحميلهم مسؤوليته ، يشابه فى قوامه نظام « المسؤولية الجماعية» الذى كان مطبقاً فى الريف المصرى مع بعض الاستثناء فى التفاصيل ، غير أنه فى شكله العام نوع من تهرب الدولة من مسؤوليتها أمام وظيفة من وظائفها الأساسية (الأمن) .

النفى الإدارى وداوريات الهجانه :

وكنتيجة لبُعد الإصلاحات عن وضع العلاج المناسب للمشكلة ؛ فقد تفاقمت حالة الأمن وازدادت سوءاً وتزايدت أعداد الجرائم بمضى السنوات [١] وفى ذلك يقول « رونالد جراهام » مستشار الداخلية فى تقريره إلى سير « إدوارد جراى» وزير الخارجية البريطانية فى أغسطس سنة ١٩٠٩ «إن التزايد المقلق لجرائم القتل والشروع فى القتل » خلال الأنصاف الأولى من سنوات ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩ يحتاج لمزيد من الاهتمام ، فقد ارتفعت هذه الجرائم من ٣٧٢ فى النصف الأول من سنة ١٩٠٧ إلى ٤٣١ فى النصف الأول من سنة ١٩٠٨ إلى ٥٣٦ من النصف الأول سنة ١٩٠٩ [٢] .

وكان العلاج الذى ارتأته السلطات فى هذه المرة هو العودة إلى نظام مشابه لنظام «تحقيق الاشتباه » الذى طُبِّقَ بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أبريل سنة ١٨٨٤ .

---

(١) الوقائع المصرية : ١٢ ديسمبر ١٩٠٨ جلسة مجلس شورى القوانين فى ١٩٠٨/١٠/٣١ « خطاب سعادة محمد علوى باشا» عن اختلال الأمن فى القطر المصرى وحوادث السطو على قطارات السكك الحديدية .

(٢) من جراهام إلى سير إدوارد جراى فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٩ F.O. 407 / 74, No. 133,

فقد شُكِّلت لجان إدارية من رجال البوليس والإدارة والعمد والمشايخ يشرف عليها «مفتشون بريطانيون» لفحص حالات المعروفين بالإجرام فى البلاد ، والذين « يتضح من شهادة رجال الحفظ المسئولين فى القرية أنهم عُرِفوا بالإجرام وتهديد الأمن» فإذا ما انتهت هذه اللجان إلى خطورة شخص ما ، تم إبعاده إلى منطقة تسمى «بالمحاريق » فى الواحات إتقاء لشره ، وقد سمى هذا النظام « بنظام النفى الإدارى سنة ١٩٠٩» .

وقد بلغ عدد المنفيين إلى المحاريق كنتيجة لهذا النظام ٢٨١ شخصاً من مختلف أنحاء البلاد [١] .

وقد أُوقِفَ العمل بهذا النظام سنة ١٩١٢ بعد أن زرع فى الريف المصرى أسباب الخصومة بين الفلاحين ورجال الإدارة فى البلاد ، كما أن إيقاف العمل به شجع المجرمين على التمادى فى إجرامهم بعد أن أطمأنوا إلى رهبة رجال الحفظ وتخوفهم منهم [٢] .

وقد رافق تطبيق نظام « النفى الإدارى » إجراء بوليسى قُصِدَ به إيقاف التصاعد المتزايد فى الجريمة دون توقف . ذلك هو نظام « الداوريات الهجانة » ، وهو نوع من القوات العاملة فى مجال البوليس يمتطى أفرادها « جِمالاً» من نوع يتصف بالقوة والتحميل ، وأختير أفراد هذه القوة من قبائل « البشارية والعبابدة » بالسودان .

شُرِعَ فى تطبيق هذا النظام فى سنة ١٩١٠ ، فتمركزت هذه القوة فى « أسيوط » التى كانت مركزاً وسطاً لقوافل التجارة ، وعلى حافة الصحراء ، كما أن هذه المنطقة تميزت بارتفاع معدلات الجريمة فيها .

---

(1)F.O.407 /174 Inclosure in No. 183, Report by the Adviser to Egyptian ministry of the interior sep . 1909 .

(٢) محمد البابلى = الإجرام فى مصر ـ أسبابه وعلاجه . القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٤١ ص ١١١ .

وقد انحصرت أعمال هذه القوة فى الانتقال إلى أماكن الحوادث والقيام بأعمال الداوريات وإرهاب الأهالى بواسطة كرابيجهم وجِمالهم الضخمة ، ومنع التجول فى الطرقات والحجر على المواطنين فى بيوتهم كنوع من التأديب والزجر (١) .

كان اتجاه المسؤولين فى الإصلاحات السالفة يتمثل فى تركيز الجهد فى الأماكن التى استشرت فيها الجريمة ، أو القيام بحلول جزئية كإبعاد المجرمين إلى أماكن نائية أو زيادة صلاحيات قضائية لجهاز الأمن أو إيجاد محاكمة استثنائية تعمل لبعض الوقت ثم العمل بها بعد حين .

وكانت الإصلاحات التى تتخذ كوسيلة لإيقاف تيار الجريمة تهدف إلى إعطاء الحلول للمشاكل على المدى القريب دون ما تخطيط يشمل المشكلة كلها بصفة أساسية ، لذلك فإن الإصلاحات بصفة عامة اتسمت بالوقتية والاستثنائية ، أى أن السلطات المهيمنة على أمور الأمن العام فى مصر كانت لا تنظر إلى أبعد من امتداد أيديها دون أن يكون نظرها للمشكلة شاملاً .

تنظيم جهاز الأمن العام :

ولم تتضح الرؤية الكاملة للمشكلة الخاصة بالأمن العام فى مصر إلا مع بداية العقد الثانى للقرن العشرين عندما تبدت الجريمة فى مصر غير قاصرة على مفهومها التقليدى (كالسرقة والقتل) وإنما أمتدت لتتناول الجرائم ذات الصبغة السياسية التى نتجت عن نمو الحركة الوطنية ، وتصاعد مد الإثارة الصحفية ، وتنوع الجرائم وجلب أشكال جديدة على البلاد منها بالنظر للاحتكاك الخارجى بالأحداث ، واكتساب المجتمع المصرى لخبرات جديدة فى مجالات عديدة ،كانت الجريمة من بينهما .

---

(١) نظارة الداخلية = الأوامر العمومية ٣٢٩ فى ١٩١٠/٥/٣١ ، ٢٠١ فى ١٩٢٠/٤/٢٥ .
Egypt No.1, (1910) Annual Report "Central Administraion and police .
ومما يُذكر أن هذه القوات الهجانة استخدمت منذ سنة ١٩١١ فى عمليات منع التهريب عبر الصحراء وعلى حدود المديريات المجاورة لها كما استخدمت لمنع التسلل من البلاد إلى الحدود الطرابلسية خلال الحرب التركية ـ الطرابلسية ،وسميت منذ سنة ١٩١١ قوات الـ Contraband أى منع التهريب . وقد تحور هذا الاسم فيما بعد على ألسنة العامة فصار يسمى « كاترباند » وهو تحريف لفظى للكلمة الانجليزية . وبمضى الوقت صار هذا الاسم لصيقاً «بقوات الهجانة السودانية » .

وقد كان أول اجراء قُصِدَ به إعادة النظر فى أساليب مكافحة الجريمة بمفهوم مغاير للمفاهيم السابقة ، هو ذلك الذى حدث فى يونيو سنة ١٩٠٩ عندما أُعيد تنظيم « قسم الضبط [١]» فأصبح يتكون من القلم « أ » والقلم« ب » والقلم « ج » واختص الأول بالأعمال المتعلقة بمنع الجريمة . أما الثانى فكان اختصاصه الأعمال اللاحقة على وقوع الجريمة وعمل الاحصائيات الجنائية . أما القلم « ج » فكان يختص باستخدام الأساليب العلمية المطبقة فى الدول المتقدمة فى مجال التحرى عن الجرائم ، وقد روعى فى هذا «القلم» أن يكون أعضاؤه من الحاصلين على مؤهلات قانونية . كما كان رئيس هذا القلم أحد الأطباء الشرعيين البريطانيين العاملين بالمحاكم الأهلية المصرية [٢] .

ومع تدفق تيار الجريمة السياسية على مصر ونمو الحركة الوطنية واتخاذ المقاومة ضد الاحتلال البريطانى صوراً وأساليب جديدة ، إلى جانب استمرار المد الإجرامى بالنسبة للجريمة الجنائية ؛ أُنشِئتَ على أنقاض « قسم الضبط » إدارة عموم الأمن العام فى ٢٩ يناير سنة ١٩١٣ ، وعُيِّنَ مستر « جورج موريس » مديراً لها [٣] .

تشكلت إدارة عموم الأمن العام من الإدارات الآتية :

---

(١) ابراهيم محمد الفحام «تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية» عندما ألغى تفتيش عموم البوليس بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ١٨٩٤/١١/٣ ـ استبدل به قسم الضبط والربط الذى اختص بأعمال الأمن العام (الضبط) ، وأعمال النظام والشئون العسكرية فى البوليس (الربط) وعندما أعيد تنظيم مكونات النظارة فى ١٨٩٥/٣/١٩ انقسم ذلك القسم الى قسمين « قسم الضبط » و«قسم النظام» أو قسم النظام العسكرى» ، بينما تشكلت باقى مكونات النظارة من (قسم الادارة ـ قسم المحاسبة ـ قسم مخازن البوليس ـ إدارة الجرائد الرسمية ـ قلم المطبوعات ـ القلم الأفرنكى) . وفى ١٩٠١/١/١ أدمج قسما « النظام العسكرى» و« المحاسبة» فى قسم واحد وأُطلق عليه« قسم المستخدمين والمحاسبة»

(2)Annual Report = Egypt No.1," 1910" Central Administration and Police.

والأمر العمومى ١٩٠ فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٩ (هو الدكتور هارولد نولان) Harold Noland

(٣) كان جورج موريس قد عين فى ١٩١٢/١١/٢٧ مديرا عاما لقسم الضبط حيث كان يشغل قبل ذلك وظيفة الباشمفتش بنظارة الحقانية ـ نظارة الداخلية = الأمر العمومى ٦٥ فى ١٩١٣/١/٣٠ .

أ- ادارة الضبط :

ويرأسها ناظر وتتألف من قلمين يسميان « القلم الأول » و « القلم الثانى» وقد اختص القلم الأول بمكافحة التشرد والمشبوهين ، وأعمال السجون والمسجونين ، ووسائل نفى الأشخاص إلى خارج البلاد ، والبحث عن الأشخاص المطلوب القبض عليهم .

واختص القلم الثانى بكتابة التقارير عن الحوادث الجنائية وحوادث السكك الحديدية وما يتصل بنقط البوليس وإعداد صحف السوابق (الحالة الجنائية) وتحقيق شخصية المتهمين .

ب -ادارة اللوائح والرخص :

ويرأسها ناظر [١] وتتألف من قلمين هما « القلم الثالث» و « القلم الرابع» . فكان الثالث يقوم بتحضير مشروعات لوائح الأمن العام ، والتنسيق بين النظارة والنظارات المختلفة فيما يختص باللوائح والقوانين ، وتجارة الأسلحة والذخائر ، وإعداد مجموعات القوانين الإدارية والجنائية وتعديلاتها وهو اختصاص ذا صفة عامة .

أما القلم الرابع فكان يعالج مسائل المحاكم المركزية ، ومحاكم الواحات وتنقيح القوانين الداخلية التى تُطبَّق على جهاز البوليس .

ج ـ ادارة المطبوعات :

ويرأسها ناظر وتتألف من قلمين هما : « القلم الخامس» و«القلم السادس» : فكان القلم الخامس يختص بتنفيذ قانون المطبوعات الذى أُعيد العمل به[٢] سنة ١٩٠٩ كمحاولة

---

(١) كان هذا الناظر هو «جناب مستر مونتيت سميث » ـ راجع نظارة الداخلية ـ الأمر العمومى ٦٥ فى ١٩١٣/١/٣٠ .

(٢) الوقائع المصرية = ٢٧ مارس سنة ١٩٠٩ قرار مجلس النظار الصادر فى ١٩٠٩/٣/٢٥ بإعادة العمل بقانون المطبوعات الصادر فى ١٨٨١/١١/٢٦ تنفيذاً لطلب الجمعية العمومية فى ١٩٠٢/٣/٢٦ وردع الجرائد عن تجاوزها الحدود عن الفوضى التى وصلت إليها وطلب مجلس شورى القوانين ذلك فى ١٩٠٤/٦/٣٠ ـ والوقائع المصرية ١٩١٠/١/٢٢ قرار مجلس النظار الصادر فى ١٩١٠/١/٢٢ بالتطبيق للقرارين الصادرين فى ١٩٠٩/٣/٢٥ .

للتضييق على الصحافة الوطنية بشكل عام وصحافة الحزب الوطنى بشكل خاص فى ذلك الوقت ، وإيقاف وتعطيل الصحف المصرية التى كانت قد اشتدت لهجتها وصارت تهدد موقف الاحتلال . كما كان هذا القلم يمد الصحف بالأنباء الرسمية والحكومية .

أما القلم السادس فكان يعالج أمور الإجتماعات العامة والإعتصامات (١)

ومع أن تطوير جهاز الأمن الجنائى بهذه الصورة كان يستهدف مكافحة الجريمة وملاحقة التطور الذى طرأ عليها من حيث الكم والنوع تسليماً بفشل المحاولات السابقة للاصلاح ؛ إلا أن « التطور » فى حد ذاته كان يحقق السيطرة البريطانية على جهاز الأمن أكثر مما يحقق علاج المشكلة التى قُصِدَ التطوير كحل لها .

وتتضح معالم هذه السيطرة البريطانية فى تعيين «جورج موريس» مديراً عاماً لهذه الإدارة ومنح إدارته الحق فى إبداء أى ملاحظات « كلما اقترحت إجراءات مهمة تتعلق بترقية أو نقل أو تأديب الموظفين والعمال بالمديريات والمحافظات الذين يشتغلون بالأمن العام» متى كانت هذه الملاحظات يقتضيها صالح الأمن العام . فبمقتضى هذا الاختصاص أصبح مصير جميع رجال البوليس من ترقيات وتنقلات وفصل من الخدمة فى يد « جورج موريس» .

كما كان لإدارة عموم الأمن الإختصاص الوحيد فى فحص كافة الشكاوى التى تُقدَم فى حق الموظفين والعمال السابق ذكرهم بسبب أمور لها علاقة بالأمن ، وأن يكون تقديم الشكاوى التى من هذا القبيل إلى هذه الإدارة مباشرة ، وبذلك نُزِعَ اختصاص الإشراف والرقابة على سلوك رجال البوليس وأعمالهم من المديرين والسلطات القضائية وسُلِّمَ برمته إلى « جورج موريس » .

ولم يكن فى تطوير جهاز الأمن ما يسمى صالح الأمن العام إلا اختصاص هذه الإدارة بالمسائل الآتية :-

---

(١) ابراهيم محمد الفحام = مرجع سابق .

* انشاء نقط بوليس أو خفر جديدة أو إلغاء النقط الموجودة .

* ترتيب نظام الخفر وزيادة أو نقصان عدد الخفراء .

* كل ما يتعلق بترتيب داوريات البوليس والعساكر السودانية والخفراء .

* المكافآت التى يطلب صرفها من أجل خدمات مفيدة للأمن العام .

* توزيع القوات على الجهات .

* كل أمر يتعلق بالأمن العام (١) .

ولعل هذا الخلط بين « محاولة علاج تزايد الجريمة فى مصر» و «إحكام السيطرة البريطانية على جهاز الأمن » فى وقت واحد ، كان هو رد الفعل البريطانى فى مواجهة « نمو الجريمة » من جهة وبداية اتخاذ الحركة الوطنية فى مصر مظاهر جديدة فى مقاومة الاحتلال .

صاحب قيام الحرب العالمية الأولى ، والضيق الشديد الذى سببته للبلاد ، وغلاء الأسعار ، ظهور موجة جديدة من الجرائم بالإضافة إلى ظهور نوعيات جديدة منها لم تعهدها البلاد من قبل . فقد ظهرت جرائم (غش المصوغات) (وتزييف النقود الفضية والورقية) التى كانت تظهر لأول مرة فى البلاد ، وصاحب ذلك استجلاب الأوروبيين المقيمين بمصر لآلات التزييف من الخارج ، وشاركهم فى هذه العمليات المصريون أيضاً .

كما انتشرت جرائم الرشوة بين الموظفين عامة وبين رجال البوليس بصفة خاصة . إذ أن ظروف الحرب استلزمت صدور قوانين للأسعار والمواد التموينية وقوانين لحظر السهر فى الحانات والمسارح ودور اللهو بعد مواعيد محددة ، وإجراءات بوليسية لتحديد إقامة بعض ذوى النشاط المعادى لبريطانيا ، أو ذوى الإتجاهات الوطنية ، بالإضافة إلى كبار المجرمين

---

(١) المصدر السابق ، ص ٩٠ ، ٩١ .

وسيئ السلوك ، الأمر الذى كان مرتعاً خصباً لذوى النفوس الضعيفة من رجال البوليس ، ليثروا على حساب الشعب ومعاناته [(١)] .

وكــان من أخطــر الجرائم التــى وفـدت على مصــر ، تلك التـى استجلبتهـا فرق العمال المصــريين Egyptian Labour Corps وفـرق الجــمــالة المصــرية Camel Transport Corps

الذين كانوا يعملون مع القوات البريطانية خلال هذه الحرب فى « مصر » و « فرنسا» و « العراق » و « سالونيك» و « مدراس» بالهند [(٢)] .

فقد عاد هؤلاء بعد الحرب العظمى بالنقود الوفيرة والعادات التى اكتسبوها خلال فترة الحرب كلعب القمار واحتساء الخمر وتدخين الحشيش [(٣)] ، وكان خلو البلاد من قانون ينظم الهجرة إليها وفتح الأبواب لدخول الراغبين فى الكسب الحرام سبباً فى انتشار وازدهار تجارة الرقيق الأبيض وجرائم الآداب ، وتداول الصور المنافية للخلق ، وأعمال الرذيلة .

فقد بلغ عدد الفتيات والصبية الذين جئ بهم إلى ثغر الإسكندرية فى سنة ١٩٠٨ (٧٥٩) ـ زادوا فى سنة ١٩٠٩ إلى ١٢٠٣ ـ أمـا فى سنة ١٩١٠ فـقـد بلغـوا ١٤٧٧ فـتـاة ، ٨٧٦ صبيا من اليونانيين ، و ٣٦٧ فتاة و ٤٢ صبياً من السوريين ـ و ٢٣ فتاة و ٤٢ صبياً من الأرمن . كما توافدت الساقطات من النمساويات والإيطاليات والإنجليزيات [(٤)] .

ومع دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى وطردها للآلاف من اليهود والأرمن والمسيحيين ، ولجوء هؤلاء إلى مصر التى ازدحمت بقوات الاحتلال وبالعائدين من ميادين

---

(١)محمد سيد كيلانى = السلطان حسين كامل ـ فترة مظلمة من تاريخ مصر ١٩١٤ ـ ١٩١٧ ـ القاهرة ـ ١٩٦٣ .

(2) F.O. 407- 183 = Enclosure 3 in No. 104, General Sir A. Maxwell to Sir R. Wingate - May 24 - 1917.

(٣) محمد البابلى ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

(٤)وزارة الداخلية = التقرير السنوى عن أعمال بوليس مدينة القاهرة سنة ١٩٢٤ ـ للميرالاى « توماس وينتورث رسل باشا » حكمدار بوليس القاهرة .

القتال من فرق العمال المصريين ؛ ازدهرت أماكن الدعارة فى الأماكن المفروشة المسماة (بالبنسيونات) ، وقد ساعدت الضائقة المالية التى ألمت بالبلاد خلال فترة الحرب واختلال الميزان الاقتصادى وانقطاع أسباب العمل وتعذر أسباب المعيشة على الطبقات الفقيرة . ساعد كل هذا على لجوء الكثيرين إلى الإتجار فى الأعراض [١] .

وقد اتخذت محترفات هذه التجارة من الأجنبيات شارع « وجه البركة » وشارع «كامل » وشارع « عماد الدين » وجهات التوفيقية ومعروف ـ وكلها أحياء تدخل فى نطاق قسم الموسكى مركز تجمع الأجانب فى المدينة ـ مستقراً لهن ، بينما كانت أحياء الفجالة وباب البحر وباب الشعرية وشبرا من نصيب الوطنيات ممن اتخذن من هذه التجارة حرفة لهن [٢] .

ويلاحظ أنه رغم تصاعد الجريمة على النحو المشار إليه وتنوع الجرائم وورود الجديد منها على البلاد ، فإن جهاز الأمن العام لم يُطَوَّر إلا فى الجانب المتصل بالآداب العامة .

فقد بدئ منذ مارس سنة ١٩١٧ بتدعيم جهاز البوليس « بنساء بوليس» فعُيِّنت «مدام دكريه» فى ٢٧ فبراير سنة ١٩١٧ بوظيفة عاملة بوليس بمدينة مصر ، وُعيِّنت مس «ت . ف . شابمان» مديرة مؤقتة « لقلم تخديم الخدامين » ببوليس مدينة مصر فى ٧ مارس سنة ١٩١٧ ، وفى أكتوبر سنة ١٩١٨ عينت « مدموازيل مارى كروشا » كعاملة بوليس مؤقتة بمدينة مصر .

وفى سنة ١٩٢٠ أصبحت رتب النساء فى البوليس المصرى رتباً عسكرية وتوزعوا بين مدينتى القاهرة والاسكندرية ، فعينت مس « مارجريت موفات » بوظيفة « هيدكونستابل» ببوليس مدينة مصر ، وكذلك مس« هيلين ميلاس » و « مدموازيل كاترينا ريفيرو » ومسز

---

(١) عبد الوهاب بكر « مجتمع القاهرة السرى ١٩٠٠ ـ ١٩٥١ » ـ العربى للنشر والتوزيع ـ القاهرة ٢٠٠١ ـ ص ٣٥ .

(٢) وزارة الداخلية = التقرير السنوى عن أعمال البوليس بمدينة القاهرة سنة ١٩٢٤ ـ للميرالاى ت . و . رسل باشا حكمدار بوليس القاهرة . وعبد الوهاب بكر « مجتمع القاهرة السرى» ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ١٠١ ـ ١٠٣ .

«أنا ويندردج» أما «مس ف . موريسون» و « مس كنج » و« مسز أيلا لاجورى» ، فقد عُيِّنَ كونستابلات فى بوليس مدينة الاسكندرية [١] واختصت بعض هاته النسوة بأعمال «مراقبة شرائط السينما» «كالسيدة فانوتش » و « السيدة ريجيو »[٢] ، وبأعمال ملاحظة السجن الأوروبى « كالمس جوليانا جورج » «ومسز ماريتا ينوفيور نتينو » ، وبأعمال المرور على محال الدعارة لمراقبة الأجنبيات والوطنيات وضبطهن ، «كالمس ك . رندا » [٣] وأعمال ملاحظة مكتب الكشف على النسوة الساقطات « كالمدام ب . كوستا ليولا » ومسز « ر . كربى» [٤] . وكان «مكتب الكشف على النسوة الساقطات» هذا عبارة عن «مستشفى للأمراض الجلدية والتناسلية» بحى السيدة زينب ، بشارع الحوض المرصود المتفرع من (شارع قدرى) ، تُرسَل إليه المومسات لإجراء الكشف الطبى عليهن مدة كل أسبوع للتأكد من خلوهن من الأمراض السرية وإعطاء تصاريح العمل لهن . وقد تمتعت الأوروبيات من هاته النسوة بالحماية ضد مراقبة البوليس لهن ، بحكم ما كانت تقضى به الامتيازات الاجنبية من حق الأجنبى فى حصانة منزله ضد أعمال البوليس [٥] .

المباحث الجنائية :

كان آخر الوسائل التى اتُبِعَت للحد من تيار الجريمة فى الفترة موضوع البحث ، هى إدخال نظام « الكشف عن الجرائم ومرتكبيها » عن طريق جهازتخصصى ، وأعنى بذلك «جهاز المباحث الجنائية » فقد تبين فى غضون عام ١٩٢١م أن كثيراً من الجرائم التى تُرتَكَب فى « المديريات » تبقى دون كشف نتيجة عدم إعطائها العناية الكافية . إذ أن العادة جرت على اتخاذ إجراءات « ضبط الواقعة » فى محاضر البوليس والنيابة فقط دون تتبع الجريمة والتحرى عنها بالطرق السرية حتى يتم الوصول عن طريق « التحريات » إلى

(١) وزارة الداخلية = الأوامر العمومية ١٢٥ فى ١٩١٧/٣/١١ ، ٢٨٣ فى ١٩١٧/٦/١٠ ، ٤٨٤ فى ١٩١٨/١٠/٢٤ ، ٤٣٦ فى ١٩٢٠/٩/١٩ ، ٢١٥ فى ١٩٢١/٥/٢٦ .
(٢) المصدر السابق = الأمر العمومى ٢١٦ فى ٢٦ /١٩٢١/٥ .
(٣) المصدر السابق = الأمر العمومى ٥٢١ فى ١٩٢١/١١/٢٧ .
(٤) المصدر السابق = الأمر العمومى ٣٨٥ فى ١٩٢٢/١٠/١٥ .
(٥) المصدر السابق = التقرير السنوى عن أعمال بوليس مدينة القاهرة سنة ١٩٢٤ للميرالاى ت . و . رسل باشا حكمدار بوليس القاهرة .

حقيقتها ، وعلى ذلك فقد شُرِعَ فى سنة ١٩٢١ فى إنشاء « مكتب متخصص للمباحث الجنائية » يتبع إدارة عموم الأمن العام لتتبع الجرائم المهمة فى « المديريات» عن طريق انتداب أحد ضباطه للعمل مع سلطات المديرية التى وقعت بها الجريمة ، على أن يكون مقره بوزارة الداخلية حيث يوجد « قلم المباحث الجنائية » أى المكتب المتخصص (١) .

كان الفشل الذريع هو نصيب هذا « القلم » إذ أنه رغم اختصاصه الشامل بجهات القطر كلها ، فقد كان ذا نظام «مركزى» ، وغنى عن الذكر أن بُعد الشُقة بين مركز «القلم» ومكان الحادث له أثر كبير فى ضياع معالم الجريمة . كما أن ظروف إنشاء «القلم » التى كانت تدعو إلى التعجيل بتعيين الضباط اللازمين له كمحاولة لإيقاف تيار الجريمة الذى ارتفع مده ، وعدم كفاية الأعداد اللازمة له من ضباط البوليس الذين دُرِّبوا على هذا النوع من الأعمال ؛ كل هذا دعا إلى دعم هذا « القلم» بخليط من ضباط الجيش والبوليس معاً ، وكان أفراد الفريقين - إلا القادر منهم - قليلى الخبرة والدراية بأعمال المباحث الجنائية فصارت أعمالهم على غير أساس من المعرفة والدراية ، أضف إلى هذا ضعف المستوى الثقافى والخُلقى لطائفة ضباط الصف الذين يعملون (كمخبرين) فى الجهاز ، وغموض التعليمات وعدم وضع نظام واضح لأعمال « القلم » وقت إنشائه يكفل حُسن سير العمل ويرسم خطة الأداء أو يحدد الاختصاص (٢) .

وقد ألغى العمل بهذا النظام فى سنة ١٩٢٣ حيث شُرِعَ فى إنشاء مكاتب المباحث الجنائية فى عواصم المديريات يرأسها مأمورضبط المديرية أو حكمدار البوليس وتختص بأعمال البحث الجنائى فى دائرة المديرية (٣) .

---

(1) F.O. 407- 195 Annual Report for 1921- Chapter VI-Interior- 69 Public Security .

(٢) محمد البابلى = مرجع سابق ، ص ٢٨٤ .

(٣) المصدر السابق .

. . . هكذا كانت محاولات إصلاح الأمن العام . تلك المحاولات التى بدأت منذ سنة ١٨٨٤ حتى نهاية الفترة موضوع البحث سنة ١٩٢٢ ، ولقد كان المأخذ على هذه المحاولات ، هو أن أصحابها كانوا يدأبون على علاج مشكلة الأمن علاجاً جزئياً فى بادئ الأمر ، حتى إذا ما مر بعض الوقت ، وتبيَّن احتياج الأمر إلى نظرة شاملة تغطى أبعاد المشكلة كلها ، عادوا فأعادوا النظر فى الأمر برمته . غير أن إعادة النظر هذه استغرقت من دعاة الاصلاح سبعة وثلاثين عاماً (١٨٨٥ ـ ١٩٢٢) غمر البلاد خلالها تيار الجريمة وأوصل حجمها إلى ما يزيد عن ستة أضعاف ما كانت عليه فى بداية الاحتلال البريطانى [٢] .

(١) وصلت الجريمة الخطيرة فى سنة ١٨٨٦ إلى ١٢٨٤ جريمة ، وفى سنة ١٩٢٠ إلى ٧٦٣٠ جريمة .

المحتويات

ص

- اهداء ٥
- تصدير ٧
- مقدمة ٩

الباب الأول

نشأة وتطورالبوليس المصرى منذ بداية عهد محمد على حتى الاحتلال البريطانى . ١٧

● **الفصل الأول** : حفظ الأمن فى المدينة . ٢٠
- الضابطخانة ٢٢
- الأثمان وتشكيلها ٢٦
- القلقات ٢٧
- القوات المحافظة (القواصه - عساكر القلقات - ألاى محافظين محروسه) ٢٩

● **الفصل الثانى**: تطور جهاز الأمن فى المدينة من نهاية عهد محمد على الى الثورة العرابية . ٣٥
- تركيب ضبطية العموم ٣٩
- مأمور الثُمن ٤١
- اجراءات حفظ الأمن فى المدينة ٤٣

● **الفصل الثالث**: تطور جهاز الأمن فى المدينة وعلاقته بالضغط الأوروبى على مصر حتى الثورة العرابية . ٤٩
- دخول الاجانب فى جهاز الأمن ٥٥
- قلم ضبط وربط الأجانب ٥٧
- التنظيم الإيطالى للبوليس المصرى ٦٢

● **الفصل الرابع** : حفظ الأمن فى الريف . ٦٩
- الأمن فى البنادر ٧٢
- أمن البلد والأماكن النائية ٧٥
- الأمن فى القرى والأماكن الزراعية ٧٩

● **الفصل الخامس** : إعداد رجال البوليس ١٨٠٥ - ١٨٨٢ . ٨٧
- مصادر القوات فى جهاز البوليس ٨٩
- اسلوب اللحاق بالخدمة ١٠٨
- الرتب والمرتبات ١١٠
- الملبس والتسليح ١٢٩
- التعليم ١٣٥
- التأديب وانهاء الخدمة ١٣٩

الباب الثانى

تطور نظام البوليس المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى . ١٥٩
● **الفصل الأول** : المحاولة البريطانية الأولى لتنظيم البوليس المصرى . ١٦١
- فترة الانتقال ١٦٣
- مقترحات اللورد دوفرين وتنفيذها ١٦٨
- فلسفة التغيير فى نظام دوفرين ١٨٩
● **الفصل الثانى** : البوليس المصرى فى ظل الإزدواجية . ١٩٥
- كيلفورد لويد وتعديل نظام البوليس المصرى ١٩٧
- البوليس المصرى بين نوبار وكيلفورد لويد ٢١١
- البوليس المصرى فى ظل نظام الازدواجية ٢١٥
- البوليس المصرى بين (نوبار) و (ايفلين بارنج) ٢٢٥
- التقسيم الثنائى للبوليس ٢٢٩
● **الفصل الثالث** : الإدارة المركزية فى البوليس . ٢٣١
- نظام « كتشنر» ٢٣٣
- انتهاء الازدواجية وبدء نظام المستشارية ٢٣٩

الباب الثالث

أسلوب حفظ الأمن فى مصر بعد الاحتلال البريطانى . ٢٥١
● **الفصل الأول** : حفظ الأمن فى المدينة بعد الاحتلال البريطانى . ٢٥٣
- الشكل العام لنظام الأمن فى المدينة ٢٥٥
- أثر نمو الجاليات الأجنبية على أسلوب حفظ الأمن فى المدينة ٢٦٧

- الإشراف الأوروبى على جهاز البوليس فى المدينة ٢٧٨
- القيادة العليا لبوليس المدينة ٢٨٢
- المسلك الشخصى لرجال البوليس الأجانب فى جهاز البوليس المصرى ٢٩٤
- ولاء العناصر الأوروبية فى البوليس المصرى ٣٠٣
• **الفصل الثانى** : حفظ الخفر والمسؤولية الجماعية . ٣٠٩
- نظام الخفر والمسؤولية الجماعية ٣١١
- تطور مسئولية الحكومة ازاء الأمن ونظامه فى الريف ٣١٦
- محاولات عسكرة نظام الأمن فى الريف ٣٢٢
- اصطدام إصلاحات نظام الأمن فى الريف بالصالح البريطانى ٣٢٤

الباب الرابع

الأمن العام فى مصر فى ظل الاحتلال البريطانى . ٣٣١
• **الفصل الأول** : ارتفاع معدلات الجريمة فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى وأسبابه . ٣٣٣
- الاحصائيات الجنائية ومدلولاتها ٣٣٥
- أسباب اختلال الأمن العام فى مصر ٣٤٨
- اقتصاديات البوليس وصلتها بحالة الأمن العام ٣٥٥
- سوء نسب التوزيع لقوات البوليس ٣٦٨
- الإمتيازات الأجنبية وصلتها بحالة الأمن العام ٣٧٥
• **الفصل الثانى** : محاولات إصلاح حالة الأمن العام . ٣٨٩
- قومسيونات الاشقياء ٣٩١
- مقترحات المفتشين البريطانيين ٣٩٣
- قوميسيرات البوليس ٣٩٥
- النفى الإدارى وداوريات الهجانة ٣٩٧
- تنظيم جهاز الأمن العام ٣٩٩
- المباحث الجنائية ٤٠٦